الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الميزان الاقتصادي

لسنة 2020

أكتوبر 2019

تمهيد

اتّسم الوضع التنموي خلال سنة 2019 بتواصل المرحلة الانتقالية لا سيما إرساء دعائم الديمقراطية بتنظيم الانتخابات الرئاسية والوطنية وتفعيل الأطر المؤسساتية والتشريعية الجديدة وكذلك إطلاق جملة من الإصلاحات الهيكلية واتباع سياسات كلية واستراتيجيات وبرامج قطاعية وجهوية تهدف بالأساس إلى استعادة الحركية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاجتماعية مع الحرص على تحسين التوازنات المالية.

ويعكس الأداء الاقتصادي لسنة 2019 عموما التطوّرات غير الملاءمة للظرف الاقتصادي الوطني والدولي وخاصة تراجع نسق النموّ نتيجة تراجع الإنتاج الصناعي بعلاقة مع تباطئ الطلب الخارجي وكذلك تواصل انخفاض إنتاج المحروقات فيما تسنى تحقيق نتائج جدّ إيجابية للقطاع السياحي وتسجيل صابة قياسية للحبوب وكذلك تحسن مؤشرات المالية العمومية والتطويق النسبي للتضخم وتدعيم احتياطي العملة وتحسّن سعر صرف الدينار. كما تسنى تحقيق تقدم ملموس في إرساء مقومات التنمية المستدامة بحصول تونس على المرتبة الثانية افريقا حسب تقرير الأمم المتحدة على مستوى تحقيق أهداف الاجندة الأممية والمضمّنة بالتقرير الوطني الطوعي الأول حول متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والذي تم عرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة.

ويرتكز منوال النموّ لسنة 2020 بالأساس على القطع مع ضعف نسق النموّ بتوفير المناخات الملائمة لإحكام توظيف كل طاقات الإنتاج وتطوير هيكلة الاقتصاد من خلال حفز المبادرة والاستثمار الخاص ومزيد النهوض بالتصدير فضلا استحثاث خلق مواطن الشغل وذلك بالتوزاي مع الحرص على إحكام السياسات المالية والنقدية وتعزيز توازنات الصناديق الاجتماعية للمحافظة على سلامة التوازنات الجملية.

وتنصهر خيارات المنوال التنموي لسنة 2020 ضمن توجهات المرحلة الرامية بالأساس إلى دعم مقومات التنمية الشاملة والمتوازنة وتكريس الحوكمة الرشيدة وذلك باستكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وإرساء منظومة تشريعية وإطار مؤسساتي ناجع بما يسهم في استعادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين وتحسين مناخ الأعمال وخلق آفاق أرحب للمتعاملين الاقتصاديين.

كما ستتواصل الجهود في سبيل تكريس اندماجية التنمية عبر إرساء المنظومة الجديدة للإحاطة الاجتماعية وتدعيم برامج التشغيل والآليات الخصوصية للتمكين الاقتصادي للفئات الشابة والمرأة ومزيد تحسين أداء منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين وتحسين الخدمات الصحية ومزيد العناية بالأنشطة الثقافية والرياضية فضلا عن دعم مسار اللامركزية ومساندة التنمية بالجهات الداخلية وتكريس النهوض بمقومات الاقتصاد الاخضر خاصة عبر دفع انتاج الطاقات المتجددة وتعبئة الموارد المائية وتكثيف البرامج والمشاريع البيئية.

الفهرس

الجزء الأول : التوازنات العامة 1

الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2019 3

الباب الثاني : منوال النموّ لسنة 2020 23

الباب الثالث : السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2020 39

الجزء الثاني : نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية 53

الباب الأول : تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية 55

الباب الثاني : التنافسية ومناخ الأعمال 87

الباب الثالث : دفع الاستثمار والتصدير 95

الباب الرابع : التحديث الإداري وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد 105

الباب الخامس : الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 113

الباب السادس : دعم التشغيل وتحسين التشغيلية 123

الجزء الثالث : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 125

الباب الأول : التنمية البشرية 127

الباب الثاني : النهوض الاجتماعي 173

الجزء الرابع : تجسيم طموح الجهات 191

الجزء الخامس : التنمية المستدامة 201

الملحق الإحصائي 213

الجزء الأول

التوازنات العامة

الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2019

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2019 بتواضع الأداء الاقتصادي وذلك بالرغم من تسجيل صابة حبوب قياسية وتأكيد انتعاشة القطاع السياحي. ويعزى ضعف الأداء بالخصوص إلى تزامن عدد من العوامل الداخلية والخارجية غير الملائمة كتراجع النشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي لتونس، والانخفاض المتواصل لانتاج المحروقات.

وبالنظر إلى التطورات الظرفية وطبيعة الإشكاليّات التنموية، تركّزت الجهود على المعالجات الخصوصية لبعض الإشكاليات القطاعية علاوة على التخفيف من الضغوط الاجتماعية عبر تحسين الأجور ودعم الإحاطة بمحدودي الدخل واتباع سياسات مالية حذرة بغرض المحافظة على استدامة التوازنات المالية.

وبالتوازي، تواصل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتوفير مناخ أعمال محفز للمبادرة الخاصة فضلا عن مواصلة الجهود لتحسين اداء المرافق والخدمات العمومية وتقليص فوارق التنمية بين الجهات الداخلية والتقدم في تجسيم أهداف التنمية المستدامة.

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية... تقدم هام في التنفيذ

تواصل النفس الاصلاحي وتكريس تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي.
عدم استكمال الإصلاحات على أهميتها حال دون تحقيق النجاعة المرجوة.

عرفت تونس في السنوات الأخيرة تحوّلات نوعية شملت بالأساس المسار الديمقراطي والإطار المؤسساتي والمنظومة التشريعية مع اعتماد إصلاحات معمّقة لمعالجة الإشكاليات الهيكلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ومجابهة الضغوط المسجلة على المالية العمومية وميزان المدفوعات وذلك في ظل الإكراهات والمقاربات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية.

ولقد تسنى خلال سنة 2019 إصدار القانون الأساسي المتعلق **بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة** التي تعمل على ضمان أهداف التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة على المستوى الوطني والمحلي من خلال ضمان احترام التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمقتضيات البيئية لإرساء العدالة والتضامن بين الأجيال والحقّ في بيئة سليمة تضمن استمرارية الحياة ونوعيتها والحقّ في حماية الموروث الثقافي والهوية الوطنية وفي مناخ اقتصادي واجتماعي

مستقر وعادل. كما سيكون لهذه الهيئة دور هام في تكريس التوازن البيئي والمساهمة في بلورة وتحيين وتقييم مكونات وشروط إرساء سياسة متكاملة للتنمية المستدامة.

وبهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاع المالية العمومية ومكافحة الفساد تم اصدار **القانون الأساسي المتعلق بمحكمة المحاسبات** الذي يهدف إلى تكريس استقلالية محكمة المحاسبات باعتبارها الهيئة العليا للرقابة التي تسهر على مراقبة حسن التصرف في المال العام وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية.

وفي ذات الإطار وسعيا إلى تحسين أداء المرافق العمومية وحسن توظيف الأموال العمومية بتطوير طرق التصرف وإضفاء المزيد من الشفافية في القطاع العمومي، **تم اصدار القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية**. وتشمل الإصلاحات المرسومة بالخصوص إرساء منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتحديث المنظومات المعلوماتية واعتماد نظم المحاسبة المزدوجة وصيغ رقابة التصرف والتدقيق.

وفي مجال تحسين التصرف في الاستثمارات العمومية والرفع من مردوديتها وانتقاء المشاريع والبرامج العمومية للاستجابة الى التطلعات والأهداف التنموية تواصل خلال سنة 2019 التعميم التدريجي لاحكام الامر عدد 394 لسنة 2017 والمتعلق باحداث الإطار الموحد للتصرف في المشاريع العمومية الى جانب وضع منظومة "ترتيب" تساعد على تصنيف المشاريع حسب الأولوية وحسب درجة مساهمتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

واعتبارا للدور المحوري للاستثمار كرافد هام للتنمية ومحركا أساسيا للنمو والتشغيل، تكثفت الجهود في مجال تحسين مناخ الأعمال لتدعيم مسار الإصلاحات الهادفة إلى تنشيط الاستثمار واستحثاث المبادرة الخاصة وهو ما يتجلّى من خلال تكريس حوكمة جديدة لقانون الاستثمار والمتضمنة إحداث **مجلس أعلى للإستثمار** الذي يعنى بضبط السياسة العامة والاستراتيجيات الكبرى في مجال الاستثمار وبعث **الهيئة التونسية للاستثمار** التي تمثل المخاطب الوحيد للمستثمر وتتولى تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار فضلا عن النقلة النوعية في مجال دعم آليات التمويل **بإحداث كل من بنك الجهات والصندوق التونسي للإستثمار**.

كما شهدت الفترة الفارطة **اصدار الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2019 المتعلق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز المشاريع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها** والذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتكريس مبدأ حرية الاستثمار. ويستوجب تحقيق الهدف المرجو من هذا الأمر تفعيل إلغاء المجموعة الأولى من التراخيص المحددة بالملحق عدد 2 (قائمة تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي سيتم حذفها او تبسيطها من خلال اصدار كراسات الشروط).

وبالتوازي، تم رسم خطة عمل بهدف استعادة الترتيب المتقدم لتونس في مجال ممارسة الأعمال توجت بالتقدم بثمانية مراتب في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي سنة 2019 حيث احتلت تونس المرتبة 80 عالميا. كما تم

بلورة خطة عمل ثانية لتحسين ترتيب تونس في تقرير ممارسة الأعمال في أفق 2020 مع استهداف المرتبة 50 عالميا والثالثة عربيا وإفريقيا.

ولمزيد الإرتقاء بمناخ الأعمال إلى أفضل الممارسات العالمية وتحسين جاذبية تونس كوجهة استثمارية مميزة واستحثاث نسق الإستثمار في عدد من القطاعات ذات الأولوية، تم اصدار **القانون الأفقي المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار** الذي يتضمن أحكاما لمزيد تبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها عبر الصناديق الاستثمارية ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها اضافة إلى تيسير نظام الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص ومراجعة الإطار التنظيمي للهيئة العامة للشراكة وذلك من خلال اسنادها الشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية.

وفي إطار تكريس الانتقال الطاقي ستتركز الجهود على تسريع تنفيذ المخطط الشمسي التونسي فضلا عن مواصلة تطوير الإطار التشريعي والترتيبي في مجالات الطاقات البديلة وصيغ تمويلها بما يسهم في التقليص من العجز الطاقي والحدّ من واردات الغاز الطبيعي. وفي هذا الإطار سيتم إسناد التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وقد تم في هذا الغرض اسناد تراخيص لأربع شركات أجنبية لانتاج الكهرباء من طاقة الرياح بطاقة انتاج قدرها 120 ميغاوات بكلفة تقدر بـ 400 م د وبرمجة طلبات عروض لإنجاز 70 ميغاواط من الطاقة الشمسية فضلا عن برمجة مشاريع أخرى في إطار نظام اللزمات بقدرة إجمالية تساوي 500 ميغاواط تقدر كلفتها بـ 1200 مليون دينار مع موفى سنة 2019، وعلى أن تدخل هذه المشاريع حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2021.

وبهدف تدعيم شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية وتكريس المعايير الدولية في مجال المعطيات الخاصة بالمؤسسات والناشطين في المجال الاقتصادي والجمعيات تم اصدار **القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.** وتجدر الإشارة الى أنّ تجاوز الصعوبات المتعلقة بالتنفيذ عبر انخراط المتعاملين والمعنيين ودعم الوسائل اللوجستية والموارد البشرية اللازمة سيضفي مزيدا من النجاعة والفاعلية على هذه المنظومة لا سيما توفير معطيات محينة.

كما اتسمت الفترة السابقة باصدار **القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة** الذي يرمي الى وضع إطار محفز لبعث وتطوير المؤسسات الناشئة التي تعتمد على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية معتبرة على المستويين الوطني والدولي. ولقد مكّن دخول هذه المنظومة من استقطاب الباعثين والشروع في إسناد صفة المؤسسات الناشئة.

ويعتبر **التوقيع على الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والخاص في قطاع النسيج والملابس للفترة 2019-2023** فرصة لاسترجاع حصص تونس في السوق الأوروبية والارتقاء بالمجهود التصديري بما يسمح بالتموقع في المراتب الخمس الأولى بين الدول المصدرة في قطاع النسيج إلى الاتحاد الأوروبي في أفق 2023.

وفي المجال الاجتماعي، شهدت الفترة الأخيرة اعتماد جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين التغطية الاجتماعية منها **اصدار القانون الأساسي لإحداث برنامج الأمان الاجتماعي** الذي يرمي إلى ضمان الحق في حد أدنى من الدخل والحق في المنافع الصحية للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والرفع من ظروف عيشها وتأمين نفاذها إلى الخدمات الأساسية وتعزيز آليات الإدماج والتمكين الاقتصادي وتكريس مبدإ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه ومقاومة الإقصاء والحد من التفاوت الاجتماعي والجهوي وتعزيز تكافئ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعية والتضامن.

وفي إطار تكريس هذا التوجّه الاستراتيجي ينتظر انجاز **أنموذج تنقيط** لاستهداف الفئات المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وتصنيفها الى فئات فقيرة وفئات محدودة الدخل وإرساء منظومة **المعرف الاجتماعي الوحيد** لتكون المرجع الموحّد للتعريف بالمنضوين تحت مظلة الحماية الاجتماعية من المضمونين الاجتماعيين وذوي الحقّ منهم والعائلات المعوزة ومحدودة الدخل وذلك لتفادي ازدواجية الانتفاع بخدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية وتصويب هذه البرامج نحو مستحقيها. هذا إلى جانب ضرورة استكمال **المسح الوطني حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل** واصدار النصوص التطبيقية المتصلة ببرنامج الأمان الاجتماعي والمتعلقة أساسا بالوكالة الوطنية للادماج والتنمية الاجتماعية وشروط وإجراءات الإنتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي.

أما بالنسبة لمنظومة الضمان الاجتماعي، فإنّ اصدار مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي والمتضمّن بالأساس الترفيع في سنّ التقاعد باعتباره لبنة في مجال تنفيذ الإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد.

وسعيا لتكريس البعد الادماجي للتنمية وتيسير النفاذ إلى التمويل، تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لدعم الإندماج المالي للفترة 2018-2020 التي تهدف إلى تسهيل النفاذ للقطاع المالي من بنوك وتمويل صغير ومؤسسات تأمين وخدمات بريديّة، بما يمكّن الشرائح المعنيّة من الإنتفاع بمنتجات وخدمات مالية تتماشى والحاجيات الخاصة بها. وتتضمن الاستراتيجية تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بدعم منظومة التمويل الصغير والتمويل الرقمي والتأمين الصغير والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هذا وتكثفت الجهود بخصوص الإيفاء بالتعهدات في مجال الإصلاحات الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي ودعم الحوكمة والشفافية حيث تمّ سحب تونس في 12 مارس 2019 من قائمة الملاذات الضريبية للاتحاد الأوروبي. كما أمكن تكريس الامتثال الضريبي وشفافية المعاملات البنكية وفقا للمعايير المطلوبة وكذلك إنجاز عملية الرقابة الميدانية لمجموعة العمل المالية التي ينتظر أن تتوج بخروج تونس من القائمة السوداء بفضل مجمل الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية المطلوبة في الغرض. ومن شان خروج تونس من هذه القائمة أن يبعث بإشارات إيجابية حول التوجهات في القطاع المالي خاصة بعنوان المعايير الدولية.

كما بادرت تونس بتقديم التقرير الوطني الطوعي لسنة 2019 حول متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والذي تضمن النتائج التي تم تحقيقها بهدف تجسيم أهداف التنمية المستدامة تدريجيا في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع إبراز الإشكاليات القائمة التي يتعين تخطيها. وتأكيدا لنجاح الجهود التي تم بذلها في هذا الاتجاه منذ سنة 2015، احتلت تونس المرتبة الأولى افريقيا بحسب تقرير الأمم المتحدة حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019.

تطور الظرف الاقتصادي العالمي... تباطؤ النمو العالمي مع تزايد الضغوط التجارية

تباطؤ نسق النمو العالمي بعلاقة خاصة مع تواصل التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتطورات الجيوستراتيجية.

اتسم الوضع الاقتصادي العالمي خلال الفترة الأولى من سنة 2019 باشتداد حدة التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وكذلك امتداد فترة عدم اليقين حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلا عن ارتفاع المخاوف المرتبطة بالتطورات الجيوستراتيجية في عدد من المناطق وهو ما انعكس سلبا على تطور النشاط الاقتصادي العالمي.

وتشير المعطيات المتوفرة حول الظرف الاقتصادي العالمي بالخصوص إلى:

- **تباطئ النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الثلاثي الثاني من سنة** 2019 ليبلغ 2.3% مقابل 3.2% خلال نفس الفترة من سنة 2018 ويعزى هذا التباطؤ أساسا الى المساهمة السلبية للصادرات في النمو وتباطؤ الاستثمار نتيجة السياسة التجارية الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية فيما تم تسجيل ارتفاع ملحوظ للاستهلاك الخاص والعمومي.
- **تباطئ النمو الاقتصادي بمنطقة الأورو خلال الثلاثي الثاني من سنة** 2019 (1.1% مقابل 2.2%) بعلاقة مع تزايد في المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتداعيات المباشرة وغير المباشرة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. وشمل تراجع النموّ كل من اسبانيا (2.3% مقابل 2.6%) وفرنسا (1.4% مقابل 1.9%) وألمانيا (0.4% مقابل 2.1%) وإيطاليا (-0.1% مقابل 1.0%).

كما اتسم **سوق الشغل** بتواصل تسجيل مستويات منخفضة لنسب البطالة بجل البلدان المصنعة حيث شهد معدل البطالة استقرارا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أوت في حدود 3.7% وذلك للشهر الثالث على التوالي نتيجة ديناميكية سوق الشغل وذلك باحداث 1.2 مليون موطن شغل منذ بداية سنة 2019. هذا وشهدت نسب البطالة انخفاضا في منطقة الأورو خلال شهر أوت لتبلغ 7.4% وتعد هذه النسبة الأدنى منذ جويلية 2008.

أما على مستوى **تطور الأسعار** فقد شهدت الفترة الأولى من السنة الجارية تراجعا طفيفا للتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.7% خلال شهر اوت مقابل 1.8% خلال شهر جويلية بعلاقة مع ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. علما وأن البنك الفيدرالي الأمريكي أقرّ تخفيض سعر الفائدة المديري بـ25 نقطة أساسية في موفّى جويلية وهي الأولى منذ 2008 وذلك لدعم النشاط الاقتصادي.

واستقرت نسبة التضخم في منطقة الأورو للشهر الثاني على التوالي في حدود 1.0% خلال شهري أوت وجويلية مقابل 1.3% خلال شهر جوان نتيجة تراجع أسعار الطاقة بنحو 0.6%. كما حافظ البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه الأخير المنعقد بتاريخ 25 جويلية 2019 على نسبة الفائدة المديرية في حدود الصفر مع إمكانية الإبقاء على هذه النسبة دون تغيير إلى نهاية النصف الأول من سنة 2020 على أقل تقدير.

كما تواصل انخفاض **أسعار المحروقات** حيث بلغ معدل سعر البرنت 59 دولار للبرميل خلال شهر أوت مقابل 64.3 دولار للبرميل خلال شهر جويلية و63.1 دولار للبرميل خلال شهر جوان بعلاقة مع ارتفاع الإنتاج خارج منظمة الأوبيب وضعف الطلب. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الوكالة العالمية للطاقة راجعت حجم نمو الطلب العالمي على النفط نحو الانخفاض ليبلغ 1.1 مليون برميل لليوم وهو أدنى مستوى مسجل منذ 2016. وبهدف التحكم في تطور أسعار النفط قررت منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها (OPEP+) التمديد في اتفاق خفض الإنتاج لتسعة أشهر إضافية.

سعر البرنت دولار/البرميل

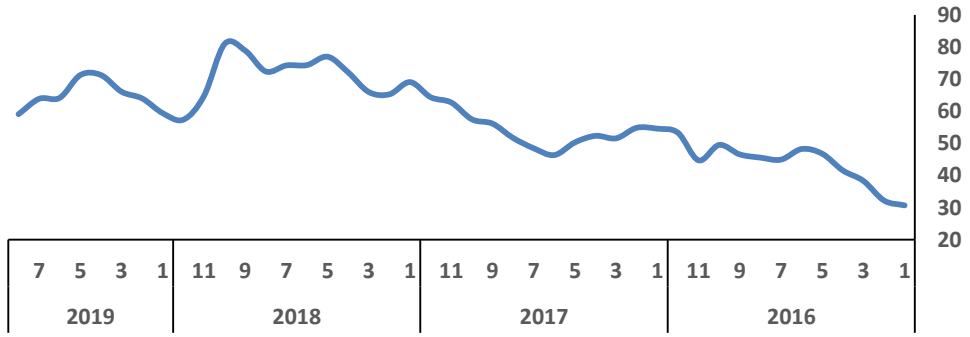

أما بخصوص **أسواق الصرف** فقد بلغ سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.1126 خلال شهر اوت 2019 مقابل معدل 1.1218 خلال شهر جويلية ليتراجع بنسبة 2.3% منذ بداية السنة بالعلاقة مع الأثر المزدوج لتباطؤ النمو بالمنطقة وتأثير السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي الاوروبي.

تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار

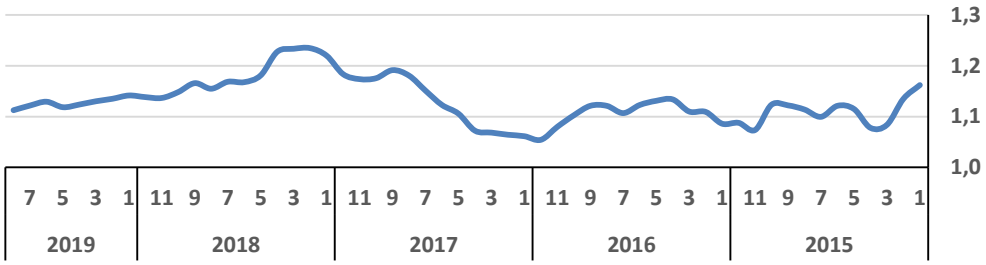

هذا ولتكريس الاستفادة المثلى من انتعاشة الاقتصاد العالمي، تسعى تونس إلى الترفيع في حجم الصادرات وتحسين المحتوى التكنولوجي إضافة الى تنويع الأسواق الخارجية وحسن التموقع على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال العمل على تنويع اتفاقيات التبادل الحر سواء الثنائية أو مع تجمعات إقليمية.

وفي هذا الإطار، وبهدف تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتشجيع اقتحام المؤسسات الوطنية للأسواق الخارجية ودفع روح المبادرة لدى الباعثين الخواص للاندماج في الأسواق الخارجية انضمت تونس لعضوية **السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)** سعيا إلى تنمية التعاون التجاري والتصديري مع دول المجموعة وتحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة في مجالات الاستثمار وتبادل الخبرات والسلع. كما انطلقت المفاوضات مع مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا CEDEAO لابرام اتفاق تجاري تفاوضي في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بتونس بين الطرفين في 22 نوفمبر 2017. هذا بالإضافة الى انخراط تونس في المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية ZLEC.

الوضع الاقتصادي الوطني

ضعف نسق النمو... تراجع أداء القطاعات الموجهة للتصدير والقطاعات الاستخراجية

نموّ ضعيف للناتج المحلي الإجمالي خلال السداسي الأول بالرغم من تأكد انتعاشة القطاع السياحي وتسجيل صابة قياسية للحبوب

تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2019 بنسبة 1.2% بحساب الانزلاق السنوي و0.5% بحساب التغيرات الثلاثية مقابل على التوالي 2.9% و0.4% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أداء عديد القطاعات مقارنة ببوادر الانتعاشة المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018 على غرار قطاعات النسيج والبناء والتشييد والنقل.

تطور الناتج المحلي الثلاثي

(بحساب الانزلاق السنوي) (%)	ث1-2018	ث2-2018	ث1-2019	ث2-2019
الفلاحة والصيد البحري	11.9	9.0	0.7-	2.8
الصناعات المعملية	2.3	0.5	0.9-	0.8-
الصناعات غير المعملية	5.1-	1.4	0.7-	2.6-
الخدمات المسوقة	3.3	3.6	2.9	2.1
الناتج المحلي الإجمالي	**2.7**	**2.9**	**1.1**	**1.2**

ويبرز من خلال تحليل المؤشرات الظرفية المتوفرة:

- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الثلاثي الثاني من سنة 2019 بنسبة 2.8% نتيجة الصابة القياسية لانتاج الحبوب حيث بلغ الانتاج حوالي 24 مليون قنطار سنة 2019 مقابل 14.1 مليون قنطار سنة 2018. واعتبارا للمساهمة الهامة للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي (10.4%) من جهة وتأثيره المباشر على تطور الصناعات الغذائية وحصيلة الميزان الغذائي من جهة أخرى فإنه يتعين العمل على مزيد تحسين مردودية القطاع بالزيادة في مساحات الزراعات السقوية واعتماد برامج عمل لتثمين منظومات الإنتاج وتحسين أداءها.
- ارتفاع إنتاج الفسفاط بنسبة 24.4% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 نتيجة العودة التدريجية للنسق الاعتيادي في نقل الفسفاط الخام وهو ما من شأنه أن يساهم في الترفيع في القيمة المضافة للصناعات الكيميائية خلال الفترات القادمة. وتجدر الإشارة الى أن تذبذب الإنتاج خلال الفترة المتبقية من السنة قد يؤدي إلى مراجعة القيمة المضافة للقطاع نحو الانخفاض.
- تأكيد تحسن مؤشرات القطاع السياحي حيث تطوّر عدد الوافدين السياح بنسبة 18.4% خلال السبعة أشهر الاولى من السنة الجارية مع استعادة الأسواق التقليدية (ارتفع عدد الوافدين الأوروبيين بنسبة 19.9%والمغاربيين 17.7%) وارتفعت العائدات السياحية بنسبة 46.4% الى موفى 20 سبتمبر 2019. وتجدر الاشارة إلى توفر عديد الفرص الكامنة لمزيد تحسين ديناميكية القطاع وخاصة استهداف الشريحة الميسرة والزيادة في مدة إقامة السياح.

إلاّ أنه في المقابل تم تسجيل تطورات غير ملائمة على غرار:

- انخفاض القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس والجلد (1.6% مقابل ارتفاع بـ2.5%) نتيجة تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس. وتجدر الإشارة الى أهمية تفعيل بنود ميثاق تنافسية قطاع النسيج.
- انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 8.2% مقابل ارتفاع بـ4.9% خلال نفس الفترة من سنة 2018 بسبب تعطل النشاط في المجمع الكيميائي على إثر تذبذب انتاج الفسفاط الخام وتراجع المخزونات الاستراتيجية خلال أواخر سنة 2018 والثلاثي الأول لسنة 2019.
- انخفاض انتاج النفط إلى موفّى شهر جويلية بنسبة 6.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 وكذلك إنتاج

الغاز الطبيعي (12.4%). **ويعزي ذلك بالأساس إلى التراجع الطبيعي والمشاكل التقنية بعدد من الحقول** (حقول البرمة، جنان، سندس، سيدي ليتيم، الدولاب، طمسميدة وغريب) وكذلك الاعتصامات التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على عمليات الإنتاج على غرار ما شهده حقل البرمة، علاوة على تأخر دخول حقل "حلق المنزل" في طور الإنتاج بالنظر إلى ما تطلبته تسويته القانونية من آجال بالإضافة إلى التأخّر المسجّل لدخول حقل نوّارة حيز الإنتاج بحسب الروزنامة الأوليّة. وتجدر الإشارة إلى أن دخول الحقل طور الإنتاج خلال شهر نوفمبر 2019 سيمكن من نمو الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 1% سنة 2020.

- تراجع القيمة المضافة لقطاع النقل بنسبة 2.7% مقابل ارتفاع بـ4.7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018 ويفسر هذا التراجع أساسا بتراجع القيمة المضافة للنقل الجوي أساسا بانخفاض عدد المسافرين بالناقلة الوطنية بنسبة 6.7% خلال الثلاثي الثاني علاوة على ذلك تراجعت حركية النقل البحري بالعلاقة مع انخفاض حجم المبادلات التجارية مع الخارج وأيضا النقل البري بسبب تواتر عمليات الصيانة والإصلاح

تطور الناتج المحلي الثلاثي (الانزلاق السنوي)

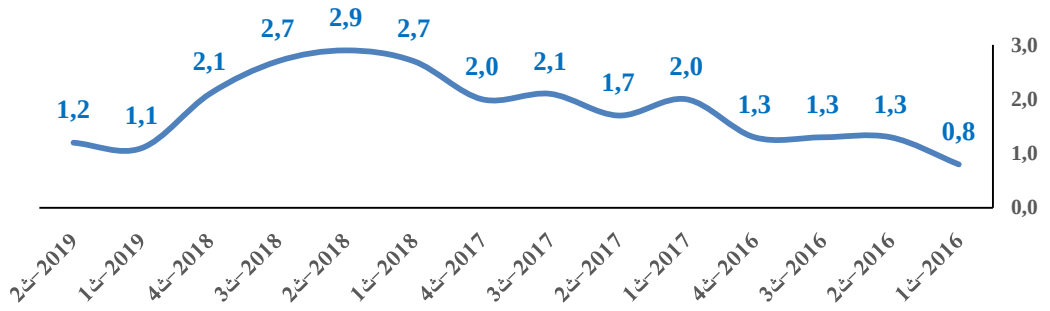

أبرزت النتائج المسجلة الارتباط الوثيق لتحسن نسبة النمو مع النمو الاستثنائي لبعض القطاعات المنتجة نتيجة عوامل ظرفية لاسيما الفلاحة وهو ما يعكس في جانب كبير ضعف هيكلة الإنتاج وتراجع القدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.

وبصفة أدق، تجدر الاشارة إلى أنّ ضعف نسق نموّ الناتج يعكس شدّة ارتباط قطاعات الإنتاج بالعوامل الظرفية سواء منها الطبيعية بالنسبة للقطاع الفلاحي (تأثر الإنتاج بشكل هام بكميات الأمطار المسجلة إضافة الى الطابع الدوري لإنتاج زيت الزيتون وضعف مردودية إنتاج الحبوب بسبب التذبذب في نسبة استغلال المساحات المتوفرة) وكذلك تعطل إنتاج الفسفاط من وقت لآخر نتيجة التحركات الاجتماعية بالحوض المنجمي.

كما برزت شدّة ارتباط الصناعات المعملية المصدرة بتطور الطلب الخارجي خاصة المتأتي من بلدان منطقة الأورو علاوة على تأثر إنتاج المحروقات بالانخفاض الطبيعي للحقول طور الاستغلال وعدم دخول حقل نوارة دورة الإنتاج في الآجال المرسومة.

وفي المقابل برزت أهمية الجهود التي مكّنت من دعم حركية القطاع السياحي وتحسين إنتاج الفسفاط ومشتقاته.

وإجمالا يتبين من خلال تحليل تطور الوضع الاقتصادي توفّر عدد من العوامل التي من شأنها أن تسهم في تحسين نسبة النمو خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية وخاصة إذا ما تم ضمان التحسّن المستمر لإنتاج الفسفاط والتزويد المنتظم للمجمع الكيميائي فضلا عن دخول مشروع نوارة حيز الاستغلال خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019. إلاّ أنه في المقابل، يتوقع تواصل تداعيات تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس خاصة على الصناعات المصدرة.

استعادة تدريجية للمجهود الاستثماري

بالرغم من تواصل النفس الإصلاحي لمزيد تحسين مناخ الأعمال إلاّ أنّ عدم استكمال جلّ الإجراءات المتعلقة بالاصلاحات المبرمجة حدّ نسبيا من جدواها وقلّص من مفعولها المنتظر على استحثاث المجهود الاستثماري.

شهدت الفترة المنقضية من سنة 2019 تعدد وتنوع الإصلاحات والمبادرات الرامية لتحسين مناخ الأعمال حيث تكثفت الإصلاحات الرامية إلى تدعيم منظومة النهوض بالاستثمار وبالأخص اعتماد القانون الأفقي المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار الذي تضمّن إصلاحات تهمّ بالأساس تيسير إحداث المشاريع الاستثمارية ومزيد حفز المبادرة الخاصة فضلا عن اصدار الأمر الحكومي عدد 417 المتعلق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز المشاريع وضبط الاحكام ذات الصلة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتكريس مبدأ حرية الاستثمار. وبالتوازي، تواصلت الجهود الرامية إلى تحسين ترتيب تونس في مجال ممارسة الأعمال ضمن خطة عمل تركزت على تبسيط عديد الإجراءات الإدارية المتعلقة خاصة باحداث المشاريع وتقليص آجال الخدمات الموجهة للباعثين.

إلاّ أنّه في المقابل تم تسجيل عدد من الهشاشات المرتبطة خاصة بتباطئ نسق إنجاز المشاريع المهيكلة وخاصة مشاريع القطاع العمومية وكذلك المشاريع المدرجة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي اقتصر على بعض الأنشطة (الطاقات المتجددة والتطهير) واحتدام الضغوط على عدد من المؤسسات العمومية وتداعياتها على برامج الاستثمار متوسط وطويل المدى. ومن جهة أخرى يشير فتور نوايا الاستثمار إلى تواصل الانتظارية السلبية لدى المستثمرين الخواص فضلا عن تسجيل ارتفاع كلفة الاستثمار خاصة على مستوى الاستثمارات الرأسمالية بعلاقة مع الزيادة في كلفة الإنتاج (الأجور، مدخلات الإنتاج، مواد التجهيز الموردة، نسب الفائدة...).

هذا ويبرز من خلال تطور المؤشرات الظرفية ذات العلاقة بالمجهود الاستثماري ما يلي:

- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 16.6% إلى موفّى جوان 2019 حيث شمل هذا الارتفاع بالخصوص الاستثمارات في القطاع الصناعي التي تطورت بنسبة 64.9% (664.7 م د مقابل 403.2 م د) منها 634.9 م د بعنوان مشاريع توسعة و29.8 م د بعنوان مشاريع جديدة. علما وأنّ نسبة الاستثمارات الخارجية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 2% وأنّ الاستثمارات الجديدة شملت بالخصوص عمليات التوسعة مقابل تراجع الاستثمارات في قطاع الطاقة.

- انخفاض نوايا الاستثمار بنسبة 26.3% خلال الثمانية أشهر الاولى من سنة 2019 (1854.4 م د مقابل 2515.8 م د في موفى أوت 2018) بعلاقة خاصة مع تراجع الاستثمارات في أنشطة الصناعات الغذائية ومواد البناء. كما انّه واعتبارا لضعف نسبة إنجاز الاستثمارات المعلنة ضمن نوايا الاستثمار حيث أن الدخول الفعلي للمشروع الخاص حيز التنفيذ يتطلب في المعدل 27 شهرا من تاريخ التصريح به فإنّ ضعف حجم نوايا الاستثمار المسجل سيكون له تداعيات على تدفقات الاستثمار خلال السنتين القادمتين.
- تباطؤ نسق تطور المساعدات الممنوحة للاقتصاد كنتيجة لتباطئ طلب القروض من قبل الاعوان الاقتصاديين والمرتبط في جنب منه بالخصوص تشديد السياسة النقدية.

واعتبارا لأهمية الاستثمار كرافعة للنمو ومحركا أساسيا للتنمية وخلق الثروة بات من الضروري العمل على ضبط استراتيجية فعالة لاستعادة ثقة الباعثين ولاستقطاب استثمارات جديدة خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مع تنويع الأسواق واستغلال الطاقات الكامنة (يد عاملة مختصة، فضاءات متطورة) إضافة إلى تسريع إعداد وتنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة. هذا إلى جانب تفعيل الإجراءات الإصلاحية لتحسين الإطار الترتيبي والتشريعي ومناخ الأعمال ومزيد تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل.

التشغيل

استقرار نسب البطالة في مستويات مرتفعة خاصة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا.

كما اتسم سوق الشغل باستقرار نسبي لنسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2019 في حدود 15.3% أي نفس المستوى المسجّل خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 و15.5% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018.

وسجلت نسبة بطالة حاملي الشهائد العليا انخفاضا طفيفا لتبلغ 28.0% مقابل 28.2% خلال الثلاثي الأول من سنة 2019.

هذا ولازالت سوق الشغل تتسم بتفاوت نسب البطالة حسب الفئات والجهات حيث بينت الإحصائيات الارتفاع النسبي لبطالة الاناث مقارنة بالذكور وكذلك الارتفاع للبطالة المسجلة في الجهات الداخلية.

واعتبارا لطبيعة سوق الشغل لا سيما العدد المتزايد لخريجي التعليم العالي وأهمية تيسير إدماج طالبي الشغل في الحياة المهنية تواصل العمل من أجل مزيد تحسين مردودية السياسات النشيطة للتشغيل حيث تم إصدار الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها وهي كالاتي: برنامج"عقد الاعداد للحياة المهنية" وبرنامج "عقد الكرامة" وبرنامج "عقد الخدمة المدنية" إضافة إلى برنامج "فرصتي" وكذلك برنامج دعم باعثي المؤسسات الصغرى.

كما اتسمت الفترة الأخيرة بالتقدم في بلورة عناصر الاسترتيجية الوطنية للتشغيل.

التطور الثلاثي لنسب البطالة

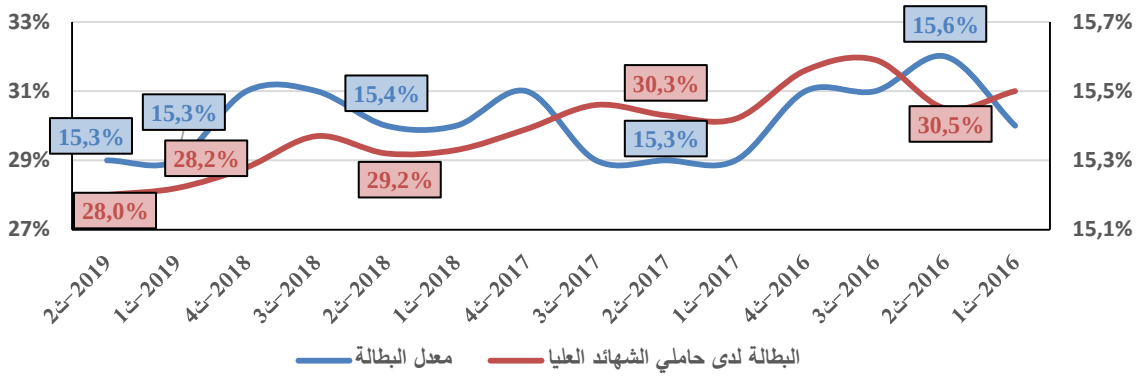

ميزان المدفوعات... انخفاض الصادرات والواردات بالأسعار القارة وتحسن الموجودات من العملة

انخفاض المبادلات التجارية بالأسعار القارة يعكس في ذات الوقت الصعوبات على مستوى الأنشطة المصدرة (انخفاض صادرات زيت الزيتون والمنتجات الصناعية) والواردات (انخفاض حاجيات التوريد والتي شملت على حدّ السواء المنتجات الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج من مواد أولية ونصف المصنعة والتجهيزات).

اتسمت الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 بالتحكم النسبي في مستوى نسق توسع العجز التجاري ليبلغ 12 864 م د مقابل 12 161 م د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية و10 082 م د في موفى أوت 2017. وتعزى هذه النتيجة إلى:

- تباطئ نسق تطور المبادلات التجارية حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 12.0% بالأسعار الجارية مقابل 10.0% للواردات.
- توسع مستوى العجز الطاقي (4.84 مليار دينار أي ما يعادل 37.6% من مجموع العجز التجاري) وكذلك ارتفاع عجز الميزان الغذائي (880.6 م د مقابل 162.8 م د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية).

هذا وتجدر الإشارة الى أنّ التطور الشهري لمستوى العجز التجاري مرتبط بدرجة أولى بتطور واردات الطاقة والتي شهدت زيادة من فترة لأخرى كنتيجة لإنخفاض الإنتاج الوطني للمحروقات.

تحليل التطور الشهري للصادرات والواردات خلال سنة 2019

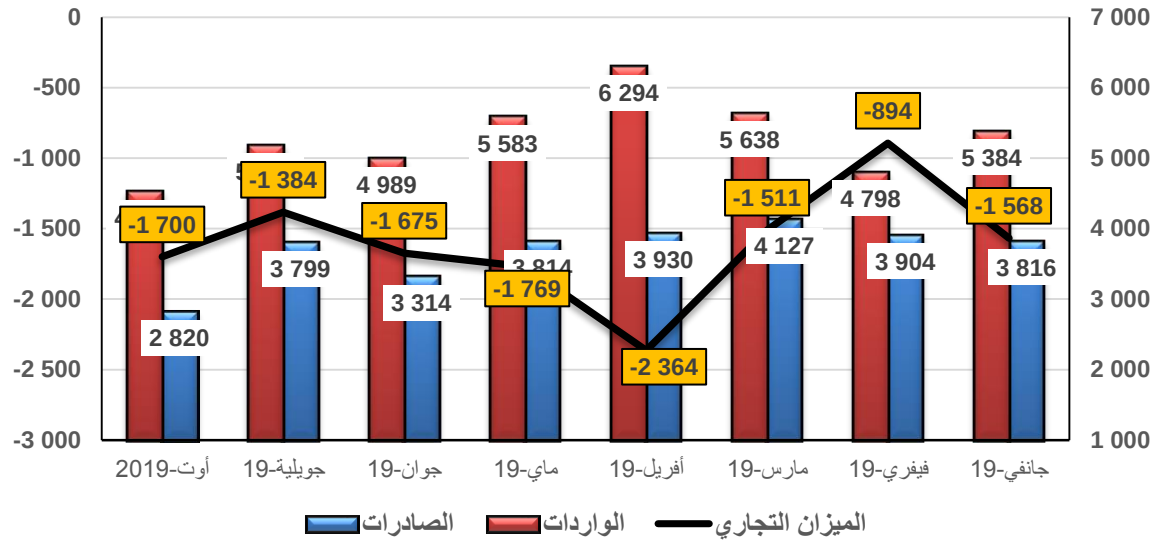

الصادرات: ارتفاع مبيعات الفسفاط مقابل تراجع الصادرات المعملية

اتسمت النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى خاصة بـ:

- انخفاض صادرات المنتوجات الفلاحية والغذائية بـ12.9% نتيجة انخفاض الكميات المصدرة بـ18.8%.
- ارتفاع هام لنسق صادرات الطاقة 19.1% أي بزيادة بـ 287.4 م د نتيجة ارتفاع صادرات النفط الخام بنسبة 31%.
- ارتفاع هام لصادرات الفسفاط بـ 26.8% لتبلغ 1078 م د نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة لثاني فسفاط الأمونياك DAP بـ32%. واستنادا لهذه المعطيات تبرز الحاجة الى أهمية استعادة كامل طاقة الإنتاج في قطاع الفسفاط خاصة وأنّ الأسعار العالمية شهدت ارتفاعا ملحوظا بـ30.9%.
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ16.9% نتيجة ارتفاع صادرات وسائل النقل بـ26%. علما وأنه تم تسجيل انخفاض لحجم صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 2.1%.
- تراجع نسق تطور صادرات النسيج والملابس لتبلغ 9.6% مقابل 18.7% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية نتيجة انخفاض الكميات المصدرة بـ 4.2%.
- تواصل ديناميكية قطاع الصناعات المعملية الأخرى (المواد البلاستيكية، الاسمنت، الأثاث) لترتفع بنسبة 21.4%.

الواردات: انخفاض هام للكميات الموردة

تمثلت أهم النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى في:

- تراجع نسق تطور الواردات الغذائية لتبلغ 6.4% مقابل 22.5% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.
- تراجع نسق واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بـ 3.6% مقابل 22.6% سنة 2018.

- ارتفاع واردات مواد التجهيز (15.7% مقابل 14.4% لنفس الفترة من سنة 2018).
- استقرار معدّل التوريد للمواد الاستهلاكية لثمانية أشهر في حدود 1234 م د أي ما يعادل 23% من مجموع الواردات (نفس المستوى سنة 2018).
- تواصل ارتفاع واردات الطاقة بنسبة 23.6% نتيجة ارتفاع واردات الغاز الطبيعي بـ72% والمواد المكررة بـ17%.

ميزان الدفوعات: تدعم عائدات السياحة وتطور معتدل لمداخيل الشغل

بلغ عجز ميزان المدفوعات الجارية 6685.4 م د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 أي ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 7326.3 م د و6.9% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية). ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع فائض ميزان الخدمات (2189.5 م د مقابل 1326.8 م د بعنوان ثمانية أشهر) نتيجة الارتفاع الملحوظ للعائدات السياحية بنسبة 48.2% وتطوّر تحويلات التونسيين بالخارج بنحو 17% إلى موفّى أوت 2019.

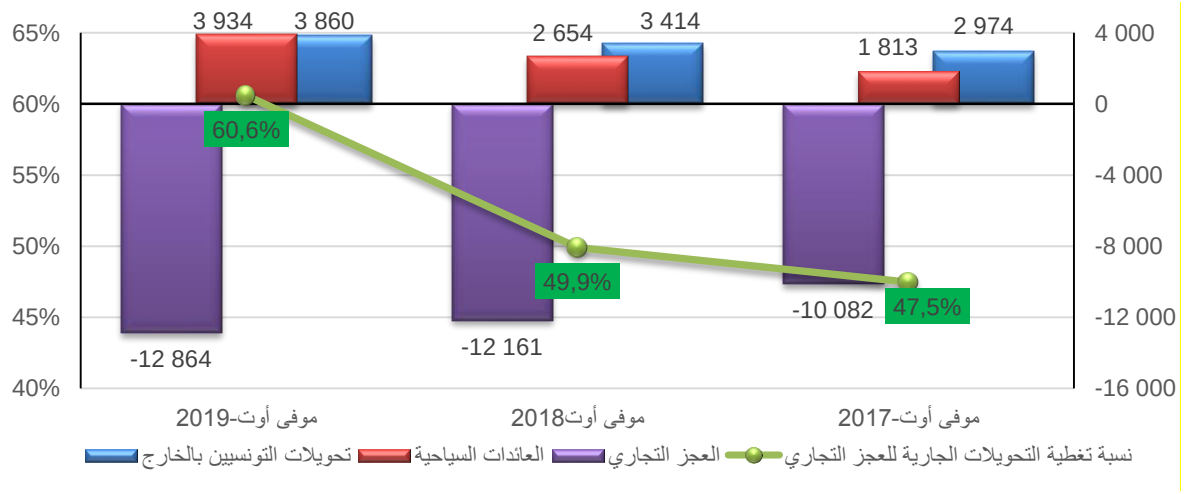

وبخصوص عمليات رأس المال، تمكّنت تونس من تعبئة موارد مالية هامة بعنوان دعم الميزانية خلال سنة 2019 حيث تسنّى سحب قرض مسند من طرف المملكة العربية السعودية خلال شهر جانفي (500 مليون دولار) وتعبئة قرض مسند من طرف مؤسسة الائتمان لإعادة الاعمار الألمانية (KFW) في إطار برنامج دعم الإصلاحات في القطاع المالي والبنكي خلال شهر ماي (100 مليون أورو) وتعبئة القسط الخامس بعنوان القرض الممدّد لصندوق النقد الدولي خلال شهر جوان 2019 (246 مليون دولار) وتعبئة القرض المسند من الاتحاد الأوروبي بعنوان برنامج دعم الاقتصاد الكلي (150 مليون أورو) وتعبئة القرض الرقاعي من السوق المالية العالمية خلال شهر جويلية (695 مليون أورو) وتعبئة قرض من البنك الافريقي للتنمية (120 م أورو).

ونتيجة لتزامن عوامل تحسن نسق السحوبات بعنوان القروض الخارجية ومفعول تشديد السياسة النقدية تحسّنت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية لتبلغ 18325.5 م د ما يعادل 103 يوم توريد بتاريخ 19 سبتمبر 2019 مقابل على التوالي 10805.5 م د و69 يوم توريد خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وهو ما كان له أثر إيجابي نسبي على استقرار قيمة الدينار خلال الأشهر الأخيرة.

تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والأورو

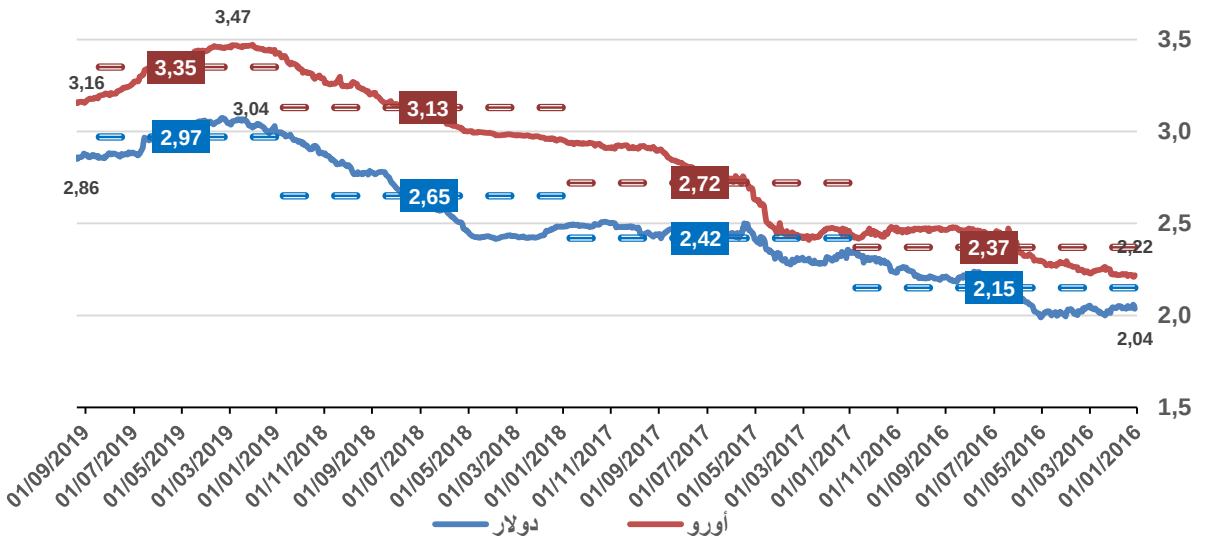

التضخم

تراجع نسبي لنسق تطور مؤشر الأسعار خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018 صاحبه تراجع معدل التضخم الضمني خلال نفس الفترة.

شهدت الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 تسجيل تراجع نسبي لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك حيث تراجعت نسبة التضخم إلى مستوى 6.9% بحساب المعدل مقابل 7.2% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى:

- مفعول إجراءات تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي لاستهداف التضخم والتي ساهمت في تباطؤ نسق تطور قروض الاستهلاك.
- التحكم النسبي في نسق تطور أسعار المواد الحرة (7.7% بحساب المعدل مقابل 8.1% خلال نفس الفترة من سنة 2018) بعلاقة مع تدعيم المراقبة الاقتصادية والتحكم في مسالك التوزيع.
- تطور أسعار المواد المؤطرة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 تقريبا بنفس النسق المسجل سنة 2018 (4.5%).

كما تم تسجيل تراجع لنسبة التضخم الضمني (الذي يعكس بصفة أوضح التطور الهيكلي للأسعار دون اعتبار المواد المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة والتي لا تتأثر بإجراءات السياسة النقدية) لتبلغ 6.8% بحساب المعدل مقابل 7.1% خلال نفس الفترة من سنة 2018.

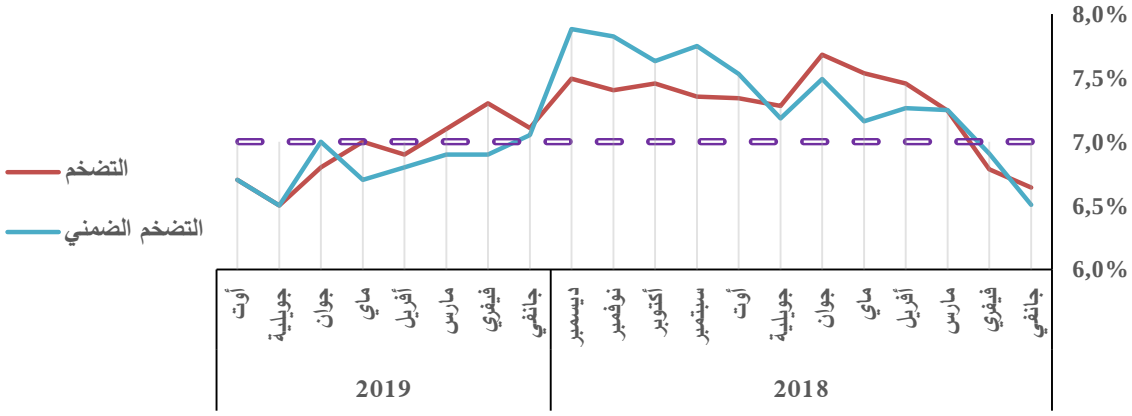

وبحساب المعدلات الشهرية ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى مستوى 6.7% بحساب الانزلاق السنوي خلال شهر أوت 2019 مقابل نسبة 6.5% خلال شهر جويلية. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الارتفاع الهام لأسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية 2019 بنسبة 15.2% نتيجة الزيادة في أسعار التبغ (16.1%).

التطور بحساب الانزلاق السنوي

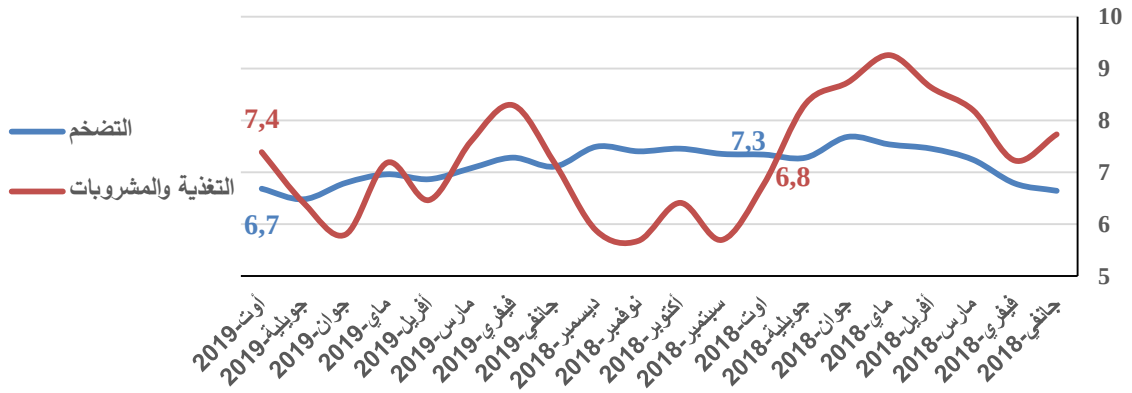

وحسب قطاعات الإنتاج شهدت الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2019 تراجع نسق ارتفاع أسعار المواد الفلاحية والمعملية مقابل **تطور ملحوظ لنسق تطور أسعار الخدمات.**

نسق تطور الأسعار حسب القطاعات

(معدل ثمانية أشهر)

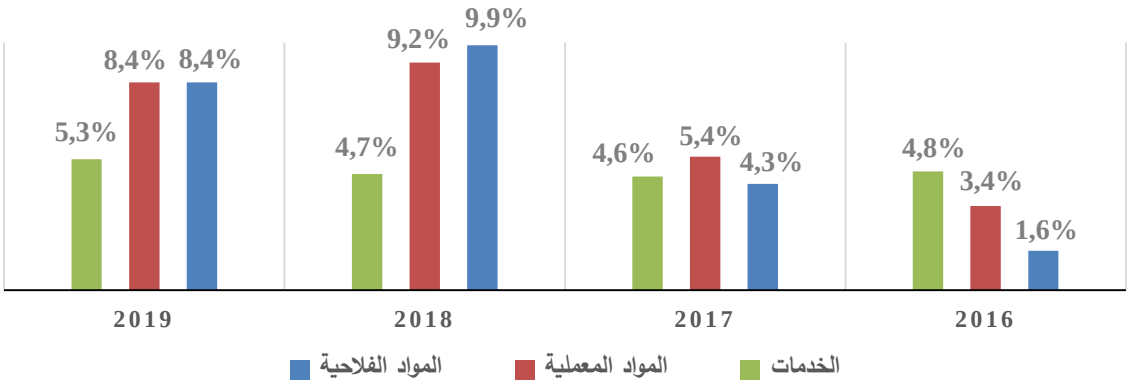

حصيلة الترقيم السيادي

اتسمت سنة 2019 باستقرار نسبي للترقيم السيادي المسند لتونس من قبل وكالات التصنيف العالمية بعد المراجعات المتتالية نحو الانخفاض واستقرت في مستويات تبعث على الانشغال. وبصفة أدق، تتمثل حصيلة الترقيم السيادي لسنة 2019 في:

- استقرار الترقيم السيادي لتونس المسند من قبل وكالة التصنيف العالمية "Fitch" على مستوى +B مع آفاق سلبية في 27 جوان 2019.
- استقرار الترقيم السيادي لتونس المسند من قبل وكالة التصنيف العالمية "R&I" على مستوى BB مع آفاق سلبية في 04 سبتمبر 2019.

ومن أبرز العوامل التي تفسر التصنيف الحالي للترقيم السيادي لتونس التأثير المحتمل للمرحلة الانتخابية وضعف القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية مع الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي لتغطية حاجيات التمويل والتداعيات المباشرة على الدين العمومي إضافة إلى تفاقم العجز التجاري وفي المقابل تشير المؤسسات الدولية للترقيم إلى تسجيل بوادر تحسّن على مستوى توازن المالية العمومية والتضخم.

وأمام تزايد الضغوط على التمويل الخارجي وأهمية تحسين الترقيم السيادي لتونس خلال الفترة القادمة بهدف التخفيض من كلفة الاقتراض في الأسواق العالمية بات من الضروري اعتماد ضوابط لتأمين الاستقرار المالي الكلي (gestion macro-prudentielle) وإجراء التعديلات اللازمة على المالية العمومية بهدف مواصلة تخفيض مستوى عجز الميزانية ونسبة التداين العمومي على المدى المتوسط إلى جانب تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير وضرورة التحكم في الواردات قصد التقليص من العجز التجاري والعجز الطاقي.

تحيين نتائج كامل سنة 2019

اعتبارا لمجمل التطورات المسجلة وآفاق تطور النشاط خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية يتوقّع بالنسبة لكامل السنة تحقيق النتائج التالية:

- تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% بالأسعار القارة سنة 2019 مقابل 2.5% سنة 2018. ويعزى ضعف الأداء الاقتصادي إلى التأثر الملحوظ بتراجع النشاط في القطاعات المرتبطة بالمتغيرات الظرفية غير الملائمة وهو ما يعكس هشاشة هيكلة الإنتاج علاوة عن ضعف القدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية المسجلة.
- تطور الاستثمار بنسبة 7.9% بالأسعار الجارية سنة 2019 أي بنفس نسق التطور 7.9% لسنة 2018 لترتفع نسبة الاستثمار إلى حدود 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى تباطئ نسق الإصلاحات الهيكلية على أهميتها وفق روزنامة التنفيذ وحسب التسلسل الزمني للإصلاحات بما يضمن تحسين الأثر الاقتصادي.
- تحسن نسبي للتوازنات المالية حيث ينتظر تقلّص العجز الجاري إلى نحو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 مقابل 11.1% سنة 2018 ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى حدود نسبة 6.8% سنة 2019 مقابل 7.3% سنة 2018 وكذلك حصر عجز ميزانية الدولة في نسبة 3.5% من الناتج.

وتجدر الإشارة إلى أنه ولئن تم التحكم نسبيا في مستوى التضخم وعجز الميزانية وسعر الصرف إلاّ أنّ الطابع الهش لهذه التوازنات لا زال قائما باعتبار عدم تحسن المرتكزات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات والتحديات المطروحة

أمام هذه الوضعية الدقيقة بات من الضروري **احكام قيادة الشأن الاقتصادي** وتكريس التحكم التدريجي في التوازنات المالية كشرط أساسي لضمان الاستقرار ودفع حركية النشاط الاقتصادي. وتتمحور أهم عناصر العمل المستقبلي حول:

أوّلا: حوكمة الإصلاحات والتسريع في نسق التنفيذ

تفترض المرحلة القادمة الحرص على استكمال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واعتماد مؤشرات النجاعة والأثر الاقتصادي كمعطى رئيسي في تحديد أولويات الإصلاح.

وتبرز ضرورة إعطاء دفع أكبر للمجهود الإصلاحي عبر تعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي المعني بقيادة الإصلاحات مع اعتماد تمشي تشاركي يجمع كلّ الأطراف المتدخلة في تحديد الرؤى الإستراتيجية واعتماد الخيارات المناسبة لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. ومن شأن هذا الإطار أن يسهم في تكريس الحوكمة الرشيدة من خلال وضع روزنامة واضحة لتنفيذ الإصلاحات الملزمة لكل الأطراف وتحديد واضح للمهام والمسؤوليات بالنسبة لكل اصلاح إضافة إلى ضمان حوار مستمر ودائم حول مدى التقدم في الإنجاز.

ثانيا: إحكام توظيف كلّ الإمكانات واستهداف الرفع من من نسق النموّ

إنّ التركيز على استعادة كامل طاقات الإنتاج من شأنه أن يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وضمان الانتظامية في الإنتاج وبالتالي توضيح الرؤى بخصوص الآفاق الاقتصادية.

كما أن إدماج الاقتصاد غير المنظم في الدورة الاقتصادية سيكون له الأثر الإيجابي على دعم حلقة الإنتاج.

ثالثا: التوافق حول الأولويات

إنّ التوافق حول أهم أولويات المرحلة من شأنه أن يضمن إلتفاف كلّ المتدخلين حولها مع ما يتطلبه ذلك من إلتزام وتحمّل للمسؤولية.

ومن أبرز أوليات المرحلة القادمة الرفع من المجهود الاستثماري باعتباره القاطرة لتدعيم النمو واستحثاث خلق مواطن الشغل. وتحتلّ هذه الأولوية صدارة الاهتمامات خلال السنة القادمة على اعتبار ضرورة تثمين جلّ الإصلاحات التي تم اعتمادها لتحسين مناخ الأعمال فضلا عن مواصلة المسار الإصلاحي لتفعيل كل المؤسسات والآليات الجديدة للاحاطة ومساندة الباعثين بجميع أصنافهم علاوة على تيسير النفاذ إلى التمويل.

الباب الثاني

منوال النمو لسنة 2020

تتبوأ سنة 2020 مكانة متميزة في مسار تثبيت دعائم النظام الديمقراطي وتعزيز مؤسسات الجمهورية الثانية التي كانت محلّ إشادة وتقدير من المجتمع الدولي والهيئات العالمية بفضل الانتقال السّلس للسلطة وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مواعيدها الدستورية وهو ما من شأنه أن يعزّز المقومات الدافعة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

ويكتسي العمل التنموي خلال سنة 2020 طابع الرهان باعتبار ضرورة كسر حالة عدم اليقين والانتظار لدى المتعاملين الاقتصاديين بما يعزز المبادرة والاستثمار الخاص ويدعم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني فضلا عن أهمية استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد وفي مقدّمتها القدرة الشرائية للمواطن واستدامة الدين العمومي وتحرير أكثر حجم من الموارد المتاحة لدفع الإدماج الاجتماعي وتدعيم الاستثمار في رأس المال البشري وتنفيذ المشاريع المهيكلة الرامية إلى تقليص التفاوت الجهوي.

وتتوفّر اليوم جملة من **المنطلقات الإيجابية الدافعة** تتمثّل في التقدّم الهام في تجسيم الإصلاحات الكبرى وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات والبرامج العمومية الرامية إلى مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتحرير المبادرة بما يسهم في دفع حركية قطاعات الإنتاج وتحفيز الاستثمار الخاص فضلا عن تعزيز تنافسية الاقتصاد. كما مكنت السياسات المالية والنقدية من تحسين نسبي لتوازن المالية العمومية لاسيما تقليص نسبة العجز من الناتج إضافة إلى تسجيل بداية تراجع في مستوى التضخم. وتعرف التنمية الاجتماعية دعما هاما يتجسّد في إرساء قواعد الحوار الاجتماعي والتقدم في إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين نجاعة التحويلات لفائدة الفئات الضعيفة.

وفي المقابل، يبرز الطابع الاستثنائي لسنة 2020 من خلال جملة **الصعوبات المتأكدة** والتحديات المطروحة وفي مقدّمتها القطع مع ضعف نسق النموّ الناجم في ذات الوقت عن عوامل هيكلية وأخرى ظرفية تشمل خاصة تراجع أداء القطاعات الاستراتيجية وشدة ارتباط بعض الأنشطة بالطلب الخارجي وتقلص الاستثمار الخاص بسبب صعوبة وضبابية الوضع الوطني والإقليمي.

كما يكمن التحدي في تأمين استدامة التوازنات المالية في ظل الضغوطات المتزايدة للانخفاض الكبير في الادخار الوطني وضعف هامش المالية العمومية ومستوى الدين العمومي إضافة إلى تفاقم العجز الجاري وأثره

على الاحتياطي من العملة. وعلى المستوى الاجتماعي لا تزال الضغوطات مرتفعة بعلاقة خاصة مع ارتفاع البطالة الهيكلية لاسيما بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية وتطور حاجيات الإحاطة بالفئات الضعيفة وكذلك ضعف حركية التنمية بالجهات الداخلية.

وعلى هذا الأساس يتطلّب العمل التنموي المرسوم لسنة 2020 إحكام **استهداف الأولويات** وإضفاء التناسق على السياسات الكلية والقطاعية والحرص على التقدم في تجسيم الإصلاحات الهيكلية واستحثاث تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التنموية واعتماد مقاربات نشيطة واستباقية لاحتواء الضغوطات والصدمات خاصة منها الخارجية.

الآفاق الاقتصادية العالمية... تباين نسب النمو وتراجع أسعار النفط

تحسن نسبي لنسق النمو مع تزايد المخاطر بالنسبة للآفاق الاقتصادية.

ينتظر أن تشهد سنة 2020 تحسنا نسبيا للنمو الاقتصادي العالمي بعد التباطؤ المسجل خلال سنة 2019 وذلك من خلال تحسن النمو في الاقتصاديات الكبرى خاصة نتيجة الانفراج المحتمل للتوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا. وبالتوازي يتوقع استقرار الأوضاع في بعض البلدان الناشئة التي مرت بصعوبات على غرار الأرجنتين وتركيا وتواصل انتعاشة اقتصاديات الدول النامية.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يبلغ معدّل النمو العالمي 3.5% سنة 2020 مقابل 3.2% سنة 2019 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر جويلية 2019.

وتفترض التوقعات الاقتصادية العالمية لسنة 2020:

- **ارتفاع نسبة النموّ في منطقة الأورو بحوالي 1.6% سنة 2020 مقابل 1.3% سنة 2019** نتيجة تطور الطلب الخارجي. هذا ومن المنتظر أن تشهد المنطقة تطورات متباينة بين البلدان وخاصّة ألمانيا (1.7% مقابل 0.7%) وفرنسا (1.4% مقابل 1.3%) واسبانيا (1.9% مقابل 2.3%).
- **تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي خلال سنة 2020 ليبلغ 1.9% مقابل 2.6% سنة 2019** بعلاقة مع تقلص الأثر التحفيزي للسياسة المالية الأمريكية تدريجيا بداية من سنة 2019. إلاّ أنه في المقابل سيكون الاقتصاد الأمريكي مدعوما بانخفاض سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي والتطور المتواصل للأسعار وأثر ذلك على الاستهلاك الخاص.
- **تباطؤ النشاط الاقتصادي الياباني** خلال سنة 2020 نتيجة ضعف الطلب الخارجي بالعلاقة مع تباطؤ الاقتصاد الصيني الشريك التجاري الرئيسي والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. كما ستساهم الإجراءات المالية في التخفيف من الأثر المحتمل للزيادة في الأداء على الاستهلاك من 8 الى 10% منتظرة خلال شهر أكتوبر 2019.

- **تطور النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 4.7% سنة 2020 مقابل 4.1%** سنة **2019** نتيجة انتعاشة عدد من اقتصاديات الدول الآسيوية بدفع من الهند (7.2% مقابل 7.0%) مقابل تباطؤ النمو في الصين (6.0% مقابل 6.2%) وأيضا بلدان اوروبا الصاعدة. وتجدر الإشارة إلى بروز مخاطر مرتبطة بالصعوبات التي ستواجهها هذه البلدان على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة وإمكانية احتدام التوترات التجارية وتواصل الاضطرابات الجيوسياسية.

وعموما تشير المعطيات المتوفرة بخصوص آفاق تطور الاقتصاد العالمي لسنة 2020 إلى وجود عدد من المخاطر السلبية التي قد تؤثر سلبا على التوقعات الاقتصادية من أبرزها اشتداد التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا خاصة بين الولايات المتحدة والصين واستمرار تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتواصل الاضطرابات الجيوسياسية بعدة مناطق فضلا عن تفاقم ظاهرة هجرة اللاجئين والهجرة غير الشرعية.

النمو العالمي

(%)	2017	2018	*2019	*2020
العالم	**3.8**	**3.6**	**3.2**	**3.5**
الولايات المتحدة الامريكية	**2.2**	**2.9**	**2.6**	**1.9**
منطقة الأورو	**2.4**	**1.9**	**1.3**	**1.6**
ألمانيا	2.2	1.4	0.7	1.7
فرنسا	2.3	1.7	1.3	1.4
ايطاليا	1.7	0.9	0.1	0.8
البلدان الصاعدة والنامية	**4.8**	**4.5**	**4.1**	**4.7**
الصين	6.8	6.6	6.2	6.0
الهند	7.2	6.8	7.0	7.2

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي- جويلية 2019

وينتظر أن يرتفع **حجم المبادلات التجارية** العالمية بنسبة 3.7% سنة 2020 مقابل 2.5% منتظرة لسنة 2019 وذلك بعلاقة مع التحسن المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي وسيشمل التطور كل من البلدان المتقدمة (3.1% مقابل 2.2%) والبلدان الصاعدة (4.8% مقابل 2.9%).

وبخصوص تطور **الأسعار عند الاستهلاك**، فينتظر أن ترتفع نسب التضخم في البلدان المصنعة إلى حدود 2.0% خلال السنة القادمة مقابل 1.6% سنة 2019 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأساسية. كما ينتظر أن تبلغ نسب التضخم مستويات أعلى بالدول الصاعدة والنامية سنة 2020 تناهز 4.7% في ظل استبدال السياسات المالية المتبعة في العديد من الدول بأخرى أقل مرونة.

وفيما يتعلق بأسواق النفط فإنّ تزامن عدد من التطورات غير الملائمة وخاصّة اشتداد الضغوط التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية فضلا عن التطورات الجيوسياسية والعقوبات التي تفرضها أمريكا على إيران

سيكون له الأثر على تطور العرض. أمّا بالنسبة للطلب، فينتظر أن يبلغ 1.4 مليون برميل يوميا حسب الوكالة العالمية للطاقة مقابل 1.2 مليون برميل خلال سنة 2019.

تطور سعر النفط (دولار للبرميل)

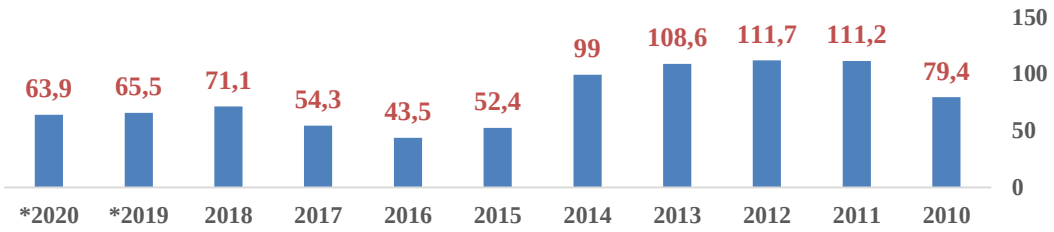

وتبرز أهمية متابعة آفاق تطور الاقتصاد العالمي بعلاقة مع تباين التداعيات المباشرة وغير المباشرة على أداء الاقتصاد الوطني حيث يوفر الوضع العالمي عددا من الفرص التي من شأنها أن تسهم إيجابا في تطوّر النشاط الاقتصادي على غرار نموّ الطلب الخارجي الموجه إلى تونس فضلا عن استقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية وتعبئة موارد مالية هامة بعنوان تحويل التونسيين بالخارج. إلاّ أنّه في المقابل، قد تبرز بعض التحديات والتطورات غير الملائمة التي تتطلب متابعة مستمرة للتحوط من تداعياتها المحتملة وخاصة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمحروقات.

وبصفة أدق، ينتظر أن يسهم ارتفاع النمو في منطقة الأورو وخاصة في فرنسا وألمانيا في تدعم الطلب الخارجي الموجه لتونس خلال السنة القادمة. واعتبارا لتعدد قنوات التمرير المباشرة وغير المباشرة فغالبا ما يكون للنموّ المسجل على مستوى البلدان الأوروبية الشريك الرئيسي لتونس الأثر المزدوج على الاقتصاد الحقيقي (ارتفاع الإنتاج في القطاعات المعملية المصدرة) وميزان الدفوعات الخارجية (زيادة في حجم صادرات الصناعات المعملية).

أمّا فيما يتعلق بتطور أسعار المواد الأساسية وخاصة المحروقات والمواد الغذائية الاساسية، فإنّ ضرورة تغطية الاحتياجات الوطنية بالتوريد ينعكس مباشرة على مستوى الميزان التجاري والتوازنات المالية العمومية من خلال ارتفاع أعباء الدعم وهو ما يؤدي إلى بروز ضغوطات اضافية على مستوى عجز ميزانية الدولة بالتالي يقلص من هامش تدخل سياسة المالية العمومية لتنشيط الحركة الاقتصادية. وتجدر الاشارة في هذا الإطار إلى أن اعتماد آلية التحوط من ارتفاع سعر المحروقات ستمكن من التحكم في حجم دعم المحروقات في حدود الكميات التي تم تأمينها.

منوال النمو لسنة 2020 ... سنة محورية لتحسين نسق النمو وكسب الرهانات الاقتصادية

يستند منوال النمو المرسوم للسنة القادمة على ثلاث أهداف أساسية تشمل دعم مقومات استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التقليص من حدّة الضغوط المسلطة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية وكذلك **الرفع في نسق النمو والقطع مع ضعف نموّ الناتج المحلي الإجمالي المسجلة خلال السنوات الأخيرة** مع التقدم في تكريس البعد الاجتماعي والادماجي للتنمية وتقليص الفوارق بين الجهات في ظل **ارتفاع سقف الانتظارات والطموحات.**

وسيتسنى ذلك من خلال تدعيم إدارة الشأن الاقتصادي لا سيما التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتكريس **التناسق بين مختلف السياسات الكلية والقطاعية والرفع من نجاعة البرامج العمومية وإحكام تنفيذ المشاريع الاستثماريات وفقا للأولويات المتفق عليها.**

الإنتاج والنمو

استعادة تدريجية لنسق نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مساهمة إيجابية للقطاع الصناعي والخدمات المسوقة.

يفترض منوال النمو لسنة 2020 تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7% سنة 2020 مقابل 1.4% منتظرة لسنة 2019. هذا ويبقى تحقيق هدف النمو للسنة المقبلة مرتبط أساسا **بالديناميكية الجديدة لقطاع المحروقات** التي سيفرزها دخول حقل نوارة حيز الإنتاج في أواخر سنة 2019 فضلا عن الأثر المزدوج للاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي في منطقة الأورور وتفعيل ميثاق التنافسية لقطاع النسيج والملابس لاستعادة نمو **القطاعات المعملية المصدرة وقطاع النقل البحري** للسلع فضلا عن توقع تطور إيجابي للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

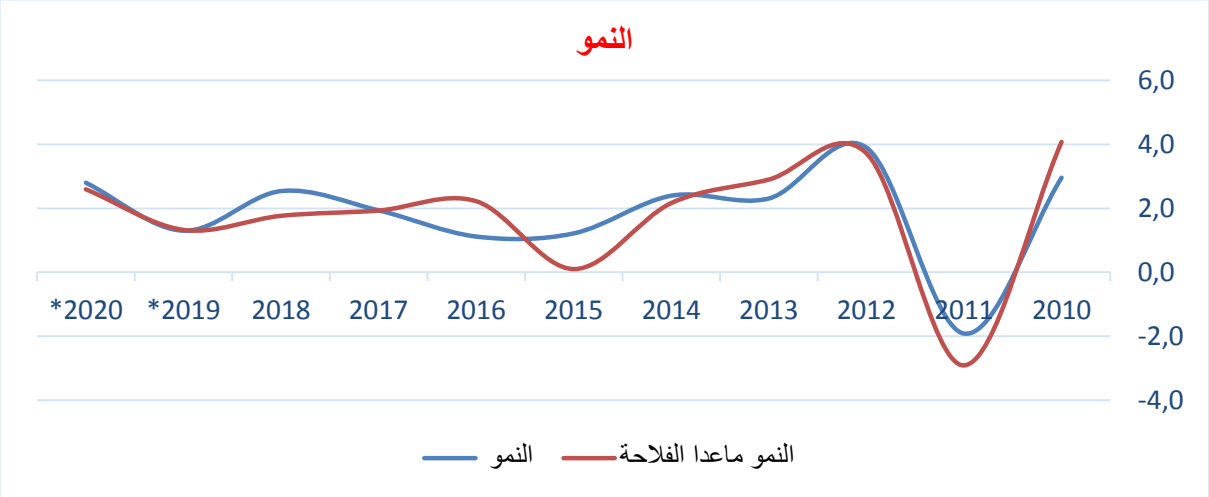

ويرتكز منوال النمو لسنة 2020 على:

- تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5.2% بالأسعار القارة. ويرتكز هذا الهدف على فرضية انتاج 1.7 مليون طن من زيتون الزيت خلال سنة 2020 مقابل 800 ألف طن منتظرة خلال سنة 2019 فيما ينتظر أن يبلغ انتاج الحبوب 18 مليون قنطار مقابل 24 مليون منتظرة خلال سنة 2019. هذا ويبرز الدور الهام للقطاع الفلاحي من خلال المساهمة المعتبرة في نمو قطاع الصناعات الغذائية وأيضا الزيادة في عائدات الصادرات بعنوان زيت الزيتون خلال سنة 2020.
- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بنسبة 1.5% نتيجة تطور القيمة المضافة للصناعات الغذائية بنسبة 2.1% وارتفاع القيمة المضافة للصناعات الكيميائية بنسبة 2.4% **على أساس استرجاع تدريجي لطاقة الإنتاج بالحوض المنجمي** وتعبئة المخزونات من مادة الفسفاط. هذا إلى جانب تحسن نسبي لأداء القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير نتيجة **انتعاشة الطلب الخارجي الموجّه لتونس** تزامنا مع انتعاشة النمو الاقتصادي العالمي بداية من سنة 2020 بعد التباطؤ المسجل خلال سنتي 2018 و2019. ومن هذا المنطلق ينتظر أن ترتفع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1.5% وأن يتطور قطاع النسيج والملابس والجلد والأحذية بنسبة 1.2% **بعلاقة مع الأثر المرتقب لميثاق التنافسية للقطاع والذي يجسد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النسيج والملابس.**
- تطوّر القيمة المضافة لقطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 7% بفضل تحسن أداء القطاعات الاستخراجية لاسيما قطاع النفط علاوة عن دخول حقل نوارة طور الإنتاج وذلك كامل سنة 2020.
- نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2.6% بفضل تأكد الانتعاشة في القطاع السياحي (7.6% مقابل 7.5% سنة 2019) وقطاع النقل (1.5% مقابل انخفاض بـ1.3% سنة 2019).

تطور نسب نمو مختلف القطاعات ومساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	1.7	5.2
الصناعات المعملية	0.3-	1.5
الصناعات غير المعملية	0.9	7.0
الخدمات المسوقة	2.2	2.6
الخدمات غير المسوقة	1.0	1.5
الناتج المحلي الإجمالي	**1.4**	**2.7**

وينتظر أن تشهد سنة 2020 تنشيط القطاعات التي سجلت تراجعا في أدائها خلال السنوات الفارطة والقطع مع نسب النمو السلبية مع إضفاء ديناميكية أكثر استدامة واستقرار لعديد من القطاعات المنتجة الحيوية خاصة منها القطاعات الواعدة القادرة على تدعيم هيكلة الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحسن المرتقب للناتج المحلي الإجمالي من مزيد تحسين الدخل الفردي ليبلغ 10 780 دينار سنة 2020 مقابل 9 954 دينار سنة 2019.

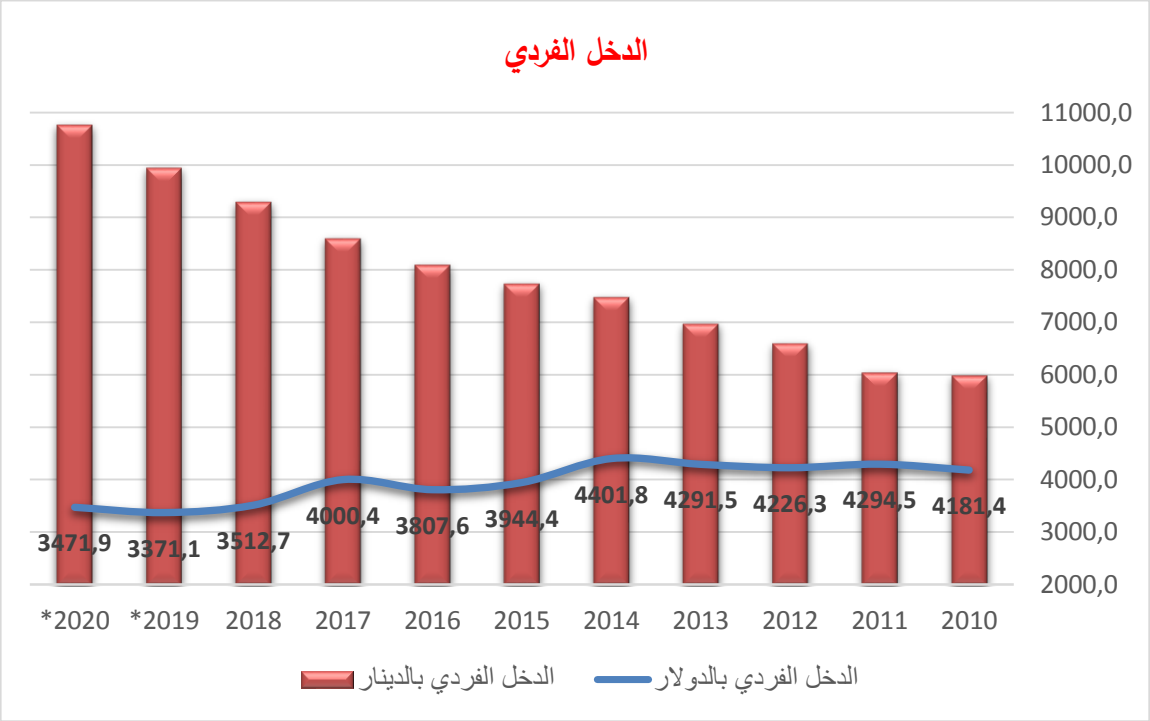

بالرغم من هذا التحسن لا زالت تونس تصنّف من بين الدول **متوسطة الدخل شريحة سفلى** Lower-middle incomes economies (مستوى الدخل بين 1.026 و3.995 دولار) حسب آخر تحديث لتصنيف البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل للسنة المالية 2019.

ويفترض التحسّن النسبي لنسق نمو الناتج المحلي الإجمالي كذلك:

- ***اعداد برامج عمل للتقدم في مجال إرساء سلاسل القيمة لا سيما تطوير منظومة الإنتاج في القطاع الفلاحي***
- ***استرجاع كامل لطاقات الإنتاج مع انتظامية التزويد خاصة في قطاع الفسفاط.***
- ***تعميم ميثاق تنافسية قطاع النسيج بالشراكة بين القطاعين العام والخاص على قطاعات أخرى دافعة.***

الاستهلاك ... بين ضرورة دفع النمو وتخفيف الضغوط على التوازنات المالية

معادلة صعبة بين ضمان تطور الاستهلاك كمصدر للنمو والمحافظة على توازن ميزانية الدولة وميزان الدفوعات.

يرتكز منوال النمو بحسب مصادر الطلب على ارتفاع الاستهلاك الخاص سنة 2020 بنسبة 1.9% بالأسعار القارة مقابل 1.8% منتظرة خلال سنة 2019. ويبقى هذا التطور مرتبطا بمدى تحسن الدخل المتاح للأسر خلال السنة القادمة ومستوى تطور الأسعار عند الاستهلاك وتطور كتلة الأجور وحجم التحويلات الاجتماعية بعنوان ميزانية الدولة.

وستشهد السنة القادمة مواصلة الجهود الرامية إلى المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إضافة إلى تكثيف عمليات التحسيس والتشجيع على استهلاك المنتجات الوطنية.

كما ينتظر أن يرتفع نسق تطور الاستهلاك العمومي في حدود 1.6% سنة 2019 بعلاقة مع الانتدابات المبرمجة للهياكل العمومية بعنوان خريجي مدارس التكوين وتلبية بعض الحاجيات المتأكّدة من الانتدابات في الإدارة بالتوازي مع الدخول حيز التنفيذ لقانون التقاعد خلال سنة 2020.

وستتكثف الجهود خلال السنة القادمة في سبيل تحقيق المعادلة بين ضمان تطور معتدل للاستهلاك الجملي كمصدر للنموّ من جهة والمحافظة على توازن ميزانية الدولة بالعمل على التحكم في كتلة الأجور وحجم الدعم وتحسين توازن المدفوعات الخارجية خاصة من خلال التحكم في واردات المواد الاستهلاكية.

تحسين المجهود الاستثماري واستحثاث تنفيذ المشاريع المهيكلة ذات الطابع الاستراتيجي

الاستفادة من مجمل الإصلاحات التي تهمّ مناخ الأعمال واستحثاث نسق انجاز المشاريع الكبرى الدافعة

ينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 9.6% بالأسعار الجارية سنة 2020 ليبلغ ما يعادل 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويستند هذا الهدف إلى استحثاث المبادرة الخاصة وتكريس تموقع أفضل للمؤسسات الناشئة ومزيد تيسير النفاذ للتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تعزيز الآليات التقليدية وتنشيط دور الصناديق الاستثمارية.

ويستوجب **الرفع من مردودية الاستثمارات** خلال سنة 2020 العمل على إضفاء مزيد من التناسق بين مختلف الإجراءات والإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال مع الأولويات الاقتصادية الكبرى والتي تعكسها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن إحكام تبويب أولويات ميزانية الدولة للسنة القادمة والتقدم في تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة.

وبالتوازي، ستتكثف الجهود لتكريس مزيد من التناسق بين السياسات النقدية مع سياسة المالية العمومية بهدف إعطاء مؤشرات إيجابية للمستثمر الخاص خاصة فيما يتعلق بآفاق التطور الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي. هذا إلى جانب مفعول اصلاح منظومة التمويل لا سيما الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصناديق الاستثمارية وكذلك إحداث بنك الجهات والصندوق التونسي للاستثمار وصندوق المؤسّسات الناشئة في تنويع تمويل الاستثمارات خاصة منها المشاريع في القطاعات المنتجة ذات الإنتاجية المرتفعة.

وينتظر أن تسهم مشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في إطار تطوير انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والمزمع إنجازها تحت نظام اللزمات بقدرة جملية تبلغ 500 ميغاوط وباستثمار يقارب 1200 مليون دينار في الارتقاء بالمجهود الاستثماري الوطني ومزيد دعم حصة القطاع الخاص فضلا عن توفير أثر دافع للاستثمار بالجهات المعنية.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 11.8% لتبلغ 1900 م د بالأسعار الجارية نتيجة تطور الاستثمارات الخاصة من خلال الانطلاق في **برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية** (يشمل 100 ألف مستغلة) بهدف الرفع من مردودية المستغلات عن طريق تحسين التصرف في الزراعات وتدعيم الاستثمار بها، فضلا عن مواصلة **انجاز 5 سدود كبرى والانطلاق في انجاز 3 سدود أخرى بطاقة جملية تناهز 395 مليون م^3.**
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 3% سنة 2020 لتبلغ 2609 م د مقابل 2532 م د سنة 2019 نتيجة مواصلة تنفيذ **برنامج التأهيل الصناعي**، ويتوقع بلوغ 7000 انخراط سنة 2020، منذ انطلاق البرنامج. وسيشهد نسق الاستثمار تطورا في بعض الأنشطة الصناعية على غرار الصناعات الغذائية بنسبة 9.7% (680 م د مقابل 620 م د)، **وتجدر الإشارة الى إمضاء اتّفاق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان (2019 -2025)** يهدف بالخصوص إلى تطوير المنظومة واستغلال طاقاتها الإنتاجية والتشغيلية والتصديرية وذلك لاستعادة توازناتها، إضافة إلى **إعداد مشروع إستراتيجية متكاملة للنهوض بتصنيع زيت الزيتون وتصديره (2019-2025).**
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 10.5% لتبلغ قيمتها 4640 م د وذلك نتيجة الزيادة الهامة في استثمارات قطاع الكهرباء والغاز لتبلغ 1650 م د خلال سنة 2020.
- تطور الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 13.4% مردها أساسا الزيادة في استثمارات قطاع النقل التي ستبلغ 3740 م د سنة 2020 مقابل 3300 م د سنة 2019 نتيجة تواصل تنفيذ مشاريع النقل العمومي وبرمجة مشاريع هامة جديدة خاصة منها **تدعيم البنية الأساسية الحديدية على خط الجديدة – بنزرت وإعادة تشغيل الخط الرابط بين المتلوي والقصرين، إنطلاق الجزء الثاني من أشغال تعصير وتأهيل الخط الحديدي تونس – القصرين، إنطلاق مشروع كهربة ومضاعفة الخط الحديدي الرابط بين المكنين والمهديّة بكلفة**

264 م د، تهيئة مطار تونس قرطاج بكلفة 200 م د وتوسعة مربض الطائرات بمطار صفاقس طينة الدولي بكلفة 13,25 م د، وتقوية مدرج الطائرات بمطار توزر نفطة بكلفة 21,8 م د.

تطور الاستثمارات حسب القطاعات

	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	1 700	1 900
الصناعات المعملية	2 532	2 609
الصناعات غير المعملية	4 200	4 640
الخدمات	9 885	10 060
التجهيزات الجماعية	2 800	2 940
المجموع	**21 117**	**23 149**

وعموما واعتبارا للدور المحوري للاستثمار كرافدا هاما للتنمية ومحركا أساسيا للنمو والتشغيل فانّ الفترة القادمة ستشهد:

- ***التسريع في تنفيذ المشاريع العمومية الدافعة التي تشهد تأخرا في الإنجاز خاصة على مستوى البنية التحتية.***
- ***التسريع في إنجاز المشاريع المبرمجة في قطاع الطاقات المتجددة اعتبارا لأهمية انعكاسها على الميزان الطاقي والتحكم في كلفة انتاج الكهرباء بعنوان الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي خاصة في ظل الإجراءات الجديدة لقانون تحسين مناخ الاستثمار.***
- ***استحثاث نسق اعداد وتنفيذ المشاريع الكبرى والمشاريع ذات الأولوية اعتبارا للأثر على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة على استقطاب الاستثمار الخاص.***
- ***استكمال برنامج حذف التراخيص الإدارية والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية لمزيد استحثاث المبادرة الخاصة.***
- ***تعزيز استقطاب الاستثمار الخارجي مع استهداف الشركات ذات الصيت الدولي وتنويع الشراكات مع الدول المصدرة لرؤوس الأموال.***

المبادلات الخارجية ... الارتقاء بالمجهود التصديري وتدعيم التموقع بالسوق الافريقية

ينتظر أن يرتفع المجهود التصديري إلى حدود 51.3% سنة 2020 بدفع من صادرات زيت الزيتون والمحروقات.

يمثّل تعديل وضع الميزان التجاري من أبرز أولويات منوال النمو لسنة 2020. ويبقي التحكم في توسع العجز التجاري رهين الحدّ من تفاقم العجز الطاقي بدرجة أولى والرفع من المجهود التصديري للقطاعات ذات الميزات التفاضلية العالية وللقطاعات الواعدة كقطاع الصناعات المعملية الأخرى (الأثاث والبلاستيك) بدرجة ثانية. هذا إلى جانب التحكم في كلفة الواردات خاصة منها الطاقية وترشيد الواردات الاستهلاكية بالتشجيع على استهلاك الإنتاج المحلي فضلا عن تعزيز الرقابة الصحية والفنية.

وقد انبنت تقديرات سنة 2020 على تطور صادرات السلع بنسبة 13.1% مقابل 11.2% للواردات وهو اتجاه يعكس التطورات الخصوصية للإنتاج فضلا عن استكمال تنفيذ محاور البرنامج الثالث لتنمية الصادرات. هذا بالتوازي مع دفع المبادلات التجارية مع السوق المشتركة (الكوميسا) من خلال التقدم في مسار تحرير المعاليم الجمركية والتي ستمكّن المصدرين من الاستفادة بصفة فعلية من مزاياها وتدعيم الديبلوماسية الاقتصادية.

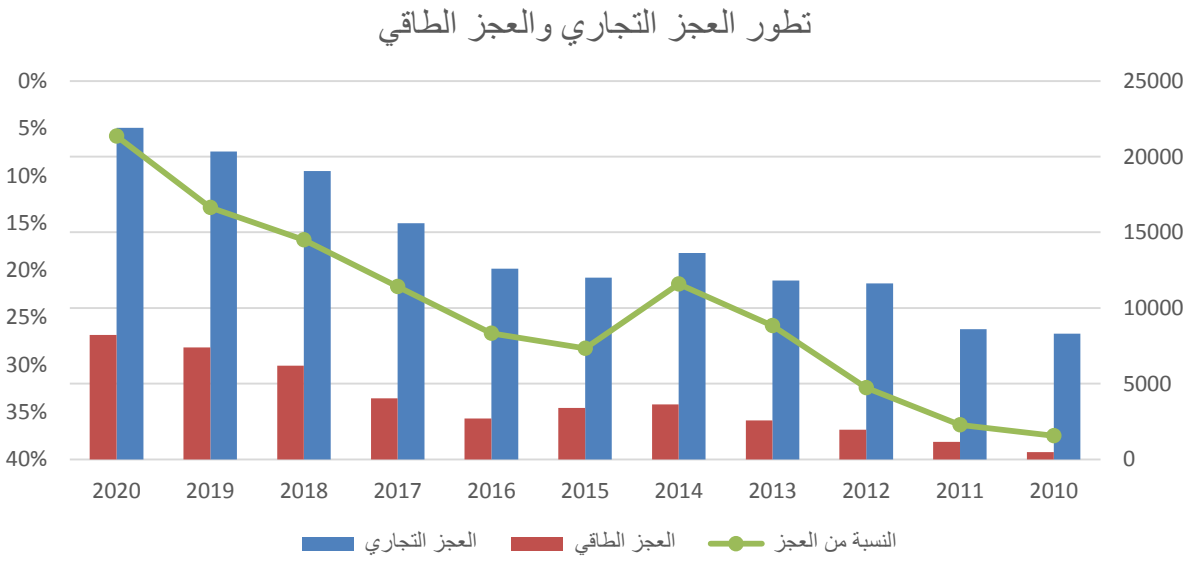

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر البرنت	88	112	107	115	108	49	43	55	76	65
$/دينار	1.43	1.41	1.56	1.63	1.7	1.96	2.15	2.42	2.65	*3.02

***معدّل ثمانية أشهر**

الرفع من المجهود التصديري... الأثر الإيجابي لعائدات زيت الزيتون

تتمثل أهم النتائج المنتظرة في:

- ارتفاع صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 23.7% مقابل انخفاض بنسبة 6.4% سنة 2019 مردّه أساسا الارتفاع المتوقع لصادرات الزيت بعلاقة مع الإنتاج الهام لزيتون الزيت (700 1 ألف طن).
- تطور صادرات المواد الميكانيكية والكهربائية بنسبة 11.4% وصادرات قطاع النسيج والجلد بنسبة 10.9% سنة 2020.
- زيادة هامة لصادرات الطاقة بنسبة 20.1% مقابل 8.1% سنة 2019 باعتبار دخول حقل نوارة حيز الإنتاج وكذلك المصادقة على عدد من الاتفاقيات المتعلقة برخص الاستكشاف (حلق المنزل، حزوة، ماتلين...)

تراجع طفيف لحجم الواردات

انبنت التقديرات بالنسبة لسنة 2020 على فرضية تطور واردات السلع بنسبة 11.2% بالأسعار الجارية تراعي مستلزمات جهاز الإنتاج وتطور الاستثمارات والمشاريع المبرمجة خاصة في مجال الطاقات المتجددة.

ومن هذا المنطلق تعتمد التقديرات بالنسبة للواردات على:

- تباطئ في نسق واردات مواد التجهيز بنسبة 11.9% مقابل 17.4% سنة 2019 باعتبار الاقتناءات الاستثنائية لسنة 2019 واستعادة نسق الاستثمار خاصة منه الأجنبي.
- نمو لواردات المواد الأولية ونصف المصنعة، حيث ينتظر أن تبلغ 10.2% مقابل 3.7% منتظرة سنة 2019 يواكب تطور الإنتاج وتطور أسعار هذه المواد في السوق العالمية.
- تطوّر معتدل لنسق واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 13.5% مقابل 14.8% سنة 2019 يأخذ بعين الاعتبار تواصل العمل بالإجراءات الخصوصية للتحكم في الواردات غير المنتجة (كراسات الشروط).
- تباطئ في نسق واردات مواد الطاقة خاصة منها الغاز الطبيعي بنسبة 5.13% مقابل8.14% منتظرة سنة 2019 باعتبار دخول حيز الإنتاج لحقل نوارة (تغطية 17% من الحاجيات من الغاز الطبيعي).

وبالنسبة للخدمات، فتستند التقديرات على تطور العائدات السياحية بأكثر من 25% تزامنا مع التقدم في تنفيذ الاستراتيجية والبرامج المرسومة لتحسين جودة الخدمات السياحية. **وتجدر الإشارة إلى توفر هامش تحسّن معتبر للعائدات السياحية باعتبار أن تكاليف ونفقات السائح الأجنبي في تونس تعدّ الأدنى مقارنة بالبلدان المقارنة كالمغرب وتركيا.**

كما ستشهد الفترة القادمة ارتفاع عائدات الأتاوة الراجعة الى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة **لتبلغ 5.25%** بعد المصادقة في **12 جوان 2019** على تنقيح القانون عدد 102 لسنة 2015 المتعلق بنقل الغاز

الطبيعي جزائري المصدر عبر البلاد التونسية ويضبط الاتاوة الراجعة الى الدولة التونسية والموظفة على الكميات المنقولة. وعلى هذا الأساس، ستتطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 13.3% بالأسعار الجارية سنة 2020 مقابل 11.1% للواردات.

التحكم في العجز الجاري

لقد تمّ رسم التقديرات بالنسبة لسنة 2020 في مجال المدفوعات الخارجية على أساس التخفيض من مستوى العجز الجاري ليبلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.9% منتظرة سنة 2019.

وسيتم تمويل هذا العجز إضافة الى مستلزمات تسديد أصل الدين والنفقات الأخرى بفضل تعبئة موارد في شكل هبات في حدود 200 م د وموارد هامة في صيغة قروض متوسطة وطويلة المدى. كما سيتواصل العمل على تعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في قطاعي الطاقة والخدمات لتبلغ 2500 م د ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 1600 م د و1.4% سنة 2019.

وسيتسنى الترفيع في احتياطي العملة بما يمكّن من تغطية ثلاثة أشهر من التوريد في أواخر سنة 2020.

ورغم التحسن النسبي المنتظر للتوازنات الخارجية خلال سنة 2020 الا انّ الوضع الاقتصادي لا زال يتّسم بنوع من الدقة بعلاقة مع المخاطر الضمنية والتي ترتبط بـــــ:

- ***المستوى المرتفع للعجز التجاري وصعوبة التقليص من مستوى الواردات.***
- ***أهمية حاجيات التمويل الخارجي مقابل اشتداد شروط التدين والتصلب النسبي للأطراف الممولة.***
- ***تذبذب مستوى احتياطي العملة وتطور سعر صرف الدينار.***

مواصلة استهداف التحكم في تطور الأسعار

انفراج نسبي لمستوى الأسعار عند الاستهلاك سنة 2020 لا يحجب الضغوطات والمخاطر التي لا تزال قائمة.

ينتظر أن تتطور الأسعار عند الاستهلاك بمعدل 6.4% سنة 2020 مقابل 6.8% سنة 2019. ويستند هذا الهدف بالأساس إلى تكريس مزيد من التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع المحافظة على الطابع التقييدي للسياسة النقدية المعتمدة من البنك المركزي إلى جانب إحكام تمويل الأعوان الاقتصاديين.

كما ستتواصل الجهود للتحكّم في نسق تطوّر أسعار المواد الحرة (73.5% من سلة الاستهلاك) وخاصة منها المواد الغذائية من خلال تخفيف الضغوطات المسجلة على كلفة مدخلات وعوامل الإنتاج إضافة إلى الترفيع في مستوى الإنتاج الوطني خاصة بالنسبة للمواد الفلاحية الحساسة وإحكام التصرف في مسالك التوزيع والتصدي إلى ظاهرة التجارة الموازية بالحزم في تطبيق القانون وتكثيف أعمال المراقبة لمكافحة التهريب عبر الحدود.

وبالتوازي سيتمّ الحرص على تخفيف الضغوط على نسب التضخم والمرتبطة بالأثر المباشر وغير المباشر لأسعار وتعريفات المواد والخدمات المؤطرة.

*

* *

يبقى الأداء الاقتصادي رغم التحسّن النسبي خلال سنة 2020 مطبوعا بتراكمات الفترة الانتقالية وما فرضته من تضييق على التوازنات المالية وبطء في تنفيذ عدد من الإصلاحات إضافة إلى أثر المخاطر التجارية والجيوستراتيجية على آفاق الاقتصاد العالمي.

وبالرغم من أهمية الجهود المبذولة لتكريس البعد الاجتماعي للتنمية الاّ انّه بالنظر الى الطابع الهيكلي لطالبي الشغل من جهة وضعف احداثات الشغل من جهة أخرى ينتظر تواصل الضغوط على مستوى سوق الشغل.

كما ينتظر أن تتواصل الضغوط المرتبطة بموارد التمويل الداخلي والخارجي باعتبار الزيادة الهامة في حاجيات تمويل الاقتصاد واشتداد الضغوط على تعبئة الموارد المالية بعلاقة مع شحّ السيولة وتراجع الادخار على الصعيد الوطني من جهة ومستوى الترقيم السيادي من جهة أخرى.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة 2020

(% بالأسعار القارة)	2016	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.1	1.9	2.5	1.4	2.7
الناتج ما عدا الفلاحة	2.2	1.9	1.8	1.3	2.5
تطور الاستهلاك الخاص	3.1	2.4	2.1	1.8	1.9
تطور مؤشر الأسعار	3.7	5.3	7.5	6.8	6.4
صادرات السلع والخدمات [1]	5.9	17.4	20.4	12.4	13.3
واردات السلع والخدمات [1]	5.6	18.7	19.5	9.1	11.1
تطور الاستثمار [1]	3.3	4.4	7.9	7.9	9.6
نسبة الاستثمار من الناتج	19.3	18.8	18.5	18.5	18.5
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)	1 989	2 270	2 866	1 600	2 500
نسبة الادخار [2] من الدخل	9.4	8.9	9.3	8.5	9.3
العجز الجاري من الناتج	8.8	10.2	11.1	9.9	9.0
نسبة الصادرات من الناتج	40.0	43.8	48.1	49.9	51.6
نسبة الواردات من الناتج	50.8	56.2	61.3	61.7	62.7

[1] بالأسعار الجارية

[2] بالمقارنة مع الدخل القومي المتاح

الباب الثالث

السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2020

اتسمت السياسات المالية وخطة تمويل الاقتصاد الوطني لسنة 2019 بطابع يعكس التباينات المسجلة بخصوص تطور الوضع الاقتصادي الكلي في علاقة بضعف نسق النموّ وعدم تطور الاستثمار والتصدير وفق النسق المرغوب وتواصل ضغوطات التمويل بسبب تراجع مستوى الادخار الوطني وشح السيولة لدى الجهاز المالي من جهة، وتواصل الضغوطات المرتبطة بعجز ميزانية الدولة والمديونية العمومية والعجز الجاري لميزان المدفوعات ومستوى التضخم من جهة أخرى.

ولقد حتمت هذه الوضعيات اعتماد سياسات مالية غرضها التحسين التدريجي للتوازنات المالية والمحافظة على استدامتها على الأمد المتوسط لا سيما التحكم في عجز المالية العمومية والعجز الجاري وتطويق نسبة التضخم مع اعتماد إجراءات خصوصية لتأمين تمويل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق تتمثل أهم التحديات المطروحة خلال سنة 2020 في مواصلة نهج تصحيح وضعية التوازنات المالية الكبرى وكذلك تسريع نسق الاصلاحات المالية بما يدعم المحافظة على الاستقرار المالي بالبلاد ويضمن توفير التمويل الملائم للاقتصاد. كما تستند الأهداف المرسومة للسنة القادمة على مزيد إحكام تناسق السياسات المالية وتحسين أداء الهياكل المؤسساتية وكذلك مواصلة تعزيز حوكمة المؤسسات المالية وتحسين جودة خدماتها.

1. السياسات المالية

تركزت السياسات المالية بالأساس على التقدم في تنفيذ الاصلاح الجبائي وتعصير سياسة المالية العمومية بفضل الانطلاق في تجسيم مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والمتعلق خاصة باعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف وتحسين اداء الهياكل العمومية بما يتماشى وأولويات المحافظة على استدامة التوازنات المالية مع العمل في ذات الوقت على تجسيد العدالة الجبائية وتحسين فاعلية السياسة الجبائية ومردوديتها.

واعتبارا لخصوصيات الظرف المسجل خلال سنة 2019 تمّ اعتماد سياسة نقدية حذرة تضمنت الترفيع في نسب الفائدة المديرية مع تطوير الاليات المعتمدة فيما تمّ اتباع سياسة صرف مرنة غرضها دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتيسير المعاملات الخارجية للمؤسسات والافراد إضافة إلى فتح مكاتب للصرف بالإضافة الى التقدم في اشغال مراجعة مجلة الصرف.

وبالتوازي تواصل اصلاح القطاع المصرفي والمالي من خلال تنفيذ مخططات اعمال البنوك العمومية الثلاثة والتقدم في احداث بنك الجهات مع تعزيز الرقابة والالتزام بمعايير التصرف الحذر وتواصل البرامج الرامية لمساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتيسير نفاذها للتمويل المباشر وتطوير الإطار القانوني لصناديق الاستثمار. وتواصل بخصوص قطاع التامين مراجعة مجلة التامين وإصلاح منظومة تامين السيارات والصادرات لما قبل الشحن. كما أمكن تعزيز الادماج المالي من خلال دفع نشاط النقديات وتوسيع شبكة الفروع البنكية والخدمات المالية العمومية.

1.1. سياسة الجباية

يندرج قانون المالية لسنة 2020 في إطار تجسيم الأهداف المحورية لمنوال التنمية المتعلقة خاصة بالسعي إلى دفع نسق النمو ومواصلة تعزيز التنمية الاجتماعية فضلا عن مزيد دعم التوازنات المالية الجملية.

تتمحور أهم الاصلاحات المدرجة بقانون المالية حول إضفاء مزيد التناسق على المنظومة الجبائية من خلال اخضاع شركات الخدمات في قطاع المحروقات التي تسدي خدمات لفائدة الشركات الناشطة في إطار التشريع المتعلق بالمحروقات الى نسبة 35% على القسط من الأرباح المتأتية من اسداء هذه الخدمات وكذلك توحيد النظام الجبائي المطبق على الناشطين في قطاع التأمين عبر إخضاع الأرباح المحققة من قبل مؤسسة التأمين التكافلي وفائض التأمين المحقق من قبل صندوق المشتركين للضريبة على الشركات لنسبة اداء 35% فضلا عن إخضاع عقود التأمين التكافلي للمعلوم الوحيد على التأمين والمعاليم الموظفة لفائدة الصناديق الخاصة للخزينة.

وبهدف تكريس الحوكمة الرشيدة في المادة الجبائية تتضمن أحكام قانون المالية توضيح صيغ وشروط اخضاع أنشطة خدمات التجديد في التكنولوجيا الإعلامية وشركات التجارة الدولية والخدمات اللوجستية المجمعة الى نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ 13.5% مع اشتراط تحقيق حد أدنى من المصاريف السنوية وتشغيل حد أدنى من الأجراء المختصين القارين.

كما تشمل الإجراءات الجبائية الجديدة مزيد توضيح الأحكام المطبقة على الهبات في مادة الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية الى جانب تمكين الأشخاص المنتصبين المنضوين تحت صنف الأرباح الصناعية والتجارية بالمناطق الداخلية من الانتفاع بالنظام التقديري دون تحديد في الزمن. ونص قانون المالية على إقرار إمكانية اعتماد الوسائل الالكترونية لتسجيل العقود والنقل والكتابات ودفع معلوم الطابع الجبائي ولتبادل الاعلامات والمراسلات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالبين بالأداء وذلك قصد تكريس توجه الدولة نحو تركيز الإدارة الالكترونية وتبسيط وتيسير اجراءات التواصل مع مصالح الجباية لدعم مناخ الاستثمار ومصالحة المواطن مع الجباية.

وفيما يخص التصدي للتهرب الضريبي وتحسين الاستخلاص سيتجه العمل نحو تأهيل مصالح الجباية لاعتماد نتائج الزيارات والتفتيشات والمعاينات المادية في إطار المراجعة الأولية.

وبغرض مزيد دعم أسس الامتثال الضريبي تم التنصيص على ربط توقيف قرارات التوظيف الاجباري الصادرة بخصوص الأداءات غير المصرح بها بدفع 20% من مبلغ أصل الأداء عوضا عن 10% أو تقديم ضمان بنكي بـ 15% من نفس المبلغ. وفي نفس الإطار تم اخضاع بيوعات التطبيقات الإعلامية والخدمات المسداة عبر شبكة الأنترنات من قبل المؤسسات غير المقيمة بالبلاد التونسية لأتاوة بنسبة 3% على رقم المعاملات المحقق مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين.

وحرصا على مزيد حث المطالبين بالأداء على خلاص مستحقاتهم لفائدة الدولة نص قانون المالية لسنة 2020 على ربط اسناد الامتيازات الجبائية والنظم التوقيفية لفائدة المؤسسات والأشخاص الذين تخلدت بذمتهم ديون ديوانية مثقلة تجاوز أجل حلول دفعها السنتين بخلاص الديون المذكورة أو باكتتاب رزنامة دفع في شأنها.

وفي مجال التشجيع على الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات تتعلق أهم الأحكام الجبائية بإدراج قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية بقائمة الأنشطة الخاضعة للضريبة بنسبة 13.5%. هذا الى جانب منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الموظفة على بعض المنتوجات المستعملة لصنع التجهيزات المستعملة في القطاع الفلاحي من ناحية وإقرار إعفاء جدولة ديون المتسوّغين لعقارات فلاحية من ناحية أخرى.

كما تضمن قانون المالية التمديد الى موفّى سنة 2024 في الانتفاع بالامتيازات الممنوحة الى الشركات التي تدرج أسهمها العادية بالسوق المالية بنسبة فتح رأس مال للعموم لا تقل عن 30% والمتمثلة في التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات الى حدود 20% و15% بالنسبة للشركات التي تدرج أسهمها بالبورصة ابتداء من سنة 2017 من ناحية أخرى.

وتتعلق الإجراءات الجبائية ذات الطابع الاجتماعي بإعفاء الأجراء واصحاب الجرايات ذوي الدخل المحدود من المساهمة الاجتماعية التضامنية والترفيع فيها بصفة ظرفية على بعض الشركات وكذلك بالترفيع في الحد الأقصى للطرح من 150 الى 450 دينار سنويا بالنسبة لكل والد في الكفالة فضلا عن تعميم التخفيض في نسبة الخصم من المورد من 15% الى 5% على المكافآت المدفوعة الى الفنانين والمبدعين، هذا الى جانب إقرار بعض الامتيازات لفائدة الجمعيات التي تعنى بالمعوقين وبفاقدي السند العائلي وكذلك دواوين مساكن الأعوان العموميين.

وبالتوازي، شملت أحكام قانون المالية بعض الاجراءات الخصوصية من أهمها دعم توازنات شركة الفولاذ عبر اعفائها من خلاص المعلوم الموظف على تصدير الخردة وتيسير شروط الانتفاع بطرح اعباء القروض السكنية وتأجيل تطبيق نسبة 19% للأداء على القيمة المضافة المستوجبة على بيوعات العقارات المبنية المعدة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين وكذلك التمديد في تطبيق المعاليم الديوانية الموظفة استثنائيا على المنتجات ذات المنشأ التركي بسنتين إضافيتين بما يمكن من التقليص نسبيا في العجز التجاري مع هذا البلد.

1.2. السياسة النقدية

اتسمت الفترة المنقضية من سنة 2019 بتواصل الضغوطات المرتبطة بشح السيولة والحجم المرتفع لتدخلات البنك المركزي ضمن آليات إعادة تمويل الجهاز المصرفي وتزامن ذلك مع بلوغ التضخم مستويات عالية والتي قرر على ضوئها البنك المركزي بداية من سنة 2019 الترفيع في نسبة الفائدة المديرية بـ 100 نقطة مئوية لتبلغ نسبة 7.75%.

وسيتواصل خلال سنة 2020 اتباع سياسة نقدية حذرة هدفها الرئيسي المحافظة على استقرار الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعادة المرتقبة للنمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة.

وسيتم العمل خلال السنة القادمة في إطار المخطط الاستراتيجي الثلاثي للبنك المركزي للفترة 2019-2021 على تطوير آليات السياسة النقدية وأدواتها التحليلية والاتصالية قصد مزيد التحكم في التضخم والمساهمة الفعالة في تحقيق التوازنات الجملية والمالية. وينتظر في هذا الشأن مزيد تطوير آليات ادارة السياسة النقدية لإضفاء أكثر نجاعة على المعاملات فيما بين البنوك في السوق النقدية والتوجه نحو تركيز مقومات البعد المستقبلي والاستشرافي (Forward-looking) للسياسة النقدية بما يمكن البنك المركزي من ترسيخ التوقعات وتعزيز فعالية الأدوات المتاحة في احتواء الآثار التضخمية.

1.3. سياسة الصرف

سجل سعر صرف الدينار التونسي تجاه أهم العملات الأجنبية تحسنا نسبيا بداية من الثلاثي الثاني من سنة 2019 مقارنة بنسق تراجعها خلال السنة السابقة وذلك اعتبارا لتغيّر عوامل الطلب والعرض على النقد الأجنبي في علاقة بتدفقات الموارد الخارجية خاصة المتأتية من المداخيل السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج والعمليات المالية بما فيها تعبئة الموارد الخارجية وهو ما أدى الى تحسن الاحتياطي من العملة ليبلغ أكثر من 100 يوم توريد. واتسمت في هذا الشأن سياسة الصرف بالمرونة مع تقلص تدخلات البنك المركزي في السوق.

وسيتواصل خلال سنة 2020 اعتماد سياسة صرف مرنة للحد من الضغوطات على مستوى رصيد الاحتياطات من العملة الصعبة. كما سيتم العمل على استيعاب السيولة من العملة الأجنبية المتاحة من خلال منظومة مكاتب الصرف اليدوي التي تم الترخيص فيها إلى جانب العمل على تطوير وسائل وآليات تغطية مخاطر الصرف لمزيد تنشيط المبادلات التجارية وتعبئة رؤوس الأموال مع الخارج.

هذا ومن المتوقع أن تشهد السنة القادمة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالعفو في مجال الصرف بما من شأنه أن يعزز الرصيد من الموجودات بالعملة ويخفف الضغوط على قيمة سعر صرف الدينار الى جانب التقدم في اصلاح مجلة الصرف.

1.4. اصلاح القطاع المصرفي والمالي

سيتجه العمل خلال سنة 2020 نحو تعميق الاصلاحات المالية بدء بتفعيل عدد من المشاريع ذات العلاقة وفي مقدمتها المصادقة على عدد من مشاريع القوانين المعروضة على مجلس نواب الشعب والمرتبطة بمجلة رأس مال الاستثمار ونسبة الفائدة المشطة ومكاتب الائتمان.

1.4.1. القطاع المصرفي

سيتركز العمل خلال السنة القادمة على تعزيز متانة القطاع المصرفي وتحسين أدائه اعتبارا لدوره المحوري في تمويل الاقتصاد ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين فضلا عن تكريس الرقابة الاحترازية الكلية بما يمكن من مزيد التحكم في المخاطر ودعم الاستقرار المالي.

ويستند هذا التمشّي بالخصوص الى مزيد دعم الرقابة المصرفية في إطار تنفيذ برنامج العمل الخماسي للبنك المركزي التونسي الذي من بين أهدافه المرور من رقابة الامتثال إلى رقابة قائمة على المخاطر بالاعتماد على معايير بازل فضلا عن تطوير حوكمة البنوك واستقلالية مجالس الإدارة ودعم هياكل الرقابة والتدقيق. كما سيتم الحرص على دعم الأسس المالية لبنوك الساحة لا سيما باستكمال مخططات أعمال البنوك العمومية والذي يستند إلى الرفع في رأسمالها وتعزيز حوكمتها والتصرف في محافظها قصد التخفيض من حصة الديون المعدومة وكذلك باتخاذ الإجراءات المناسبة لتامين احترام كل البنوك لمعايير السيولة والملاءة المالية.

وبالتوازي سيتواصل السعي الى مواكبة التحولات الرقمية والتكنولوجية المالية لاسيما من خلال تحسين خدمات النقديات والخدمات البنكية على الخطّ والتقدم في برنامج التقليص من تداول الأموال نقدا للحد من الضغوط على السيولة المصرفية. هذا الى جانب تركيز بنك الجهات الرامي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم الاستثمار في المناطق الداخلية.

1.4.2. السوق المالية

في ظل استمرار تمويل الاعوان الاقتصاديين عن طريق التداين البنكي مقابل ضعف تعبئة موارد التمويل المباشر من السوق المالية، ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على مواصلة الاصلاحات الرامية لتنشيط السوق المالية ودعم مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

ويستند هذا التوجه على ضرورة تكريس الفاعلية والنجاعة في تعبئة موارد التمويل المباشر وتوظيفها لدفع النموّ والاستثمار بما يسهم في التحكم في مخاطر التمويل خاصة بالنظر الى الضغوطات الكبيرة على السيولة والالتزامات الجديدة المحمولة على القطاع المصرفي بعنوان التصرف الحذر.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل على مزيد نشر ثقافة البورصة لدى العموم والمتعاملين الاقتصاديين واستكمال المشروع الجديد للقانون المنظم للسوق المالية بما يتلاءم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في هذا المجال قصد جلب المزيد من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وتعزيز ثقتهم بالسوق.

كما سيتم النظر خلال السنة القادمة في تنويع القطاعات الاقتصادية الممثلة في السوق باستقطاب عدد من الشركات الكبرى العاملة خاصة في القطاعات الحيوية وتدعيم عمليات الخوصصة الجزئية أو الكلية عبر البورصة من خلال دراسة إمكانية التفويت في مساهمات الدولة ببعض الشركات العمومية والشركات المصادرة، وذلك قصد تحسين مؤشرات السوق والارتقاء بالرسملة السوقية إلى مستوى الدول المقارنة على غرار المغرب ومصر والأردن والتي فاقت بها رسملة البورصة 50% من الناتج الاجمالي. وفي ذات السياق ينتظر دعم نشاط السوق البديلة بتخفيف شروط وتكاليف الإدراج ومواصلة البرامج الرامية للإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية ومساعدتها على تخطّي العراقيل التي تحول دون إدراجها بالبورصة على غرار تجربة "Investia PME" التي انطلقت في موفي سنة 2018 وتمتد على ثلاث سنوات بالشراكة مع بورصة تونس ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

بالتوازي سيتجه العمل نحو تطوير سوق سندات الدين بتشجيع المؤسسات على الإصدارات الرقاعية وحث المستثمرين خاصة المؤسساتيين منهم على الاستثمار فيها وتنويع وتعصير النواتج المتداولة من ذلك الصكوك الإسلامية وسندات المشاريع والمشتقات المالية. وفي هذا السياق ينتظر أن يتم خلال الفترة القادمة تداول السندات الخضراء لأول مرة بالسوق المالية التونسية للمساهمة في تمويل المشاريع المتعلقة بالبيئة والتّغيرات المناخية والطاقات المتجددة ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي. علما بأن تداول هذه النوعية من السندات يتم في عديد الدول في العالم خاصة مع تزايد الوعي بمخاطر التغيرات المناخية والعمل على مجابهة آثارها.

هذا وينتظر أن تشهد الفترة القادمة ديناميكية جديدة لنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي خاصة بعد أن تمت المصادقة على قانون تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال الذي تطرق ضمن أحكامه إلى توسيع مجال تدخل قطاع رأس مال التنمية ليشمل صناديق الصناديق والصناديق المختصة والصناديق غير المقيمة، وهو ما من شأنه أن يدعم دور هذه الهياكل في التشجيع على التوظيف في السوق المالية ومساهمتها في تأمين سيولة واستقرار السوق.

1.4.3. قطاع التأمين

سيتواصل العمل خلال الفترة القادمة على مزيد ترسيخ ثقافة التأمين لدى المواطنين وتطوير فروع التأمين غير المستغلة بالقدر الكافي بهدف تنمية القدرة التنافسية للقطاع وتحسين مؤشراته للارتقاء بمساهمته في الناتج الداخلي الخام الى أكثر من 2% من الناتج الاجمالي.

وستشهد سنة 2020 استكمال مراجعة مجلة التأمين وإعداد النصوص الترتيبية ذات العلاقة حيث تضمن المشروع عديد التنقيحات منها بالخصوص إحداث وظيفة الموفق التأميني صلب الهياكل التنظيمية لمؤسسات التأمين وتوسيع مجال إشراف ورقابة الهيئة ليشمل التعاونيات ومزيد تأهيل مختلف المهن المرتبطة بقطاع التأمين على غرار وسطاء وخبراء التأمين والخبراء الاكتواريين وتدعيم قواعد الحوكمة لدى مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ودعم صلابتها المالية عبر الترفيع في رأس المال الأدنى لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وصندوق المال المشترك للشركات ذات الصبغة التعاونية والفصل بين نشاط التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة وتغطية الكوارث الطبيعية وغيرها. وسيتم في هذا المجال دعم التامين الصغير والتامين الرقمي من خلال القانون المتعلق بدعم الاندماج المالي.

بالتوازي ستتكثف الجهود من أجل تعزيز الأسس المالية لمؤسسات التأمين وتدعيم أنظمة التأمين الاجتماعي ومزيد النهوض بصنف التأمين على الحياة وتحسين أدائه قصد تعزيز دوره في تعبئة الادخار طويل المدى ومضاعفة مساهمته في المعاملات الجملية لقطاع التأمين.

1.4.4. المالية الاسلامية

تتمحور أهم الإصلاحات المرتقبة للسنة القادمة في مجال المالية الإسلامية حول استكمال الإطار الترتيبي لممارسة العمليات المصرفية الاسلامية من قبل البنوك التقليدية وكذلك التشجيع على اصدار الصكوك الإسلامية في السوق المحلية من قبل المؤسسات الخاصة سواء كانت مالية أو غير مالية خاصة بعد نجاح عملية إصدار أول قرض رقاعي مطابق للشريعة الإسلامية من قبل بنك الوفاق الدولي.

وستتكثف الجهود من أجل إرساء الأرضية اللازمة لإحداث سوق نقدية إسلامية تساعد البنوك الإسلامية على النفاذ الى عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي وفيما بينها وهي شروط أساسية لإدارة السيولة والمخاطر المرتبطة بها.

1.4.5. تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

ستتواصل خلال سنة 2020 البرامج والإصلاحات الرامية للإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر وتذليل الصعوبات التي تعترضها لا سيما في مجال النفاذ الى التمويل حيث سيتم العمل على تطوير المنتجات والخدمات المالية المسداة لهذه الشريحة من المؤسسات من خلال التسريع في إحداث مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير مركزية المعلومات لدى البنك المركزي ومراجعة نسب الفائدة المشطة قصد تدعيم منظومة تقييم المخاطر ومساعدة البنوك والمؤسسات المالية على الاستجابة لمتطلبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي عادة ما ترتبط بدرجة مخاطرة عالية.

هذا وينتظر أن تشهد سنة 2020 تركيز بنك الجهات المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 وفق أنموذج جديد سيمّكن من معالجة النقائص المسجلة في منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها من خلال توفير المرافقة والتأطير والتمويلات اللازمة لتطورها ومواصلة نشاطها سواء في شكل قروض مباشرة أو عن طريق البنوك التجارية الشريكة.

وبالتوازي ستتكاثف الجهود خلال السنة القادمة لدعم الأموال الذاتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تطوير قطاع رأس مال التنمية حيث سيتم النهوض بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية جهوية ومساعدتها على تطوير أدائها حتى تتمكن من تمويل أكبر عدد ممكن من المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بالجهات. هذا الى جانب تفعيل الأصناف الجديدة للصناديق الاستثمارية المدرجة ضمن قانون تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا والذي تضمن احكام احداث صندوق الصناديق والصناديق المختصة والصناديق غير المقيمة بما من شأنه أن يضفي ديناميكية جديدة للقطاع ويعزز دوره كمصدر بديل للتمويل البنكي. هذا وسيسهم تفعيل الصندوق التونسي للاستثمار وصندوق الصناديق في تعزيز إمكانات التمويل لفائدة المؤسسات الناشئة.

كما ينتظر أن تشهد الفترة القادمة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بمختلف مكوناتها وإعادة هيكلة جمعيات القروض الصغرى على مستوى كل ولاية. وستشمل الإصلاحات المدرجة بالقانون المتعلق بتدعيم الاندماج المالي بالخصوص دعم النفاذ وتنويع منتجات مؤسسات التمويل الصغير والخدمات المالية الرقمية وحماية مستعملي الخدمات المالية ودعم التثقيف المالي وتعزيز صلاحيات السلطات الرقابية مع تدعيم حوكمة استراتيجية الاندماج المالي بإحداث مجاس وطني للإدماج المالي. وسيمكن الإطار القانوني المنظم من توظيف التكنولوجيا الحديثة لاعتماد آلية التمويل التشاركي للمشاريع والشركات عن طريق منح هبات أو إسناد قروض أو الاستثمار في سندات.

2. تمويل الاقتصاد

2.1. تطور الظرف المالي لسنة 2019

عرف الظرف المالي تطورات متباينة خلال الفترة المنقضية من سنة 2019.

ففيما يتعلّق بتنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من السنة تطوّرت الموارد الذاتية بنسبة 18.1% بالعلاقة أساسا مع تطور المداخيل الجبائية المستخلصة (18%) حتى موفّى جوان على خلفية إيقاف العمل خلال سنة 2019 بآلية الاعتماد الجبائي وارتفاع المداخيل بعنوان القيمة المضافة. وبالتوازي ارتفعت النفقات الجملية بنسبة 22.6% بالمقارنة مع موفّى جوان 2018 وذلك على أساس تطوّر نفقات الأجور بنسبة 11.1% بعلاقة مع صرف جزء من القسط الأول من الزيادة في الأجور وعدم العمل بالاعتماد الجبائي فضلا عن ارتفاع نفقات دعم

المحروقات لتبغ 1690 م د مقابل 690 م د في جوان 2018 بالإضافة الى ارتفاع خدمة الدين إلى 5348.5 م د مقابل 3865 م د في جوان 2018.

كما تم خلال السداسي الأول لسنة 2019 تعبئة موارد اقتراض خارجي بقيمة 3091.8 م د مقابل 2071 م د في جوان 2018 مع تسجيل ارتفاع على مستوى موارد الاقتراض الداخلي بنسبة 47% حيث بلغت موارد الاقتراض والخزينة ما قدره 5500.4 م د إلى موفّى جوان 2019 مسجلة بذلك زيادة صافية قدرها 1513.8 م د مقارنة بنفس الفترة لسنة 2018.

ويتوقّع بالنسبة لكامل سنة 2019 حصر العجز الصافي لميزانية الدولة في مستوى التقديرات الأولية أي 3.9% من الناتج مقابل 4.8% مسجلة في سنة 2018 فيما ستتجاوز نسبة الدين العمومي من الناتج الهدف المرسوم (70.9%) باعتبار مفعول الصرف والنسبة النهائية للدين العمومي من الناتج في سنة 2018 والتي بلغت 76.7%.

وفيما يخص تدخلات الجهاز النقدي والمالي تواصلت الضغوط على السيولة البنكية وتقلص وتيرة اسداء القروض للأفراد والمؤسسات حيث اتسمت موارد الجهاز المالي ومقابلاتها بتباطئ نسق المساعدات الممنوحة للاقتصاد التي تطورت بنسبة 1.8% في موفّى جوان مقابل 4.9% خلال نفس الفترة من سنة 2018 فيما ارتفعت الكتلة النقدية (ن 3) على التوالي بنسبتي 3.4% مقابل 2.5%.

هذا وينتظر بالنسبة لكامل سنة 2019 تباطؤ نسق الكتلة النقدية وتطور معتدل للمساعدات للاقتصاد بعلاقة مع تقلص النشاط الاقتصادي وتداعيات ارتفاع نسب الفائدة على طلب القروض من قبل المؤسسات والافراد.

2.2. تقديرات المالية العمومية

قدرت ميزانية الدولة قبضا وصرفا لسنة 2020 في حدود 47227 مليون دينار ما يمثل زيادة بنسبة 9.5% مقابل 43121 مليون دينار ونسبة 14.2% وفق النتائج المحيّنة لسنة 2019.

وقد بنيت هذه التقديرات على جملة من الفرضيات من أهمّها نموّ الناتج المحلي بالأسعار القارة بنسبة 2.7% واعتماد معدل 65 دولار لسعر برميل النفط الخام من نوع" البرنت" وتطور واردات السلع بنسبة 9% بالنسبة لكامل سنة 2020.

وتفترض ميزانية سنة 2020 دعم الموارد الذاتية لتبلغ 35859 م د ما يمثل 76% من الناتج مقابل 33009 م د و76.5% منتظرة لكامل سنة 2019. وتتوزع هذه الموارد بين 31759 م د بعنوان المداخيل الجبائية و4100 م د بعنوان المداخيل غير الجبائية.

ويستند نمو المداخيل الجبائية (9.2%) على أهمية التطور المرتقب للضريبة على الدخل وبخاصة الضريبة على الأجور والمرتبات وكذلك المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة مقابل شبه استقرار في وتيرة الضريبة

على الشركات غير البترولية وذلك بالعلاقة مع الزيادات في الأجور والتطور المتوقع للاستهلاك والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. وعليه ستستقر نسبة الضغط الجبائي لسنة 2020 في حدود 25.4% من الناتج.

أما تقديرات المداخيل غير الجبائية فقد بنيت بدرجة أولى على العائدات المرتقبة للمساهمات العمومية والمقدرة بنحو 1389 م د وتعبئة 700 م د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام وكذلك تعبئة مبلغ هام من الهبات بقيمة 300 م د متأتية بالأساس من الاتحاد الأوروبي. وستبلغ المداخيل المنتظرة من عمليات المصادرة 150 م د فقط لهذه السنة مقابل 390 م د متوقعة لسنة 2019.

تطور الموارد الذاتية للدولة

	2019 (م د)	نسبة التطور (%)	2020 (م د)	نسبة التطور (%)
المداخيل الجبائية	29082	18.7	31759	9.2
الأداءات المباشرة	12460	37.4	13662	9.6
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	42.8		43	
الأداءات غير المباشرة	16622	7.7	18097	8.9
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	57.2		57	
المداخيل غير الجبائية	3827	5.7	4100	4.5
جملة الموارد الذاتية	**33009**	**18.1**	**35859**	**7.7**

فيما يخص النفقات العمومية، ضبطت تدخلات الدولة للسنة المقبلة على أساس إعطاء الأولوية لدفع عجلة النمو والاستثمار من خلال تطوير الخدمات والمرافق الأساسية ومواصلة تحسين مناخ الأعمال فضلا عن برامج الإحاطة الاجتماعية مع الحرص في ذات الوقت على التحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية.

ويتوقع أن تبلغ نفقات التصرف لسنة 2020 قيمة 28263 م د منها 19030 م د بعنوان التأجير وما يمثل 15.2% من الناتج الإجمالي و40.4% من الحجم الإجمالي للميزانية وذلك باعتبار انعكاس الزيادات المبرمجة للأجور والانتدابات الخاصة بقطاعات التربية والصحة والأمن مقابل 17165 م د و15% من الناتج و39.8% من الميزانية منتظرة لكامل سنة 2019.

كما تتضمن نفقات التصرف ترسيم مبلغ 4180 م د بعنوان الدعم مقابل 4788 م د مرصودة لسنة 2019 وهو ما يعكس توجه الدولة الرامي إلى مزيد التحكم في نفقات الدعم مع إحكام تصويب التحويلات الاجتماعية للإحاطة بالفئات محدودة الدخل وكذلك دعم تمويل الصناديق الاجتماعية.

أما على مستوى نفقات التنمية فقد قدرت الاعتمادات المرسمة 6900 م د (دون اعتبار النفقات الطارئة) أي بزيادة 900 م د مقارنة باعتمادات قانون المالية التكميلي لسنة 2019. وستخصص هذه الاعتمادات لتمويل المشاريع التنموية المتواصلة والمشاريع الجديدة في مختلف المجالات لاسيما إنجاز الطرقات السيارة وتدعيم شبكة الطرقات المهيكلة والطرقات الرابطة بين الجهات والمناطق الداخلية فضلا عن العناية بالمسالك الريفية وكذلك رصد

الاعتمادات بعنوان مشاريع دعم النقل العمومي والبنية اللوجستية وتعزيز المرافق التربية والصحية وكذلك مشاريع تعبئة الموارد المائية وتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب وتطهير الاحياء الشعبية وتدعيم شبكات التطهير وتنفيذ برامج التنمية الجهوية الرامية إلى استحثاث نسق التنمية وتوفير المرافق الاساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الاولوية.

وبالتوازي ينتظر أن تبلغ نفقات تسديد خدمة الدين العمومي الداخلي والخارجي ما قيمته 11678 م د (6617 م د دين خارجي و5061 م د دين داخلي) مقابل 9874 م د مقدرة لسنة 2019.

وعلى هذا الأساس تستحوذ نفقات التأجير وخدمة الدين العمومي والدعم على حوالي 74% من الحجم الإجمالي للميزانية بما يحد من هوامش التحرك المتاحة للدولة لرصد الاعتمادات اللازمة للاستثمار العمومي في مجالات البنية التحتية والخدمات الجماعية وتشجيع المؤسسات الاقتصادية وخلق موارد الرزق.

تطور نفقات الدولة

	2019 (م د)	نسبة التطور (%)	2020 (م د)	نسبة التطور (%)
نفقات التصرف	26897	13.6	28263	5.1
منها: التأجير	17165	16.2	19030	10.8
الدعم	4 788	2.3-	4 180	12.7-
نفقات التنمية (باعتبار النفقات الطارئة)	6250	5.1	7166	14.6
قروض وتسبيقات الخزينة الصافية	100		120	
نفقات خدمة الدين	9874	24.5	11678	18.3
جملة النفقات العمومية	**43121**	**14.2**	**47227**	**9.5**

واعتبارا لهذه التطورات، يتوقع أن ينحصر العجز الصافي لميزانية الدولة في حدود 3782 م د لتتراجع بذلك نسبة العجز الى حدود 3% من الناتج الإجمالي مقابل 3.5% منتظرة لسنة 2019.

وتستوجب تغطية هذا العجز اللجوء الى تعبئة حجم من موارد الاقتراض بقيمة 11248 م د تتوزع بين 2400 م د بعنوان الاقتراض الداخلي و8848 م د بواسطة الاقتراض الخارجي خاصة في شكل قروض متعددة الأطراف والاصدارات في السوق المالية العالمية. علما بأنه في إطار تنويع مصادر تمويل الميزانية فقد نص قانون المالية لسنة 2020 على إصدار سندات رقاعية بالعملة في حدود ما يعادل 1000 م د لفائدة التونسيين بالخارج.

تطور موارد الاقتراض

	2019 (م د)	نسبة التطور (%)	2020 (م د)	نسبة التطور (%)
الاقتراض الداخلي	2494	2.5	2400	3.7-
الاقتراض الخارجي	7802	10.4	8848	13.4
جملة موارد الاقتراض	**10296**	**8.4**	**11248**	**9.2**

وبناء عليه، يتوقع أن يبلغ حجم المديونية العمومية في سنة 2020 حدود 94068 م د بما يمكن من حصر نسبة التداين العمومي في حدود 74% من الناتج مقابل 75% منتظرة لسنة 2019. علما بأن الدين الخارجي يمثل ثلاثة ارباع القائم الجملي للدين العمومي.

تطور عجز الميزانية ونسبة الدين العمومي من الناتج (%)

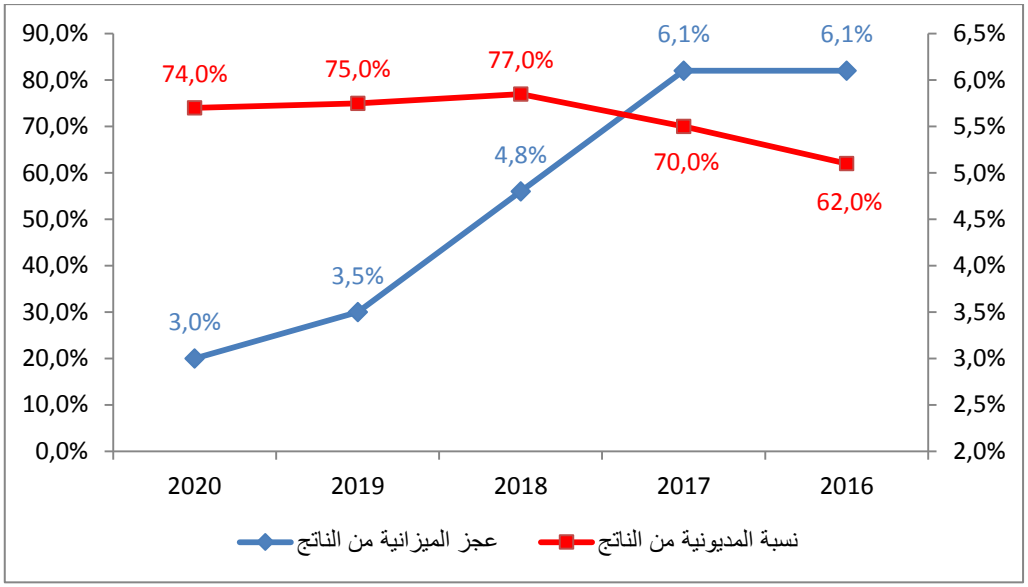

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لصدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019، تم تقديم ميزانية الدولة لسنة 2020 حسب الصيغ والأحكام الجديدة التي وردت به. وينص القانون الجديد للميزانية على اعتماد هيكلة جديدة ترتكز على مهمات وبرامج تترجم سياسات عمومية تضبط لها أهداف وتقاس درجة تحقيقها عبر مؤشرات لقيس الأداء من جهة وعلى تبويب ميزانياتي حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة موزع على 7 أقسام من جهة أخرى، بما سيمكن من تدعيم الشفافية وارساء مبادئ الحوكمة قصد تيسير مراقبة الانفاق العمومي والتحكم في النفقات العامة.

2.3. تقديرات الجهاز النقدي والمالي

شهد الجهاز المالي خلال الفترة المنقضية من سنة 2019 تواصل الضغوطات على السيولة المصرفية والموجودات من العملة الأجنبية. مما اضطر البنك المركزي الى مواصلة تدخلاته لإعادة تمويل الجهاز المصرفي.

وفي هذا الإطار تواصل نسق زيادة الكتلة النقدية (ن3) خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 ليرتفع الى نسبة 9.8% بالانزلاق السنوي مقابل 9.5% خلال نفس الفترة من سنة 2018 نتيجة الأثر المتباين للزيادة في المستحقات على الخارج من جهة (+3632 م د مقابل -3893 م د) والتباطؤ الملحوظ للمساعدات للاقتصاد من جهة أخرى (49% مقابل 11.1%).

وعلى أساس هذه التطورات المسجلة وباعتبار نسق النمو المتوقع للاقتصاد لموفي هذه السنة ينتظر أن تتطوّر الكتلة النقدية (ن3) بـ8.5% لكامل سنة 2019 بناء على التطور المتوقع للمساعدات الممنوحة للاقتصاد بـ6.4% مقابل 9.3% مسجلة في سنة 2018 من جهة وتسارع نسق نمو المستحقات الصافية على الدولة بـ6.3% مقابل 4.3% نتيجة ارتفاع الاصدارات الصافية المبرمجة لرقاع الخزينة في ميزانية الدولة لسنة 2019 من جهة أخرى فيما ستشهد المستحقات الصافية على الخارج انتعاشه ملحوظة مقارنة بسنة 2018 (+10.4% مقابل -72.5%) بالعلاقة مع تكثيف التدفقات المبرمجة بعنوان التمويلات الخارجية في ميزانية الدولة لسنة 2019 والتي ساهمت في تحسين حاصل ميزان المدفوعات النموفى شهر أوت 2019 (+3438 م د).

فيما يتعلق بتطور موارد واستعمالات الجهاز النقدي والمالي لسنة 2020، فقد بنيت التقديرات على أساس الأفاق الاقتصادية المنتظرة لا سيما توقع نسق نمو للناتج المحلة الإجمالي بـ2.7% من جهة وضرورة مواصلة الجهود لاستعادة التدريجية للتوازنات الكبرى للاقتصاد وفي مقدمتها التحكم في نسبة التضخم.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تتطور كل من الكتلة النقدية (ن3) والمساعدات للاقتصاد بـ8.8% و7.8% على التوالي في سنة 2020. أما فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة ببقية مقابلات الجهاز المالي المقيم للسنة المقبلة قد اعتمدت على المعطيات الأولية لحاصل ميزان المدفوعات والمقدر بـ 2260 م د واصدارات صافية مبرمجة لرقاع الخزينة بحوالي 425 م د.

الجزء الثاني

نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية

الباب الأول

تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

السياسات الاقتصادية

الفلاحة والصيد البحري

تميز موسم 2018-2019 بارتفاع كميات الأمطار المسجلة بجلّ المناطق بالبلاد مقارنة بالموسم الفارط. وقد بلغ المخزون المائي بالسدود إلى غاية 30 جوان 2019 حوالي 1705 مليون م^3 أي بزيادة 78% مقارنة بالسنة الفارطة (حوالي 957 مليون م^3 إلى غاية 30 جوان 2018) فيما تقدّر نسبة التعبئة حاليا بـ 82% من طاقة الخزن والمقدرة بـ 2077 مليون م^3. وقد كان لوفرة المياه الأثر الجيّد على نسبة نموّ قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2019 حيث ناهزت 1.7% بالأسعار القارّة للسنة الفارطة مقابل نسبة نمو بـ 9.8% تمّ إنجازها خلال سنة 2018. ويرتكز هذا النمو بالأساس على نتائج الموسم الفلاحي التالية:

- إنتاج مستوى قياسي من الحبوب يقدر بـ 24 مليون ق (مقابل 14 مليون ق سنة 2018)،
- إنتاج حوالي 840 ألف طن من زيتون الزيت (مقابل 1617 ألف طن في سنة 2017)،
- إنتاج حوالي 133 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية،
- إنتاج 320 ألف طن من التمور مقابل 305 ألف طن خلال سنة 2017،
- تحقيق جملة من الاستثمارات تناهز 1700 م د مقابل 1530 م د خلال سنة 2018.

أما فيما يتعلق بسنة 2020، فسيتم مواصلة المنوال لتحقيق أهداف المخطط عن طريق تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة به والتي تهدف أساسا الى النهوض بأداء القطاع والحفاظ على القيمة المضافة السنوية بتقليص تذبذب الإنتاج نتيجة العوامل المناخية بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي إضافة الى دعم الحوكمة وحسن التصرف بغرض المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية.

وبناء عليه، ينتظر خلال سنة 2020 ارتفاع نسق الاستثمارات الخاصة بصفة ملحوظة بفضل الانطلاق في برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية (يشمل 100 ألف مستغلة) والذي يهدف الى الرفع من مردودية المستغلات عن طريق تحسين التصرف في الزراعات وتدعيم الاستثمار بها. كما سيتم انجاز التعداد العام لقطاع الفلاحة والصيد البحري مع تكوين قاعدة بيانات تساهم كأداة لرسم السياسات المستقبلية للقطاع.

وبالنسبة للمحافظة على الموارد الطبيعية، سيتواصل العمل من اجل تحسين مستوى تعبئة الموارد المائية السطحية من خلال مواصلة انجاز 5 سدود كبرى والانطلاق في انجاز 3 سدود أخرى بطاقة جملية تناهز 395 مليون م^3. وسيتواصل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع الغابات والمراعي (2015 – 2024) والاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة (2017 – 2026) والمتضمّنة لعدّة برامج ومشاريع تولي أهمية لتحسين مستوى عيش متساكني المناطق الريفية.

وفيما يخص منظومات الإنتاج الفلاحي، سيتم الانطلاق في تنفيذ برنامج خصوصي لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار من خلال اسناد منحة اقتناء الأراخي العشار المؤصلة. وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من قطيع الأبقار وإنتاج الحليب. وسيتواصل برنامج زراعة الفول المصري ليصل الى 50 ألف هك سنة 2020 وذلك لدعم التداول الزراعي من جهة وتحسين إنتاج الأعلاف، من جهة أخرى. كما ستتمّ مواصلة برامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية لدعم سلاسل القيمة المرتبطة بها إضافة إلى إحداث مواطن شغل وتحسين دخل الفلاح. وبغاية تحسين اليقظة والتدخل السريع في حماية المنتوجات الفلاحية من الآفات، سيتمّ تدعيم الشركة الوطنية لحماية النباتات من خلال إقتناء 10 طائرات بدون طيار وصيانة طائرات للمداواة.

وفي مجال الصيد البحري، سيتواصل العمل على تنمية قطاع تربية الأحياء المائية من خلال الرفع من الاستثمارات الخاصة في هذا المجال لتنمية الصادرات. كما سيتمّ تدعيم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري باقتناء تجهيزات جديدة لتحسين خدماتها.

أما على المستوى الكمي، فينتظر خلال سنة 2020 نموّ القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5.2% بالأسعار القارة، وذلك استنادا بالأساس على توقعات الانتاج التالية:

- إنتاج 1300 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 840 ألف طن في الموسم الحالي، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 54%
- إنتاج حوالي 20 مليون ق من الحبوب مقابل حوالي 24 مليون ق خلال الموسم الحالي.
- إنتاج 135 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية مقابل 133 ألف طن خلال سنة 2019.

وبناء على ذلك، من المنتظر أن تتطور الاستثمارات في المجال بما يناهز 1900 م د مقابل 1700 م د متوقعة خلال سنة 2019 وذلك بفضل التشجيعات المضمنة بقانون الاستثمار الجديد بالنسبة للمشاريع الخاصة ومواصلة تجسيم البرامج والمشاريع العمومية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2016-2020.

الصناعات المعملية

تندرج إنجازات سنة 2019 وتوقعات سنة 2020 ضمن تنفيذ محاور الاستراتيجية الصناعية المدرجة بالمخطط 2016-2020 والتي ترتكز على:

دفع القدرة التنافسية للمؤسسة

ارتكزت الجهود خلال سنة 2019 على المحافظة على النسيج المتواجد بالبلاد وتطويره من خلال التقدم في انجاز البرامج الحالية والمتمثلة خاصة في تنفيذ **برنامج التأهيل الصناعي** لما له من دور في تنمية القدرة التنافسية على الصعيد الوطني عبر حث المؤسسات ومساندتها في تمويل تطوير وسائل الإنتاج ومواكبة التكنولوجيات الحديثة وإرساء نظم الجودة.

ولقد سجل برنامج التأهيل الصناعي إلى نهاية سنة 2018 انخراط 317 مؤسسة. وتمتّ المصادقة على 210 مخطط تأهيل باستثمارات تناهز 502,9 م د، أي بزيادة تقدّر بـ 19% على مستوى عدد المخططات المصادق عليها و35% في حجم الاستثمارات المصادق عليها. فيما شهدت المنح المصادق عليها زيادة بـ 31,3% لتصل إلى حدود 68,2 م د مقابل 51,9 م د خلال سنة 2017 وبذلك شهد برنامج التأهيل الصناعي إلى موفّى جوان 2019 انخراط 6983 مؤسسة منها 6146 مؤسسة تمت المصادقة على برنامج تأهيلها بكلفة جملية تقدر بـ 11300 م د منها 1177.3 م د استثمارات غير مادية، بينما بلغت جملة المنح 1488.3 م د. هذا ومن المتوقع تحقيق الهدف المحدّد بالمخطط خلال سنة 2020 والمتمثل في بلوغ 7000 انخراط منذ انطلاق البرنامج.

أما بخصوص **الاستثمارات التكنولوجية ذات الصبغة الأولوية**، فقد شهدت انخفاضا بقرابة 17% عند موفّى سنة 2018 لتبلغ 71,8 م د. وفي المقابل تطورت المنح المصادق عليها بـ 4,2% لتبلغ 12,4 م د عند موفّى سنة 2018. ومن المتوقع أيضا تحقيق الهدف المحدّد بالمخطط خلال سنة 2020 المتمثل في بلوغ مجموع الملفات المصادق عليها منذ انطلاق البرنامج 10000 ملفا.

وتوازيا مع ذلك، سجل قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة انخراط 312 مؤسسة خدماتية والمصادقة على 265 ملف بكلفة جملية تقدر بـ 190.8 م د. كما شهدت آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية المصادقة على 10547 ملف باستثمارات تقدر بـ 692.8 م د خلال نفس الفترة.

وترسيخا للتوجه نحو **التجديد والتأهيل** كأداة أجدى للتنمية المستدامة وتطوير القدرة التشغيلية، سيتواصل خلال سنة 2019 دعم جهود التأهيل والتجديد التكنولوجي والابتكار بإدراج 200 مؤسسة إضافية سنويا في البرنامج الوطني لتأهيل القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية مع إيلاء عناية أكبر بالمؤسسات.

- مواصلة **برنامج تحسين الإنتاجية** الذي يهدف إلى إرساء نظام دائم لتحسين الإنتاجية على المستوى الوطني مع وضع الإطار القانوني اللازم له وذلك من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 573 لسنة 2018 مؤرخ في 20 جوان 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لإنجاز البرنامج الوطني للنهوض بالجودة والإنتاجية وبضبط تنظيمها وطرق سيرها. وقد تم في هذا الإطار مواصلة تأهيل المصالح المختصة في مجال تحسين الانتاجية بالمراكز الفنية وتمكينها من الخبرات الضرورية عبر مواصلة تكوين المكونين ومعلمي التكوين (في حدود 50 معلم تكوين) علاوة على

تكوين مكونين من القطاع الخاص في مجال أدوات تحسين الإنتاجية عبر برمجة تكوين 30 إطار من بين القطاعين الخاص والعام. هذا وسيتواصل تقديم المساندة الفنية في مجال تحسين الإنتاجية لحوالي 72 مؤسسة. وسيتم بداية من سنة 2020 استهداف 100 مؤسسة مع السعي إلى مزيد نشر أدوات تحسين الإنتاجية على المستوى الجهوي.

- مواصلة **برنامج النهوض بالجودة** وذلك من خلال تقديم المساندة الفنية للمؤسسات الصناعية لحثها على إرساء نظم الجودة حيث ساهم هذا البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص في الرفع من عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات الجودة. وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات المتحصلة على شهادات إرساء نظم الجودة حوالي 2145 مؤسسة خلال سنة 2016 و2212 مؤسسة خلال سنة 2017 و2277 مؤسسة خلال سنة 2018 و2350 مؤسسة خلال سنة 2019. ومن المنتظر أن يستهدف هذا البرنامج 102 مؤسسة خلال سنة 2020 مقابل 73 مؤسسة خلال سنة 2019 ليرتفع بذلك العدد الجملي للمؤسسات المتحصلة على شهادة المطابقة للجودة 2452 خلال سنة 2020.
- مواصلة **دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية وتطوير البنية التحتية للجودة** وذلك من خلال بعث مناطق صناعية جديدة وتطوير البنية التحتية للجودة بمختلف مكوناتها والرفع من عدد المخابر المعتمدة بالإضافة إلى اعتماد 7 مخابر جديدة وتعزيز تجهيزاتها وتطوير القوانين والتشريعات ومساندة المؤسسات على إرساء نظم الجودة حيث ستشهد سنة 2019 استكمال تهيئة مساحة جملية تبلغ حوالي 88 هك من المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بكلّ من تالة (20 هك) وسبيطلة (20 هك) بالقصرين وبن قردان– مدنين (15.5 هك) والمنستير (منطقة تكملة النسيج، 37 هك). ومن المتوقع أن تشهد سنة 2020 استكمال تهيئة مساحة جملية تبلغ حوالي 78 هك بكل من محطة المحاميد (20 هك) بالكاف وبوعرقوب بنابل (22 هك) وبلخير بقفصة (6.8 هك) والنفيضة بسوسة (30 هك).

وسيمكن تطوير منظومة المخابر من تنمية تدخلات المراكز الفنية لاسيما في مجال اليقظة التكنولوجية ورصد المستجدات على المستوى العالمي والعمل على مزيد استغلال المزايا التفاضلية لمختلف الجهات لدعم إنتاجية القطاع الصناعي ودفع نمو القطاع. ودعما للاستثمار المجدد وترسيخا للشراكة بين منظومة البحث العلمي والمؤسسات الصناعية، سيتواصل تنفيذ إنجاز مشروعين في إطار التعاون التونسي الإيطالي يهدف أحدهما إلى تحسين خدمات أربعة أقطاب تنموية.

ودعما لهذه المنظومة، سيتواصل العمل على تدعيم دور المراكز الفنيّة الصناعيّة في منظومة البحث والتجديد التي ستساهم في دعم الابتكار والتجديد التكنولوجي وتثمين نتائج البحث من خلال صنع النماذج لفائدة المؤسسات، بالإضافة إلى التشخيص والاستشارة في مجال التطوير التكنولوجي والمساعدة على إنجاز مشاريع البحث المشتركة والمرافقة في مهمات نقل التكنولوجيا.

وفي إطار إنجاز برنامج التعاون التونسي الألماني المتعلق بتطوير البنية التحتية للجودة في مجال الطاقة الفوتو ضوئية (2015-2019)، تمّ خلال سنة 2019 بلورة خطة عمل لإنجاز المرحلة الثانية من البرنامج والمزمع إنجازه خلال المدّة (2020-2022). وسيتمّ خلال سنة 2020 الإنطلاق في تنفيذ هذه المرحلة الثانية.

كما تمّت خلال سنة 2019 بلورة خطة عمل لإنجاز المشروع المتعلق بتطوير البنية التحتية للجودة من أجل التصدير الذي تقدر ميزانيته بحوالي 2 مليون أورو والذي يهدف إلى التسريع في الإعداد لإبرام إتفاقية الإعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي بقطاعي الكهرباء والإلكترونيك ومواد البناء. كما يهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في مجال التصدير وذلك عبر استعمال خدمات البنية التحتية (مطابقة المواصفات، التعيير والتحاليل، الاعتراف بالمطابقة ...). وسيتمّ خلال سنة 2020 الإنطلاق في تنفيذ هذا المشروع.

وفي إطار إنجاز برنامج التعاون التونسي الأوروبي الجديد والخاص بدعم القدرة التنافسية والتصدير لقطاع الصناعة (2018-2027)، فقد تحصّلت خلال سنة 2019 ثلاثة مراكز فنية (PACKTEC –CNCC–CETIBA) على شهادة المطابقة للمواصفة ISO 9001 (نسخة 2015).

كما سيتمّ:

- إبرام عقود الأهداف الخاصة بالمراكز الفنية للفترة (2019-2021).
- حصول باقي المراكز الفنية على شهادة المطابقة للمواصفة ISO 9001 (نسخة 2015).
- تعيين مخبر أو مخابر مرجعية في مجالات الحرارة والأبعاد والكتل.

وذلك فضلا عن التمتع في إطار هذا البرنامج بدعم تكميلي يقدر بـ 10 مليون أورو.

واعتبارا للدور المحوري للصناعة المعملية في تدعيم هيكلة الاقتصاد واستحثاث نسق النموّ سيتمّ العمل خلال سنة 2020 على إعداد الاستراتيجية الصناعية والتجديد 2035.

- في إطار **تطوير التشريعات القطاعية**، ستشهد سنة 2020 الانجازات التالية:

  - إصدار أمر لبعث جائزة كايزن للجودة
  - إصدار أمر لإسناد الإشهاد بالمهارات في مجال أدوات تحسين الإنتاجية،
  - إصدار الأمر المنقح للأمر عدد 439 المؤرخ في 13 مارس 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي النموذجي للمراكز الفنية في القطاعات الصناعية تنفيذا لتوصيات الدراسة الإستراتيجية للمراكز الفنية،
  - إصدار الأمر المنقح للأمر عدد 2095 لسنة 2006 المؤرخ في 24 جويلية 2006 والمتعلق بضبط طرق تدخل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب وطرق تسييره. ويهدف هذا

التنقيح إلى مزيد دعم البرامج الإشهارية والترويجية للمؤسسات التونسية بما في ذلك المصدر الناشئ إلى جانب دعم المصدّرين بمنحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب.

- إصـــدار القرارات المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي وطرق ســـير الوكالة الوطنية لســـلامة المنتجات الصـناعية ومراقبة السـوق وذلك على إثر نشـر القانون المتعلق بسـلامة المنتجات الصناعية بالرائد الرسمي.

- وفي إطار **دعم القدرة التنافسية للمؤسسة في قطاع النسيج والملابس والجلود،** تواصل العمل خلال سنة 2019 على تنفيذ البرنامج الذي أقره المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ غرة جوان 2017 والذي انبثق عنه 22 قرار للفترة 2017-2019، ويتكون هذا البرنامج من المحاور التالية:

  - المحافظة على ديمومة المؤسسات.
  - الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات.
  - دفع الاستثمار والنهوض بالتصدير.
  - النهوض بالسوق المحلية.

وسيتواصل خلال سنة 2020 إنجاز محطة التطهير الجماعية ومنطقة التكملة للقطب التنموي "المنستير – الفجة".

وتندرج خطة العمل لدفع قطاع النسيج والملابس للفترة 2019-2023 في إطار الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 19 فيفري 2019. وترتكز هذه الخطة على 6 محاور رئيسية وهي:

- الاستراتيجية والحوكمة: من خلال إحداث مجلس وطني استراتيجي لدفع القطاعات المنتجة وإحداث صندوق لتمويل البرنامج التنفيذي باعتمادات في حدود 100 م د وتكوين لجنة قيادة تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات صلاحيات لتنفيذ المخطط المذكور.
- الاندماج: من خلال تحديد وإحداث عشرة مشاريع إستراتيجية مندمجة.
- الترويج: من خلال دعم التواجد بالأسواق التقليدية والانفتاح على أسواق الجديدة.
- التكوين: من خلال تحديد مشترك لمنظومة التكوين حسب حاجيات القطاعات الفرعية.
- البنية التحتية: من خلال العمل على توفير بنية تحتية ذات جودة وتستجيب للمقاييس العالمية وتحسين التنافسية اللوجستية لمختلف القطاعات الفرعية (المناطق الصناعية، البنية التحتية الخاصة بالماء والمحيط، الموانئ، محطات تطهير المياه...).
- محيط الأعمال: اتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية ملائمة لانتظارات القطاع (وضع عقود برامج مع المؤسسات الرائدة، تسهيل الإجراءات الإدارية، النهوض بالسوق المحلية، تدعيم المراقبة الفنية والأسعار المرجعية للواردات...).

وتهدف خطة العمل الخاصة بدفع قطاع النسيج والملابس للفترة 2019-2023 إلى خلق 50 ألف موطن شغل إضافي في أفق سنة 2023 علاوة على الترفيع من قيمة صادرات القطاع من 2.4 مليار أورو إلى 4 مليار أورو بنسبة نمو تتراوح بين 5% و6% خلال سنتي 2019 و2020 وبنسب أرفع انطلاقا من سنة 2021 (+13%). كما تهدف إلى التواجد ضمن الخمس المزودين الأوائل للاتحاد الأوروبي وتحقيق حصة من السوق بحوالي 4% (حصة تونس سنة 2008) مقابل 2.5% حاليا مع تحسين نسبة الاندماج في القطاع من حوالي 10% (نسبة مقدرة من قبل المهنة) سنة 2018 إلى 35%. هذا وينتظر أن يتم تحسين نسبة تغطية القطاع من 126% سنة 2018 إلى 146% سنة 2023.

في إطار تنظيم قطاع **الملابس المستعملة** وتكثيف الرقابة على نشاط توريد الملابس المستعملة، يتم العمل بمشاركة جميع الهياكل المتدخلة لإعداد قانون يتعلق بإعادة تنظيم قطاع الملابس المستعملة.

مشروع تدعيم القدرة التنافسية للسلسلة القيمية لقطاع النسيج والملابس «GTEX»: يتمثل هذا المشروع في تدعيم القطاع وتحسين القيمة المضافة به وتنويع منتوجاته، هذا إلى جانب تدعيم تواجده بالأسواق التقليدية واكتشاف أسواق جديدة وواعدة. وتتولى وزارة التجارة تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مركز التجارة الدولية بجنيف (ITC) بتمويل من الجانب السويسري (كتابة الدولة للاقتصاد SECO). وتقدر الميزانية المرصودة لهذا المشروع بـ 3 مليون فرنك سويسري.

وينقسم هذا المشروع إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى انطلقت في جانفي 2015 إلى غاية ديسمبر 2017.
- المرحلة الثانية انطلقت في بداية سنة 2018 وستمتد على مدى 4 سنوات.

- **أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية،** فقد تمّ إمضاء اتّفاق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان (2019 -2025) يهدف بالخصوص إلى تطوير المنظومة واستغلال طاقاتها الإنتاجية والتشغيلية والتصديرية وذلك لاستعادة توازناتها، إضافة إلى إعداد مشروع إستراتيجية متكاملة للنهوض بتصنيع زيت الزيتون وتصديره (2019-2025).

وسيتواصل العمل خلال سنة 2020 على النهوض بمختلف **قطاعات الصناعات الغذائية** وذلك عبر:

- المساهمة في تنفيذ ميثاق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للنهوض بمنظومة الألبان (2019-2025) حيث تمّ إدراج مقترحات للنهوض بصناعة الأجبان صلب قانون المالية لسنة 2020. وفي نفس الإطار ستتمّ مواصلة إسناد منح الخزن والتجفيف لتعديل المنظومة بكلفة جملية تقدر بـ 11.5 م د.
- إمضاء ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص تجسيما لإستراتيجية النهوض بتصنيع

زيت الزيتون وتصـــديره والتي تهدف إلى نمو الصـــادرات من زيت الزيتون المعلب لتبلغ 25 ألف طن خلال موسم 2019-2020 مقابل 18.5 ألف طن خلال موسم 2017-2018.

- مواصـلة دعم الإنتاج المحلي من السـكر المسـتخرج من اللّفت السـكري عبر اسـناد منحة الإنتاج المقدرة بـ 4 م د خلال سنة 2020.
- النهوض بالجودة عبر مواصـــلة العمل على تعزيز ودعم منظومة الجودة عبر اعتماد نظام الخلاص حسـب الجودة بالنسـبة للطماطم الفصـلية المعدة للتحويل من خلال تعميم اقتناء معدات تقييم الجودة لـ 25 وحدة تحويل، بالاضافة إلى تمكين المؤسسات الراغبة في الحصول على العلامة المميزة للجودة من حوافز في إطار برنامج الاســتثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لتبلغ عدد المؤســسـات 25 خلال سـنة 2020، والعمل على تنويع قاعدة المنتجات المتمتعة بالعلامة المميزة للجودة.

دفع التجديد والتطوير التكنولوجي

شهدت سنة 2019 مزيد العناية **بالبحث والتطوير بالمؤسسات الصناعية** للنهوض بالقيمة المضافة التكنولوجية والتمركز بالأسواق الواعدة من خلال مضاعفة الميزانية المخصصة لبرنامج الوطني للبحث والتجديد. وفي هذا المجال، تمّ:

- الانطلاق في إنجاز المرحلة الثانية من برنامج التجديد والتنمية الجهوية والتشغيل بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني والذي يتضمن المحاور التالية:

- تطوير سلسلتي قيمة إضافيتين مع مواصلة دعم سلاسل القيمة الأربعة التي تم الانطلاق في دعمها خلال المرحلة الأولى من المشـروع (زيت الزيتون بالشـمال الغربي والحجارة الرخامية بالقصرين والكاف والتمور والنخيل ومشتقاتها والجبس بتطاوين)،
- دعم كفاءة هياكل الدعم في مجال خدمات الاستشارة المسداة للمؤسسات مع مواصلة تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات في مجال التسويق والتصرف في الموارد البشرية.
- الانطلاق في إنجاز مشـروع الصـناعة 0.4 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني الذي يهدف إلى تدعيم قدرات وتحسيس 1000 مؤسسـة وتكوين 500 إطار وتقديم المساعدة الفنية لنحو 100 مؤسـســة لاعتماد الصـناعة 4.0 وسـيتواصـل إنجاز هذا المشـروع على مدى 3 سنوات،
- الانطلاق في إنجاز مشروع بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني يهدف إلى استقطاب الكفاءات التونسية بالخارج لبعث مشاريع مجددة.

ومن المبرمج خلال سنة 2020 تنفيذ عدّة إجراءات لتدعيم **البرنامج الوطني للإفراق**، وذلك بـغرض:

- مزيد التعريف بهذه الآلية لدى المؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وحثّها على إحداث مشاريع مجدّدة وذات محتوى تكنولوجي وقيمة مضافة عالية وتحفيز الباعثين على التوجّه نحو الإفراق العلمي.
- الترفيع في المبالغ القصوى للصفقات بالتفاوض المباشر لفائدة مؤسسات الافراق.
- إقرار تحفيزات وامتيازات جبائية ومالية جديدة لفائدة المؤسسات التي تنخرط في برنامج الإفراق.

هذا وقد بلغ عدد الإتفاقيات المؤشر عليها ضمن هذا البرنامج عند موفّى شهر مارس 2019، 608 إتفاقية. وبلغت نوايا الإستثمار 485.5 م د. فيما بلغت مواطن الشغل المزمع إحداثها قرابة 10000 موطن شغل.

استحثاث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة

وفي إطار **برنامج الترويج للصناعة التونسية**، تم إمضاء اتفاقية مع البنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشروع إعداد استراتيجية جديدة للصناعة والتجديد في أفق 2035. وقد تم إختيار مكتب الدراسات الذي سيكلف بالمساعدة على لغعداد الإستراتيجية وإمضاء العقد بتاريخ 11 سبتمبر 2019. كما تمّ الإعلان عن طلب عروض لاختيار مكتب للخدمات اللوجستية وإعداد الوثائق الاتصالية المتعلقة بالورشات المبرمجة.

وسيتم خلال سنة 2020 استكمال بلورة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق 2035 والانطلاق في إنجاز الحملة الترويجية للصناعة التونسية.

أما على المستوى الكمي، فمن المتوقع أن يسجل قطاع الصناعات المعملية خلال سنة 2020 تطورا للقيمة المضافة بنسبة 1,5% مقابل تراجع بنسبة 0.3% متوقعة خلال سنة 2019 وذلك استنادا إلى:

- التطور المرتقب للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 2,4% مقابل 2.1% خلال سنة 2019.
- الاسترجاع التدريجي لنسق نمو قطاع تكرير النفط من خلال التطور المرتقب للقيمة المضافة بنسبة 2,0% مقابل تراجع بنسبة (-20.0%) منتظر خلال سنة 2019.
- التطور المرتقب للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 2,1% وذلك تبعا للتطور الكبير لصادرات زيت الزيتون خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2019.
- استرجاع تدريجي لنسق نمو قطاع النسيج والملابس والجلد والأحذية من خلال التطور المرتقب للقيمة المضافة بنسبة 1,2% مقابل تراجع بنسبة 0,7% منتظر خلال سنة 2019 خاصة في ظل القرارات والإجراءات المتّخذة لدعم مؤسسات القطاع.

وتقدر استثمارات قطاع الصناعات المعملية (دون اعتبار تكرير النفط) خلال سنة 2020 بـ 2 470 م د مقابل 2 359 م د متوقّعة خلال سنة 2019 وذلك استنادا للتطور المنتظر للاستثمار الخاص. وتواصل انجاز المشاريع العمومية وخاصة استكمال مصنع المظيلة 2 ومواصلة تأهيل مصانع المجمع الكيميائي التونسي.

المناجم

لا يزال قطاع المناجم يشهد تعثرا حال دون استرجاع مكانته الاقتصادية التي تمّ تحقيقها خلال سنة 2010. ومن المؤمل أن يسجل قطاع الفسفاط تحسنا سنة 2019 مقارنة بالسنة الفارطة دون بلوغ الأهداف المرسومة نتيجة لتواصل تدهور المناخ الاجتماعي إضافة الى تكرّر الأعطال الفنية بالمغاسل ومحدودية أسطول شركة السكك الحديدية الذي يوفّر حاليا ما بين 4 و5 قطارات في اليوم، فضلا عن الركود الذي يشهده على المستوى العالمي نتيجة تواصل انخفاض الطلب على الأسمدة الفسفاطية خاصّة من قبل دول أمريكا اللاتنية والهند بسبب تطوّر إنتاجها المحلي.

أما عن المواد غير الفسفاطية، فمن المؤمل تحقيق الأهداف المرسومة إلى جانب عودة نسق إنتاج مادتي الزنك والرصاص.

أما بخصوص البحث المنجمي، واصل الديوان الوطني للمناجم اعمال بالتخريط الجيولوجي الأساسي والخرائط الجيولوجية التأليفية على مقياس 1/200000. كما تطور عدد رخص البحث وإمتيازات الإستغلال إيذانا بعودة الإستثمار لقطاع المناجم.

وقد شهدت سنة 2019:

- تنظيم الحوار الوطني حول قطاع الطاقة والمناجم بمدينة الثقافة بالعاصمة بتاريخ 30 ماي 2019،
- عقد مجلس وزاري مضيّق حول الطاقة والمناجم تمخضت عنه جملة من القرارات والإجراءات تبعا لمخرجات الحوار الوطني حول قطاع الطاقة والمناجم،
- الموافقة على إسناد 40 رخصة بحث جديدة من طرف اللجنة الإستشارية للمناجم تمّ نشر 10 منها بالرائد الرسمي للبلاد التونسية،
- الانطلاق في إعداد مشروع مراجعة مجلة المناجم لتطوير القطاع ورفع التحديات التي يواجهها القطاع،
- الموافقة على تأسيس 5 إمتيازات إستغلال،
- مواصلة إنجاز الدراسات المعمّقة لمشروع نفطة توزر،
- مواصلة إنجاز مشروع أمّ الخشب الذي بدأ بإستغلال المقطع. ومن المؤمل أن يدخل طور التشغيل الصناعي للمغسلة خلال شهر أوت من سنة 2020،
- إعداد كرّاس الشروط الخاصة بالدراسة الإستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته في أفق 2030،
- دخول مشروع الفسفاط مكمن المكناسي طور الإستغلال بداية من شهر ماي 2019 حيث تمّ إستخراج 80 ألف طن من الفسفاط الخام حتي موفى شهر جويلية 2019،
- تحسن إنتاج المواد الغير الفسفاطية مقارنة بالسنة الفارطة،
- عودة إنتاج مادتي الرصاص والزنك بالشمال الغربي بعد أن توقف نشاط استغلال هذه المعادن لأكثر من إثني عشر سنة.

أما على المستوى الكمي، فينتظر أن يسجل القطاع خلال سنة 2019 نسبة نمو تناهز 2.5% وذلك بالاعتماد على النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 4 مليون طن من الفسفاط مقابل 3 مليون طن خلال سنة 2018،
- إنتاج 200 ألف طن من الحديد مقابل 195 ألف طن سنة 2018،
- إنتاج 2.2 م. طن من ملح كلورير الصديوم مقابل 2 م. طن سنة 2018،
- إنتاج 60 ألف طن من ملح سلفات الصديوم مقابل 54 ألف طن سنة 2018،
- توقع تحقيق إنتاج مليون طن من الجبس،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 180 م د تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب والشروع في إنجاز مشروع المكناسي والقيام بالدراسات لمشروع نفطة توزر.

أما بالنسبة لسنة 2020، فينتظر أن يرتكز العمل على:

- استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط مع دخول مغاسل أم الخشب طور الإنتاج خلال النصف الثاني من سنة 2020،
- الإنطلاق في دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2030،
- استرجاع النسق العادي لنقل الفسفاط عبر الترفيع من أسطول شركة السكك الحديدية،
- إصدار مجلة المناجم المنقحة تماشيا مع الفصل 13 من الدستور.
- أما على المستوى الكمي، فينتظر خلال سنة 2020 أن يسجل القطاع نسبة نموّ في حدود 8.6% بالأسعار القارة وذلك بالاعتماد على التوقعات التالية:

  - إنتاج حوالي 5.5 مليون طن من الفسفاط،
  - إنتاج قرابة 200 ألف طن من مادة الحديد،
  - إنتاج قرابة 100 ألف طن من مادة الزنك والرصاص،
  - إنتاج 2.5 مليون طن من الملح،
  - إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 210 م د منها 140 م د في قطاع الفسفاط تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز الدراسات لمشروع توزر – نفطة ومواصلة إنجاز مشروع المكناسي وإتمام مشروع أم الخشب.

النقل والخدمات اللوجستية

في إطار تجسيم الرؤية الاستراتيجية المرسومة للفترة 2016-2020 التي تعتمد على جعل قطاع النقل واللوجستية محركا أساسيا للنمو وتنافسية الاقتصاد الوطني والقطاعات المنتجة ومساهما في إحكام إدماج وتكامل مختلف

جهات البلاد والعمل على معالجة الإشكاليات الهيكلية التي يواجهها قطاع النقل، تم خلال سنة 2019 تنظيم حوار جهوي ووطني حول النقل بمشاركة ممثلين عن المؤسسات التابعة لوزارة النقل على المستوى الجهوي والمنظمات المهنية والبلديات ومكونات المجتمع المدني وأعضاء مجلس نواب الشعب.

وانبثقت عن مخرجات هذا الحوار وضع خارطة طريق في مجال النقل ترمي إلى:

- وضع منظومة نقل حضري ناجعة وصديقة للبيئة ووضع آليات لمتابعتها،
- إعداد استراتيجية حول مراجعة منظومة السلامة المرورية والهياكل المشرفة على تنفيذها،
- هيكلة قطاع نقل العملة والعاملات في القطاع الفلاحي،
- معالجة الإشكاليات الهيكلية للمنشآت العمومية للنقل البري لضمان ديمومتها ودعم النقل العمومي الجماعي،
- إعداد مخطط لإصلاح وتطوير مجمع شركة الخطوط التونسية (2018-2023) يرتكز على ملاءمة استراتيجيتها التجارية مع متطلبات فتح الأجواء مع الاتحاد الأوروبي والاستثمارات والموارد الفنية والبشرية،
- الشروع في انجاز المشاريع الكبرى الهيكلية في مجال البنية الأساسية البحرية في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتتمثل أهم إنجازات القطاع خلال سنة 2019 في:

- تحثيث نسق انجاز المشاريع الكبرى وخاصة المعطلة،
- إصلاح أضرار الفيضانات وإعادة تشغيل الخط الرابط بين بين المتلوي والقصرين بكلفة 32 م د
- مواصلة تجهيز 50 تقاطع مع السكة بحواجز آلية وإشارات ضوئية بكلفة 20 م د،
- تجديد جزء من السكة على الخط 7 بئر القصعة – حلق الوادي وإتمام عملية تجديد السكة على الخط 20 تونس– حلق الوادي،
- الانتهاء من الدراسات حول المخطط المديري للنقل في أفق 2040 والسياسة الوطنية للتنقلات الحضرية،
- تواصل إنجاز الدراسات الاستراتيجية حول المعابر الحدودية الرامية إلى جرد المعابر الحالية وتشخيص وضعيتها وتحديد تطويرها والمنتظر استكمالها خلال سنة 2020،
- تواصل أشغال الصيانات الكبرى للمعابر بكلفة 6.2 م د،
- تهيئة المعبر الحدودي بملولة ليمكن من عبور حوالي 2,5 مليون مسافر سنويا بقيمة 17 م د من خلال تهيئة فضاءات الاستقبال وفضاءات تجارية وخدمات ودخوله حيز الاستغلال،
- تأهيل البنية التحتية للخط الحديدي تونس–حلق الوادي–المرسى وأشغال الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى،
- إنجاز دراسة مشروع مترو صفاقس،
- إنجاز دراسة الخط الحديدي الرابط بين قابس ومدنين،
- إنجاز الدراسة الاستراتيجية للديوان الوطني للمعابر الحدودية وصيانة المعابر الحدودية،

- إنطلاق العمل بتطبيقة التصدير على مستوى ميناء رادس،
- القيام بأشغال توسعة الرصيف البترولي وتهيئة مسطحات الرصيف التجاري بميناء بنزرت،
- القيام بأشغال تهيئة الرصيف والمخزن لمعالجة حركة المسافرين بميناء حلق الوادي،
- تهيئة مقسم بالضفة الشمالية وإلحاقه بالمسطحات بميناء سوسة،
- تهيئة الرصيف التجاري ورصيف الخدمات وحماية الملك العمومي المينائي بميناء جرجيس،
- ضبط شبكة من المناطق اللوجستية بمساحة جملية تقدر بـ 3300 هك معظمها على ملك الدولة الخاص تشمل 13 موقعا موزعة على كامل تراب الجمهورية والشروع في إجراءات تكوين المخزون العقاري المرتبط بها ودراسة مدى قابليته للإنجاز بكلّ من النفيضة بسوسة وقرقور بصفاقس والقطار بقفصة وحزوة بتوزر والعوينات وبوشمة بقابس وبئر مشارقة بزغوان والمتبسطة بالقيروان ومجاز الباب بباجة والجديدة بمنوبة والارتياح بجندوبة وواد دكوك بتطاوين،
- إنجاز الدراسات الاقتصادية وإعداد ملفات طلب العروض لاختيار المستثمرين في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمناطق بئر مشارقة وبوشمة وقرقور والنفيضة وجرجيس،
- الإعلان عن طلب إبداء اهتمام يتعلق بتمويل وإنجاز واستغلال المنطقة اللوجستية برادس،
- إنجاز دراسة حول الرؤية اللوجستية لتونس في أفق 2040 وتأهيل منصتي تصدير وتوريد البضائع بمطار تونس- قرطاج،
- ختم المفاوضات مع الجانب الأوروبي حول مشروع الاتفاق الأورو متوسطي لخدمات النقل الجوي في انتظار التوقيع عليه إلى جانب المشاركة في مناقشة إتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق في المجالات التي لم يشملها إتفاق فتح الأجواء،
- تحيين الإطار التشريعي للطيران المدني بهدف ملاءمته مع المعايير الدولية والمتعلقة بمجالات السلامة الجوية وأمن الطيران المدني وحقوق المسافرين والنقل الجوي،
- تعميق الدراسات المتعلقة بإحداث مطار جديد بتونس الكبرى لمجابهة تطور الحركة الجوية في مطار تونس قرطاج الدولي،
- تركيز استراتيجية تجارية جديدة للخطوط التونسية تعتمد على تغطية النقص الحاصل في أسطول الطائرات عن طريق الاستئجار وتنفيذ برنامج ترشيد الأعوان وإعادة التنظيم الهيكلي للشركة واعتماد نمط جديد للحوكمة.

وسيتم خلال 2020 :

- تدعيم البنية الأساسية الحديدية على خط الجديدة – بنزرت وإعادة تشغيل الخط الرابط بين المتلوي والقصرين،
- إنطلاق الجزء الثاني من أشغال تعصير وتأهيل الخط الحديدي تونس – القصرين،
- إنطلاق مشروع كهربة ومضاعفة الخط الحديدي الرابط بين المكنين والمهديّة بكلفة 264 م د،
- تجهيز خطوط تونس- غار الدماء والجديدة –بنزرت وسوسة والمهدية ونابل بالألياف البصرية،
- مواصلة تجهيز السكة بالتقاطعات،

- دراسة إعادة تشغيل الخط الرابط بين ماطر وطبرقة،
- دراسة كهربة الخط الرابط بين برج سدرية – نابل– سوسة،
- دراسة تمديد الخط بين تونس– برج السدرية إلى مدينة سليمان،
- الشروع في التحكم العقاري لحوزة مشروع مترو صفاقس وتحويل الشبكات العمومية،
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمناطق اللوجستية بئر مشارقة بزغوان والنفيضة بسوسة وجرجيس وبوشمة بقابس،
- الشروع في تهيئة المعبر الحدودي ببوشبكة بالقصرين بكلفة 21 م د،
- إنطلاق مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة بكلفة 3336 م د،
- الإنطلاق في توسعة مطرف الحاويات عدد 7 بميناء رادس بكلفة 120 م د،
- الشروع في إنجاز المخطط المديري للموانئ البحرية التجارية ودراسة إحداث قطب ميناء بتروكيميائي بميناء الصخيرة،
- تفعيل مشروع فتح خط بحري لتنقل البضائع بين الموانئ التونسية وموانئ الساحل الغربي لافريقيا (السينغال، ساحل العاج وغانا)،
- مراجعة الإطار القانوني لتسجيل السفن في اتجاه الترفيع في نسبة مساهمة الأجانب في ملكية السفن الرافعة للعلم التونسي من 49 إلى 66%.
- إقتناء سفينة جديدة لفائدة الشركة الجديدة للنقل بقرقنة،
- الشروع في إنجاز المنطقة اللوجستية بميناء رادس بكلفة 200 م د،
- تهيئة مطار تونس قرطاج بكلفة 200 م د
- توسعة مربض الطائرات بمطار صفاقس طينة الدولي بكلفة 13,25 م د،
- تقوية مدرج الطائرات بمطار توزر نفطة بكلفة 21,8 م د،
- إعادة تنظيم سلطة الطيران المدني لتدعيم دورها الرقابي والتعديلي،
- إرساء سجل وطني للأنشطة والمهن اللوجستية،
- إرساء إطار مؤسساتي شامل للوجستية وذلك من خلال إحداث هيئة لسلسلة اللوجستية ومجلس وطني للوجستية وهيكل تنفيذي.

كما سيرتكز العمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني حول النقل وملاءمة الإطار القانوني المنظم للقطاع بمختلف أنماطه المرتبط بالأنشطة والمهن ومتطلبات الأمن والسلامة والوقاية من التلوّث وفقا للمعايير الدولية المطلوبة.

السياحة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الواعدة لدفع التنمية الشاملة والمستدامة ومساهم حيوي في خلق فرص العمل والمساهمة الفعالة في توفير العملة الصعبة وتثمين الخصائص الطبيعية والثقافية والحضارية والبيئية التي تزخر بها بلادنا.

وتعدّ النتائج المسجلة خلال سنة 2019 مؤشرا واعدا لعودة السياحة التونسية لسالف نشاطها واسترجاع القطاع لنسق نموه العادي لدفع التنمية للبلاد، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة لفائدته.

وقد تمّ خلال السداسية الأولى من سنة 2019 تسجيل زيادة بنسبة 13.9% في عدد الوافدين الأجانب مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 و13.3% في عدد الليالي السياحية المقضاة بالنزل و46% في قيمة العائدات السياحية.

وتركزت إنجازات سنة 2019 بالخصوص على:

- دخول 30 وحدة فندقية حيز الاستغلال بطاقة إيواء بـ 2000 سرير و35 مؤسسة تنشيط،
- الموافقة المبدئية على إحداث 61 وحدة فندقية منها 35 وحدة متعلقة بالسياحة البديلة و39 مشروع تنشيط سياحي،
- التعريف بالامتيازات المضمّنة بقانون الاستثمار في مناطق تشجيع التنمية الجهوية،
- تحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي ومواصلة برنامج تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والاقامات الريفية،
- مراجعة محتوى برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية والبحث عن مصادر لتمويله ومزيد حوكمة التصرف فيه قصد تطويره بما يتلاءم والوضعية الراهنة للوحدات الفندقية،
- إعتماد مؤشرات كيفية خاصة بنسب إرضاء الزائر من حيث خدمات الإرشاد السياحي.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج دعم تنويع السياحة التونسية وتطوير سلاسل القيمة لقطاعي الحرف والتصميم وتثمين الموروث الثقافي "تونس وجهتنا" بكلفة جملية تقدر بـ 50 مليون أورو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي سيتمّ إنجازه خلال الفترة الممتدة بين 2019-2024. ويتمثل البرنامج في تقديم الدعم للهياكل وتنويع وتعزيز جودة السياحة المستدامة ومجالاتها كالسياحة البيئية والثقافية والارتقاء بها إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وتنمية سلاسل القيمة في مجالات الحرف والتصميم إلى جانب تثمين الموروث الثقافي في العرض السياحي.
- برمجة المشاركة في حوالي 74 معرض وصالون دولي والعمل على إنجاز قرابة 100 عملية ترويجية حتى موفي سنة 2019،
- استضافة حوالي 800 صحفيا وتنظيم العديد من الرحلات الاستطلاعية وورشات العمل تستهدف حوالي 4000 وكيل اسفار ومتعهد رحلات،

- مواصلة بناء "الثقة" في الوجهة السياحية التونسية من خلال إبراز وتثمين الخصوصيات الإنسانية والتاريخية والثقافية والمناخية لتونس والتوجه إلى الأسواق الأوروبية بمضمون موحد للدعاية،
- التركيز على الأسواق الواعدة كالسوق الروسية والتشيكية والبولونية من خلال تكثيف الحملات بالوسائل الرقمية واستعمال المواقع الإجتماعية قصد ترسيخ صورة نموذجية للوجهة التونسية،
- التمديد في الموسم السياحي من خلال الترويج للمنتوجات السياحية ذات القيمة المضافة على غرار المعالجة بمياه البحر والسياحة الاستشفائية وسياحة الصولجان والموانئ البحرية،
- الشروع في إنجاز دراسة لحماية الطريق السياحية "فج الأطلال" بعين دراهم من الانهيار والانزلاقات بكلفة 30 أ د،
- الشروع في إنجاز أشغال جلب المياه المستعملة المعالجة لري ملاعب القولف بالحمامات بقيمة 500 أ د،
- دخول عدد من المشاريع بالمعبر الحدودي بملولة حيز الاستغلال من بينها المركز التجاري وذلك بهدف تعصير الخدمات المسداة بالمعبر وتقريبها للسائح المغاربي، مما سيمكن من استقبال أكثر من 2,5 مليون مسافر سنويا.

ومن المنتظر أن **تشهد سنة 2020:**

- دخول 30 وحدة فندقية حيز الاستغلال بطاقة إيواء بـ 2000 سرير و35 مؤسسة تنشيط،
- الموافقة المبدئية على إحداث 114 وحدة فندقية منها 93 وحدة متعلقة بالسياحة البديلة وإحداث 45 مشروع تنشيط سياحي،
- تسجيل نوايا الاستثمار بقيمة 400 م د في مجال الايواء والتنشيط،
- مواصلة إنجاز دراسة لحماية الطريق السياحية "فج الأطلال" بعين دراهم من الانهيار والانزلاقات،
- مواصلة إنجاز أشغال جلب المياه المستعملة المعالجة لري ملاعب القولف بالحمامات بقيمة 2.365 أ د.
- تجهيز المنطقة السياحية بسبيطلة بالقصرين بقيمة 150 أ د.
- استكشاف مناطق سياحية جديدة،
- التوجّه الانتقائي والكيفي للعمليات الترويجية مع تحديد أولويات التدخل للأسواق المستهدفة بغرض استعادة القطاع لنسقه العادي.

كما سيتمّ العمل على تحسين صورة الوجهة التونسية وكسب ثقة متعهدي الرحلات وتدعيم الإنجازات التي تمّ تحقيقها على مستوى مردودية السوق الجزائرية الروسية كسوق استراتيجية وواعدة إلى جانب العمل على استقطاب شرائح السياح الأكثر إنفاقا وذوي القدرة الشرائية العالية واكتساح أسواق جديدة ذات مخزون هام على غرار الأسواق الإفريقية والشرق أوسطية واليابانية.

التوجهات الكبرى لقطاع السياحة على المدى المتوسط 2020-2022:

ستتميز الفترة القادمة على المدى المتوسط بمواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السياحة وذلك من خلال:

- تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة،
- تحسين العرض السياحي من خلال تحفيز الاستثمار السياحي في المناطق الداخلية،
- تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي،
- تحفيز الطلب على الوجهة التونسية وتبسيط إجراءات النفاذ إليها،
- العمل على استدامة القطاع من خلال وضع آليات تصرف سياحي مستدام في مجال التراث الثقافي والطبيعي.

الصناعات التقليدية

تميزت سنة 2019 بالشروع في تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية للفترة 2018-2022 الرامية إلى تعزيز دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة والمساهمة في إحداث مواطن الشغل وتنمية المهارات والمحافظة على التراث في إطار منظومة اقتصادية عصرية ومتفتحة.

وشهدت إنجازات سنة 2019 خاصة:

- إنجاز حجم استثمارات خلال السداسي الأوّل بقيمة 7.5 م د من جملة استثمارات مبرمجة بقيمة 23 م د مبرمجة لسنة 2019 وبرمجة بعث 2240 مؤسسة حرفية،
- المشاركة في 2050 معرض على المستوى الوطني من جملة 4800 مبرمجة لسنة 2019 و50 تظاهرة بالداخل من جملة 120 مبرمجة لسنة 2019 و4 تظاهرات بالخارج من جملة 8 تظاهرات مبرمجة،
- توقيع ثلاثة إتفاقيات تفاهم لمشاريع تعاون في مجال الصناعات التقليدية مع أمريكيا بكلفة جملية تقدّر بقيمة 3.1 مليون دولار تنتفع منها 150 حرفي ومؤسسة حرفية. وتتعلق هذه المشاريع بمشروع خلق الثروات عبر سلاسل القيمة الخاصة بمجال تقطير الزيوت الأساسية لفائدة المرأة الريفية في الشمال الغربي وبناء القدرات التصديرية ومشروع مخبر التصدير من خلال تدريب وتأطير 15 مؤسسة في قطاع الصناعات التقليدية،
- برمجة إنجاز مشروع الخارطة الرقمية للصناعات التقليدية التونسية في إطار التعاون مع مؤسسة رامبورغ تونس وبرمجة انطلاقها بداية من شهر سبتمبر 2019،
- المساهمة في برنامج دعم تنويع السياحة التونسية وتطوير سلاسل القيمة الحرفية والتصميم والترويج للتراث الثقافي التونسي في إطار التعاون التونسي الأوروبي بتخصيص مبلغ 9 مليون أورو للنهوض بالصناعات التقليدية من حجم جملي مرصود بقيمة 55 مليون أورو،
- إحداث لجنة فنّية لمتابعة مشروع إحداث علامة جودة وطنية لمنتجات الصناعات التقليدية حيث تمّ إعداد مشروع كراس شروط فنّي يتعلق بكيفية استعمال واستغلال هذه العلامة على منتوجات الصناعات التقليدية ومشروع أمر أوّلي للعلامة وكيفية إسنادها ووضعها على المنتوجات،

- فتح مناظرة طابع الحرف للمصوغ من الذهب والبلاتين،
- إنجاز 5 قرى حرفية بالقصرين المدينة وقفصة وتطاوين والقيروان وقبلي المدينة وتواصل أشغال قرى زغوان المدينة وبن عروس الزهراء وباجة وجندوبة وتواصل الدراسات لقرى قابس المطوية وباجة تستور والقيروان ونابل المدينة ونابل المعمورة.
- تركيز منصة تجارة إلكترونية خاصة بمنتوجات الصناعات التقليدية الموجهة كليا للأسواق التصديرية وخاصة منها السوق الأمريكية على غرار الموقع المشهور Harissa.com بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بسنة 2020، سيرتكز العمل بالأساس على:

- مواصلة إنجاز القرى الحرفية،
- دراسة إحداث هيكل في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتوجاتهم،
- تحديث الإطار القانوني المنظم للديوان الوطني الصناعات التقليدية والجامعة الوطنية للصناعات التقليدية،
- إحياء مركز تنمية الكفاءات في حرف الألياف النباتية بقابس المدينة بكلفة 0.8 م د،
- تهيئة المتحف الوطني للزربية بالقيروان بكلفة 1.63 م د،
- تهيئة المندوبية الجهوية للصناعات التقليدية بالمهدية بكلفة 0.2 م د وتوسعة قاعة العرض بجندوبة بكلفة 0.2 م د،
- دراسة المتحف الوطني للصناعات التقليدية ودراسة بناء قرية حرفية ومندوبية جهوية للصناعات التقليدية بسليانة.

التجارة الداخلية

يعتبر القطاع التجاري من أهم ركائز الاقتصاد الوطني خاصة لما يوفره من طاقة تشغيلية عالية ومساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، الأمر الذي استوجب إتخاذ عديد الاجراءات خلال سنة 2019 والتي من أهمها:

- الشروع في تحيين دراسة المخطط المديري لإنجاز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة. ومن المنتظر استكمال هذه الدراسة نهاية سنة 2019.
- مواصلة استغلال آلية العمل تحت ترخيص صاحب العلامة كمحرك لتعصير تجارة التوزيع وقطاع الخدمات بالنظر لما تحتويه من فرص للاستثمار.
- استكمال الدراسات الفنية والوظيفية والمالية لمشروع المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان (مثال التهيئة العمرانية ومثال التقسيم للقسط الأول وملف طلب العروض الدولي للقسط الأول بصيغة مفتاح في اليد ومخطط الأعمال) وبالتوازي إبرام اتفاقيات بين الديوان التونسي للتجارة مع الشركات المستلزمة بمبلغ جملي يناهز 32.697 أ د (دون احتساب الأداء على القيمة المضافة) والانطلاق في أشغال البنية الأساسية الخارجية للمشروع.

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالمناطق الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية.
- إنجاز الجزء الثاني من الدراسة المتعلقة بالتنفيذ الفني والمالي لسوق الإنتاج بسيدي بوزيد.
- الشروع في الدراسة المتعلقة بوضع مخطط مديري لبعث المناطق الحرة بالولايات الحدودية الغربية قصد استكشاف مزيد من الفرص لتنشيط وتحديث الحركة التجارية بالجهات الغربية.
- تعزيز آليات التزوّد وتزويد السوق للتقليص من الفجوات الهيكلية والظرفية ودعم سياسة المخزونات التعديلية والإستراتيجية للمواد الحساسة (الحليب، البيض، اللحوم البيضاء...) وتدعيم الهياكل المعنية بالوسائل اللازمة للمتابعة والتعديل والخزن.
- مواصلة مكافحة ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية خاصة بتكثيف العمليات الرقابية الميدانية والتعاون مع الهيئات المكلفة بالتصدي للتهريب والتجارة الموازية بالإضافة إلى مراقبة تعاطي الأنشطة التجارية بصفة غير قانونية والتصدي للانتصاب الفوضوي.
- إصدار القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات الذي يهدف إلى ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية وبلوغ مستوى عال من الحماية الصحية للإنسان والحيوان وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك.
- مواصلة الجهود اليومية لحماية المستهلك خاصة من خلال تعزيز العمل الرقابي لسير الأسواق بهدف التصدي لعمليات المضاربة والممارسات الاحتكارية ومتابعة تطور الأسعار في السوق المحلية والقيام بزيارات ميدانية لحماية المقدرة الشرائية للمواطن وتدعيم مراقبة الجودة وسلامة المنتوجات.

أما بخصوص التجارة الالكترونية، فقد:

- تمّ تسجيل ما يقارب 59 م د من المعاملات التجارية على الخط و775 ألف معاملة إلكترونية، مسجلة بذلك زيادة على التوالي بـ33% و26% مقارنة بالسنة الفارطة.
- الانطلاق الرسمي لعلامة الثقة في مواقع الواب التجارية من خلال إمضاء اتفاقية شراكة بين كلّ من الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد والمعهد الوطني للاستهلاك ومنظمة الدفاع عن المستهلك.

وسيتم خلال سنة 2020:

- الشروع في تنفيذ القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك التوزيع لمنتجات الفلاحة والصيد البحري من خلال إنجاز دراسات الجدوى والدراسات الفنية بكلفة تناهز 3.1 م د لمجموعة من المشاريع المهيكلة على غرار مشروع القاعدة التجارية للخضر والغلال والبقول الجافة بباجة ومشروع سوق الانتاج للقوارص بمنزل بوزلفة ومشروع سوق الانتاج للتمور بقبلي وسوق الانتاج للتمور بتوزر وتأهيل الأسواق على غرار سوق الجملة ذات المصلحة الوطنية بقابس وسوق الجملة ذات المصلحة الوطنية بالمكنين.

- إقرار إستراتيجية وطنية جديدة للإصلاح الهيكلي لمسالك التوزيع من خلال تفعيل المقاربة التشاركية بين البلديات والعمل على تحفيز الجماعات المحلية على بعث مشاريع مشتركة فيما بينها ومراجعة الإطار القانوني لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
- العمل على إنجاز الدراسات التفصيلية المتعلقة بمشروع سوق الانتاج بأم العظام من ولاية سيدي بوزيد. ومن المنتظر الشروع الفعلي في إنجاز المشروع بكلفة تناهز 60 م د.
- استكمال إنجاز البنية التحتية للمنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان وبالتوازي البحث عن مصادر مالية للمساهمة في تمويل إنجاز القسط الأوّل من المشروع وذلك بإنجاز أشغال التهيئة الداخلية والمباني وتهيئة الفضاءات باختيار فرضية طلب عروض دولي بصيغة مفتاح في اليد أو عن طريق مستثمر أو مجموعة مستثمرين وذلك في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مزيد إحكام مراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة.
- وفيما يتعلّق بقطاع التجارة الاكترونية من المنتظر إنجاز دراسة لتقييم القطاع بتمويل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالإضافة إلى دراسة تأثير إتفاق التبادل الحر المعمق والشامل على التجارة الالكترونية بتونس.

تعصير البنية الأساسية

البنية الأساسية للطرقات

عرفت سنة 2019 تقدما هاما بالخصوص في تنفيذ مشاريع وبرامج البنية الأساسية للطرقات المتواصلة إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة. وقد بلغت الاستثمارات سنة 2019 حوالي 600 م د بعنوان الطرقات والجسور وحوالي 345 م د بعنوان الطرقات السيارة. وتتمثل أهم الإنجازات في:

- مواصلة أشغال الطريق السيارة قابس– مدنين– رأس الجدير،
- مواصلة إنجاز برنامج طرقات تونس الكبرى على غرار بناء محول على مستوى الطريق إكس – الطريق المحلية 539 ومحول على مستوى الطريق إكس 20 – إكس 3 وبناء وصلة الربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق إكس وبناء محول على مستوى الطريق إكس 2– الطريق الوطنية رقم 9 ومواصلة الطريق إكس 20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة،
- مواصلة تأهيل عدّة طرقات وطنية ومهيكلة وإنجاز منعرجات ببعض المدن الكبرى على غرار إنجاز منعرج قرمبالية ومنعرج المنستير ومنعرج تالة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 والطريق الوطنية 4 والوطنية 12 وإنجاز 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس والإعداد لبناء جسر بنزرت وإنجاز منشأة فنّية على الطريق الجهوية 128 وربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1،
- مواصلة أشغال تهيئة حوالي 718.9 كلم والإنطلاق في تهيئة 321.8 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 12 ولاية،

- مواصلة أشغال تدعيم حوالي 907 كلم من الطرقات المرقمة،
- مواصلة أشغال بناء حوالي 38 جسرا والانطلاق في أشغال بناء 17 منشأة فنية،
- مواصلة أشغال تهيئة 1110 كلم من المسالك الريفية ومواصلة أشغال تعبيد 63 مسلك بطول 410 كلم موزعة على 23 ولاية،
- استكمال أشغال الصيانة الدورية لحوالي 1780 كلم لشبكة الطرقات المرقمة والانطلاق في صيانة 493 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 24 ولاية،
- إستكمال أشغال الصيانة الدورية لحوالي 1128 كلم من المسالك الريفية والإنطلاق في صيانة 425,7 كلم من المسالك الريفية موزعة على 24 ولاية.

وتقدّر الاستثمارات المبرمجة في مجال البنية الأساسية للطرقات لسنة 2020 بـ 780 م د. وعلى هذا الأساس، ستشهد سنة 2020 خاصة:

- إستكمال إنجاز مشروع **الطريق السيارة** قابس – مدنين ومدنين– رأس الجدير ومواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم– الحدود الجزائرية ومواصلة الدراسات لربط مدينة الكاف بالطريق السيارة أ3، إلى جانب مواصلة تحرير الحوزة العقارية لمشروع الطريق السيارة ECOSO الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة قسط أول تونس – جلمة بطول 188 كلم والشروع في إنجاز الأربع أقساط الأولى من الطريق السيارة تونس – جلمة بطول 87 كلم.
- **تعصير الطرقات المهيكلة** من خلال مواصلة أشغال المشاريع المتواصلة على غرار إنجاز منعرج القصرين ومنعرج قرمبالية ومنعرج المنستير ومنعرج تالة بطول 7.3 كلم ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان بطول 49 كلم والطريق الوطنية رقم 4 بين الفحص وسليانة بطول 65 كلم والطريق الجهوية رقم 133 بين جبل الوسط والفحص بطول 22 كلم ومشروع إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 والمدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 ومضاعفة الطريق الرومانية (الجهوية 117) المؤدية إلى جزيرة جربة بمدنين وإنجاز منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 وربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1 وتهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص والشروع في أشغال بناء جسر بنزرت وإنجاز أشغال مضاعفة مدركة الساحل بطول 36.6 كلم.
- مواصلة إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى** على غرار بناء محول على مستوى الطريق إكس – الطريق المحلية 539 ومحول على مستوى الطريق إكس 20 – إكس 3 وبناء وصلة الربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق إكس وبناء محول على مستوى الطريق إكس 2– الطريق الوطنية رقم 9 ومواصلة الطريق إكس 20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة وإنجاز أشغال توسيع المدخل الجنوبي إلى 3x2 مسالك وتخفيف الإزدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة على طول 9 كلم والرابطة بين البلديات الشمالية: ط و1 – زاد 4 على طول 3 كلم.

- استكمال أشغال تهيئة 718.9 كلم من الطرقات المرقمة ومواصلة أشغال تهيئة 79 كلم من الطرقات المرقمة بولايتي مدنين وقبلي بالإضافة إلى مواصلة تهيئة 321.8 كلم موزعة على 13 ولاية والانطلاق في تهيئة 129.6 كلم من الطرقات المرقمة بـ 6 ولايات.
- مواصلة أشغال تطوير الشبكة الجهوية للطرقات وذلك عبر إنجاز أشغال سدّ الثغرات بالطرقات المرقمة على طول 342 كلم وتطوير الطريق الوطنية 19 بجبل ماطوس بولاية تطاوين على طول 20 كلم.
- مواصلة أشغال بناء 55 جسرا.
- مواصلة إنجاز وصلة ربط تتمثل في بناء حاجز صخري على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قربص على طول 2.5 كلم.
- مواصلة أشغال تدعيم 282 كلم من الطرقات المرقمة بالولايات ذات الأولوية والانطلاق في تدعيم 197.7 موزعة على 7 ولايات.
- **تهيئة وتعبيد المسالك الريفية** من خلال مواصلة تهيئة 151.7 كلم من المسالك الريفية بالإضافة إلى تهيئة مسلك تاجروين الحوض بالكاف بطول 27 كلم، ومواصلة تعبيد 63 مسلك بطول 410 كلم موزعة على 23 ولاية والانطلاق في تهيئة 456 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية الى جانب الانطلاق في تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بولاية القصرين بطول 94.35 كلم وتهيئة مسالك ريفية بولاية جندوبة بطول 26.9 كلم.

أما بخصوص صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية، فستشمل سنة 2020 المشاريع التالية:

- استكمال أشغال صيانة حوالي 935 كلم من الطرقات موزعة على مختلف ولايات الجمهورية والانطلاق في صيانة حوالي 563 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية،
- مواصلة أشغال الصيانة الدورية للجسور ،
- مواصلة صيانة البطاحات البحرية،
- الانطلاق في صيانة الجسر المتحرك ببنزرت،
- استكمال أشغال صيانة 72 مسلكا ريفيا بطول 425.7 كلم بـ 24 ولاية والانطلاق في اشغال صيانة 97 مسلكا بطول 428.5 كلم بـ 21 ولاية،
- أما فيما يخص برنامج السلامة المرورية، فسيتم العمل على استكمال تهيئة الطريق الوطنية 4 على مستوى النقطة الكيلومترية 117 وتهيئة ط و 12 على مستوى ن ك 121 بولاية سليانة ومواصلة معالجة النقاط السوداء بولاية صفاقس على طول 14 كلم والقيام بإصلاح التنوير العمومي والانطلاق في تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 33 بين حلق الوادي وخير الدين بولاية تونس على طول 2.3 كلم وتهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 191 على طول 2.5 كلم بولاية المهدية،
- مواصلة انجاز برنامج إصلاح أضرار الفيضانات بمختلف الولايات،
- إنجاز البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات برنامج 2020.

التوجهات الكبرى للفترة 2020-2022:

ولمزيد دعم النقلة النوعية التي شهدتها البنية الاساسية للطرقات، ستتمحور التوجهات الكبرى في قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية خلال المرحلة 2020-2022 على:

- إرساء بنية أساسية حديثة بمواصفات عالمية ملائمة ومحفزة للإستثمار،
- تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي لمواكبة تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة،
- تدعيم الربط الطرقي بين الجهات فيما بينها بهدف دعم انصهارها داخل الفضاء الترابي ودعم جاذبيتها للاستثمار،
- مزيد تدعيم ربط التجمعات السكنية الريفية بشبكة الطرقات المرقمة من خلال تهيئة وتعبيد المسالك الريفية، مما يمكن من فك عزلة التجمعات الريفية وتحسين الربط بين مناطق الإنتاج ومناطق التوزيع وتعزيز استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الريفي،
- المحافظة على الرصيد الطرقي من خلال العمل على الارتقاء بنوعية وجودة وديمومة شبكة الطرقات والمسالك الريفية المنجزة،
- الرفع من السلامة المرورية لمستعملي الطرقات.

البنية الأساسية للطاقة

تميزت سنة 2019 باسترجاع نسق أنشطة الاستكشاف والبحث عن المحروقات مقابل تفاقم عجز الميزان التجاري الطاقي، في حين من المنتظر أن يسجل العجز الطاقي استقرارا في حدود 5 م.ط.م.ن. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد قطاع المحروقات خلال سنة 2019 تحقيق جملة من الإنجازات تمثلت في:

- تواصل العمل لتأمين بداية نشاط حقل نوارة ودخوله طور الإنتاج بطاقة تقدر بـ2,7 مليون م^3 يوميا من الغاز الطبيعي، مما سيساهم في الترفيع من الإنتاج الوطني للغاز بـ40% ويمكن من التخفيض في الكلفة الطاقية. كما ينتظر دخول حقل حلق المنزل النفطي طور الإنتاج خلال السداسي الثاني من سنة 2019.
- التوصل الى ابرام الاتفاقية مع الطرفين الجزائري والإيطالي لمواصلة استغلال أنبوب الغاز العابر للتراب الوطني بعد رجوع ملكيته الى الدولة التونسية،
- إسناد مجموعة من تراخيص الاستكشاف والاستغلال في قطاع المحروقات (صواف، ماتلين، كاف عباد...).

أما على المستوى الكمي، فينتظر أن ينخفض النمو بنسبة 1.5% مقابل 2.9% سنة 2018 وإنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 700 1 م د (سيتم حفر 6 آبار استكشافية و7 آبار تطويرية خلال سنة 2019).

أما فيما يتعلق بسنة 2020، فمن المنتظر أن تتواصل الجهود قصد تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال مراجعة مجلة المحروقات والتسريع في إنهاء الدراسة المتعلقة بالتأثيرات البيئية لاستخراج الغاز الصخري وتقدير قيمة المخزون، علاوة على إقرار سياسة ترويجية للقطع الشاغرة في مجال المحروقات على المستويين الداخلي والخارجي لاستقطاب المستثمرين في ميدان استكشاف وإنتاج المحروقات.

وعلى المستوى الكمي، فيتضمن منوال التنمية لقطاع المحروقات خلال سنة 2020 التقديرات التالية:

- تطور هام في نسبة النمو بحوالي 15% وإنجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 710 1 م د مقابل 700 1 م د متوقعة خلال سنة 2019.

أما فيما يخص قطاع الكهرباء والغاز، فسيتواصل العمل خلال سنة 2019 بغرض تدعيم إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع من خلال الانتهاء من الجزء الأول من محطة التربينات الغازية بالمرناقية بقدرة 600 ميغاواط ومحطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة برادس بقدرة 450 ميغاواط إضافة الى دخول المحطة الشمسية الفولطاضوئية توزر 1 بقدرة 10 ميغاواط طور الانتاج والتي تندرج في إطار تنويع مصادر إنتاج الكهرباء (المخطط الشمسي).

كما سيتواصل دعم استثمارات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي بالنسبة للاستهلاك المنزلي والصناعي وذلك في إطار تواصل إنجاز مشاريع المخطط المديري للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد من خلال ربط قرابة 50 ألف منخرط جديد إضافة الى ربط المحطات الكهربائية المزمع إنجازها بالغاز الطبيعي.

أما على صعيد التقديرات الكمية، فينتظر تسجيل نسبة نمو في حدود 2.3% مقابل نمو بحوالي 0.8% خلال سنة 2018 على أساس تحسن في الإنتاج المتاح للكهرباء إضافة الى إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1400 م د مقابل 940 م د خلال سنة 2018.

وسيشهد قطاع الكهرباء والغاز خلال سنة 2020 نسقا أرفعا في إنجاز المشاريع وذلك من خلال:

- دخول محطتي إنتاج الكهرباء برادس والمرناقية حيز الاستغلال،
- دخول المحطة الفلطاضوئية توزر 2 بقدرة 10 ميغاواط حيز الاستغلال،
- تواصل إنجاز الجزء الثاني من أنبوب الغاز المرناقية – باجة – الدهماني،
- الانطلاق في إنجاز مشروع المخطط 13 لنقل الكهرباء،
- الانطلاق في إنجاز مشروع تركيز الشبكة الذكية (SMART GRID) والذي سيساهم في إرساء منظومة معلوماتية متطورة لإدارة العدادات الذكية والتصرف في شؤون الحرفاء والمعلومات الجغرافية.
- تواصل مشاريع المخطط المديري لنقل الغاز الطبيعي وذلك من خلال تزويد كل من بلديات لسودة، جلمة، سبيطلة وحاجب العيون إضافة الى 8 مناطق بلدية بالشمال الغربي ومناطق من ولاية بنزرت.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن يسجل قطاع الكهرباء والغاز تطورا بـ 2,4% خلال سنة 2020 مقابل 2,3% منتظرة سنة 2019، إضافة الى إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1650 م د.

السكن والتهيئة العمرانية

تولي الدولة أهمية كبرى لقطاع السكن باعتبار بعده الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثقافي، حيث تحرص على توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية من خلال إحداث وتنفيذ البرامج السكنية المتعددة.

وعلى هذا الأساس، تميزت سنة 2019 بالعمل على مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بقطاع السكن والتهيئة العمرانية لتبسيط الإجراءات ودعم القطاع حيث تم الشروع في:

- **مراجعة التشريع الخاص بالبعث العقاري** حيث تم إعداد مشروع تنقيح القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 والمتعلّق بتحوير التشريع الخاص بالبعث العقاري.
- **مراجعة مجلة التهيئة العمرانية** في انتظار إحالتها الى مجلس النواب للمصادقة عليها.
- **وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمعالجة البنايات المتداعية للسقوط** حيث تم إعداد مشروع قانون حول "البنايات المتداعية للسقوط" يهدف إلى سنّ أحكام تتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط وضبط الشروط والصيغ والأطراف المتدخلة قصد إخلائها وترميمها أو هدمها وإن اقتضى الأمر انتزاعها وقد تمّت إحالته على مجلس النواب.
- **إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وتشريعي خاص بالسكن المعد للكراء** حيث تمّ إعداد تقرير المرحلة الأولى من الدراسة حول السكن المعد للكراء بالتعاون مع البنك الدولي في انتظار إعداد تقرير المرحلة الثانية المتعلقة بالمقترحات والتوجهات الكبرى.
- **تطوير مرصد السكن والعقار لتوفير معطيات دقيقة حول تطور القطاع** حيث سيتم إعداد دراسة حول "تقييم، تطوير وتحسين أداء مرصد السكن والعقار" بالتنسيق مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وهي في مرحلة إسناد الصفقة.
- **تثمين الرصيد السكني القائم خاصة في المراكز العمرانية القديمة** حيث تم فتح باب الترشح لتقديم طلبات مشاريع من طرف البلديات للتعبير عن رغبتها في المشاركة في "برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس".

وفي مجال التهيئة العمرانية، **شهدت سنة 2019** الانطلاق في حوالي 20 دراسة جديدة لإعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، كذلك إعداد 3 أمثلة تنمية بين البلديات، وإعداد الدراسات النموذجية والدراسات المستقبلية للمدن في أفق سنة 2030 وسنة 2050.

كما تم خلال **سنة 2019** إنتاج قرابة **41.5** ألف وحدة سكنية باستثمارات جملية تقدر بحوالي **3620 م د** منها 78% عن طريق الأسر و19.6% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص.

وبلغ إنتاج الباعثين العقاريين العموميين من المساكن الاجتماعية حوالي 552 وحدة سكنية باستثمارات بقيمة 36.31 م د.

كما شهدت هذه السنة مواصلة انجاز **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** وذلك عبر:

- التدخّل لفائدة 9000 منتفع ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بكلفة 200 م د، حيث تمّ الانطلاق في أشغال إنجاز حوالي 6710 مسكنا من بينها 4271 مسكنا جاهزا و2439 مسكنا بصدد الإنجاز.
- إنجاز حوالي 8400 مسكنا ومقسما اجتماعيّا بكلفة تناهز 500 م د من بينها 157 مسكنا تمّ تسليمها و1613 مسكنا ومقسما جاهزا و6630 مسكنا ومقسما اجتماعيا بصدد الإنجاز منها 2278 مسكنا ومقسما عن طريق الباعثين العقاريين العموميين و4352 مسكنا اجتماعيا عن طريق الباعثين العقاريين الخواص.

كما تميزت سنة 2019 بمواصلة تنفيذ **برنامج المسكن الأول** الذي يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكنهم المنجزة من قبل الباعثين العقاريين أو من قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين والتي لا يتجاوز ثمن التفويت فيها 220 أ د، حيث تمّ بيع حوالي 615 مسكنا منذ إحداث البرنامج سنة 2018.

وبلغت الأراضي الصالحة للبناء حوالي 220 هك تم توفير 90% منها عن طريق القطاع الخاص فيما تولت الوكالة العقارية للسكنى بيع حوالي 50 هك بقيمة 120 م د، كما تولت الوكالة اقتناء حوالي 59.31 هك بقيمة 18.5 م د، فيما قدرت أشغال التهيئة والدراسات بـ 58.2 م د.

وعلى مستوى تمويل السكن الاجتماعي، تمكن صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء من إسناد 537 قرضا لتمويل مساكن بقيمة 43 م د والمصادقة على تمويل 1500 مسكنا فرديا وجماعيا و200 مقسما بقيمة 91 م د.

أما على مستوى تأهيل وتحسين ظروف السكن، فقد تشهدت سنة 2019 تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث بلغت جملة تدخلاته 14 م د.

وفي إطار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 155 حيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 611.5 م د، بلغ حجم الاستثمار سنة 2019 حوالي 49.7 م د حيث تم الانتهاء من أشغال تهذيب 120 حيا. وبذلك تبلغ النسبة الجملية لتقدم انجاز البرنامج 85%.

وستتميز سنة 2020 بمواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السكن من خلال:

- توفير الأراضي الصالحة للبناء حيث ستتولى الوكالة العقارية للسكنى إقتناء حوالي 40 هك بقيمة 16.6 م د واستثمار 82 م د في مجال التهيئة وبيع حوالي 49.5 هك بقيمة 117.12 م د.
- التدخل لإزالة وتعويض 2290 مسكنا بدائيا في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

- مواصلة إنجاز 1093 مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 60 م د عن طريق الباعثين العقاريين العموميين.
- مواصلة بناء حوالي 4700 مسكنا اجتماعيا بكلفة 300 م د عن طريق الباعثين العقاريين الخواص إلى جانب الشروع في القسط الثاني من بناء حوالي 5100 مسكنا اجتماعيا بكلفة 400 م د.
- البحث عن تمويل لإنجاز حوالي 20 ألف مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 1800 م د منها 4000 مسكنا ستنجز على أراضي دولية مخصصة للغرض و16 ألف مسكنا ومقسما اجتماعيا في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مواصلة انجاز برنامج المسكن الأول.
- تدعيم تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء حيث من المتوقع إسناد 530 قرضا لتمويل مساكن بقيمة 40 م د والمصادقة على تمويل 1120 مسكنا فرديا وجماعيا و250 مقسما بكلفة جملية تقدر بـ 123 م د.
- تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث من المتوقع صرف اعتمادات بقيمة 14 م د للمحافظة على الرصيد السكني القائم.
- مواصلة انجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية باستثمارات جملية تقدر بـ 45.5 م د لإنهاء الاشغال بـ 9 أحياء وإنهاء أشغال تحسين السكن بـ 4 أحياء ومواصلة أشغال توسعة بـ 12 حيا وانطلاق الأشغال بـ 15 حيا جديدا.
- الإنطلاق في إعداد الدراسات للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 146 حيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 635 م د.

وعلى هذا الأساس يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال السكن حوالي 3790 م د خلال سنة 2020 لإنجاز ما يقارب 42 ألف مسكنا منها 80% عن طريق الأسر.

أما على مستوى التهيئة العمرانية، ستتميز سنة 2020 بتغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وبصور جوية رقمية ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية وإعداد خرائط رقمية بقياسي 1/2000 و1/5000 للمدن.

كما ستتواصل عملية متابعة الدراسات النموذجية وإنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات الجيوديزية وقيس الإرتفاع والجاذبية ومتابعة المراحل النهائية من دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، ومتابعة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات، بالإضافة لمتابعة دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لمتابعة النمو العمراني.

وبذلك من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال التعمير حوالي 5.25 م د.

التوجهات الكبرى لقطاع السكن والتهيئة العمرانية على المدى المتوسط 2020-2022:

تتمثل أهم التوجهات على المدى المتوسط في:

- توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية.
- توفير مدخرات عقارية للاستجابة لحاجيات التوسع العمراني.
- التحكم في كلفة السكن لجعلها تتماشى مع الإمكانيات الحقيقية لمختلف الشرائح الاجتماعية.
- وضع آليات للتحكم في أسعار مواد البناء ومقاومة الإحتكار.
- إستنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية.
- الحدّ من التوسع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة.
- تثمين الرصيد السكني القائم خاصة بالمراكز العمرانية القديمة.

تهيئة المناطق الصناعية

يعتبر توفير الأراضي الصناعية وتعصير وتطوير البنية الأساسية داخل المناطق الصناعية من أهم العناصر المشجعة للاستثمار في مجال الصناعة والخدمات المتصلة بها وعاملا أساسيا لبعث المشاريع واستقطاب المستثمرين.

وارتكزت المقاربة الجديدة المعتمدة من قبل الدولة في مجال البنية الأساسية الصناعية على تكريس مبدإ التمييز الايجابي من خلال إعطاء الأولية خاصة لبرنامج تهيئة المناطق الصناعية بمناطق التنمية الجهوية بهدف توفير الظروف المثلى للاستثمار الخاص وتوفير فرص شغل جديدة بهذه المناطق والحدّ من التفاوت بين الجهات.

وفي هذا الإطار، شهدت سنة 2019 مواصلة إنجاز برنامج تهيئة المناطق الصناعية المدرج بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، حيث تمّ التقدم في أشغال تهيئة جملة من المناطق الصناعية تخص كل من النفيضة 3 (50 هك) والزريبة 4 فسط ثاني (40 هك) وبني خلاد (20 هك) والسبيخة 2 (100 هك) وجلمة (15 هك) والوسلاتية (15 هك) والمغيرة 5 (23 هك) علاوة على الشروع مع موفى سنة 2019 في تهيئة المناطق الصناعية بكل من كندار 2 (50 هك) والارتياح 2 (20 هك) وبوعرادة 2 القسط الثاني (10 هك) وسيدي عاشور (20 هك) ورأس المرج (49 هك) وأم العظام (50 هك) والكاف (10 هك) إضافة إلى تركيز شبكات التنوير العمومي والهاتف بالمناطق التي انتصب بها الصناعيون.

وقدرت الاستثمارات الجملية المحينة لبرنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خلال سنة 2019 بحوالي 30.346 م د مقابل 39.704 م د مقدرة أوّليا منها 3.1 م د خصصت لإعادة تهيئة المناطق الصناعية، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تفوق الـ 73% من البرنامج الأولي لسنة 2019. ويرجع هذا النقص المسجل من جهة إلى تأخير أشغال تهيئة بعض المناطق الصناعية بسبب عدم توفر الاعتمادات الضرورية ومن جهة أخرى إلى التأخير في انطلاق أشغال تهيئة بعض المناطق الصناعية بكلّ من سيدي عاشور وسليانة 3 وأم العظام ورأس المرج والتي ستنطلق في موفى سنة 2019.

وفيما يتعلق بسنة 2020، فستتميز بـ :

- الشروع في دراسات بقية المناطق الصناعية المدرجة ضمن برنامج الوكالة للفترة 2016-2020؛
- مواصلة تشخيص مواقع المدخرات العقارية؛
- الإنطلاق في الأشغال لدفعة أخرى من المناطق الصناعية؛
- الشروع في إنجاز المشاريع النموذجية على غرار تزويد المنطقة الصناعية بالعقبة بالطاقة الفلتوضوئية.

وفي هذا الإطار ستقوم الوكالة العقارية الصناعية خلال سنة 2020 بمواصلة أشغال تهيئة المناطق الصناعية بالنفيضة 3 (50 هك) وبني خلاد (20 هك) والسبيخة 2 (100 هك) وجلمة (15 هك) والوسلاتية (15 هك) وكندار 2 (50 هك) ورأس المرج (49 هك) والكاف (توسعة) (10 هك) وسيدي عاشور (20 هك) وأم العظام (50 هك) وبوعرادة 2 (10 هك).

وبهدف مزيد التقدم في إنجاز برنامج المخطط الخماسي للتنمية، سيتم الشروع في أشغال تهيئة المناطق الصّناعيّة بكلّ من جعفر رواد (53 هك) والشابة (35 هك) ودخان (50 هك) والمسلان (50 هك) وسليانة 3 (17 هك) والارتياح 2 (20 هك) واستفطيمي (50 هك) إضافة إلى ربط عديد المناطق الصناعية بالشبكات الخارجيّة ومواصلة الدراسات التي إنطلقت سابقا والإنطلاق في دراسات بقية البرنامج.

ومناشدة لتحقيق توازنها المالي، سيتم التركيز خلال سنة 2020 على إنجاز المشاريع المنتصبة بالشريط الساحلي وذلك بالنظر للتكلفة المرتفعة لأشغال التهيئة والربط بمناطق التنمية الجهوية وصعوبة إيجاد التمويلات اللازمة لها.

وتقدر الاستثمارات الجملية في مجال تهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصناعية عن طريق الوكالة العقارية الصناعية المبرمجة لسنة 2020 بحوالي 63.1 م د، أي بزيادة تقدر بـ 31.346 م د مقارنة بسنة 2019. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع مصاريف دراسة وتهيئة المناطق الصناعية ومصاريف التصفية العقارية.

أما بخصوص إعادة تهيئة المناطق الصناعية، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات المبرمجة خلال سنة 2020 حوالي 3 م د، أي بزيادة تناهز 1,8 م د مقارنة بالمصاريف المحينة خلال سنة 2019.

وتعود هذه الزيادة إلى أشغال إعادة تهيئة كل من المنطقة الصناعية بعقارب بقيمة 1.65 م د والمنطقة الصناعية بجبل الوسط 1.17 م د التي هي بصدد إتمام مرحلة الإنجاز.

المشاريع النموذجية للوكالة العقارية الصناعية:
من أبرز سمات سنة 2020 انطلاق الوكالة العقارية الصناعية في إنجاز المشاريع النموذجية حيث تعتزم الوكالة في إطار إستراتيجية الدولة التونسية في مجال تنمية استعمال تكنولوجيات الطاقات المتجددة، الشروع في إنجاز مشروع نموذجي بالمنطقة الصناعية بالعقبة من ولاية تونس بإعتماد تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفولتوضوئية بكلفة جملية تقدّر بـــ 350 أ د، منها 175 أ د تصرف خلال السداسي الثاني لسنة 2019 و175 أ د خلال سنة 2020.

المسائل العقارية

اعتبارا للتحديات التي تواجه المجال العقاري، تمحورت الجهود خلال سنة 2019 على تجسيم التوجهات الرامية أساسا الى ضرورة تطوير القوانين المنظمة للقطاع واجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة والعمل على النهوض بالمجال العقاري لجعله رافدا أساسيا للتنمية ودافعا للعجلة الاقتصادية.

وفي هذا المجال، شهدت سنة 2019 بالأساس:

- مواصلة إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على عقود تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية، حيث ينتظر أن تتم المصادقة خلال السداسي الثاني من هذه السنة على 114 وضعية بموجب 5 أوامر حكومية في انتظار استكمال الإجراءات اللازمة لنشرها بالرائد الرسمي،
- تركيز منظومة التصرف في ملفات الاختبارات والحرص على تطويرها لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها وذلك قصد التقليص من مدّة الإنجاز،
- تركيز المنظومة الالكترونية SABE II لمزيد إحكام التصرف في العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص ومراقبة استغلالها.
- مواصلة تصفية ملف التجمعات السكنية المقامة على أراضي دولية من خلال أشغال وحدة التصرف حسب الأهداف المحدثة في الغرض خلال منتصف سنة 2018، حيث تمّ حصر حوالي 154 ألف مسكنا وقرابة 1246 تجمعا سكنيا موزعة على ما يقارب 12 ألف هك على كامل تراب الجمهورية،
- تكثيف عمل اللجان الجهوية في مجال التسويات العقارية وتسهيل عملية الإنتزاع للمصلحة العامة لإنجاز المشاريع العمومية،
- مواصلة إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة حيث تمّ إدراج قرابة 83 ألف هك من الأمثلة الرقمية للعقارات الفلاحية بالخارطة الرقمية عند موفى فيفري 2019 إضافة الى 580 هك تم إدراجها كعقارات دولية (مقاطع).

وينتظر خلال سنة 2020 مواصلة الإصلاحات في المجال العقاري، حيث سيتم العمل على:

- تكثيف عمليات تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب لتبلغ نسبة 90% من الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت في غضون سنة 2020،
- الانطلاق في إنجاز مشروع إحصاء المقاطع،
- الانخراط في البرنامج الحكومي للإدارة الذكية smart 2020 من خلال تطوير برنامج المعالجة الإعلامية لبيانات السجل العقاري بإدارة الملكية العقارية،
- مواصلة مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة في جزئها المتعلق بالميدان غير الفلاحي،
- مواصلة برنامج التسجيل والتحديد العقاري لملك الدولة الخاص،
- مواصلة إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على عقود لتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية حيث يتوقع استصدار 5 أوامر حكومية خلال سنة 2020 بمعدل 25 وضعية لكل أمر، ليرتفع بذلك عدد العقود المبرمة الى 300 عقد،
- الانتهاء من إعداد مجلّة موحدة لأملاك الدولة تضم العقارات الفلاحية وغير الفلاحية بهدف معالجة تشتّت النصوص القانونية.

وبذلك ستبلغ قيمة استثمارات القطاع لسنة 2020 حوالي 8.6 م د.

التوجهات الكبرى لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط 2020-2022:

ستتركز الجهود خلال هذه المرحلة على:

- توفير رصيد عقاري لإدماجه في الدورة الاقتصادية،
- مواصلة تنفيذ مشروع الخارطة الرقمية،
- حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة،
- دعم الموارد المالية للدولة من خلال متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها من خلال إعادة هيكلة الإدارة العامة لنزاعات الدولة بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة،
- فتح هياكل جهوية لمؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة،
- مواصلة تحيين سجلات الدولة وتطهيرها،
- توحيد الإجراءات الفنية والترتيبية لضمان حسن التصرف في الرصيد الوثائقي،
- تطوير نظام الإشهار العيني وإجراءات الترسيم بإدارة الملكية العقارية.

الباب الثاني

التنافسية ومناخ الأعمال

في ظل التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة التي يشهدها العالم وما نجم عنها من انفتاح في الأسواق واشتداد في المزاحمة، يعتبر دعم القدرة التنافسية الوسيلة الرئيسية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي ومجابهة التحديات المتعلقة باستحثاث نسق النموّ من خلال دفع التصدير والاستثمار ودعم التشغيل.

وفي هذا السياق يعدّ هدف تعزيز التنافسية والرقي بمناخ الاعمال من القضايا التي تكتسي أهمية قصوى لضمان النموّ الاقتصادي الضروري للتنمية وخلق فرص العمل مع تدعيم السياسات الاجتماعية في مجالات الإحاطة بالفئات الهشة والتعليم والصحة وغيرها من جهة وضرورة كسب رهانات تمتين التوازنات المالية من جهة اخرى.

وقد بيّنت التقارير المنجزة حول تنافسية الاقتصاد التونسي ومناخ الأعمال نتائج متباينة حيث أفرزت تحسنا على مستوى مناخ الأعمال والتنافسية الخارجية في حين بقي التموقع التنافسي لتونس متدنيا مقارنة بجملة من البلدان المزاحمة.

التموقع التنافسي

تبرز نتائج تقرير المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية لسنة 2018 حول التموقع التنافسي أن أداء الاقتصاد التونسي يبقى متدنيا خلال السنوات الأخيرة ليتمركز في الثلث الأخير الأقل نجاعة من بلدان العينة والتي تشمل 27 بلدا مزاحما.

المؤشر التأليفي للتنافسية الكلية

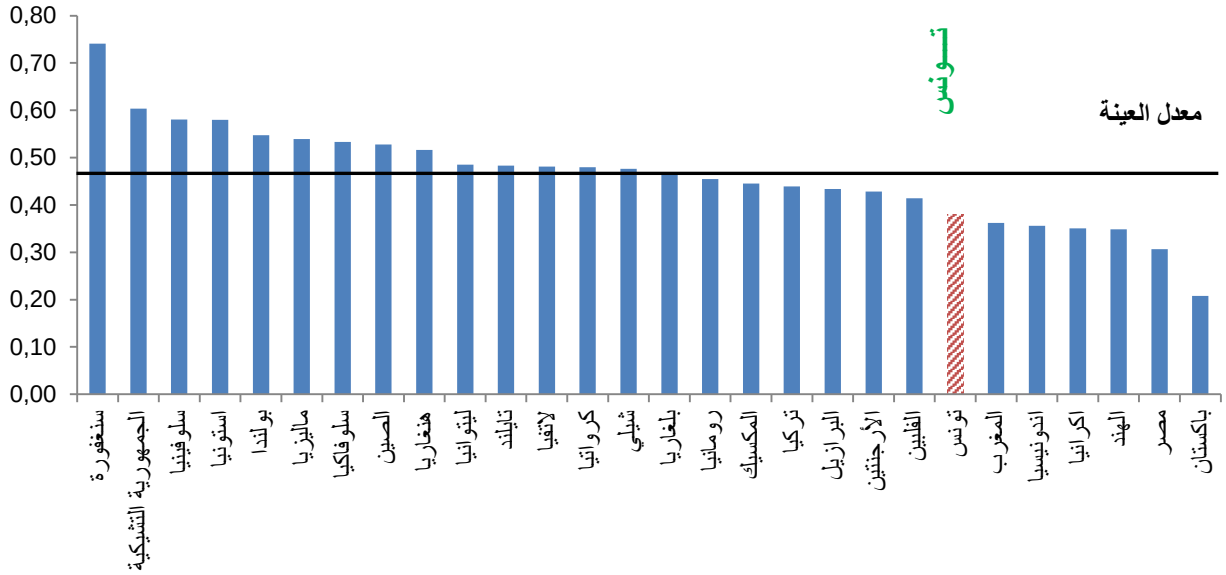

ويعزى هذا التموقع المتأخر نسبيا إلى عدة نقائص تتعلق أساسا بـ:

- اختلال التوازنات الكبرى نتيجة المستوى المرتفع للعجز الجاري وعجز ميزانية الدولة مقارنة ببلدان العينة بالإضافة الى تقلص نسبة الادخار الوطني.
- هشاشة النظام المالي والنسبة المرتفعة للقروض غير المنتجة بالرغم من تراجعها خلال السنوات الأخيرة.
- ضعف ديناميكية النمو جراء الركود الذي عرفته عدة قطاعات منتجة فضلا عن تباطئ مجهود الاستثمار.
- قلة المزاحمة في السوق الداخلية بسبب ثقل الإجراءات الإدارية والتشريعات المعمول بها.
- ضعف تنوع أسواق الصادرات وثقل الإجراءات الديوانية مما أثر سلبا على تطور حصص السوق الخارجية خاصة نحو الاتحاد الأوروبي.
- ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تعقّد الإطار الترتيبي المتعلق به.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- غياب نسبي للقدرة الابتكارية واقتصاد المعرفة.

مؤشر التنافسية لتونس مقارنة بمعدل العينة

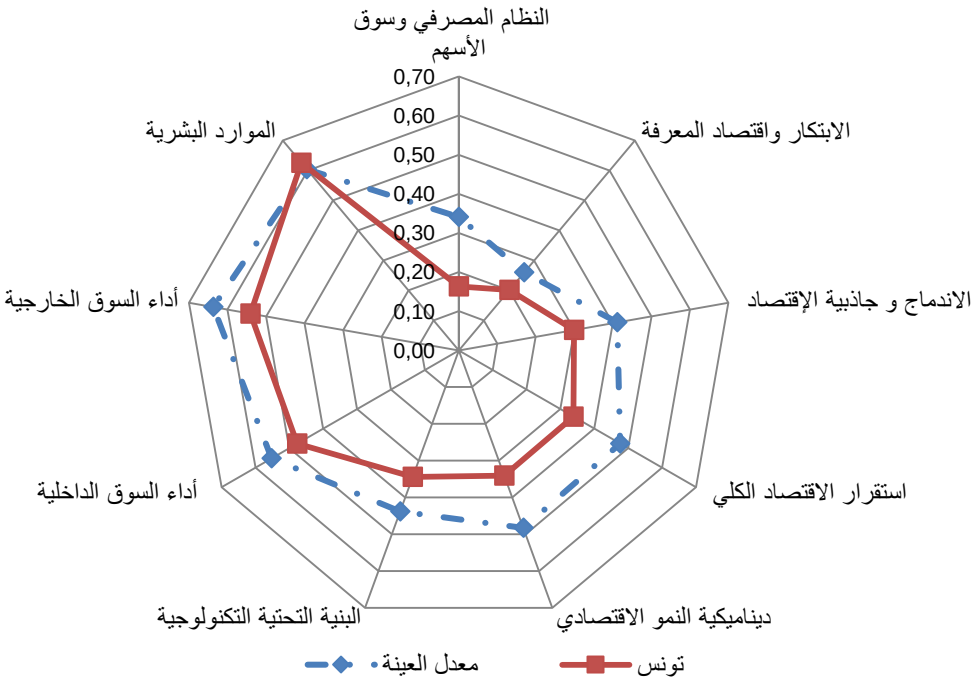

التنافسية الخارجية

شهدت حصص الصادرات التونسية في الاتحاد الأوروبي تحسنا نسبيا سنة 2018 بعلاقة مع تطور صادرات المنتجات الفلاحية والصناعية وعرفت هذه الأخيرة انخفاضا خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من 2018.

حصص السوق لتونس وبعض البلدان المنافسة في الاتحاد الأوروبي لمجمل السلع (%)

	2017	2018	النمو	*2018	*2019	النمو
الصين	20.20	19.93	1.4-	19.04	19.82	4.1
تركيا	3.76	3.84	2.3	4.02	4.01	-0.2
الهند	2.37	2.31	-2.3	2.47	2.52	2.1
المغرب	0.81	0.81	-0.2	0.90	0.89	-1.3
تونس	0.51	0.51	0.9	0.55	0.53	-4.4
مصر	0.44	0.43	-1.8	0.44	0.45	2.1

احتساب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المصدر : Eurostat (comext)

(*): الخمسة أشهر الأولى

وتخفي النتائج المسجلة على المستوى الكلي تطورات تختلف حسب أهم القطاعات المصدرة حيث سجلت صادرات النسيج والملابس والجلد تحسنا ملحوظا في حصتها.

حصص السوق لتونس وبعض البلدان المنافسة في الاتحاد الأوروبي للنسيج والملابس والجلد (%)

	2017	2018	النمو	*2018	*2019	النمو
الصين	36.36	35.80	-1.5	32.85	32.82	-0.1
بنقلاش	11.23	11.70	4.2	12.31	12.43	1.0
تركيا	10.05	10.01	-0.4	10.66	10.58	-0.7
الهند	7.33	7.12	-2.8	8.19	8.11	-0.9
باكستان	3.97	3.93	-1.1	4.09	4.13	0.9
المغرب	2.25	2.28	1.2	2.46	2.43	-1.1
تونس	**1.92**	**1.99**	**3.8**	**2.24**	**2.20**	**-1.7**
مصر	0.63	0.65	2.9	0.70	0.70	0.1

احتساب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المصدر: Eurostat(comext)

(*): الخمسة أشهر الأولى

وسجلت حصة صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الذي يتبوأ المرتبة الأولى في الصادرات التونسية، تحسنا نسبيا من فترة الى أخرى.

حصص السوق لتونس وبعض البلدان المنافسة في الاتحاد الأوروبي للصناعات الميكانيكية والكهربائية (%)

	2017	2018	النمو	*2018	*2019	النمو
الصين	28.26	29.12	3.0	27.97	28.64	-3.9
الهند	1.69	1.70	0.7	1.70	1.71	0.4
المغرب	0.80	0.84	5.0	0.89	0.91	6.2
تونس	0.57	0.58	1.1	0.59	0.60	2.2
تركيا	4.63	5.02	8.4	5.30	5.11	5.5

احتساب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المصدر: Eurostat(comext)

(*): الخمسة أشهر الأولى

وتجدر الإشارة إلى أن تطور الصادرات التونسية يبقى رهين المستجدات الطارئة على الصعيد الدولي والنمو المسجل في الدول الأوروبية بالأساس وباقي الدول الحليفة لتونس.

نموّ الطلب الموجه لتونس للسلع والخدمات (%)

من	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	1.7	0.3	4.1	4.7	4.0
الاتحاد الأوروبي	6.0	3.3	4.5	3.4	4.0
بقية بلدان العالم	-14.6	-14.1	1.6	12.7	3.8

صندوق النقد الدولي (اكتوبر 2018).:احتساب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، المصدر

هذا وتعكس نتائج المبادلات الخارجية للسلع والخدمات في جانب كبير ضعف قدرة الاقتصاد التونسي على التأقلم مع الطلب العالمي مما يؤثر سلبا على اداء الصادرات التونسية. وتستدعي الأوضاع الاقتصادية المسجلة والمرتقبة على المستوى الدولي تكثيف الجهود من اجل تنويع الصادرات التونسية وتوجيهها نحو أسواق أكثر ديناميكية من الاتحاد الأوروبي على غرار بلدان من آسيا والعالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء وتعاملها بأكثر مرونة مع الصدمات الخارجية.

تطور اداء الصادرات التونسية (100=2004)

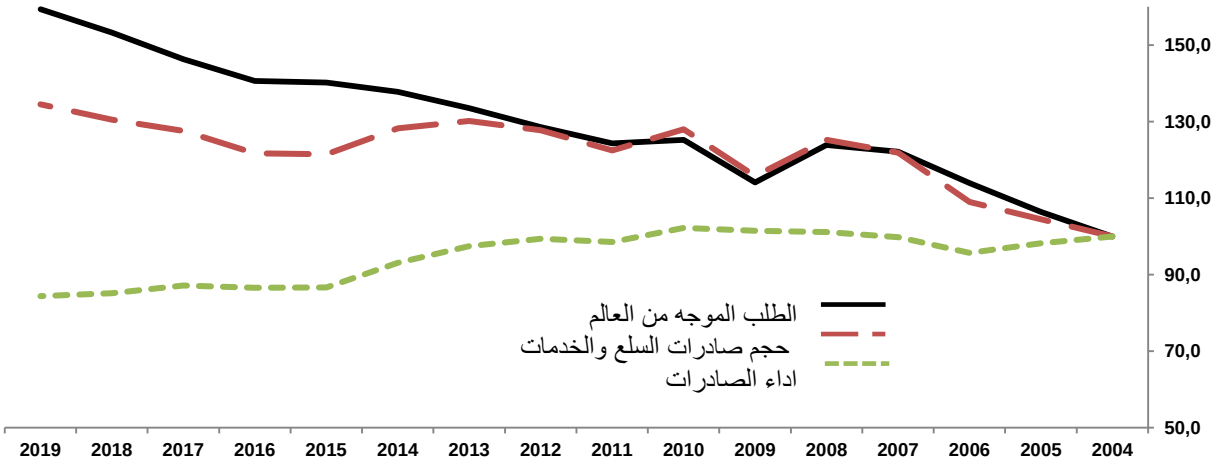

احتساب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، المصدر : صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2018)

مناخ الأعمال:

أظهرت نتائج المسح السنوي حول مناخ الأعمال لسنة 2018 والمنجز من قبل المعهد لتونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والذي شمل عيّنة من المؤسسات الخاصة، تحسنا في إدراك مناخ الأعمال خصّ عديد الجوانب حيث عرف مجالان فقط من جملة 12 مجالا مكونا لمؤشر إدراك مناخ الأعمال تراجعا في مؤشراتهما الفرعية. وتخص هذه المجالات التمويل البنكي والإطار الاقتصادي والتشريعي. وفي المقابل، عرفت بقية المجالات

ولاسيما ثلاثة منها وهي المناخ الاجتماعي والممارسات في السوق والوضع الأمني تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المسجلة في 2017.

إلا أنّه بالرغم من هذا التحسن فإن مناخ الأعمال لا يزال يشكو من بعض النقائص تتعلّق بالأساس بالوضع السياسي الذي يعتبر من أهم المجالات التي لم تحظى برضا أصحاب المؤسسات يليه الوضع الاجتماعي ثم التمويل البنكي الذي يُعدُّ من العوائق الهيكلية التي تحد من تطور نشاط المؤسسة.

ففيما يخص الوضع السياسي تظهر النتائج أن 44% من المؤسسات تعتبر أن الوضع السياسي لا يزال غير مستقر ويحول دون تطور أنشطتها.

حالة عدم الاستقرار هذه والتي تواصلت لسنوات تُعد أحد القيود الرئيسية للاستثمار حيث أنها مثلت السبب الرئيسي الذي جعل 20% من أصحاب المؤسسات يحجمون عن الاستثمار سنة 2018.

أما بالنسبة للمناخ الإجتماعي وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده إدراك المؤسسات لهذا الجانب بين سنة 2017 وسنة 2018، فإن عدم استقراره لا يزال يمثل عقبة رئيسية أمام 41% من المؤسسات حيث مثل، أحد الأسباب الرئيسية التي منعت 18% من رجال الأعمال الذين تم استجوابهم من إنجاز استثمارات جديدة في 2018.

وبخصوص التمويل البنكي فتظهر النتائج أن هذا العائق أصبح أكثر حدة سنة 2018 على وجه الخصوص وذلك سواءً على مستوى كلفة القروض البنكية أو سهولة الحصول عليها. ويُعد الارتفاع المتتالي في سعر الفائدة المديرية في ظل وضع اقتصادي غير مستقر السبب الرئيسي الذي جعل هذا العائق يصبح أكثر حدة حيث عبر 47% من المؤسسات المستجوبة عن حاجتهم إلى رأس المال المتداول.

هذا وتؤكد التقارير الدولية التحسن الذي شهده مناخ الأعمال في تونس خلال 2018 حيث عرف ترتيب تونس في تقرير ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019 تحسنا بـ 8 مراتب وذلك للمرة الأولى منذ 6 سنوات حيث تقدمت تونس إلى المرتبة 80 عالميا مقابل المرتبة 88 التي نالتها في نسخة التقرير لسنة 2018 لتكون بالتالي ضمن الخمس الأوائل إفريقيا وعربيا.

ويشير التقرير إلى أن تونس قامت بـ 4 إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وهي المرة الأولى التي تنجز فيها تونس هذا العدد من الإصلاحات منذ سنة 2008. وتشمل هذه الإصلاحات مجالات "بدأ المشروع" و"تسجيل الملكية" و"حماية المستثمرين" و"دفع الضرائب". كما يبرز تحليل المؤشرات الفرعية أن تونس قد حسنت ترتيبها في 6 مجالات من ضمن 10 مجالات التي يتطرق إليها التقرير. ويظهر التحسن خاصة في مجال "بدأ المشروع" حيث انتقلت تونس من المركز 100 في السنة الفارطة إلى المركز 63 في التقرير الحالي ومجال "حماية المستثمرين" حيث احتلت تونس هذه السنة المركز 83 عالميا مقابل المركز 119 في التقرير السابق.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهدف المرسوم من الحكومة التونسية هو الوصول إلى المراتب الخمسين الأولى عالميا في أفق سنة 2020 والتموقع ضمن الثلاث مراتب الأولى إفريقيا وعربيا وذلك من خلال تنفيذ جملة الإصلاحات المبرمجة والتي في صدارتها القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار حيث يُتوقع أن يكون لهذا القانون أثر هام وإيجابي على ترتيب تونس في قادم التقارير.

وعموما يستند تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومقومات مناخ الاعمال خلال السنة القادمة على استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والمبادرة بتذليل العقبات التي يواجهها الباعثون والمؤسسات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بأهم المحاور التالية:

- دعم الصادرات من خلال تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وخاصة في أفريقيا بالإضافة الى تحسين الخدمات اللوجستية وتبسيط الإجراءات الجمركية واستخدام التكنولوجيا الرقمية والتوجه نحو منتجات وأسواق واعدة.
- تحسين مناخ الأعمال ومزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تعزيز مكافحة الفساد ورقمنة الإجراءات الإدارية وتحسين إدارة البنية التحتية للموانئ وإعداد خطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية فضلا عن التسريع في مراجعة مجلة الصرف.
- دعم القطاع البنكي من خلال تعزيز موارده المالية وقدرته على إدارة وتحليل المخاطر وتحديث الإطار التشريعي للقطاع وتكثيف المراقبة على تطبيق القواعد الاحترازية من قبل البنك المركزي التونسي الى جانب التسريع في تنفيذ استراتيجية الاندماج المالي.
- تطوير السوق المالية من خلال فتح القطاع أمام شركات الوساطة الأجنبية وتعزيز ادراج الشركات بالبورصة.
- دعم النشاط الاقتصادي من خلال التسريع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطوير المناطق والمجموعات الصناعية وتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي المرتفع مثل تكنولوجيا المعلومات والصحة والخدمات المالية بالإضافة الى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات معينة مثل النقل واللوجستية والطاقة والقطاع المالي وكذلك ضمان التوافق بين احتياجات المؤسسات وأنظمة التعليم والتكوين.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال ارساء إطار تنظيمي مرن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم الخدمات الرقمية في جميع المجالات وجعلها إلزامية لبعض الخدمات ذات الصلة على غرار دفع الضرائب والأداءات.
- تعزيز القدرة الإبتكارية للمؤسسات من خلال تحفيز القطاع الخاص على الإنفاق في البحث والتطوير بما يخوّله من نقل المعرفة والتقنيات ويسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاندماج في سلسلة القيمة.

الباب الثالث

دفع الاستثمار والتصدير

دفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الأعمال

يكتسي دفع الاستثمار الخاص وتشجيع المبادرة الخاصة أهمية بالغة في سلم أولويات الاقتصاد الوطني للمرحلة القادمة ومنطلقا أساسيا للاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف المرسومة خاصة في مجالات التشغيل والتنمية الجهوية والتصدير.

وقد ارتكزت الجهود خلال الفترة الأخيرة على معالجة الاشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور نسق الاستثمار بالصفة المرجوة وخاصة منها المتعلقة بجودة التشريعات وطول الإجراءات الإدارية وتشعبها والقيود المكبلة للنفاذ إلى السوق لعدد من القطاعات وذلك عبر الانطلاق في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الأفقية والقطاعية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2019 بتسريع نسق الإصلاحات الهيكلية الرامية لتطوير مناخ الأعمال وتحسين قدرة الاقتصاد التونسي على استقطاب الاستثمار الخاص المحلي والخارجي. وقد تراوحت هذه الإصلاحات بين إصدار نصوص قانونية ذات طابع أفقي وسن إجراءات ترتيبية إلى جانب مواصلة تنفيذ برامج خصوصية هدفها تكريس مبدأ حرية الاستثمار والنهوض بالمبادرة الخاصة.

تطوير مناخ الأعمال

مثل إصدار القانون الأفقي عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار قاطرة هذه الإصلاحات لما تضمنه من إجراءات هامة تهدف بالخصوص إلى:

- **تبسيط إحداث المؤسسات وبعث المشاريع** والتي ستمكّن من تجاوز عديد الإجراءات غير المجدية والمعيقة للاستثمار خاصة من خلال الزام الهياكل العمومية بمبادئ التبسيط والشفافية وعدم مطالبة المستثمر بالوثائق التي لديها أو لدى هياكل عمومية أخرى وإمكانية تأسيس الشركات عن بعد وإعطاء نسخ الوثائق في هذا المجال حجية قانونية، فضلا عن حذف الاجراء المتعلق بوجوبية التنصيص على المؤسسات المالية المؤهلة لتسلّم المساهمات المالية ضمن عقد تأسيس الشركات وفتح المجال لتأسيس شركة الشخص الواحد ذات

المسؤولية المحدودة من قبل شخص معنوي وهو ما سيمكن عديد الشركات من إنشاء فروع لها لتسويق منتوجها،

- **تذليل العقبات والحواجز التشريعية في عدد من القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني** على غرار السياحة والطاقات المجددة والتي أدّت إلى ضعف الاستثمار الخاص المحلي والخارجي ونقص في موارد التمويل وبعث مشاريع مهيكلة في هذه القطاعات قادرة على تطوير الإنتاج وخلق مواطن شغل لا سيّما لأصحاب الشهائد العليا،
- **تيسير تمويل المؤسسات** من خلال تطوير آليات التمويل المباشر في رأس المال عن طريق شركات الاستثمار والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية بهدف تطوير نمط جديد من الاستثمارات لا سيما المشاريع المجددة،
- **مزيد تشجيع المؤسسات على الاستثمار في عدد من المجالات** وذلك من خلال توضيح مسألة الجمع بين منح الاستثمار المخول إسنادها في إطار قانون الاستثمار أو قوانين أخرى إضافة إلى تشجيع إحداث المشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية وذات القدرة التشغيلية العالية. كما تم التنصيص على تنفيل نسب الفائدة بغرض مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسّطة على تخفيف أعبائها المالية المنجرّة عن تسديد قروض استثماراتها بما يمكن من الترفيع في مردوديتها وحثّ البنوك والمؤسسات المالية على تمويلها،
- **تيسير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** من خلال تلافي النقائص الواردة بالقانون المتعلق بنظام اللزمات وبالقانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من ذلك خاصة التوسيع في مجال تطبيق قانون اللزمات ليشمل الجماعات المحلية والمنشآت العمومية التي يمكّنها جهازها التداولي من إسناد اللزمات وإفراد اللّزمات الصّغرى بنظام قانوني مبسّط والتسريع في إنجاز المشاريع بحذف التراخيص الإدارية للعقود مستوفية الشروط سواء في إطار اللزمات أو عقود الشراكة ومراجعة مجال عقود الشراكة بإضافة إمكانية الاستغلال ضمن مكوّنات عقد الشراكة فضلا عن إسناد الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئة العامّة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- **دعم حوكمة الشركات التجارية** في اتجاه حماية المستثمرين الاقليين وتبسيط إجراءات التصرف فيها والتقليص في آجال تفليسها عند الاقتضاء.

كما شهدت سنة 2019 الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية لخطة العمل الرامية إلى تحسين ترتيب تونس ضمن تقرير ممارسة الأعمال "Doing Business" بما يمكن خاصة من تحقيق الهدف المرسوم بجعل تونس ضمن قائمة أفضل 50 دولة وضمن البلدان الخمس الأوائل عربيا وافريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في أفق سنة 2020. وقد تم بعنوان هذه المرحلة حذف عدة إجراءات إدارية معيقة للاستثمار من المنتظر أن تساهم في تحسين تصنيف تونس ضمن هذا التقرير.

وبالتوازي، تم الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية الذي تم تنفيذه في إطار الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع. ومن المنتظر أن تفضي هذه

المرحلة إلى التقليص في تراخيص أخرى لتعاطي الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية تكريسا لمبدأ حرية الاستثمار.

الارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمستثمر

مثلت رقمنة المعاملات الإدارية مع المستثمر الأولوية القصوى لمختلف الهياكل العمومية باعتبارها أهم مطلب للنسيج المؤسساتي في مختلف الاستبيانات حول مناخ الاستثمار. وفي هذا الإطار، استكملت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2019 انجاز المنظومة الخاصة بالخدمات على الخط لفائدة المستثمر في مختلف مراحل إحداث مشروعه وتتمثل في مسارات إحداث المؤسسة والتصريح بالاستثمار ومعالجة العرائض والحصول على الامتيازات والحصول على التراخيص ومطالب المشاريع ذات الأهمية الوطنية، إلى جانب توقيع اتفاقية بين وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ممثلة في الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية ووزارة التكوين المهني والتشغيل تهدف إلى تأمين ترخيص العمل المسند من وزارة التكوين المهني والتشغيل عن طريق الختم الالكتروني المرئي.

كما تم خلال سنة 2019 تركيز منصة الكترونية لدى البنك المركزي التونسي تشمل كافة مراحل الاستثمار الأجنبي عبر رقمنة كل عملية استثمار مما يمكن خاصة من توضيح مسؤوليات مختلف المتدخلين وتسهيل التصريح الذاتي من قبل المستثمر والسماح للوسطاء المقبولين بالتصريح بالاستثمارات الممولة بالعملة الصعبة التي لا تستند إلى بطاقة استثمار.

تحفيز الاستثمار وتوفير التمويلات الملائمة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 اعتماد جملة من الإجراءات لتحفيز الاستثمار خاصة من خلال مواصلة العمل بالإعفاء على الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات للمؤسسات الجديدة المحدثة خلال سنتي 2018 و2019 ليشمل سنة 2020 ومراجعة نسبة الضريبة على الشركات وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بإخضاعها لضريبة على الشركات في حدود 13.5% على غرار الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية وتصنيع السيارات والطائرات والسفن والقطارات ومكوناتها. كما تم العمل على تخفيض العبء الجبائي على المؤسسات وتشجيعها على تجديد أصولها ودعم هيكلتها المالية، إضافة إلى احداث "بنك الجهات" لتطوير منظومة التمويل وارساء أنموذج جديد يمكن من معالجة النقائص المسجلة في المنظومة التمويلية وإعادة هيكلتها وتوفير منتوجات وخدمات تتلاءم وحاجيات المؤسسة.

وفي نفس الإطار، صادق المجلس الأعلى للاستثمار خلال سنة 2019 على جملة من المشاريع ذات الأهمية الوطنية في قطاعات ذات أولوية على غرار صناعة مكونات السيارات ومكونات الطائرات والصناعات الغذائية لفائدة سبعة مشاريع جديدة وثمانية مشاريع توسعة يناهز حجم استثماراتها 609 مليون دينار بما سيمكن من إحداث 3774 موطن شغل.

حوكمة الاستثمار

تم خلال سنة 2019 استكمال دراسة حول التقارب المؤسساتي للاستثمار لتقديم مختلف التصورات العملية لإضفاء أكثر نجاعة على تدخل مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الاستثمار خاصة في اتجاه توضيح الرؤيا للمستثمر وتوحيد مناهج العمل وتحقيق تناغم أكبر بين المؤسسات المعنية على مستوى الخدمات المسداة وخاصة برقمنتها وتوسيع نطاقها لتشمل كل المراحل التي تمر بها المشاريع الاستثمارية.

الترويج والتعريف بفرص الاستثمار

تميزت سنة 2019 بتنظيم منتدى تونس للاستثمار الذي مثل فرصة هامة للتعريف بالميزات التنافسية للاقتصاد التونسي وتدعيم آفاق الشراكة بين المستثمرين في عديد القطاعات الواعدة. كما شهدت هذه السنة إعداد استراتيجيات ودراسات لاستقطاب الاستثمارات ترتكز بالأساس على تحديد قائمة مختصرة في القطاعات ذات الأولوية التي لها إمكانيات استثمارية هامة والعمل على تحديد مكامن قوة هذه القطاعات وتحديد محتوى العروض القطاعية الضرورية لجلب مستثمرين جدد للوجهة التونسية وشمل ذلك أربعة قطاعات هي قطاع صناعة مكونات السيارات وصناعة مكونات الطائرات والصناعات الصيدلية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وينتظر أن **تشهد سنة 2020 تطورا في نسق بعث المشاريع وإحداث المؤسسات والنهوض بالاستثمار** في عدة مجالات لاسيما في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع الناشئة ذات محتوى معرفي عال وذلك بالنظر للإصلاحات والإجراءات الهامة التي تم إتخاذها خلال الفترة الأخيرة وكذلك الإصلاحات المبرمجة بعنوان الفترة القادمة والرامية إلى تطوير مناخ الأعمال وتحسين أداء القطاعات الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وفي هذا المجال، وإلى جانب مواصلة البرامج والمشاريع المتعلقة بتطوير البنية الأساسية والتكنولوجية خاصة بالجهات الداخلية وتحسين كفاءة الموارد البشرية ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات، سيتم التركيز خلال سنة 2020 على جملة من المحاور المتعلقة خاصة بـ:

- تيسير المبادرة الخاصة وتعصير الخدمات الموجهة للمستثمرين،
- تطوير المنظومة التشريعية ومنظومة تمويل الاستثمار،
- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- دعم استقطاب الاستثمار الخارجي.

تيسير المبادرة الخاصة وتعصير الخدمات الموجهة للمستثمرين

ينتظر خلال سنة 2020 استكمال تنفيذ مخطط العمل المتعلق بتحسين التصنيف الدولي لتونس لتحقيق الهدف المرسوم بجعل تونس ضمن قائمة أفضل 50 دولة في العالم والخمس الأوائل عربيا وافريقيا في تصنيف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في أفق سنة 2020.

كما سيتم العمل على تسريع نسق رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين خاصة من خلال الشروع في إنجاز الدراسات المبرمجة في إطار برنامج تحدي الألفية "MCC" لتركيز نظام معلوماتي مندمج للخدمات الموجهة للمستثمرين بين مختلف الهياكل المتدخلة.

وتكريسا لمبدأ حرية الاستثمار، سيتواصل تنفيذ برنامج التقليص من التراخيص الإدارية وتراخيص الأنشطة الاقتصادية وتبسيط إجراءات إحداث المؤسسات والمشاريع.

تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار ومنظومة تمويل الاستثمار

ينتظر خلال سنة 2020 تعزيز التشريعات الرامية إلى تحسين شفافية المعاملات وتطوير آليات التمويل والضمانات لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومن بينها قانون التمويل التشاركي لتمكين المستثمرين من مصادر تمويل أخرى غير التمويل البنكي والقانون المتعلق بالضمانات المنقولة الرامي إلى تفعيل دور المنقول كوسيلة ائتمان والقانون المتعلق بإصدار مجلة مؤسسات الاستثمار الجماعي والذي من شأنه المساهمة في تطوير نشاط رأس مال الاستثمار في تمويل المشاريع المجددة وذات القيمة المضافة العالية.

كما سيتم خلال السنة القادمة تركيز الصندوق التونسي للاستثمار تجسيما لما ورد بقانون الاستثمار والشروع في نشاطه بهدف حسن توظيف المنح وسرعة إسنادها وتعزيز مساهمة رأس المال المخاطر في المشاريع المجددة وذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب التركيز الفعلي لبنك الجهات والذي يهدف إلى مزيد من الإدماج المالي بما يساعد في خلق فرص استثمارية جديدة وتمويل مشاريع لباعثين بالجهات لم يتسنى لها الانتفاع بالآليات البنكية العادية.

تسريع إنجاز المشاريع الكبرى ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

سيتم العمل خلال سنة 2020 على دعم مواكبة المشاريع الكبرى المبرمجة أو بصدد الإنجاز والتي ينتظر أن يكون لها الأثر الايجابي في تطوير النسيج الاقتصادي ودفع الاستثمار الخاص وتوفير فرص هامة للتشغيل وكذلك تطوير العديد من الأنشطة الاقتصادية الواعدة.

وفي هذا المجال، ينتظر أن تشهد الاستثمارات الخاصة المرتبطة بالمشاريع الكبرى والمشاريع ذات الأهمية الوطنية تطورا سنة 2020 سواء بالنسبة للمشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار على غرار مشروع المدن

الرياضية العالمية بوخاطر بالبحيرة الشمالية الذي بلغت المفاوضات بخصوص طلب تعديل مخططه الرئيسي أشواطا متقدمة ومشروع المرفأ المالي بمنطقة الحسيان بأريانة الذي يتواصل انجاز مكوناته الأولى بنسق حثيث.

كما ينتظر أن تسجل سنة 2020 انطلاقة جديدة للمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية خاصة بعد إرساء منظومة الجديدة للحوكمة المتعلقة بهذا الصنف من المشاريع في إطار الاحكام التي تضمنها القانون عدد 47 لسنة 2019 لتحسين مناخ الاستثمار المتعلقة منها خاصة بإحداث لجنة التراخيص والموافقات لدى الهيئة التونسية للاستثمار تكلف بالبت في جميع مطالب الموافقات والتراخيص المستوجبة لإنجاز الاستثمار وفي مطالب تغيير صبغة الأراضي الفلاحية.

وفي ظل التعديلات الهامة التي شهدتها المنظومة القانونية للزمات وللشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار القانون عدد 47 لسنة 2019 لتحسين مناخ الاستثمار، ينتظر الانطلاق في تجسيم 31 مشروعا في عديد القطاعات الاستراتيجية خاصة منها النقل والمحيط والمياه والتهيئة العمرانية والثقافة والتراث.

استقطاب الاستثمار الخارجي

سيتواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال مواصلة تنظيم الملتقيات والأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج إلى جانب تكثيف الاتصال المباشر بالمؤسسات الأجنبية واستهداف المؤسسات القاطرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ومنها خاصة قطاعات صناعات مكونات السيارات والطائرات والطاقات المجددة والبيئية والصيدلة وقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية وانشطة النسيج التقني وقطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. كما سيتم العمل على دعم استقطاب الاستثمارات الصادرة عن الأسواق الجديدة والواعدة بالبلدان الافريقية والآسيوية إلى جانب دعم استقطاب الاستثمارات من الأسواق التقليدية.

وفي نفس الإطار، سيتم العمل سنة 2020 على تطوير آليات التعاون الثنائي والدولي في مجال الاستثمار خاصة من خلال تطوير الانموذج التونسي لاتفاقيات الاستثمار وملائمته مع المعايير الدولية ودراسة إبرام اتفاقيات جديدة لحماية وتشجيع الاستثمارات في اتجاه مزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية ودعم الاستثمارات التونسية في الخارج.

وعلى ضوء مختلف هذه الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية إلى تطوير مناخ الأعمال ودفع الاستثمار الخارجي، ينتظر أن تبلغ نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي 18.5% سنة 2020 أي نفس النسبة المنتظرة لسنة 2019. كما ينتظر سنة 2020 تعبئة ما يناهز عن 2 500 مليون دينار في شكل استثمار خارجي مقابل 1 600 م د متوقعة بالنسبة لسنة 2019.

النهوض بالصادرات

يحظى قطاع التصدير باهتمام متواصل باعتباره خيارا جوهريا لمنوال التنمية في ظل القدرات التصديرية المتاحة ومستوى التفتح والاندماج في المحيط الإقليمي والدولي من جهة وكذلك بالنظر لدوره كمحرك للنموّ ومحفز للاستثمار وخلق مواطن التشغيل فضلا عن مساهمته في تحسين توازن الميزان التجاري وتوفير العملة الأجنبية.

ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود خلال سنة 2020 بالخصوص على ضرورة تحسين أداء قطاع التصدير وتنويع المنتجات المصدرة مع تدعيم قيمتها المضافة وتحسين تنافسيتها وتعزيز القدرة على اقتحام الأسواق الجديدة والتموقع في الأسواق العالمية. وتبعا لذلك سيتمّ العمل على تعميق مسار الانفتاح والتحرّر الاقتصادي بإبرام اتفاقيات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية لتنويع الأسواق وتيسير ترويج المنتوجات الوطنية. كما سيتواصل العمل على تذليل الصعوبات أمام المصدرين عبر تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وتحسين جودة خدمات اللوجستية والنقل والتمويل وكذلك مواصلة تنفيذ مكونات البرنامج الثالث لتنمية الصادرات لمساندة المؤسسات المصدرة والإحاطة بها وتشجيعها على اقتحام الأسواق الخارجية.

نحو اندماج وتفتح أكثر فاعلية في المحيط الإقليمي والاوروبي

في إطار تنويع الأسواق والتوجه نحو الأسواق الواعدة والجديدة تتمثل الأهداف المرسومة لسنة 2020 في تطوير نسبة المبادلات مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل تجاري حر مع تونس لتبلغ 83% من اجمالي المبادلات خلال سنة 2020 فضلا عن الترفيع في نسب تنويع الصادرات من حيث الوجهات والمنتجات لتبلغ نسبة الصادرات خارج دول الاتحاد الأوروبي 30% بحلول سنة 2020 ولتبلغ نسبة المواد المصدرة 38% من اجمالي المواد المنضوية تحت التصنيفة الديوانية.

واستنادا لذلك تتميز سنة 2020 بتدعيم الانفتاح على السوق الافريقية بفضل الانطلاق الفعلي في التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "كوميسا''. حيث سيتسنّى استكمال إعداد قائمة بالمنتجات التي سيتم تصديرها وتشمل مجموعة متنوعة من المنتوجات الفلاحية والمحولة والصناعية التي ستستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية والمنتجات التي ستخضع لتفكيك التعريفة الجمركية. كما سيتواصل العمل على حسن الاستفادة من الانضمام الى الكوميسا من خلال تكثيف الزيارات الرسمية وبعثات رجال الأعمال الى بلدان المنطقة، والعمل على فتح ممثلية تجارية بزمبيا دولة مقر هذه المجموعة. إضافة الى الشروع في التفاوض مع مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بخصوص ابرام اتفاق تجاري تفاضلي معها.

كما ستمكن المصادقة على اتفاقية انشاء المنطقة القارية الافريقية للتبادل الحرّ من الاستفادة من المزايا التفاضلية لهذه السوق التي تشمل 55 دولة و1.2 مليار نسمة، وإجمالي ناتج محلي يزيد عن 2.5 تريليون دولار وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي نفس السياق ستتكثف الجهود خلال السنة القادمة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية بالتزامن مع انطلاق الفترة الرئاسية لتونس للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير لمدة ثلاث سنوات ابتداء من شهر سبتمبر 2019. وبذلك السعي الى تفعيل الدور الموكول لهذه الاتفاقية المتمثل في الاستغلال الأمثل لعناصر التكامل بين القطاعات الإنتاجية في الدول في الدول الأعضاء وتعزيز علاقات الشراكة بينها.

هذا الى جانب تدعيم الاتفاقات الثنائية مع البلدان الصديقة بمواصلة المساعي لمتابعة تطبيق الاتفاق التجاري التفاضلي المنظم للعلاقات التجارية مع الجزائر بهدف تحسين الامتيازات التعريفية إضافة الى استكمال المفاوضات مع موريتانيا بخصوص اتفاق التبادل الحرّ. فضلا عن العمل على ابرام اتفاقية جديدة مع بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار العمل على مزيد تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأوروبية سيتواصل العمل على مراجعة وتسهيل قواعد المنشأ الأورومتوسطية وذلك لمزيد تسهيل نفاذ الصادرات التونسية الى السوق الأوروبية خاصة في مجال النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية. كما سيتواصل التفاوض لمزيد تيسير ترويج المنتوجات الوطنية بأسواق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا: روسيا البيضاء، طاجيكستان وأرمينيا) بالشروع في مفاوضات لإبرام اتفاق تبادل حرّ.

حوكمة الإجراءات والإطار المؤسساتي لتيسير المبادلات التجارية

وعلى مستوى تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية ستشهد سنة 2020 التقدم في برنامج تسهيل الإجراءات التجارية عن طريق حصر عدد من الإجراءات غير التعريفية عند التصدير والتوريد في حدود 7 إجراءات (في انتظار صدور مشروع تنقيح الأمر 1744 لسنة 1994). وفي نفس السياق سيتواصل تبسيط الإجراءات التجارة الخارجية بدخول المنظومة الجديدة لمعالجة سندات التجارة الخارجية حيّز الاستغلال.

ومن جهة أخرى سيتواصل تطوير أساليب المراقبة الديوانية وتقليص آجال تسريح البضائع المعدة للتصنيع لغرض التصدير ودفع مبادلات التجارة الالكترونية لما توفره التجارة الالكترونية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية خاصة من خلال التفتح على الأسواق الجديدة فضلا عمّا توفره من إمكانيات للحدّ من التكلفة وتسهيل المبادلات التجارية وذلك من خلال حثّ المؤسسات خاصة منها الناشطة في مجال الصناعات التقليدية على الانخراط في منظومة التجارة الالكترونية بتوفير بنية اتصالات ملائمة تضمن سلامة المعطيات والرفع من حجم المعاملات. وفي نفس السياق، سيتواصل تجسيم البرنامج الثالث لتنمية الصادرات الذي أعطى دفعا جديدا لقطاع التجارة الخارجية خاصة على مستوى تيسير إجراءات التجارة الخارجية واستعمال التقنيات الحديثة للاتصال ورقمنة الإجراءات. بالتوازي مع تنفيذ برنامج تأهيل مركز النهوض بالصادرات وتطوير خدماته حيث سيتم انجاز دراسة استراتيجية تتضمن التدقيق المؤسساتي والتنظيمي للمركز وبلورة خطة عمل لتنمية قدرات المركز واحداث نظام لإدارة العلاقة مع العملاء Customer Relation Management .

تنمية القدرات التصديرية وتنفيذ برامج الدعم والإحاطة بالمصدرين

وفي إطار تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمكينها من ترويج منتوجاتها والحصول على تمويل لصادراتها سيتم العمل على اصدار الدفعة الرابعة لتصدير + بصيغته الجديدة.

كما سيتركز العمل خلال سنة 2020 على بلورة خطط جهوية للتصدير من خلال مواصلة تنظيم أيام إعلامية ودراسية بجميع الولايات تهدف الى التعريف بخدمات المساندة والاحاطة لدى المستثمرين وبالآليات والهياكل المختصة في دعم النشاط الترويجي للمواد المصدرة خاصة منها الصناعات التقليدية وذلك لدعم مساهمة الجهات للنهوض بالتصدير والاستفادة من الميزات التفاضلية التي تتميز بها. وتشكل التجارة الإلكترونية خيارا مستقبليا

هذا ويفترض الرفع من مجهود التصدير إجراءات موازية قطاعية بهدف الرفع من حجم الصادرات وتنويعها التي لاتزال مرتبطة بالإنتاج الموسمي للمنتوجات الفلاحية وبتطور الطلب الخارجي الأوروبي على المنتوجات الصناعية. هذا ويبقى توسيع قاعدة الإنتاج رهين استعادة ديناميكية الاستثمار الخاص واستقطاب مؤسسات ذات صيت دولي إضافة إلى أهمية تعصير وسائل الإنتاج والرفع من المحتوى التكنولوجي والمعرفي للمنتجات المصدرة وتخفيض كلفتها وتحسين تنافسيتها.

امّا بخصوص النهوض بصادرات الخدمات، تتمثل ملامح المرحلة المقبلة في تدقيق قائمة المشاريع الأولية التي عرضت ضمن الخطّة التنفيذية لاستراتيجية تطوير الخدمات وذلك بتنظيم لقاءات مع الهياكل الإدارية والمهنية للقطاعات الخدماتية والعمل على مزيد تحسين تنافسية قطاع الخدمات الصحية وتيسير تصدير خدمات الاستشارات والمهن ذات المضمون المعرفي الرفيع.

كما يشكل تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية وتنشيطها خيارا استراتيجيا لتوطيد العلاقات التجارية لاسيما تدفق الصادرات التونسية نحو الأسواق الجديدة وإحكام الترويج ضمن المحافل الإقليمية والدولية وربط الصلة مع قطاعات الأعمال الأجنبية.

هذا وتجدر الإشارة الى أن عدم استقرار الاقتصاد على المستوى العالمي وتواتر الصدمات والمخاطر التجارية يفترض وضع خطط استباقية خاصة لتأمين نشاط السياحة واعتماد صيغ للتحوط من المخاطر في ظل الانفتاح منها القيام بما يعرف بالترقيم "Rating" لأهم المتعاملين الاقتصاديين من جهة وتعصير وتحديث نواتج التمويل والتأمين المستحقات.

الباب الرابع

التحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

انطلاقا من الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة سيتواصل سنة 2020 البرنامج الإصلاحي الشامل لتحديث الإدارة والذي يهدف الى تأهيلها والرفع من نجاعاتها بما يعزز دورها في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وفي هذا الإطار ستتكثف الجهود السنة المقبلة لاستكمال الإصلاحات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية للدولة على تقديم خدمات إدارية ذات جودة عالية وتكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة. وبالتوازي سيتواصل إصلاح الوظيفة العمومية من خلال إرساء مقاربة قائمة على التسيير التقديري في الموارد البشرية والتركيز على الحراك والتكوين لموائمة الموارد البشرية للإدارات والوزارات مع الأهداف المنشودة.

التحديث الإداري

يمثل برنامج التحديث الإداري أحد أهم الإصلاحات الكبرى التي ستمكن من إرساء إدارة ناجحة ومفتوحة وقد شهدت سنة 2019 مواصلة رقمنة الإدارة وتحديثها وتتمثل أهم الاجراءات في المحاور التالية:

تبسيط الإجراءات الإدارية وذلك من خلال:

- حذف إجراءي التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها لبعض الوثائق الإدارية الخاصة بالمصالح العمومية وذلك بمقتضى إصدار الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين والذي مكّن من تقليص 52% من عدد الوثائق التي تستوجب التعريف بالإمضاء و62% من عدد الوثائق التي تستوجب نسخ مطابقة للأصل.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وفق مقاربة أحداث الحياة وذلك في إطار الإهتمام بمشاغل المواطنين والعمل على تذليل الصّعوبات التي تواجههم في تعاملاتهم مع المرافق العمومية، علما ان هذا المشروع يعتمد على مقاربة "التوجه نحو المواطن–الحريف". وقد تم في إطار تنفيذ هذا المشروع صياغة منهجية خصوصية

ترمي الى إعادة هندسة المسارات الإدارية للحصول على 7 مسارات إدارية ذات أولوية الموجهة للمواطن ويتواصل العمل لإعداد مخطط عمل لتجسيم السيناريوهات المعتمدة.

- تبسيط الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمر من خلال إعداد مشروع أمر حكومي يضبط شروط وصيغ وآجال عدم مطالبة الهياكل العمومية للمستثمرين بوثائق متوفرة لديها أو صادرة عنها أو عن هياكل عمومية أخرى.
- تعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة اشتراطات علامة مرحبا التي تم احداثها بهدف هدف ضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة ذات العلاقة المباشرة مع المتعاملين معها وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية. وقد تم إصدار صيغة جديدة من العلامة، على إثر مراجعة شاملة لمختلف الاشتراطات، وذلك بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، وستمكّن الصيغة الجديدة من تحفيز الهياكل العمومية للانخراط في العلامة.

تقريب الخدمات الإدارية

يهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية المطلوبة بكثافة من المتعاملين مع الإدارة، حيث تمّ اعتماد تمشي مرحلي لإحداث دور خدمات بعدد من المعتمديات التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية. علما وان العدد الجملي لدور الخدمات التي تم احداثها منذ سنة 2009 في حدود 44 دارا.

كما تم من ناحية أخرى، الانطلاق في تنفيذ تجارب نموذجية لدور الخدمات والتي تتمثل في:

- المخاطب الوحيد: وهي نقطة اتصال وحيدة بين المواطن والهياكل الإدارية تسدي خدمات الشبابيك الراجعة بالنظر لأغلب الهياكل المشاركة في المشروع بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد وتقبل الملفات والشكاوى وتحويلها إلى الهياكل المعنية ومتابعة مسار معالجتها،
- دور الخدمات المتنقّلة: وهي وحدات متنقّلة تسدي خدمات مجمعة موجهة لتغطية المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة والأسواق الأسبوعية إضافة إلى عدد من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة. وتجدر الإشارة انه تم الانطلاق في العمل بـ3 مواقع نموذجية وهي حزوة من ولاية توزر والأخوات من ولاية سليانة وشننّي من ولاية تطاوين

وباعتبار التقدم الملحوظ في إرساء هذه الإصلاحات ستشهد سنة 2020 استكمال تنفيذ هذه البرامج من خلال استكمال مشروع تحسين جودة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن والمؤسسة على المستوى الجهوي من خلال نشر مواثيق المواطن التي تمت صياغتها بالنسبة للخدمات ذات الأولوية التي تم اختيارها وتعميم هذه الآلية على عدد من الهياكل العمومية بولايتي سيدي بوزيد وتطاوين. كما ستثكثف المساعي لإحداث مهنة جديدة ببنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تتمثل في مساندة ودعم المستثمر بعد مرحلة الحصول على قرض وتكوين فريق من الخبراء من موظفي البنك في المجال.

وفي نفس السياق سيتواصل العمل لتقديم خدمات ذات أولوية أقرب من المواطنين حيث تم إعداد خطّة عمل متكاملة لبلوغ نسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية بـ75% في أفق سنة 2020 من خلال اعتماد حلول مجددة لتحقيق تغطية أوسع وأنجع للخدمات الإدارية. كما سيتم القيام بدراسة جدوى للنظر في إمكانية التعايش بين دار الخدمات ذات المخاطب الوحيد وتجربة فضاء المواطن التي تشرف عليها البلديات. ستشهد السنة القادمة القيام بدراسة تقييمية حول نماذج دور الخدمات والتحقق من فاعلية النماذج المعتمدة ودرجة رضاء المواطنين والعمل على دعم تنفيذ النماذج التجريبية (مخاطب وحيد / متنقلة / أو غيرها) علاوة على وضع خطة عمل لتعميمها وتحديث قاعدة بياناتها وتطوير خارطة رقمية لها.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود حتى تكون الخدمات التي تقدمها دور الخدمات الإدارية أكثر فعالية وذلك من خلال تطوير الإطار القانوني وتحديد وتوحيد الإجراءات التي توفرها هذه الدور ووضع دليل للإجراءات وتطوير منظومة معلوماتية مندمجة (تقديم الخدمات والرصد والإبلاغ)، فضلا عن تعزيز مهارات العاملين بها. هذا علاوة على العمل لإنجاز دراسة حول الإدماج الرقمي وكيفية النفاذ إلى الخدمات الإلكترونية للسكان الذين تشملهم دور الخدمات الإدارية.

كما ستتظافر الجهود لتكون الخدمات ذات جودة عالية وأكثر ابتكارا حيث سيم تحديد تصميم موحد لكل نموذج من نماذج دور الخدمات واعتماد علامة جودة وتطبيق معاييرها بدور الخدمات وإنشاء شبكة ابتكار في مجال تقريب الخدمات العمومية علاوة على العمل تطوير مهارات الاستقبال والإرشاد لفائدة أعوان ومنسقي دور الخدمات.

تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

تواصل سنة 2019 العمل لتبسيط مختلف أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، بما يساهم في حسن تطبيقه حيث تم اصدار دليل النفاذ إلى المعلومة الخاص بالهياكل الخاضعة للقانون الأساسي علاوة على تدعيم قدرات المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة 200 مكلّفا بالنفاذ ونوابهم على مستوى الوزرات والمنشآت والمؤسسات العمومية وعدد من البلديات. هذا الى جانب إعداد مشروع منشور يتعلق بتسيير النفاذ إلى الخدمات العمومية لفائدة بعض الفئات من المتعاملين مع الإدارة لاسيما ذوي الاحتياجات الخصوصية حيث يتم العمل حاليا على استكمال إجراءات إصداره.

كما تم في نفس السياق إعداد مشروع منشور تفسيري بالعلاقة مع اصدار الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية والذي سيكون بمثابة الدليل لتنظيم الاستشارات العمومية بالنظر إلى طابعها التقني ويتم العمل حاليا على استكمال إجراءات إصداره بما يمكن من تحسين جودة السياسات العمومية وضمان مقبوليتها وبالتالي توفير فرص أكبر لنجاحها في مرحلة التنفيذ.

وستشهد سنة 2020 مواصلة العمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة عبر مواصلة تنفيذ محاور خطة العمل حيث ستشهد السنة القادمة إحداث بوابة موحدة للنفاذ إلى الخدمات الإدارية وذلك بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي كما سيتم العمل على إحداث بوابة تكون نقطة نفاذ موحدة لمختلف الخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمؤسسة الى جانب العمل على تركيز منظومة إلكترونية للنفاذ إلى المعلومة بهدف تسهيل ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة وذلك من خلال تمكين العموم من تقديم مطالب النفاذ والطعون المتعلقة بها وتلقي الردود بطريقة إلكترونية فضلا عن إمكانية استغلال الإحصائيات والمعطيات التي توفرها المنظومة لإعداد التقارير الثلاثية والسنوية وتقديم مقترحات هادفة إلى تدعيم حق النفاذ إلى المعلومة. هذا فضلا عن السعي لوضع إطار قانوني لتنظيم "إعادة استعمال المعلومات العمومية" والذي يعتبر امتداد للحق في النفاذ إلى المعلومة وهي تكتسي طابعا اقتصاديا باعتبارها تمكّن القطاع الخاص من استعمال المعلومات التي ينتجها القطاع العام بما يساهم في دعم فرص الاستثمار وخلق مواطن شغل إضافية.

الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة

في إطار برنامج رقمنة الإدارة الرامي إلى تألية المسارات والخدمات الإدارية وتيسير نفاذ المواطن إلى المعلومة والخدمات العمومية، سيتم تنفيذ عدد من المشاريع التي ستمكن من الرفع من جودة الخدمات المتاحة حاليا ودفع الهياكل العمومية الى تطوير نظم معلوماتها لوضع خدمات جديدة أكثر نضجا وتطورا. ومن أهم هذه المشاريع نذكر المشروع الرامي إلى وضع مقياس لتقييم الخدمات الالكترونية من حيث الجودة ومستوى النضج Baromètre services électroniques والذي سيوفر للإدارة آداة عملية لتقييم الخدمات الالكترونية وقياس مدى إقبال المستعملين عليها وتحديد الآليات الكفيلة بالرفع من نسب استعمالها إلى جانب تحديد الاشكاليات والنقائص وذلك بغية تطويرها وتحسين جودتها بناء على آراء المستخدمين. كما سيمكن هذا المقياس من متابعة إنجاز خطة العمل الوطنية للإدارة الالكترونية "Smart gov 2020" ومختلف المشاريع المدرجة بها.

الى جانب ذلك، سيتمّ الشروع في **تطوير الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية one stop shop** قصد تمكين المواطن والمتعاملين مع الإدارة من النفاذ إلى جميع الخدمات العمومية الإلكترونية بصورة مندمجة تسهل على المواطن قضاء شؤونه الإدارية وتجنيبه عناء التنقل بين مختلف الهياكل العمومية. وسيتمّ انجاز هذا المشروع بالتوازي مع تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

وبهدف توفير المساعدة التقنية لمختلف مشاريع الادارة الالكترونية سيتمّ **تركيز مركز مساندة في مجال الإدارة الالكترونية** في إطار **تعاون تونسي كوري يمكن من** تنفيذ عدد من المشاريع في المجال إلى جانب تطوير الكفاءات بالإدارة التونسية من خلال وضع وتنفيذ برامج تدريبية تهم مجالات خصوصية لرقمنة الإدارة وإرساء الحكومة المفتوحة.

أما فيما يتعلّق بمجال الحكومة المفتوحة، فسيتم، في إطار برنامج شراكة الحكومة المفتوحة التي تمثل مبادرة دولية انضمت اليها تونس منذ 14 جانفي 2014، مواصلة العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة التي تمّ

الانتهاء من إعدادها في شهر نوفمبر 2018. وتشمل هذه الخطة 13 تعهدا يتمّ العمل على تنفيذهم من قبل عديد الهياكل العمومية وبالتعاون مع المجتمع المدني. وتهدف هذه التعهدات إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تهمّ المحاور الأساسية للحكومة المفتوحة المتمثلة أساسا في تكريس الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة وتطوير الخدمات الالكترونية. كما سيتمّ الشروع في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة 2020-2022 وذلك في إطار تشاوري وبمشاركة فعالة من المجتمع المدني.

كما سيتمّ مواصلة تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة الذي يهدف إلى حثّ جميع الهياكل العمومية على نشر بياناتها وفقا لشروط ومعايير البيانات المفتوحة وذلك قصد تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة لا سيما الشفافية والمشاركة إلى جانب تعزيز الابتكار من خلال اتاحة امكانية اعادة استعمال البيانات لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة. ويجري العمل حاليا على إعداد مشرع أمر في الغرض قصد مزيد تسريع وتنظيم هذا المجال في تونس.

تحديث الوظيفة العمومية

ستساهم إستراتيجية اصلاح الوظيفة العمومية في تطوير أداء الإدارة التونسية، وإضفاء الفاعليّة والنجاعة اللازمة على برامجها حيث ستمكن من الاستجابة الى الحاجيات الحقيقية للإدارة وبرامجها ولضرورة فتح آفاق مهنية أمام الأعوان لمعاضدة مجهودات الدولة ومقاومة الفساد. وسترتكز خطة العمل سنة 2020 على مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وذلك في إطار ملاءمته مع مقتضيات دستور 2014 وخاصة الفصل 15 منه حيث ينتظر أن يتم التوصل الى اتفاق مع الطرف الاجتماعي خلال سنة 2020. كما ستتكثف المساعي لملاءمة النصوص الحالية مع تطلعات الوظيفة العمومية لتطوير النظام الحالي للتصرف في المسار المهني للموظف والتأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية من تحفيز وتقييم ونجاعة، فضلا عن مراجعة نظام التأجير بالوظيفة العموميّة في آتجاه التوصّل إلى نظام ميسّر.

إحداث وظيفة عموميّة عليا

ستشهد سنة 2020 التقدم في العمل على إحداث وظيفة عموميّة عليا تتمثل في فئة من الموظفين السّامين المكلفين بإدارة المصالح والمشاريع العمومية وهو نظام مفتوح يعتمد التناظر للتسمية في هذه الخطط من بين المترشحين الداخليين ومن خارج الإدارة. ويتم التعيين في هذا النظام لمدة محددة في الزمن (5 أو 6 سنوات) قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتميز اعتماد التقييم الدوري وبمناسبة التجديد ونظام تأجير خصوصي أكثر تحفيزا.

وتجدر الإشارة أن هذا النظام يكرس مبدا المساءلة حيث يتم الإعفاء من هذه الخطط في صورة عدم تحقيق الأهداف المتفق عليها كما سيم إحداث هيئة تلحق برئاسة الحكومة تتولى التصرف في هذا النظام وتكوين لجان خاصة لانتقاء المترشحين تضم كفاءات في الاختصاصات المطلوبة.

وقد تم في هذا الإطار إعداد مشروعي قانون وأمر حكومي يتضمنان الأحكام العامة والأحكام المتعلقة بشروط وإجراءات وصيغ التكليف بهذه الوظائف ومباشرتها في انتظار آستكمال الاستشارات الأولية حولها خلال سنة 2020 حتى يتسنى اصدارها.

تدعيم الحراك والتكوين لاعادة التوازن بين الهياكل الإدارية

تشكل ملائمة الموارد البشرية للحاجيات الحقيقية للإدارات وتمكينها من الحصول على حاجياتها من الكفاءات عن طريق الانتداب الداخلي وإعادة التوازن بين الإدارات وبين الإدارة المركزية والإدارة الجهوية والمحلية من أهم المحاور الأساسية لبرنامج اصلاح الوظيفة العمومية حيث سيتواصل العمل خلال سنة 2020 لتفعيل الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بإعادة التوظيف، كما ينتظر أن يتم نشرقرارات تتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الداخلية لإعادة التوظيف الى جانب العمل على إيجاد صيغة قانونية للتشجيع على العمل بالبلديات في اطار برنامج التعاون مع البنك الدولي حيث يتم التفكير في اسناد منحة خاصة تحفيزية لفائدة الراغبين في النقلة للعمل في الجهات الداخلية من خلال وضع برنامج خصوصي لتعزيز الموارد البشرية بالبلديات في اختصاصات حيوية يهم اكثر من 1000 عون (مهندسين معماريين، مختصين في الإعلامية، مختصين في التصرف الإداري والمالي،...).

وفي نفس السياق ستشهد السنة القادمة تعزيز قدرات الاعوان حيث سيتم تحديد المخططات التكوينية اللشاملة والقطاعية وتخصيص الميزانية اللازمة للأنشطة المزمع القيام بها الي جانب إعادة التفكير في الهندسة البيداغوجية للدورات التكوينية وإحداث منصة الكترونية تعنى بالتكوين تضم جميع مقترحات المدرسة الوطنية للإدارة ومركز التكوين ودعم اللامركزية والمدرسة الوطنية للمالية.

كما ينتظر ان تشهد سنة 2020 سنّ أمر جديد ينظم الشروط العامة المحفزة على الحراك المهني، باعتبار المعطى الجغرافي وتحديد الاليات المتعلقة بقواعد تطبيق الحراك المهني فضلا عن ارساء منصة تشغيل مشتركة بين الوزارات (بورصة الوظيفة العمومية المشتركة بين الوزارات)

التسيير التقديري في الموارد البشرية

ستشهد سنة 2020 عديد الأنشطة الرامية الى إرساء مقاربة التسيير التقديري للموارد البشرية حيث سيتم تعزيز الإطار القانوني المنظم لإرساء هذه المقاربة وذلك من خلال اصدار منشور لتحديد أهداف المقاربة القائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات صلب الادارة التونسية وتحديد الامكانيات اللازمة لها.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود السنة القادمة لجمع وتوصيف واستغلال البيانات المتعلقة بالوظائف للموارد البشرية والكفاءات المتواجدة حاليا صلب الإدارة وتقييم الاحتياجات المستقبلية للإدارة فيما يتعلق بالوظائف والموارد البشرية والكفاءات من خلال إعداد قائمة المجالات الوظيفية الخاصة بالإدارة التونسية وإعداد سجل

للكفاءات فضلا عن إعداد الجذاذة النموذجية للوظائف والجذاذة النموذجية الخاصة بكل وظيفة وتفعيلها صلب جميع الوزارات إلى جانب العمل على إعداد منجد للكفاءات. كما ستتكثف المساعي لإرساء منظومة معلوماتية فعالة لإدارة الموارد البشرية سواء تعلق الامر بمنظومة انصاف في صيغتها الجديدة او غيرها.

الحوكمة والتوقي من الفساد

شهدت سنة 2019 تقدما هاما في تنفيذ الإصلاحات التشريعية والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد وذلك من خلال:

- تواصل إعداد مشاريع الأوامر الحكومية المنصوص عليها بالقانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين والتي تندرج في إطار ارساء منظومة وطنية للنزاهة،
- تفعيل دور خلايا الحوكمة والتوقي من الفساد في مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تركيزها على المستوى الجهوي وذلك من خلال تحيين قاعدة البيانات حول خلايا الحوكمة في المستويين المركزي والجهوي والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- الشروع في إعداد منصة الكترونية للحوكمة ودليل إجراءات لعمل خلايا الحوكمة،
- وضع إستراتيجية وطنية حول الشراكة مع المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة والتوقي من الفساد،
- إرساء المرجعية الوطنية للحوكمة من خلال تكوين خبراء وطنيين (مكونين مصاحبين ومدققين) في القطاعين العام والخاص.
- دعم مبادئ الحوكمة والتوقي من الفساد قطاعيا ومحليا من خلال تطوير مدونات سلوك قطاعية تتناغم مع المدونة العامة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المهن والقطاعات،
- مواصلة تنفيذ مبادرة الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تترأسها تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2020. وقد تم تعيين مصالح الحوكمة كنقطة اتصال لها، حيث ستشرف بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة على برنامج تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة علما انه تمت صياغة تقرير إقليمي يتضمن أهم نقاط التعاون في المجال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل سنة 2020 لمزيد بلورة المحاور المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد حيث سيتم التركيز على:

- مواصلة العمل لتفعيل دور خلايا الحوكمة والتوقي من الفساد في مختلف الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تركيزها على المستوى الجهوي من خلال استكمال إعداد مشروع دليل إجراءات لعمل خلايا الحوكمة ومشروع وضع منصة الكترونية لفائدة خلايا الحوكمة ومواصلة تنظيم الدورات التكوينية بالتعاون مع الأطراف المتدخلة.

- العمل على تعميم وتطوير مدونة سلوك العون العمومي من خلال التحسيس والتواصل حول محتوى مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي والعمل على إعداد مدونات سلوك خصوصية وقطاعية وإحداث مجلس وطني للأخلاقيات المهنية.
- استكمال المنظومة الوطنية للنزاهة وذلك من خلال إرساء شراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي خاصة في مجال إدارة الأزمات.
- العمل على ضبط خطة عمل للاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد على المدى المتوسط 2020-2022 بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني وخبراء في المجال، وهي تهدف الى:

  - تعزيز الإرادة السياسية للسّلط العمومية
  - تشجيع المشاركة المواطنية
  - تدعيم الشفافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة
  - تعزيز المساءلة بهدف الحد من الإفلات من العقاب
  - تحسين آليات العمل وتعزيز قدرات الأطراف المعنية بمجال الحوكمة وتوضيح أدوار مختلف الأطراف العمومية المعنية بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتنسيق بينها.

الباب الخامس

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

لمواكبة للتطور السريع الذي يشهده قطاع تكنولوجيات الاتصال على الساحة العالمية، يتواصل تعزيز الدور المحوري لقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على عدة مستويات: تشريعية، بنية تحتية، رقمنة القطاعات الأساسية (كالتعليم، الصحة والمالية...)، النهوض بالأعمال الإلكترونية إلى جانب التجديد وجعل تونس مركزا رياديا في المنطقة من خلال تطوير الخدمات واستقطاب المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتجديد والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، شهدت **سنة 2019** تحقيق الإنجازات التالية:

في مجال تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي:

- إعداد مشروع أمر حكومي لتبسط إجراءات المصادقة والتوريد والتسويق للأجهزة الطرفية للاتصالات والأجهزة الراديوية وذلك لتكريس مبدأ المصادقة الضمنية إلى جانب حذف مدة صلوحية المصادقة.
- إعداد كراسات شروط لممارسة الأنشطة التالية:
  - التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية،
  - إقامة واستغلال شبكة خاصة مستقلة للاتصالات،
  - مدمج شبكات الاتصالات،
  - مزود نقطة تبادل حركة الأنترنات.
- الشروع في إعداد إطار تشريعي وترتيبي ينظم خدمات الترابط البيني لنظم المعلومات يتضمن بالخصوص:
  - تخفيف الالتزامات الإدارية للمتعاملين مع مختلف الهياكل العمومية،
  - نجاعة الخدمات الإدارية وسرعة إنجازها،
  - حسن استعمال المعطيات العمومية.
- إعداد مشروع لتحيين النصوص الترتيبية الخاصة ببرنامج "التهيئة الترابية الرقمية"، بالتعاون مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وذلك في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.

- إعداد مشروع أمر حكومي حول المرجعية الوطنية لتصنيف المعطيات (référentiel national de classification des données) الذي يهدف إلى توفير آليات تصنيف المعطيات العمومية وضوابط استعمالاتها وسلامتها.

في مجال البنية التحتية الرقمية:

- **مواصلة إنجاز مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2)** التي تمّ الشروع في استغلالها منذ سنة 2018 حيث بلغ عدد المواقع الإدارية المرتبطة بالشبكة حوالي 530 موقعا من جملة 577 موقعا مبرمج ضمن المشروع الذي تبلغ كلفته 52 م د. كما تم **إنجاز مشروع مركز عملياتي لإدارة الشبكة الإدارية المندمجة (NOC)** بتكلفة 3 م د حيث تم الانتهاء من تركيز المعدات على مستوى المركز الرئيسي والمركز الاحتياطي والشروع في استغلالهما منذ موفى سنة 2018.
- **الشروع في إنجاز الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3)** التي تم الانطلاق في إنجازها منذ بداية 2019. وتتراوح الكلفة الجملية بين 49 و71 م د على امتداد 5 سنوات. ويهدف هذا المشروع إلى وضع بنى تحتية رقمية مؤمنة تمكن من ربط ما بين 628 و934 موقعا تابعا للجماعات المحلية عبر استخدام خطوط السعة العالية لإيواء الأنظمة المعلوماتية للبلدية والتمكن من استغلال الخدمات المقدمة للمواطن.
- **الشروع في إنجاز الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)** بكلفة جملية تقدر بـ24 م د. ويهدف هذا المشروع إلى تأهيل وتطوير الشبكة الرقمية الخاصة بوزارة العدل لبلوغ جيل جديد من الشبكات (IP/MPLS) المؤمنة ذات السعة العالية القابلة للتطوير تمكن من ربط حوالي 200 موقعا موزعا على كافة تراب الجمهورية.
- مواصلة تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات ذات السعة العالية حيث تمّ إلى موفى مارس 2019 تغطية 58 منطقة بيضاء من جملة 94 مبرمجة، أي ما يعادل نسبة 62% من الإنجاز.
- **الشروع في إنجاز مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية (Edunet 10).**
- **إسناد إجازة مشغل البنية التحتية بالجملة (Opérateur d'infrastructure).**
- **الشروع في تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية Réseaux Campus Métropolitain et de WiFi Outdoor pour les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs**
- تركيز **منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية (CEIR)** حيث تمّ الانطلاق في تنفيذ هذا المشروع وذلك من خلال إتمام إجراءات التعاقد مع مزود الخدمات. وتقدر كلفة المشروع بحوالي 4 م د.
- مواصلة إنجاز **مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (INIG)**
- إنجاز **مشروع هيكل المفتاح العمومي الذي يُنجز لفائدة وزارة الدفاع الوطني** الذي من المنتظر دخوله المرحلة التجريبية عند موفى سنة 2019 بعد تركيز المعدات والبرمجيات الخصوصية.

في مجال الحكومة الإلكترونية:

- تعميم **المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC)** حيث تمّ تركيز منظومة عليسة بالإدارات المركزيّة للوزارات خلال سنة 2019 وسيتم تركيزها بالإدارات الجهويّة الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2020،
- الشروع في **تركيز المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن ومشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية** علما أنه سيتمّ وضع هذه المنظومة المتكاملة حيز الاستغلال مع موفى سنة 2020.
- **تركيز منظومة الختم الالكتروني المرئي TN CEV 2D-Doc**
- بعث بطاقة التعريف الإلكترونية الجديدة Digi Go
- الشروع في تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية حيث تمّ الانتهاء من إعداد كراس العناصر المرجعية ونشر الدعوة للمنافسة لوضع المنظومة مع باقة أولى من الخدمات.
- إنجاز دراسة حول **مشروع "إرساء حوسبة سحابية وطنية"**.
- مواصلة إنجاز **مشروع التبادل الالكتروني للبيانات مع مسدي الخدمات المتعاملين مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض** الذي انطلق إنجازه خلال شهر أوت 2018 حيث تمّت مراجعة كلفة إنجازه من 35 إلى 15 م د.
- إتمام إعداد العناصر المرجعية المتعلقة بإنجاز دراسة تمكن من ضبط الإطار العام لمشروع **المنظومة المندمجة للتصرف في موارد الدولة (SI de l'Etat)**.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من **مشروع تركيز نظام معلوماتي موحد للاستثمار** الذي انطلق تنفيذه منذ شهر فيفري 2018. ويتواصل العمل حاليا لتطوير باقي الخدمات التي تتيحها هذه المنظومة والتي من المتوقع وضعها على الخط مع موفى سنة 2019.
- **الشروع في إنجاز مشروع الخلاص الالكتروني للطلب العمومي "E-Payement Tuneps"**.

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد:

- الشروع في إختيار شريك عالمي مختّص في الدفع الإلكتروني يسمح بإنجاز التحويلات المالية الإلكترونية العالمية عبر الأنترنات تبعا لنتائج الدراسة الفنّية المنجزة من قبل البنك المركزي التونسي حول الدفع الإلكتروني في تونس،
- تعميم خدمة الدفع بواسطة الهاتف الجوال M-Payment واستكمال المنظومة الترتيبية،
- التقدّم في برنامج تقليص إستعمال النقد – Decashing،
- مواصلة التعاون مع الإتحاد البريدي العالمي لتطوير خدمات التجارة الإلكترونية وذلك في إطار:

  - تجسيم برنامج "Easy Export" الذي دخل حيّز التنفيذ منذ شهر جانفي 2019 حيث تمّ إفتتاح شـبّاك موحد بمقر مركز الفرز البريدي بتونس العاصـمة وشـبّاك موحد ثان بالمركز البريدي

بولاية القيروان.

- تركيز مشـــروع المنصّـــة الإقليمية لطرود التجارة الإلكترونية بتونس "Ecom@africa" حيث شـــرع في تركيز المنصّـــة الخاصـــة بالتجارة الإلكترونية بالنســـبة للبريد التونســـي بالفضـــاء المخصص للغرض بمطار تونس قرطاج الدولي ويتجه العمل نحو تفعيل هذه المنصّة وإعداد مقترحات قانونية لمزيد تطوير وتسهيل التجارة الإلكترونية.

- وبخصوص **برنامج تونس الناشئة،**

- تمّ إصدار مجمل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بتفعيل برنامج Startup Act، إلى جانب تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤســـســـات الناشـــئة والتي تمثّل المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.
- إسناد أكثر من 60 علامة مؤسسة ناشئة –Labels Startups– للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية.
- إحداث آلية الضـمان للمؤسـسـات الناشـئة والمسـماة "صـندوق ضـمان المؤسـسـات الناشـئة" لضمان مساهمات شركات وصناديق الإستثمار في رأس مال المؤسسات الناشئة،
- الشـروع في إجراءات تركيز صـندوق الصـناديق وصـناديق الإسـتثمار المختّصـة مع إمكانية وجود أقسـام بالعملة الصـعبة بما يتناسـب عمليا من تمكين المؤسـسـات الناشـئة من حسـاب خاص بالعملة الصعبة وإتاحة الإستثمار المباشر بإعتماد العملة الأجنبية.

في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"

على مستوى الشراكة والتعاون، تمّ إبرام 9 إتفاقيات شراكة مع شركات وطنية وعالمية ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال لتوفير 1286 موطن شغل وإمضاء 3 مذكرات تفاهم (MoU) مع شركات ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال.

وفي مجال **الترويج والتسويق،** تمت المشاركة في عديد التظاهرات الدولية من أبرزها تظاهرة Vivatechnology بحضور 50 ممثل عن مؤسسات ناشئة مكنّت من التعريف بتونس كوجهة تكنولوجية وكذلك بالكفاءات والقدرات التونسية.

وفي مجال **تطوير الكفاءات،** سيتم قبل موفى السنة الحالية تنظيم تظاهرة " Smart Tunisia Job Fair " بالتعاون مع جمعية "TACT" ووكالة التعاون الألماني GIZ ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومبادرة "Tounes Ta3mal". وسيقع تنظيم هذه التظاهرة لأوّل مرة في ولايتي تونس والمنستير وذلك قصد إيجاد السبل الكفيلة بتوظيف طالبي الشغل.

وفيما يخص **التشجيعات والحوافز**، قد تم دراسة 28 ملفا وإحالة 9 منها إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لإتمام إجراءات خلاص مستحقات المؤسسات المعنية.

في مجال ترشيد استغلال الطيف الترددي

- تنفيذ مشروع الربط الهرتزي للألياف البصرية وتحيين الشبكة الوطنية للحزم الهرتزية.
- إعادة توزيع واستغلال الترددات وضبط روزنامة في النطاقات المزمع إعادة توزيعها.
- ضبط النطاقين الترددين 2.3-2.5 جغهز و2.5-2.69 جغهز كنطاقين ذات أولوية في عملية إعادة التوزيع والتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني المستغل الحصري لهاذين النطاقين لإيجاد الآليات المناسبة والحلول التقنية لعملية إخلاء هاذين النطاقين.

في مجال تنمية الخدمات البريدية

- **تطوير الخدمات المالية** من خلال تعبئة إدخار التونسيين المقيمين بالخارج باحداث منتوج جديد 'إدخار بلا حدود' يمكّن الجالية التونسية المقيمة بالخارج من تحويل أموالها بتعريفات تفاضلية. وقد انطلقت التجربة الأولى مع البريد الإيطالي.
- الحدّ من التعامل النقدي DECASHING
- **تطوير قنوات الدفع للبريد التونسي** من خلال إدراج تطبيقات جديدة للدفع عبر الهواتف الذكية D17, Paygear.
- **تطوير وسائل الدفع للبريد التونسي** بوضع مجموعة من البطاقات الإلكترونية على ذمة الحرفاء على غرار بطاقة "e-Dinar Corporate"، بطاقة "e-DinarPro"، Carte sociale ... للحدّ من التعامل نقدا إلى جانب إبرام إتفاقية شراكة مع شركة الخدمات الوطنية والإقامات بهدف تمكين الحجيج من دفع معاليم الإقامة وتذاكر السفر بمكاتب البريد.
- أما على مستوى **تحسين جودة الخدمات**، فقد تمّ :
- الانطلاق في مشروع الجغرفة الرقمية للعناوين لتحسين جودة التوزيع.
- اعتماد منظومة الإتحاد البريدي العالمي لمراقبة جودة توزيع المراسلات**UPU Global Monitoring System** بالاعتماد على تقنية الترددات الراديوية.

وينتظر أن تشهد **سنة 2020:**

في مجال تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي

- إصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يسهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع.
- مراجعة وتنقيح مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته.

- وضع الإطار القانوني والترتيبي المنظم لخدمات الترابط البيني لنظم المعلومات.
- إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية بالتنسيق مع مصالح وزارتي العدل والداخلية.
- مراجعة مجلة التهيئة الترابية بالتنسيق مع وزارة التجهيز في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.
- إصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.
- وضع الإطار الترتيبي للمعرف الوطني الوحيد للمواطن.
- تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية ليتلاءم مع حاجيات القطاع خاصة فيما يتعلق بتفعيل منظومة الحوسبة السحابية والشراءات المتعلقة بالتجديد.
- مراجعة منظومة الحوكمة للأقطاب التكنولوجية.
- مراجعة قرار ضبط معلوم إسناد الترددات الراديوية.
- وضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـ SNC Satellite News Cathering يمكن من التجميع الساتلي للأخبار لتغطية التظاهرات الرياضية والأحداث الكبرى للبث المباشر من قبل شركات الانتاج أو مشغل البثّ الإذاعي والتلفزي.
- إعداد قرار حول المواقع الراديوية التي تم تصنيفها كمحطات قاعدية تشاركية.

وفي هذا الإطار، تتعلق **المشاريع المبرمجة لسنة 2020**:

في مجال البنية التحتية الرقمية

- استكمال مشروع الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية **(RNIA3)**
- انطلاق مشروع الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل **(RNIA4)**
- مواصلة انجاز مشروع تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية **Réseaux Campus Métropolitain et de WiFi Outdoor pour les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs**
- الانطلاق في الاستغلال الفعلي لمشروع هيكل المفتاح العمومي الذي يُنجز لفائدة وزارة الدفاع الوطني
- مواصلة إنجاز مشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية **(INIG)**
- الشروع في إجراءات طلب العروض لإنجاز مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية **Edunet 10** لتوفير السعة العالية.

في مجال الحكومة الإلكترونية

- الانطلاق في تنفيذ خارطة الطريق المقترحة للحوسبة السحابية وخاصة بالنسبة لمبدأ الحوسبة السحابية أوّلا «Cloud First»،
- تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية ليتلاءم مع حاجيات القطاع خاصة فيما يتعلق بتفعيل منظومة الحوسبة السحابية والشراءات المتعلقة بالتجديد.

- الانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة على غرار:

- تركيز بوابة موحدة للخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمستثمر والمؤسسات وذلك يهدف توفير خدمات إدارية رقمية مندمجة وشفافة في مكان واحد مرتكزة على إجراءات محينة ومبسطة لتيسير علاقة المواطن أو المؤسسة بالإدارة.
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (أ-تأشيرة وأ-قنصلية).
- إعادة هيكلة وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية "إنصاف" لتتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للإصلاحات الكبرى في المجال.

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد:

- توضيح المسار الإجرائي لإسناد الحوافز والتشجيعات بعنوان المؤسسات الناشئة وصياغته ضمن أدلة إجراءات أو إتفاقيات،
- إستكمال تطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة لجعلها المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية المتصلة بها.
- إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي ثالث بالنسبة للمكونين يهدف إلى تطوير الكفاءات وبرنامج تنفيذي رابع خاص بالإدماج الجغرافي لرنامج تونس الناشئة،
- تكثيف المشاركة والمساهمة التونسية في جميع التظاهرات العالمية وخصوصا الإفريقية في إطار تجسيم التوجه نحو جعل تونس وجهة إقليمية وإفريقية للمؤسسات الناشئة،
- التنسيق مع المرصد الوطني للصفقات العمومية لتنقيح الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلّق بتنظيم الصفقات العمومية بخصوص إرساء منظومة التجديد المفتوح -Open Innovation – وإعداد برنامج لتشجيع التجديد المفتوح.
- وضع تصوّر لبرنامج التأهيل الرقمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة.
- اصدار كراس شروط إنجاز وتهيئة مراكز العمل عن بعد والفضاءات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف الخواص، والمؤهلة للانتفاع بمساهمة مالية من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"

- تركيز نظام معلوماتي لملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية.

ترشيد استغلال الطيف الترددي

- إعادة استغلال الطيف الراديوي (Spectrum refarming) وضبط برنامج عمل لتهيئة النطاقات الترددية وتوظيفها لتشغيل شبكات الجيل الخامس من الهاتف الجوال 5G والشبكات الخاصة ذات التدفق العالي والعالي جدا على غرار (**Private LTE – Smart Grid**...).
- تطوير شبكة المراقبة بصفة تدريجية وذلك من خلال تحديد المواقع الإستراتيجية، تركيز محطات ثابتة جديدة، إقتناء وحدات متنقلة.
- تركيز شبكة المراقبة الكهرومغناطيسية وذلك من خلال تحديد المواقع الحساسة، تركيز التجهيزات، ربط التجهيزات بمركز التحكم والمتابعة (مرصد المراقبة الكهرومغناطيسية).
- تطوير شبكة القيس والمراقبة التقنية للترددات الراديوية.
- إنشاء بوابة رقمية تمكن الحرفاء من إيداع طلب الحصول على موافقات وذلك من خلال استعمال الترددات الراديوية عن بعد وإسداء المعاليم الموظفة على الخط.
- تركيز منظومة واب تفاعلية للاطلاع على نتائج القياسات الكهرومغناطيسية بصفة آلي تهدف إلى إطلاع المواطن على القياسات الكهرومغناطيسية، توفير جميع المعطيات المتعلقة المستويات الكهرومغناطيسية، إدراج تقارير القياسات للحقول الكهرومغناطيسيّة على موقع الواب.

في مجال تنمية الخدمات البريدية

على مستوى **التحوّل الرقمي**، سيتم :

- اعتماد منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق في إطار تكريس إرساء إدارة الكترونية بدون سند ورقي.
- استكمال إنجاز مشروع النظام المعلوماتي للبنك الرقمي والذي يشمل خدمات مالية 100 % رقمية عبر الأنترنات وتطبيقات تفاعلية على الهواتف الذكية.
- توسيع منصة الحوسبة السحابية (cloud) لتوفير سعة تخزينية افتراضية عالية تمكنه من المرونة والقدرة العالية على الاستجابة السريعة لمتطلبات التحول الرقمي.
- بعث صندوق استثمار (Start up Post) لمساندة ومرافقة أصحاب المؤسسات الناشئة على تطوير حلول رقمية وتطبيقات اعلامية مجددة لفائدة البريد التونسي والقابلة للتصدير.

وفي **مجال التجارة الإلكترونية**، سينكبّ البريد التونسي على تطوير المجال التسويقي للمنتوجات التونسية ودفع تصديرها وذلك في إطار الشراكة مع شركة في مجال التجارة الالكترونية أو اقتناء سوق افتراضي.

ولتطوير **الخدمات اللوجيستية**، سيتم العمل على:

- مراجعة آجال ترحيل وتوزيع البعائث للتقليص منها بالاستئناس بالتجارب على الصعيد الدولي،

- الشروع في أنجاز دراسة لتطوير الخدمات اللوجستية من خلال إحداث خدمة التخزين موجهة بالأساس للمؤسسات الناشطة في ميدان التجارة الإلكترونية،
- اقتناء صناديق بريدية إلكترونية (Consignes électroniques).

ولتحسين **التغطية بالشبكة البريدية**، سيتمّ إحداث 29 مكتب بريد سنة 2020 موجهة للمناطق التي تشهد نسبة تغطية ضعيفة وتركيز 200 موزع آلي جديد للأوراق المالية إلى جانب إقتناء وتركيز 800 آلة طرفية m-POS.

التوجهات الكبرى على المدى المتوسط (2020-2022):

تتبني التوجهات بالأساس على مواصلة تعزيز الجاهزية التكنولوجية للقتصاد الوطني وتوسيع مجال الخدمات لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية والمساهمة في تحديث تنافسية الاقتصاد الوطني وأداء الهياكل العمومية والمؤسسات الخاصة.

- تركيز البنية التحتية ذات السعة العالية والعالية جدا من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحالية (**RNIAIII, RNIAII**) وإنجاز مشروع **Edunet 10** الذي يهدف إلى تركيز الألياف البصرية بالتراب التونسي.
- دراسة واختيار التصور الأمثل لتركيز شبكة الإتصالات للجيل الخامس.
- تحديد التصور الأمثل لتركيز الخدمات ذات القيمة المضافة بالشبكات الإدارية المندمجة والشروع في تركيزها.
- تكريس مبدأ الترابط البيني بين نظم المعلومات العمومية من خلال إرساء منصة تكنولوجية وطنية موحّدة وتأهيل المنظومات المعلوماتية الوطنية الكبرى بالإدارة بهدف ضمان مواكبتها للتطورات الوظيفية والتكنولوجية.
- استكمال إرساء منظومة وطنية للتعريف الإلكتروني للمواطن والمؤسسة وإرساء إطار تنظيمي وترتيبي ملائم طبقا للمعايير الدولية.
- إرساء محيط تكنولوجي ملائم لتكريس مبادئ وآليات الحكومة المفتوحة (Open Gov) وحق النفاذ للمعطيات العمومية (Open Data).
- تعميم الخدمات الإدارية على الخط الموجّهة لفائدة المواطن والمؤسسة.
- ضمان درجة عالية لسلامة نظم المعلومات العمومية وتكريس الثقة الرقمية في الخدمات الإدارية.
- تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائمة.
- التسريع في نسق رقمنة المعاملات المالية Decashing للحدّ من تداول الأموال النقدية وتوسيع نطاق خدمات التمويل الرقمي في إطار الإدماج المالي.
- تعميم نظام الدفع عبر الهاتف الجوال "M-Payment" على جميع المعاملات التجارية اليومية.
- جعل تونس الذكية محركا أساسيا لدفع ديناميكية الاستثمار في الإقتصاد الرقمي.

- تطوير الكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل على المستويين المحلي والدولي.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمار في المجال الرقمي وتوجيه آليات التحفيز نحو المؤسسات الناشطة فيها.

الباب السادس

دعم التشغيل وتحسين التشغيلية

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2019:

حظي قطاع التشغيل في الفترة الأخيرة بأهمية كبرى باعتباره أولوية مطلقة حيث تكثفت الجهود الرامية إلى مزيد دفعه وإحكام تنفيذ البرامج والمشاريع المقررة في المخطط التنموي 2016-2020.

شهدت سنة 2019 جملة من البرامج والإصلاحات والتي تتمثل في:

- الانطلاق في إنجاز المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة (2019-2021) من خلال الشروع في تنفيذ مختلف مكونات برامج محاور الاستراتيجية.
- مواصلة أشغال إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل باعتماد عمل تشاركي، حيث تمت المصادقة على تقرير تشخيص واقع سوق الشغل واثرائه بدراسات وبحوثات ميدانية وقدتم تنظيم استشارات وطنية وجهوية لتشريك مختلف الأطراف المعنية في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.
- مواصلة العمل على تنفيذ برنامج إحداث "محاضن احتراف "pépinières de professionnalisation" الذي يهدف إلى تنمية قدرات الباحثين عن شغل في جميع المجالات الحياتية والسلوكية والمهنية حيث تم احداث محضنة احتراف كتجربة نموذجية براس الجبل تم تسميتها الشركة التعاضدية للمبادرين المتضامنين.
- مواصلة العمل على تنفيذ مشروع "تطوير منظمات واليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني PROMESS حيث مكن من بعث 32 مشروع في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ولايات سليانة والكاف وجندوبة وباجة.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع الادماج الاقتصادي للشباب "مبادرون" بمعتمدية دوار هيشر في ولاية منوبة كتجربة نموذجية لفائدة 150 شابا.
- الانطلاق في انجاز دراسة حول العمل غير المنظم بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية.
- مواصلة العمل على تنفيذ البرامج النشيطة للتشغيل وتطويرها وفي هذا الإطار تم اصدار امر حكومي خاص يضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع به

- البرامج النشـيطة للتشـغيل: بلغ العدد الجملي للمنتفعين بهذه البرامج الى غاية شـهر مارس

2019 حوالي 38 ألف طالب شـغل منهم حوالي 40% من المنتفعين ببرنامجتربصـات الإعداد للحياة المهنية SIVP وحوالي 28% من المنتفعين بعقد التأهيل والإدماج المهني.

- برنامج عقد الكرامة: بلغ عدد المنتفعين بهذا البرنامج حوالي 5 ألف طالب شـــغل إلى غاية شهر مارس 2019.

- شهدت سنة 2019 انخفاض طفيف في نسبة البطالة لتصل إلى 15.3%مقارنة بـ 15.4% من سنة 2018 كما تم تسجيل انخفاض طفيف في عدد العاطلين عن العمل ليبلغ 634.9 ألف عاطل مقابل 638 ألف خلال نفس الفترة.

المشاريع والبرامج والاصلاحات المزمع انجازها في سنة 2020:

ستتركز الجهود خلال سنة 2020 على مواصلة التوجهات والإصلاحات المرسومة بالمخطط التنموي 2016-2020 في مجال قطاع التشغيل والمتمثل في:

- مواصلة العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة وفقا للمخطط التنفيذي.
- مواصلة اشغال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل عبر وضع مخطط تنفيذي وآليات للمتابعة والتقييم تضمن نجاعة تنفيذ مختلف مكوناتها في الآجال المبرمجة.
- الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير منظمات واليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني PROMESS.
- استكمال التجربة النموذجية لمشروع الادماج الاقتصادي للشباب مبادرون وتعميمها على المستوى الوطني بعد تقييمها.
- مواصلة الاشغال المتعلقة بمتابعة وتقييم السياسات النشيطة للتشغيل والاشغال الخاصة بإنجاز دراسة حول العمل غير المنظم.
- نظرا لتطور الظرف الإقتصادي وفي إطار استحثاث نسق الاستثمار والرفع من محتواه التشغيلي وتبعا لتقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2020، من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل حوالي35ألف موطن شغل جديد.

الجزء الثالث

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

الباب الأول

التنمية البشرية

تحظى الموارد البشرية بعناية فائقة صلب الإستراتيجية التنموية ببلادنا ويتجلى ذلك خاصة من خلال حجم الإعتمادات المرصودة للغرض وتنوع التدخلات والبرامج الرامية إلى الإرتقاء بالرأس المال البشري وبقدراته الذاتية وبمستويات عيشه إلى درجات أرفع مثلما ينعكس ذلك من خلال تطور مؤشر التنمية البشرية إلى حدود 0.743 سنة 2018 مقابل 0.725 سنة 2016.

تطور مؤشر التنمية البشرية 2015-2018

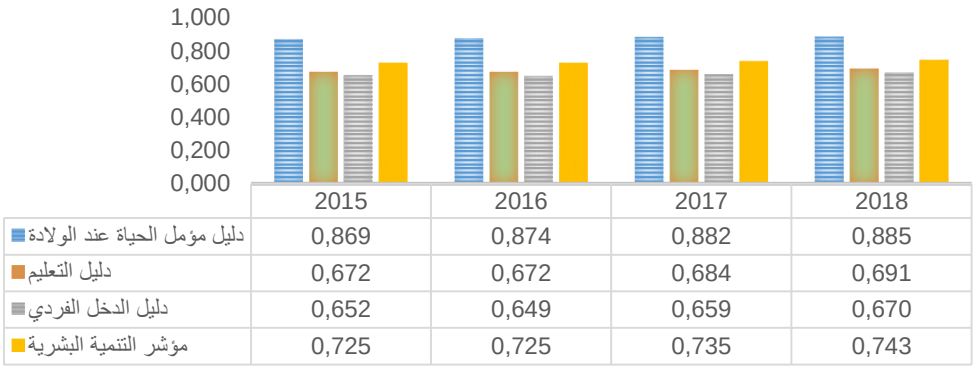

	2015	2016	2017	2018
دليل مؤمل الحياة عند الولادة	0,869	0,874	0,882	0,885
دليل التعليم	0,672	0,672	0,684	0,691
دليل الدخل الفردي	0,652	0,649	0,659	0,670
مؤشر التنمية البشرية	0,725	0,725	0,735	0,743

التربية

مدى تقدم تنفيذ السياسات والإصلاحات والتدابير المتعلقة بقطاع التربية وكذلك البرامج والمشاريع الاستثمارية للقطاع بعنوان سنة 2019

تواصلت العناية بالقطاع التربوي من خلال تخصيص المجموعة الوطنية ما لا يقلّ عن 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي و12.6% من الميزانية العامة للدولة للقطاع التربوي سنة 2019، وهو ما مكن من تحقيق جملة من النتائج الايجابية تمثلت بالأساس في تحسين العديد من المؤشرات التربوية الكمية والنوعية، نتيجة ما تم اقراره من تدابير وبرامج شملت جل مكونات المنظومة التربوية:

1. **استكمال تعميم السنة التحضيرية والارتقاء بمردودها** حيث تم برمجة إحداث 382 فضاء سنة 2019 وإعداد دليل مرجعي لهندسة وتهيئة الفضاءات الخاصة بالأقسام التحضيرية وإحداث ثلاثة مراكز نموذجية للتربية قبل المدرسية تحتوي على مرافق بمواصفات عالية. إلى جانب برمجة تكوين نظري وميداني لمنشطي الأقسام التحضيرية بالقطاعين العمومي والخاص وإنجاز الإطار المرجعي للكفايات المهنية ودليل التكوين المستمر للسنة التحضيرية ومنهاجها.
2. **مراجعة المناهج الدراسية** من خلال:

- دعم تدريس اللغات والارتقاء به الى مستوى المعايير الدولية، حيث تم في هذا الإطار إقرار تدريس اللغة الفرنسية بداية من السنة الثانية خلال السنة الدراسية 2019-2020 وتدريس اللغة الأنقليزية بداية من السنة الرابعة خلال السنة الدراسية 2019-2020.
- تعزيز تدريس مادتي التربية الموسيقية والتربية التشكيلية بداية من السنة الثالثة في 2019-2020.
- إعداد مناهج مادة الإعلامية للسنوات 7 و8 و9 أساسي والسنة أولى ثانوي واعتمادها في 2018-2019،
- إنجاز سند بيداغوجي لمادّة الاقتصاد للسنة الرابعة ثانوي واعتماده في 2018-2019،
- إعداد تصورات لآفاق تطوير تدريس المواد التكنولوجية بما يشمل صياغة مناهج جديدة للمادة.
- إعداد مناهج مادتي الإعلامية والاقتصاد للسنة الثانية ثانوي لاعتمادها ابتداء من 2019-2020،
- إعداد مناهج مادة الإعلامية للسنتين 3 و4 في الثانوي بداية من 2020-2021 و2021-2022 تباعا،
- إعداد مناهج مادة الاقتصاد للسنتين 3 و4 ثانوي بداية من 2020-2021 و2021-2022 تباعا،
- الحرص على مزيد تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 1619 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015 المتعلق بضبط شروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسسات التربوية العمومية من خلال اصدار الأمر الحكومي عدد 338 لسنة 2019 المؤرخ في 2 أفريل 2019.

تطوير كفايات الموارد البشرية من خلال:

- إحداث إجازة تطبيقية في علوم التربية لمدرسي الابتدائي وماجستير تطبيقي في الإعدادي والثانوي.
- توفير إطار التدريس بالمدارس الابتدائية من خلال خاصة دمج الأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية. وتسوية وضعية 2269 مدرس نائب و1200 نائب بالإعدادي والتعليم الثانوي وإعادة توظيف 630 من المتعاقدين.
- ضبط النظام الأساسي الخاص بسلك مدرسي الابتدائي وتحسين الوضع المادي لإطار التدريس بالابتدائي.
- تركيز منظومة للتكوين عن بعد لفائدة المربّين والإداريين وتطوير منظومة التكوين المستمر بإحداث المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات وضبط تنظيمه الإداري والمالي والعلمي وطرق تسييره (الأمر الحكومي عدد 265 لسنة 2019 المؤرخ في 6 مارس 2019).

المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات

يكلّف **المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات** خاصة بـ:

- إعداد خطة التكوين بالتنسيق مع رؤساء البرامج بالوزارة.
- ضبط مرجعيات مختلف المهن والوظائف المرتبطة بالتربية والتعليم.
- إحداث آلية للرصد الدائم لتطور مهن التدريس والتصرف لتحديد حاجات التكوين.
- تصور وتخطيط وتنظيم برامج التكوين المستمر ومتابعة تنفيذها.
- تنظيم ومتابعة دورات التكوين المستمر وتطوير الكفاءات.
- تنظيم أيام دراسية وتجديد أساليب وطرق التكوين المستمر.
- إعداد المراجع البيداغوجية والمؤلفات وملفات الأشغال التطبيقية اللازمة للتكوين.
- توسيع مسالك التكوين وتطوير التعاون والشراكة مع المراكز المماثلة.

- تنظيم دورات تكوينية بيداغوجية لفائدة المتعاقدين والوقتيين على دفعات.
- تكوين المدرسين النواب بالمدارس الابتدائية في التأهيل البيداغوجي ودعم تدريس اللغة الانقليزية.
- تكوين مديري المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر على استعمال منظومة التصرف في التكوين.

3. إدماج المتسرّبين في المنظومة التربويّة التعليميّة والتكوينيّة:

تم في هذا الإطار إمضاء اتفاقية بين الحكومة التونسية والمملكة البريطانية ومكتب اليونيسيف بتونس لدعم مدرسة الفرصة الثانية لتمكين المنقطعين (12-18 سنة) من فرصة ثانية وإدماجهم اجتماعيا عبر الإحاطة النفسية والاجتماعية والتربوية وإكسابهم المهارات الحياتية اللازمة ومساعدتهم على التوجه إلى إحدى مسارات التعليم أو إدماجهم في سوق الشغل.

كما شهدت سنة 2019 الانطلاق في تنفيذ البرنامج النموذجي ثلاثي الأبعاد للتصدي للانقطاع والتسرّب المدرسي (M3D) الذي يهدف إلى تركيز آليات بيداغوجية وإحاطة قصد الحدّ من ظاهرة الانقطاع والتسرّب. ويرتكز على ثلاثة أبعاد:

- **التدارك والدعم المدرسي** التي يتلقّى التلميذ بمقتضاها المساعدة البيداغوجية بصورة إفرادية أو ضمن مجموعة صغيرة من التلاميذ.
- تركيز **مكتب للإصغاء والمرافقة** يتولّى توفير الإحاطة المبكّرة والمنفردة للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التأقلم.
- **التعليم الاستدراكي**، وهي آلية توفر المرافقة البيداغوجية والافرادية للأطفال الذين يعودون إلى المدرسة بعد انقطاع طويل بهدف مساعدتهم على التدارك.

ولهذا الغرض شهدت سنة 2019 عديد المبادرات قصد تكوين كل المتدخلين في البرنامج وإعداد وحدات تكوينيّة في الغرض وتأمين المرافقة البيداغوجيّة والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وتشريك الأولياء في تنفيذ المشروع التّربوي الإفرادي، إلى جانب ضبط استراتيجية وطنيّة للاتصال والإعلام في مجال الإدماج المدرسي وتعزيز المتابعة الميدانية. كما تواصل العمل على ادراج التّربية الصحيّة الشاملة في المناهج الدراسية ووضع تمشي تربوي وبيداغوجي للغرض ودراسة آليات "**المرافقة التربوية لذوي القدرات العالية**" الذين هم من أكثر الفئات عرضة للفشل والاكتئاب والانقطاع المدرسي، إلى جانب ملاءمة الإحداثات الجديدة من مؤسسات تربوية لاحتياجات التلاميذ المعوقين.

4. **تحويل المدرسة الى فضاء جاذب وإرساء " المدرسة الصديقة** " من خلال تحسين الفضاء المدرسي بما يجعل المدرسة "صديقة للطفل وللبيئة" وإحداث مركّبات ثقافيّة ورياضيّة مدرسيّة (9 مركبات)، فضلا عن تدعيم خدمات الإسناد المدرسي وتطوير آليات العمل التطوعي وعقد شراكات مع الأطراف المعنية.
5. **تحسين جودة الخدمات وإرساء مقومات التكنولوجيا الرقمية:**

تم في هذا الإطار الانطلاق في توفير خدمة التسجيل عن بعد لتلاميذ الاعدادي والتعليم الثانوي لتشمل تلاميذ المرحلة الابتدائية خلال السنة الدراسية 2019-2020، إلى جانب الشروع منذ دورة جوان 2018 في استعمال الختم الالكتروني للشهائد العلمية الوطنية. وسيتمّ بداية من سنة 2021-2022 الانطلاق في رقمنة الكتب المدرسية الخاصّة بالمرحلة الابتدائية. كما تواصلت الجهود لاستكمال ربط جميع المؤسسات التعليمية بالانترنات ذات التدفق العالي وتجهيزها بالحواسيب وأجهزة فيديو بث وأقسام رقمية متنقلة، وإحداث فضاء رقمي بالمؤسسات التربوية يشمل مجموعة من الخدمات عن بعد.

6. **تكريس مبادئ الحوكمة صلب المنظومة التربوية** من خلال بعث 6 مراكز وهي: المركز الوطني للغات، المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات، المرصد الوطني للتربية، المركز الوطني للتنشيط الثقافي، المركز الوطني للصيانة (توسيع المشمولات)، واحداث ستة دواوين إقليمية للخدمات المدرسية.
7. **إرساء منظومة وطنية لتقييم الأداء العام للمنظومة التربوية** تعتمد على تقييم " واثق 2" وذلك على منوال التقييم الدولي بيزا موجه للتلاميذ الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة في مجالات: فهم المكتوب، العلوم والرياضيات،
8. **تحسين البنية التحتية وتعهد المؤسسات التربوية وصيانتها:** تم لهذا الغرض اصدار عديد النصوص التشريعية واحداث المركز الوطني للصيانة الذي سيتكفل خاصة بصيانة وتعهد البناءات والتجهيزات العلمية والتعليمية والإعلامية.

المركز الوطني للصيانة
يكلف **المركز الوطني للصيانة** خاصّة بـ: **أ. في مجال صيانة وتعهد البناءات:** – وضع برنامج سنوي في مجال الصيانة الوقائية لبناءات المؤسسات التربوية، – تنفيذ أشغال صيانة بناءات المؤسسات التربوية،

- إبرام العقود وإعداد الصفقات في مجال تعهد وصيانة البناءات،
- مراقبة تنفيذ أشغال التعهد والصيانة ومتابعتها،
- تنفيذ برامج الصيانة الممولة عن طريق الهبات وعن طريق القروض الخارجية.

ب. في مجال تعهد وصيانة التجهيزات العلمية والتعليمية والإعلامية:

- المشاركة في تصور نماذج التجهيزات التعليمية وصناعتها،
- تأهيل وتحديث المعدات التعليمية وإصلاح المعدات العلمية والتقنية،
- صنع قطع الغيار وخاصة منها المتعلقة بالتجهيزات التعليمية وصيانة وتعهد المعدات العلمية والتقنية والأثاث المدرسي والشبكات والمعدات الإعلامية.

كما تمت برمجة بناء 10 مدارس ابتدائية و30 مطعم مدرسي وبناء وتجهيز 120 فضاء للأقسام التحضيريّة واقتناء تجهيزات وبيداغوجية وإعلامية وصحية بالنسبة للمرحلة الابتدائية.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي فقد تمت برمجة بناء مدرسة إعداديّة ومعهدين و09 قاعات مختصة و05 قاعات تربية تقنية و10 قاعات مراجعة و09 مخابر للتعليم التقني إلى جانب بناء قاعتي إعلامية واقتناء تجهيزات وبيداغوجية وإعلامية.

مضمون السياسات والإصلاحات في مجالات التربية وأهم الأهداف الكمية المرسومة لسنة 2020

1. تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص:

- مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية حيث ينتظر أن يبلغ عدد تلاميذ السنة التحضيرية في 2019-2020 حوالي 434 64 تلميذا مقابل 597 58 تلميذا خلال السنة الفارطة.
- توحيد البرامج التعليمية وطرق التدريس وتطويرها الى جانب دعم التكوين المستمر.
- تكوين الإطار التربوي وتأهيله للتعامل مع الفئات ذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير المستلزمات المادية والبيداغوجية المناسبة لهذه الفئات الى جانب تطوير البرامج التعليمية.
- دعم التمييز الإيجابي من خلال تشريك الجهات المحلية في اعداد المخططات الجهوية للتربية.

2. تطوير كفايات الموارد البشرية:

- تعزيز التكوين التمهيني لكافة المدرسين الجدد قبل الخدمة وتطوير منظومة التكوين المستمر حسب الأهداف وتطوير آليات المتابعة والمرافقة وتقييم عمل المدرسين.
- تسوية وضعية 2642 متعاقدا وانتداب 2574 حامل إجازة في التربية للمرحلة الابتدائية.

- تعيين 2355 من الحاصلين على الماجستير المهني في علوم التربية والذين تلقوا تكوينا بيداغوجيا نظريا وتطبيقيا بالنسبة للإعدادي والثانوي.

3. إعادة النظر في تنظيم الخارطة المدرسية الحالية:

- سيتم في هذا الإطار اعداد الخارطة المدرسية للجهة في ضوء المعطيات الديمغرافية الجديدة باشراك الجهات المحلية، حيث يرتقب ان يبلغ عدد المؤسسات التربوية 6108 مؤسسة خلال السنة الدراسية المقبلة (4589 مدرسة ابتدائية و1517 مدرسة إعدادية ومعهدا) مقابل 6099 مؤسّسة خلال السنة الدراسية الفارطة.

4. الارتقاء بالبرامج **والمناهج التعليمية** من خلال:

- الانطلاق في تدريس مادتي التربية الموسيقية والتشكيلية بداية من الثالثة ابتدائي.
- إعداد تصورات لآفاق تطوير تدريس المواد التكنولوجية.
- إعتماد مناهج جديدة لمادتي الإعلامية والاقتصاد للسنة الثانية ثانوي.
- إعتماد مناهج جديدة لمادة الإعلامية للسنتين الثالثة والرابعة من التعليم الثانوي.
- إعداد مناهج جديدة لمادة الاقتصاد للسنتين الثالثة والرابعة ثانوي شعبة اقتصاد وتصرف.
- الرفع من جودة تدريس اللغات والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية من خلال تدريس اللغة الفرنسية بداية من السنة الثانية من المرحلة الابتدائية في 2019-2020 وتدريس اللغة الأنقليزية بداية من السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية في 2019-2020، الى جانب تخصيص ساعتين لتدريس اللغة الأنقليزية بالنسبة للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي بداية من 2020-2021.
- تطوير منظومة التقييم من خلال إقرار امتحان السنة السادسة ابتدائي امتحانا وطنيا إجباريا بداية من 2020-2021.

5. تطوير الحياة المدرسية من خلال خاصة التخفيف من ساعات التدريس في بعض المواد وإعطاء مساحة أكبر للأنشطة الثقافية والرياضية والرفع من عدد المؤسسات التربوية (فتح 7 مدارس ابتدائية و2 مدارس إعدادية و3 معاهد خلال السنة الدراسية 2019-2020)، إلى جانب تطوير العمل الاجتماعي عبر مزيد تعزيز الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية من خلال توفير العدد الكافي من المختصين النفسانيين (03 أخصائيين في كل مندوبية جهوية للتربية).

6. إعادة هيكلة التعليم الإعدادي والثانوي بتحسين نسب التوجيه والتشجيع على الشعب العلمية والتقنية ذات المردودية التشغيلية ومزيد تطوير التعليم التقني وتعميمه.

7. التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة ومواصلة ارساء البرنامج النموذجي ثلاثي الأبعاد للتصدي للانقطاع والتسرّب المدرسي (M3D).

8. تطوير توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم من خلال ربط المؤسسات التربوية بالأنترنات ومواصلة تركيز مشروع المدرسة الرقمية الى جانب إنتاج مواد وشبكة مكتبات رقمية.

ضبط التوجّهات الكبرى لقطاع التربية وآفاق تطوّر مؤشّراته على المدى المتوسّط (2020-2022)

- **تطوير أدوات الخارطة المدرسية وتحديثها** من خلال إرساء نظام معلوماتي جغرافي مركزيا وجهويا يساعد في عملية تشخيص الوضع التربوي وتحديد الاحتياجات وانجاز دراسات الجدوى.
- **مراجعة الخارطة المدرسية الحالية:** من خلال إحداث مؤسسات تربوية جديدة تراعي تطور عدد التلاميذ من ناحية والوضع الديمغرافي في الجهات من ناحية أخرى.
- **تطوير النظام المعلوماتي الإحصائي** يتم على أساسه إعداد خطط واستراتيجيات العمل والتدخل الناجع والفعال لمعالجة كل الوضعيات بصفة جذرية.
- **دعم اللامركزية:** من خلال دعم دور المندوبيات الجهوية في ضبط وتحديد حاجات الجهة من الموارد البشرية والبنية التحتية عبر إعداد المخططات الجهوية للتربية.
- **تحسين ظروف الدراسة** من خلال:

  - تحسين أسطول النقل المدرسي وخاصة في المناطق الداخلية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
  - تحسين الخدمات بالمؤسسات التربوية مثل توسيع شبكة المؤسسات المنتفعة بالمطاعم المدرسية.
  - تقديم مساعدات مادية لفائدة أبناء الأسر الضعيفة الدخل.

- **تجويد تملك اللغات:** العمل على تطوير أساليب تدريس اللغات منذ التعليم الابتدائي نظرا للضعف المسجل لدى التلاميذ في تملك اللغات.
- **تطوير منظومة الصحة البدنية والنفسية** من خلال وضع خطة وقائية وعلاجية للتصدي للسلوكيات المنافية للقيم الحضارية بالوسط المدرسي.
- **التصدي للفشل والانقطاع المدرسي** بتعزيز الجهود للتصدي لهذه الظاهرة واحتواء التلاميذ المنقطعين عن الدراسة وإعادتهم إلى مقاعد الدراسة ومنحهم فرصة ثانية لتأمين مستقبلهم.
- **تطوير الحياة المدرسية** عبر تعزيز العمل الجمعياتي في مجالات التثقيف والترفيه والعمل التطوعي في المدارس وتشريك الأولياء والمدرسين والتلاميذ وإعداد تصور للزمن المدرسي يضمن تحقيق التوازن بين الجانب المعرفي والجانب التثقيفي والترفيهي إلى جانب العمل على تنمية ثقافة التطوع والمبادرة، والعمل على تطوير النشاط الثقافي والرياضي والترفيهي بالوسط المدرسي.
- **تحسين مكتسبات التلاميذ** بدعم جودة التعلمات وتطوير البرامج والمقاربات التعليمية المعتمدة وتطوير مستوى التكوين والتأطير وترسيخ ثقافة النجاح والتميز.
- **تطوير التكوين المستمر للمدرسين** بإرساء مرجعيات واضحة في الانتداب والعمل بالمعايير الدولية في مجال التكوين المستمر ونشر ثقافة التقييم والانطلاق من الحاجيات الحقيقية للمدرس.

- **العناية بالفضاء المدرسي** عن طريق تحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة وتعزيز تجهيز المؤسسات بالمرافق التي من شأنها أن تساهم في تحسين مردودية التعليم.
- **تطوير آليات القيادة والتسيير** من خلال ضمان التكوين الناجع للإطارات البشرية في مختلف الاختصاصات ذات العلاقة بالجانب الإداري لإكسابهم الحرفية اللازمة والمؤهلات المستوجبة للقيام بالمهام الإدارية والمالية الموكلة إليهم على أكمل وجه.
- **مزيد دعم التوجيه إلى المسلك التقني وإلى الشعب العلمية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية** من خلال تطوير منظومة التوجيه والإعلام المدرسي والجامعي.
- **مزيد التركيز على توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال** في عملية التعلم والتعليم وإنتاج موارد رقمية تغطي مختلف البرامج التعليمية وإرساء شبكة مكتبات رقمية تغطي جميع المستويات التربوية وتعميم الربط بالتدفق العالي لجميع المؤسسات التربوية.
- **تطوير منظومة التقييم:** من خلال مراجعة منظومة التقييم المعتمدة ووضع محطات تقييمية دورية وإجبارية.

تطور أهم المؤشرات والمعطيات الكمية خلال سنتي 2018 و2019

تطور عدد التلاميذ وعدد الفصول

	2018-2017		2019-2018		الزيادة/النقص
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ
التحضيري	58.156	2.949	58.597	2.989	441
الابتدائي	1.122.693	47.941	1.149.245	48.008	26.552
الاعدادي والثانوي العام	887.615	34.814	899.696	34.127	12.081
الاعدادي التقني	10.280	431	10.098	432	-182
المجموع	**2.078.744**	**86.135**	**2.117.636**	**85.556**	**38.892**

تطور نسب التمدرس حسب الفئة العمرية (%)

	2005/2004			2010/2009			2019/2018		
	فتيان	فتيات	**مجموع**	فتيان	فتيات	**مجموع**	فتيان	فتيات	**مجموع**
أطفال 6 سنوات	99,0	99,0	**99,0**	99,3	99,3	**99,3**	99,4	99,6	**99,5**
الفئة العمرية 6-11 سنة	96,9	97,0	**96,9**	97,9	98,5	**98,2**	99,1	99,2	**99,2**
الفئة العمرية 6-16 سنة	90,0	91,0	**90,5**	91,3	92,8	**92,1**	94,0	97,1	**95,5**
الفئة العمرية 12-18 سنة	73,0	78,0	**75,4**	74,4	81,4	**78,0**	76,6	87,3	**81,6**

أهم السياسات والبرامج والمشاريع التي تمّ انجازها خلال سنة 2019

عملا على تعزيز مكانة التكوين المهني باعتباره رافدا من روافد تنمية الرأس المال البشري وأحد مسارات الإدماج في سوق الشغل، شهدت سنة 2019:

- تحسين البنية الأساسية لجهاز التكوين المهني وذلك بمواصلة تنفيذ 122 مشروعا موزعة بين إحداثات جديدة وإعادة هيكلة مراكز واقتناء تجهيزات وإحداث وحدات التدريب المهني ووحدات مبيت جديدة.
- إعداد دراسة لتقييم المنهجية المعتمدة في تعديل الخارطة الجهوية للتكوين المهني تعتمد على تشخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجهات ولتحديد اختصاصات التكوين لاعتمادها في إعداد ملفات برامج ومشاريع المراكز.
- مساهمة القطاع الخاص في التكوين المهني عبر تنفيذ برنامج صك التكوين في نسخته الثانية والتي تستهدف حوالي 1920 متكونا مقابل 1380 متكونا تمّ استهدافهم عند انطلاق البرنامج خلال شهر ديسمبر 2018.
- إعداد تصور للمنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه وتطوير كفاءات مستشاري الإعلام والتوجيه بهدف وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه.
- تواصل العمل لتنفيذ البرنامج الوطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة عبر الشروع في تركيز المراحل التحضيرية للتكوين المهني في الثلاث ولايات (القصرين والقيروان وسيدي بوزيد).
- تطوير نظام تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني إلى نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني وفقا لمواصفات الشهادات من خلال:

  - ضبط الاختصاصات المدرجة بالمصنف الوطني للقطاعات والاختصاصات التكوينية والتي سيتم اعتمادها للانتقال إلى منظومة تأهيل مراكز التكوين المهني العمومية والخاصة والمنظومة الوطنية للتقييم الإشهادي وفقا لمواصفات الشهادة بالنسبة للفترة 2019-2023.
  - تحديد قائمة أولى بـ 33 مواصفة شهادة موزّعة على 5 قطاعات تكوين وتشمل 19 مركز عمومي وخاص تتوزع على ولايات بنزرت وجندوبة وتونس ونابل ومدنين وأريانة والمهدية وسوسة وقابس وبن عروس والمنستير.
  - إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بتركيز اللجان القطاعية واللجان الجهوية وتحيين اللجنة القارة لتنسيق التكوين المهني ومشاريع النصوص القانونية المتعلقة بإصدار مواصفات الشهادة.

- تبسيط إجراءات آليات تمويل التكوين المستمر من خلال تنقيح واتمام الأمر الحكومي المتعلق "بضبط مجال تطبيق التسبقة على الأداء على التكوين المهني ونسبتها وطرق وشروط الانتفاع بها ومجال تطبيق حقوق

السحب وطرق وشروط الانتفاع بها"، مما مكّن من توسيع مجالات الانتفاع وإحكام طرق التصرف وتوسيع فئات المؤسسات الاقتصادية المنتفعة.

- إصدار الأمر الحكومي المتعلق بتنظيم وسير مؤسسات التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني.
- إعداد دراسة تتعلق بتنظيم العلاقات التشاركية في قطاع التكوين المهني والتشغيل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتقييم مساراتها على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي والمحلي وتحديد أدواتها وآلياتها وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الشركاء في كل مستوى وصيغ التكامل فيما بينها.
- إعداد الدراسة الخاصة بـ"إدماج خريجي المنظومة الوطنية للتكوين المهني في سوق الشغل" بهدف تحليل مختلف المسارات المهنية التي يسلكها خريجو منظومة التكوين المهني مع تحديد للقطاعات المشغّلة لخريجي التكوين المهني ومدى ملاءمة كفاءة الخريجين لحاجيات المؤسسات بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تشغيلية خريجي التكوين المهني.
- مواصلة العمل على إرساء منظومة للتقييم البيداغوجي من خلال إصدار أمر حكومي يتعلّق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك التفقد البيداغوجي للتكوين المهني.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع انجازها خلال سنة 2020

- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية من خلال الشروع في إعداد الدراسات الخاصة بإحداث وحدة جهوية للمبيت والمطعم بالزهور وتحديث مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالقصرين ومواصلة تنفيذ بقية المشاريع المتواصلة والمرسمة في ميزانية سنة 2019 (99 مشروع) والمتمثلة في : 07 مشاريع إحداث مراكز جديدة و56 مشروع إعادة هيكلة و06 مشاريع إحداث وحدات مبيت و05 مشاريع إحداث وحدات تدريب و07 مشاريع دعم للمراكز بالتجهيزات ومشروع إحداث قاعدة تكوين و 17 مشروع في إطار برنامج PAFIP منها مشروع إحداث مركز في الصناعات الغذائية ببنزرت.
- دعم مجهود القطاع الخاص في تعزيز طاقة التكوين من خلال تنفيذ برنامج صك التكوين والذي ينتظر ان ينتفع به حوالي 3840 متكونا.
- مواصلة العمل على تركيز نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص يمكن من تغطية كافة الإجراءات المتعلقة بأنشطة الهياكل المركزية والجهوية التي تشرف على قطاع التكوين المهني الخاص.
- تركيز وتفعيل المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه بما يمكن طالب التكوين من الاطلاع على كافة المسارات التكوينية المتوفرة والمعطيات المتعلقة بالاختصاصات والمراكز ومتابعته وتوجيهه.
- مواصلة العمل على تركيز المراحل التحضيرية للتكوين المهني في ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد في إطار تجسيم البرنامج الوطني التحضيري لتكوين وإدماج الذين لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين المهني المتراوحة أعمارهم بين 14 و16 سنة.

- الشروع في تأهيل مؤسسات التكوين المهني في إطار إرساء نظام الإشهاد بمكتسبات التكوين تشمل 19 مركز تكوين عمومي وخاص و33 اختصاصا و5 قطاعات تكوين (الآلـية العـامة والتركـيب المعـدني، الاتصالات، فنون الطباعة، السياحة والفندقة، الفلاحة والصيد البحري) في ولايات بنزرت وجندوبة وتونس ونابل ومدنين وأريانة والمهدية وسوسة وقابس وبن عروس والمنستير.
- تفعيل وظيفة الإرشاد والتفقد البيداغوجي بمنظومة التكوين المهني إثر مراجعة الإطار القانوني المنظم لسلك التفقد البيداغوجي.
- تفعيل التدابير التي تم إقرارها في الأمر الحكومي المتعلق "بضبط مجال تطبيق التسبقة على الأداء على التكوين المهني ونسبتها وطرق وشروط الانتفاع بها بما يمكن من تبسيط الإجراءات المعمول بها بآليات تمويل التكوين المستمر.
- إنجاز دراسة استراتيجية للمنظومة الوطنية للتكوين المستمر "التقييم والتوجهات" تمكن من تقييم مردودية برامج التكوين المستمر وتعديل التوجهات الاستراتيجية والسياسات الاستشرافية لبرامج التكوين المستمر.
- تفعيل تنظيم مراكز التكوين المهني بما يمكن من تكريس مبدأ استقلاليتها وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تجسيم مقتضيات أمر تنظيم مؤسسات التكوين المهني.
- تفعيل مخرجات دراسة تنظيم العلاقات التشاركية المتعلقة خاصة بتحديد مجالات التشارك في قطاع التكوين المهني وبتعريف مهام كل طرف من حيث إسناده ومساهماته إضافة إلى تحديد أدوات المساعدة على تحقيق التشارك وتنفيذ المخطط العملي المقترح لمأسسة الشراكة.
- وعلى الصعيد الكمي ستمكن مختلف مشاريع تعزيز البنية الأساسية وتنويع عروض التكوين بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني من استهداف قرابة 60.5 ألف متكونا وبلوغ قرابة 22 ألف متخرجا سنة 2020 ومن الرفع في طاقة الإيواء لتبلغ 20 ألف سرير في موفى 2020.
- وبخصوص التكوين المستمر الموجه إلى المؤسسات، ينتظر أن يبلغ عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر حوالي 4532 مؤسسة وعدد المشاركات في عمليات التكوين المستمر حوالي 217.5 ألف مشاركة. أمّا فيما يتعلق بالتكوين المستمر الموجه نحو الأفراد فينتظر بلوغ حوالي 15 ألف منتفعا خلال سنة 2020.

تطور مؤشرات التكوين الأساسي والمستمر

	2018	2019	2020
التكوين الأساسي			
• عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيس	**55.5**	**60.0**	**65.0**
• منهم بالوكالة التونسية للتكوين المهني	52.0	55.0	59.0
• القطاع الخاص المنظّر	**11.3**	**13.0**	**15.0**
التكوين المستمر			
• عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر	4400	4500	4532
• عدد المشاركات في عمليات التكوين المستمر	190.0	201.6	217.5

اهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2019

تميزت سنة 2019 في مجال التعليم العالي بتحقيق جملة من الإنجازات النوعية تجلت خاصة في:

- مواصلة العمل على ملائمة التكوين مع حاجيات المجتمع وسوق الشغل من خلال مراجعة جذرية لمنظومة امد في اتجاه توحيد مسارات التكوين بإدماج عناصر التكوين الأساسية والتطبيقية في نفس الشهادة لدعم التشغيلية. كما تم ادراج اليات جديدة للتوجيه الجامعي حيث تم ادراج إجازة وطنية جديدة بدليل التوجيه الجامعي بالإضافة الى اعتماد الية التوجيه بالتمييز الإيجابي من خلال إمكانية توجيه الطالب المتحصل على شهادة الباكالوريا في احدى الولايات الداخلية نحو الشعب الأكثر استقطابا في إطار حصة مخصصة من مقاعد الترسيم.
- تدعيم البناء المشترك لمسالك التكوين من خلال اعداد وثائق مرجعية للبناء المشترك أهمها "الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين" و"الدليل المرجعي لتدقيق وتقييم مسالك التكوين المنجزة بالبناء المشترك". بالإضافة الى تعزيز هذه المنظومة من خلال استغلال الصندوق التنافسي الخاص بالبناء المشترك ضمن مشروع البنك الدولي لتمويل 05 مشاريع في إطار برنامج دعم الجودة (PAQ Co construction)
- تعزيز هياكل المساعدة على الادماج المهني من خلال احداث فضاءات جديدة مخصصة لمراكز المهن وإشهاد الكفاءات بكل من المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بباجة، جندوبة، نابل والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بسوسة.
- دعم انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي من خلال:

- انطلاق الجامعة التونسية الفرنسية –بالمعهد العالي للأعمال بصفة مؤقتة–في مرحلة الماجستير بالنسبة للسنة الجامعية 2019-2020 وهي أول مؤسسة جامعية دولية في إفريقيا تمنح شهادات أوروبية إثر دراسات محلية. هذا وتهدف الجامعة التونسية-الفرنسة لإفريقيا والمتوسط إلى استقطاب طلبة تونسيين وأفارقه ومن البلدان المتوسطية بعروض تكوين متنوعة ومتميزة عبر مسارات أكاديمية ذات بناء مشترك بين أعرق الجامعات العمومية التونسية والفرنسية كما تتوجه ببعض العروض إلى الإطارات المباشرة في المؤسسات في شكل رسكلة أو تكوين مستمر من اهم المسارات المقترحة على مستوى الماجستير والتي تتميز بتكوين متعدد الاختصاصات:

1. الخبرة الاقتصادية في السياسات والمشاريع التنموية (بناء مشترك بين معهد الدراسات العليا للتجارة بقرطاج وجامعة السوربون باريس 1)،

2. التصرف البيئي ومهن الماء (بناء مشترك بين كلية العلوم بتونس والمعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس وجامعة اكس مرسيليا)،
3. علوم المعطيات والمهن الرقمية الجديدة (بناء مشترك بين المعهد العالي للاتصالات بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمدرسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التطبيقية بباريس)،
4. تكوين المكونين في الهندسة الإعلامية، في معالجة الإشارة في المنظومات الآلية والطاقة والإلكترونيات والاتصالات (بناء مشترك بين المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس، المعهد التحضيري للدراسات العلمية والتكنولوجية بتونس ودار المعلمين بباريس)،
5. مسارات تكوين إشهادي (بالشراكة بين جامعة تونس وجامعة قرطاج وجامعات الكوت دازور) في مجال هندسة المشاريع الأوروبية والمتوسطية والريادة في الأعمال،

- انطلاق مشروع التعاون التونسي–الكندي "التربية من اجل التشغيل –النجاح" الذي يهدف الى دعم تشغيلية خريجي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية مع التركيز على الجهات الداخلية وعلى دعم قدرات حاملي الشهادات العليا من الاناث في مجال المبادرة والاندماج المهني بإحداث مسارات تكوين جديدة ذات بناء مشترك بعدد من الجهات،

– تحسين الفضاءات المخصصة للتدريس والخدمات الجامعية المسداة للطالب من خلال:

- بناء مقرات المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقيروان وقرية اللغات بالمهدية والمركز الوطني للبحوث في علوم المواد ببرج السدرية والمبيت الجامعي ببرج السدرية والمطعم الجامعي 02 مارس 1934 بأريانة،
- استكمال توسيع كلية العلوم بقفصة وكلية طب الأسنان بالمنستير والمعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان والمعهد العالي للرياضيات التطبيقية والإعلامية بالقيروان،
- استكمال تهيئة العديد من مؤسسات التعليم العالي على غرار: تهيئة كلية الطب بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسوسة وتهيئة القطب التكنولوجي بسوسة. وتهيئة مؤسسات الخدمات الجامعية على غرار: تهيئة الحي الجامعي هارون الرشيد بتونس والمبيت الجامعي سهلول بسوسة والحي الجامعي المروج،

– الارتقاء بمستوى الخدمات الجامعية من خلال حصول من المطعم الجامعي بالمروج ومطعم الحي الجامعي بقليبية على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية في السلامة الغذائية ISO22000.

- مأسسة التكوين البيداغوجي للمكونين من خلال:

  - اعداد النص القانوني المتعلق بسلك المدرسين الباحثين الجامعيين،
  - إعداد النصـــوص القانونية مع وزارة شـــؤون الشـــباب والرياضـــة (القانون المتعلق بالنظام الأســاســي الخاص بمدرســي التربية البدنية وإطارات مهن الرياضــة العاملين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية والقرار المتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات وشروط الحصول على الشهادة الوطنية للإجازة الأساسية للتربية البدنية في نظام أمد المسلمة من قبل المعاهد العليا للرياضــة والتربية البدنية) وذلك في إطار اللجنة المشـتركة المكلفة بالتنسـيق في مجال الإشراف المزدوج على المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية،

- دعم استقلالية الجامعات من خلال المصادقة على امر حكومي يحول صبغة جامعة تونس الافتراضية من مؤسسة عمومية ذات صبغة عمومية الى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية.
- ترشيد تمويل هياكل البحث: تم وضع آليات لترشيد تمويل هياكل البحث بغاية معاضدة جهود المتميزة منها في نشاطها وإنتاجها العلمي بما بضمن استمراريتها وتواصل إشعاعها الوطني والدولي. وقد تم في إطار هذا التوجه اعتماد منهجية علمية لإسناد التمويل ترتكز على تقييم النشاط والإنتاج العلمي للهياكل المذكورة وفقا لمعايير ومؤشرات موضوعية وشفافة من (انتاج علمي، الموارد بشرية، التميز العلمي، التفتح على المحيط) وهو ما يساهم في دعم الانتقال من منظومة تمويل قار للهياكل إلى منظومة تمويل على أساس تنافسي وشفاف.
- احداث منصة التصرف في هياكل البحث بهدف رقمنة تقرير هياكل البحث العلمي.
- تحفيز الباحثين على الانتاج العلمي بإحداث منحة التحفيز على البحث العلمي.
- العمل على تطوير ترتيب الجامعات التونسية.
- إعادة حوكمة هياكل البحث والتوجه نحو تكريس التميز ودعم الجودة من خلال:

  - وضع منظومة تصنيف مخابر البحث ومدارس الدكتوراه،
  - العمل على تقليص عدد الوحدات ودعم احداث مخابر ذات فاعلية ونجاعة تكريســـا للتميز العلمي، حيث بلغ عدد مخابر البحث للسنة 2019/2018 "392" و217 وحدة ووحدة بحث،
  - إحداث مجمعات بحث في الميادين ذات الأولوية دعما للشــراكة الفاعلة ببن المخابر من جهة والمحبط الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى،

- تعزيزا لمساهمة منظومة تثمين البحث ونقل التكنولوجيا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار دعم المؤسسات الجامعية والبحثية لتطوير الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي من المتوقّع أن يتم الموافقة على تمويل عشرة مشاريع (10) من ضمن المشاريع

الواردة خلال هذه الدورة وذلك بعد إتمام عمليّة التقييم من قبل الخبراء، وسيتم خلاص القسط الأول منها على ميزانية سنة 2019 قيمة تقدر بـ 100 ألف دينار.

- تسجيل براءات الاختراع: تم خلال الثماني أشهر الأولى لسنة 2019 صرف قرابة الـ 20 ألف دينار كاعتمادات جمليه لتسجيل 34 مطلب براءة اختراع على الصعيد الوطني ومطلب براءة اختراع على الصعيد الدولي وتسديد أتاوى سنوية للمطالب التي تم تسجيلها في الثلاث سنوات الماضية) من 2016 إلى 2018).

اهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع انجازها خلال سنة 2020

ستشهد سنة 2020:

- مزيد تحسين ظروف الدراسة والخدمات الجامعية من خلال:

  - استكمال بناء المبيت الجامعي بالكاف والمبيت الجامعي بسليانة والمطعم الجامعي العمران الأعلى بتونس وبناء المرحلة الأولى من القسط الثاني للمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية والمدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والمعهد العالي للمنظومات الصناعية بقابس،
  - استكمال توسعة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بقابس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسليانة،
  - استكمال تهيئة العديد من مؤسسات التعليم العالي على غرار: كليتي الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتصرف بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببرج السدرية ومؤسسات الخدمات الجامعية على غرار: المبيت الجامعي ابن زهر بمنوبة والحي الجامعي المروج والحي الجامعي بماطر والمركب الرياضي بالمركب الجامعي برقادة،
  - مواصلة مشروع ال المنصات الالكترونية المخصصة لإجراءات الترسيم والاطعام والسكن الجامعي ومدى مطابقتها لقانون حماية المعطيات الشخصية،

- مواصلة عملية مأسسة التكوين البيداغوجي للمكونين من خلال إصلاح النظام الأساسي الخاص بسلك التكنولوجيين.
- حوكمة المؤسسات الجامعية من خلال:

  - التعريف بالمقتضيات الجديدة للنصوص التشريعية التي ستمنح للمؤسسة امكانيات جديدة فيما يخص تنمية مواردها الذاتية المتأتية من تسجيل الطلبة الأجانب،
  - تشجيع المؤسسات الجامعية على التعريف بنفسها وببرامج تكوينها قصد استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة الأجانب،

- احداث وكالة وطنية لإعلام والخدمات الموجهة للطلبة الأجانب ســـيعهد لها مســـؤولية استقطاب الطلبة الأجانب والترويج لتونس كوجهة تعليمية عالمية،

- دعم انفتاح الجامعة على محيطها من خلال توسيع مستويات الدراسة بالجامعة التونسية الفرنسية لتشمل بالإضافة للماجستير مستوى الاجازة.
- تطوير الانتاج العلمي وتطوير جودته.
- تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا، استحثاث نسق تركيز مكاتب التثمين بالجامعات من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي وتوفير الموارد البشرية المختصة في مجال التسويق وفي المجالات الضرورية الأخرى.
- تطوير التعاون الدولي.
- تحسين حوكمة المنظومة الوطنية للبحث والتجديد، بمراجعة تنظيمها والنصوص القانونية لتفعيلها.

الثقافة

في اطار تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية تواصل خلال 2019 توجيه السياسات الثقافية وفقا للأهداف المرسومة للقطاع والمتمثلة أساسا في تنفيذ البرنامج الوطني للثقافة برافديه مدن الفنون ومدن الحضارات وتكريس حقوق الملكية الأدبية والفنية ومواصلة تطوير الإطار التشريعي والهيكلي والنهوض بالصناعات الثقافية والمحافظة على التراث وتثمينه ودفع الديبلوماسية الثقافية والريادة الإقليمية وإحداث المؤسسات الثقافية الكبرى وتطوير شبكة المرافق العمومية الجهوية وتأهيل المؤسسات الثقافية والارتقاء بالعمل الثقافي وتطوير فاعليته.

واتسمت هذه السنة بتحسن ملحوظ في مؤشرات القطاع وخاصة فيما يتعلق بدفع المبادرة الثقافية حيث شهدت سنة 2019 دعم حوالي 6210 مبادرة سواء في إطار البرنامج الوطني للثقافة (مدن الفنون ومدن الحضارات) أو البرنامج الوطني تونس مدن الآداب والكتاب أو على مستوى البرامج الخصوصية والمواسم الثقافية (موسم الثقافة العمالية وموسم الثقافة بين الحدود وموسم ثقافة الجنوب والصحراء) أو في إطار الثقافة المندمجة والتضامنية.

كما توجهت الجهود خلال هذه السنة نحو مزيد دعم إسهام الثقافة في التنمية والتشغيل إذ تم سنة 2019 إطلاق برنامجين وطنيين جديدين يتمحور الأول حول المبادرة الثقافية والصناعات الإبداعية والتجديد التكنولوجي والذي من المنتظر أن يدعم 50 مبادرة لمشاريع ثقافية ذات قيمة مضافة فيما يتمحور البرنامج الثاني حول تطوير جيل شاب من المستثمرين والمبدعين وذلك من خلال دعم وإسناد 20 مبادرة لإحداث فضاءات ثقافية أو مشاريع بكامل تراب الجمهورية ذات نسبة تشغيلية عالية سواء قارة أو ظرفية ودعم وإسناد 30 مبادرة لمشاريع ثقافية (مؤسسات أو تظاهرات دورية) بالمناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الريفية التي تفتقر لمؤسسات ثقافية.

كما قامت الوزارة في هذا السياق بإمضاء اتفاقية شراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لإنجاز برنامج خاص بتمويل إحداث المشاريع الصغرى من قبل الباعثين ومرافقتهم عند دراسة المشاريع.

وتعزيزا للقدرات والتكوين في مجال إدارة المشاريع الثقافية، قامت الوزارة خلال سنة 2019 بإمضاء اتفاقية شراكة مع جمعية بنك تونس العربي الدولي للشباب، وذلك قصد إنجاز مشاريع ثقافية مشتركة موجهة للمبدعين الشبان الحاملين لمشاريع ثقافية وفنية مبتكرة ومجدّدة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة دورات تكوينية لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة والمجدّدة، ستشمل 32 شابا بالدورة التكوينية الأولى لمدّة سنة ونصف تتوج بشهادة ماجستير مهني في اختصاصه الفني.

وفي إطار مزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع في القطاع الثقافي وتطوير آليات المرافقة وصيغ الإحاطة بأصحاب الأفكار والمشاريع الثقافية، تم إسناد الصبغة الثقافية لفائدة المشاريع والمؤسسات الثقافية قصد الانتفاع بالامتيازات الجبائية الخاصة بالرعاية الثقافية. كما تم اعداد كراس الشروط الفنية ومشروع عقد اللزمة المتعلق بإسناد اللزمات في مجال التراث.

ولتأكيد العناية بالملكية الأدبية والفنية وبالإضافة إلى الاحتفاء باليوم العالمي للملكية الفكرية وباليوم العالمي للكتاب وحق المؤلف وتنظيم الأيام الثقافية التونسية بمقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية، توجهت الجهود نحو تكثيف الانشطة التحسيسية والتوعوية وتطوير مستوى إنفاذ الحقوق واعتماد تدابير جديدة لإلزام المستغلين للمصنفات المحميّة بقانون الملكية الأدبية والفنية بدفع المستحقات المستوجبة من أهمها إبرام عدد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع عدد من الهياكل والمؤسسات الثقافية والفنية، وهو ما ساهم في ارتفاع في نسبة المبالغ الموزعة سنة 2019 لفائدة أصحاب الحقوق ب 110% مقارنة بسنة 2018.

وتكريسا للديبلوماسية الثقافية، تمت الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول بعث مراكز ثقافية وتنظيم تظاهرة تونس عاصمة للثقافة الإسلامية عن العالم العربي وتعزيز الحضور التونسي في المحافل التشكيلية العالمية خاصة المشاركة في الدورة الأخيرة لمعرض ترينالي ميلانو ومشاركة المتحف الوطني بباردو في التظاهرة العالمية التي تم تنظيمها في المتحف الوطني بسردينيا بإيطاليا حول الحضارات بالبحر الأبيض المتوسط، والانطلاق في إعداد معرض مشترك بتونس مع متحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بمرسيليا ومتحف روان الفرنسي حول الكاتب الفرنسي "غوستاف فلوبير. إلى جانب الانطلاق في مشروع التعاون "جنوب–جنوب" للنهوض بالسينما الإفريقية.

وفي إطار دعم الثقافة الرقمية، شهدت سنة 2019 افتتاح مركز تونس الدولي للتكنولوجيات الثقافية والاقتصاد الثقافي الرقمي بمدينة الثقافة كنموذج متميز للتصميم والابتكار في المجال الثقافي ومركزا للبحوث والتجارب في الثقافة عن طريق الرقمنة وفضاء لاستكشاف الفرص التي تتيحها الرقمنة للقطاع الثقافي. ويتوجه هذا المركز إلى كل حامل مشروع يهدف إلى إنشاء شركة وإلى كل شركة منشأة حديثا وتمتلك القدرة على تطوير تطبيقات أو منتجات أو خدمات مبتكرة في كل مجالات الإبداع الفني والصناعات الثقافية.

وبهدف المحافظة على التراث وتثمينه، تواصل العمل في إطار البرنامج الوطني مدن الحضارات لترسيم عناصر التراث ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لليونسكو وخاصة "تقنية صيد الشرفية بجزر قرقنة" وجزيرة جربة ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو.

كما تم تنفيذ برنامج الصيانة والحماية والتثمين للمواقع والمعالم التاريخية من خلال إنجاز مخازن أثرية بالموقع الأثري بأوذنة لصون التراث وإعادة إحياء قصر برج البكوش وذلك للحفاظ على خصوصية المكان المعمارية.

وفي إطار تثمين الموروث الثقافي في تنوعه وإدراجه في سياقات تنموية، تم خلال سنة 2019 إسناد اللزمات في مجال الأنشطة الراجعة بالنظر إلى وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية وفقا للتشريع الجاري به العمل مع ضبط قائمة المواقع التراثية المؤهلة لمشاريع استثمار في المجال الثقافي والسياحي.

وفي سياق تثمين التراث وتنمية السياحة من خلال الصناعات الإبداعية الرقمية، تم كشف النقاب بالمتحف الوطني ببارد و عن تطبيقتين إلكترونيتين للهواتف الذكية الأولى للواقع المعزز réalité augmentée والثانية لفائدة الزوار المكفوفين.

كما تواصل خلال 2019 تنفيذ المشاريع المتعلقة بالخارطة الأثرية وتحيين أطلس ما قبل التاريخ بجرد المخزون الأثري من المجموعات الأثرية المخزونة منذ منتصف القرن الماضي اضافة الى القطع الاثرية المكتشفة خلال الحفريات والتي اضيفت الى المجموعات القديمة (توقعات بجرد 45% من المخزون الأثري مع نهاية سنة 2019) وهو ما مكن من تسجيل ارتفاع في عدد التدخلات الخاصة بالترميم والصيانة ب 6% مقارنة بسنة 2016 مع تسجيل نسبة رقمنة للقطع الأثرية والتاريخية المعروضة بالمتاحف الأثرية والأتنوغرافية تقدر ب 90%

وتعزيزا للهياكل الثقافية كفضاء للابداع وحفظ الذاكرة الوطنية، سجلت سنة 2019 احداث مؤسسات ثقافية جديدة كمركز تونس الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي والمركز التقديمي لمدينة تونس ومركز تونس الدولي للحضارات وقصر الآداب والفنون: "القصر السعيد" كمؤسسة تُعنى بالوساطة والتنشيط في مجالات الآداب والفنون والترويج للإبداع التونسي والهوية الوطنية مع إحداث مدارس كمرجعيات ثابتة للاجتهاد الفكري المتطور والتنوير وحفظ الذاكرة (مركز تونس للسياسات الثقافية ومدرسة تونس للفلسفة ومدرسة تونس للتاريخ والأنثروبولوجيا).

وفي إطار تحسين شبكة المرافق العمومية الجهوية وتأهيل المؤسسات الثقافية انطلقت خلال سنة 2019 الخطة الوطنية لتأهيل المؤسسات الثقافية العمومية التي شملت تأهيل البنية الأساسية والتجهيزات لحوالي 319 مؤسسة فضلا عن إحداث مشاريع جديدة سعيا لتقريب الأنشطة الثقافية من المواطن بما سيمكن من بلوغ نسبة تغطية دور الثقافة للمعتمديات في نهاية سنة 2019: 74.44% مقابل 72.02% سنة 2018.

ولتقريب الفنون من متساكني المناطق والجهات وتمكينهم من متابعة الانتاجات الفنية على غرار ما يتم برمجته في عواصم المدن، تم سنة 2019 برمجة مسالك فنية كمسلك السينما الذي انطلق منذ سنة 2018 ومسلك الفنون التشكيلية ومسلك المسـرح ومسلك الثقافة الرقمية.

ووعيا بدور المطالعة كوسيلة لتنمية الحس القرائي لدى الناشئة، تواصل العمل خلال سنة 2019 بغاية دعم الرصيد الورقي والرقمي للمكتبات (من المتوقع تزويد المكتبات العمومية حتى موفى السنة بما يقارب 200 ألف نسخة من كتب ودوريات) لتحسين المعدّل الوطني للكتب مقارنة بعدد السكّان، والذي لا يتجاوز حاليا كتابا لكل 0.67 ساكن مع برمجة اقتناء أرصدة وثائقية لفائدة الأطفال في سن ما قبل الدراسة ولذوي الاحتياجات الخصوصية خاصة فاقدي السند وضعيفي وفاقدي البصر من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة باقتناء تجهيزات إعلامية لفائدتهم.

وفي مجال الفنون السمعية البصرية، والى جانب مواصلة عملية حفظ وتوثيق الأرشيف السينمائي الوطني، تم إثراء التظاهرات الثقافية الموجهة للقطاع السينمائي بمهرجان منارات الذي افرز في دورته الأولى التوقيع على اتفاقية مراكز السينما العربية بالإضافة إلى مهرجان السينما التونسية. كما تم خلال 2019 افتتاح قاعة سينما تجارية بمدينة الثقافة بطاقة إستيعاب قدرت بـ 350 متفرجا وإنشاء منصة الأفلام العربية مع سبعة مراكز للسينما بدول عربية لدعم إنتاج سبعة أفلام عربية بالإضافة الى إستكمال عملية إنشاء المكتبة السينمائية الوطنية التي قامت بتنظيم 415 عرض سينمائي واكبه 8259 متفرج.

وعلى مستوى الفنون التشكيلية، وبالتوازي مع مشروع إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية تم الانطلاق في عملية جرد الأعمال الفنية والإعداد لبعث متحف للفن الحديث والمعاصر مع مواصلة دعم الفنانين التشكيليين وأروقة الفنون التشكيلية باقتناء 286 عمل فني منها 75% في تونس الكبرى و25% في بقية الجهات.

وفي مجال الكتاب والنشر، يتواصل العمل لإحداث موقع واب خاص بالكتاب التونسي ودعم الكتاب والنشر في تونس من خلال آلية الاقتناءات لفائدة 66 مؤسسة نشر و98 مؤلفا للحساب الخاص وآلية دعم الورق لفائدة الكتب التونسية وآلية دعم مشاركة الكتاب التونسي في المعارض الدولية للكتاب ودعم مشاركة عدد هام من الشعراء والأدباء بمهرجانات وتظاهرات أدبية بالخارج.

وستشكل سنة 2020 سنة جديدة في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لدعم مقومات العمل الثقافي. حيث ينتظر صدور القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية والقانون المتعلق بالمتاحف ومراجعة التشريعات الخاصة بتشجيع الدولة للإنتاج السينمائي والدعم المسند في القطاعات الثقافية والفنية والعروض الفنية التي ينشطها الأجانب.

وستسجل سنة 2020 إعداد مدونة الأحكام القضائية في مجال الملكية الأدبية والفنية الى جانب تجميع الإطار القانوني للملكية الأدبية والفنية في كتيب باللغتين العربية والفرنسية ومراجعة النصوص القانونية والترتيبية

والتطبيقية للمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة قصد ضمان مواكبة التشريعات الوطنية للتطورات في مجال الملكية الأدبية والفنية والتزامات بلادنا في هذا الميدان.

والى جانب تنفيذ برامج التعاون المشترك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وابرام اتفاقيات التمثيل المتبادل مع المؤسسات الشبيهة، ستشهد سنة 2020 تطور آليات الانخراط والتصريح باستعمال الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصال. كما ستعمل المؤسسة على توثيق معطيات منخرطي المؤسسة ومصنفاتهم الأدبية والفنية ومتابعة اتفاقية الشراكة المبرمة مع كلّ من اتحاد الناشرين التونسيين واتحاد الكتاب التونسيين المتعلقة بالتصرف في حقوق النسخ واتفاقية الشراكة المبرمة مع اتحاد الفنانين التشكيليين المتعلقة بالتصرف الجماعي في مجال الفنون الجميلة.

ولتعزيز العناية بالقطاعات الإبداعية سيتواصل خلال 2020 تنفيذ مشروع حفظ وإنقاذ الرصيد الوطني من الاعمال التشكيلية ونقل الرصيد الفني لمخازن الرصيد بدار الكتب الوطنية وبمدينة الثقافة وفتحه لفائدة الباحثين والدارسين وتطوير عدد الإصدارات المتخصصة في مجال الفن التشكيلي التونسي. إلى جانب انجاز موقع واب خاص بالرصيد الوطني للفنون التشكيلية لتسهيل عملية الاطلاع على مكوناته.

وفي المجال السمعي البصري سيتواصل العمل بغاية حفظ وتوثيق الأرشيف السينمائي الوطني وتجميع وتوثيق الانتاجات المسرحية الموسمية عبر إصدار نشرية في الغرض وانشاء بوابة إلكترونية للمسرح التونسي تتضمن الاعمال القابلة للتوزيع.

وبخصوص الفنون الدرامية والركحية سيتم الانطلاق في تعميم مراكز الفنون الدرامية على كل الولايات مع مواصلة تقديم الدعم لفائدة المسرحيين الهواة والمحترفين على مستوى الإنتاج والترويج ومواصلة دعم الفضاءات المسرحية الخاصة بمنحة التجهيز او التسيير.

وفي مجال الكتاب والمطالعة سيتواصل دعم المجموعات الوثائقية المطبوعة وغير المطبوعة لتحسين المعدل الوطني للكتب مقارنة بعدد السكان بإقتناء حوالي 700 ألف كتاب تونسي وغير تونسي مع إيلاء عناية خاصة للمجموعات الوثائقية المخصصة لفائدة ضعيفي وفاقدي البصر والعمل على نشر ثقافة الكتاب والمطالعة من خلال بعث برامج جهوية للترغيب في المطالعة.

ولتجذير علاقة الطفل بالمكتبة، سيتواصل بعث فضاءات لفائدة الأطفال في سن ما قبل الدراسة وتأثيثها بالأرصدة الوثائقية اللازمة وتجهيز وتجديد أسطول المعدات الإعلامية بالمكتبات العمومية وتفعيل مشروع حوسبة المكتبات العمومية ومواصلة تركيز شبكات تراسل المعطيات بالمكتبات العمومية وربطها بالأنترنات ذات التدفق العالي.

وفي نفس الإطار، ينتظر أن تتضاعف الاقتناءات من الكتب التونسية والدوريات التونسية والأجنبية لبلوغ معدل 400 نسخة من كل عنوان واقتناءات الكتب الموجهة للأطفال واليافعين لتفوق معدل 60% من المجموع العام

للإقتناءات والترفيع في اقتناءات الكتب غير العربية. وذلك بالتوازي مع الترفيع في عدد المشاركات بالمعارض الدولية للكتاب وتشريك أكبر عدد ممكن من الشعراء والكتاب بتظاهرات الكتاب بالخارج مع مزيد العمل على طبع عدد أكبر من اصدارات المؤلفين في إطار صندوق التشجيع على الابداع الادبي والفني والبرنامج الوطني مدن الآداب والكتاب.

وسيتم العمل على دعم مختلف هذه المجهودات من خلال الانطلاق خلال سنة 2020 في تركيز مشروع المكتبة الافتراضيّة ومواصلة تركيز مشروع متحف التّراث المكتوب "ميضة السّلطان" بدار الكتب الوطنية، بالتّعاون مع المعهد الوطنيّ للتّراث وتركيز مشروع دار الضّيافة لإقامة الباحثين وتطوير جناح لوي براي لذوي الإعاقة البصريّة.

وسعيا إلى مزيد توسيع شبكة المرافق الثقافية، ستشهد سنة 2020 إحداث 04 دور ثقافة بكل من ماطروالكاف الغربية والطويرف وأولاد حفوز وإعادة بناء 08 دور ثقافة بكل من حلبة وبوحجلة ورمادة وبن قردان ودار شعبان الفهري وعين دراهم والقطار ومنزل المهيري.مع مواصلة بناء القسط الثاني لنوادي الاختصاص بالمركب الثقافي بباجة وبدار الثقافة القصور واعادة بناء قاعتي عروض بطبرقة والشابة وقاعة عروض بدار الثقافة وادي مليز ليتطور عدد دور الثقافة من 235 سنة 2019 الى 239 مؤسسة سنة 2020 وليبلغ المعدل الوطني لتغطية دور الثقافة للمعتمديات نسبة 76%.

كما سيتواصل تهيئة المكتبات العمومية بكل من حمام الغزاز والفحص وبرج العامري وتوسعة المكتبة الجهوية بالقصرين.

ولمزيد المحافظة على التراث وتثمينه سيتواصل جرد المخزون الأثري ومتابعة جرد المجموعات الاثرية المحجوزة مع مواصلة مشروع الخارطة الأثرية المتعلق بإحصاء المواقع والمعالم حسب الورقات الطوبوغرافية ومواصلة مشاريع الجرد الورقي والرقمي للمجموعات الأثرية والإثنوغرافية بالمخازن المتواجدة بالمواقع والمتاحف.

ولتدعيم وتطوير البنية التراثية سيتواصل سنة 2020 انجاز مشروع متحف سليانة الاثري ومتحف سيدي بوزيد (متحف الثورة) والمتحف التراثي والطبيعي بتطاوين الى جانب تهيئة متحف العادات والتقاليد الشعبية بالكاف ومتحف صفاقس الأثري ومتحف اللباس التقليدي بالمنستير وتهيئة المنتزه الاثري بقرطاج وقصر الجم وإعادة بناء متحف اوتيك وانجاز مراكز تأليفية بموقع دقة وبمدينة القيروان وبموقع بلاريجيا واحداث مسلك سياحي وثقافي بقفصة.

ولحماية المخزون التراثي، سيتم وضع خطط وقاية وحماية لمجموعة من المعالم والمواقع بما فيها معلم قرطاج بالإضافة الى إعداد ملفات أمثلة التهيئة والحماية للمواقع الاثرية الهامة وحماية المعالم والمواقع المهددة بالزحف العمراني وخاصة منها المرتبة تراثا عالميا ووطنيا والعمل على ترسيم عناصر من التراث المادي وغير المادي

في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لليونسكو وقائمة التراث العالمي ومواصلة مشروع رقمنة القطع الاثرية.

التوجهات الكبرى لقطاع الثقافة على المدى المتوسط 2020-2022

تم وضع التوجهات الكبرى لتنمية قطاع الثقافة في أفق سنوات 2020-2022 استنادا الى المبادئ العامة للدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها ذات العلاقة بالمجال وتستند الى اعتبارات أربعة:

- إدراج الثقافة ضمن منظومات الحوكمة المستدامة للممتلكات والخدمات الثقافية من تعلم وإبداع وإنتاج وتوزيع وترويج ونفاذ ووساطة ومساواة في الجنس الثقافي...
- إقامة علاقة متوازنة بين الممتلكات والخدمات الثقافية في علاقة بالحقوق الثقافية والكفاءات والأقطاب الجهوية للثقافة والسياسات الأفقية والسياسات البديلة.
- إدراج الثقافة في سياسات استباقية ديناميكية مدمجة لا تترك أحدا جانبا شعارها الثقافة التضامنية ومبدأها احترام الحقوق والحريات.

ووفق هذه الرؤية يتوجه العمل خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2022 نحو:

1. **تكريس مبدأ الحق في الثقافة إلى واقع يومي عام وشامل** من خلال إرساء ثقافة القرب ودمج الشأن الثقافي في الظاهرة الاجتماعية العامة وتحويل الفضاء العام الى مجال للإبداع يساهم الجميع دون استثناء في تأثيثه بالفعل الثقافي والإبداعي وعلى تكريس التمييز الايجابي بين الجهات والمعتمديات من خلال البرامج والأنشطة الثقافية التي تستهدف المناطق الداخلية والحدودية والأحياء الشعبية.
2. **بناء ثقافة مواطنية من خلال الديمقراطية التشاركية** وترسيخ ثقافة تقوم على تخصيب الحياة الاجتماعية بالمشاركة واحترام القيم الأساسية المؤدية إلى توطيد التماسك في المجتمع الى جانب تفعيل لامركزية حقيقية تمكن الفاعلين من تقديم برامج تعكس خصوصيات الجهات في إطار مقاربة تقوم على إبراز عناصر التعدد والتنوع والخصوصية إضافة الى ايلاء اهتمام متزايد بالفئات والجهات المحرومة وذلك بإطلاق برامج خصوصية كموسم الثقافة الجزرية وموسم الثقافة بين الحدود وموسم الثقافة العمالية وموسم ثقافة الجنوب والصحراء وموسم الثقافة المندمجة والتضامنية.
3. **تكريس اللامركزية الثقافية والحوكمة المحلية في الشأن الثقافي** عبر بناء لامركزية ثقافية تشاركية يساهم فيها مختلف المهتمين والمتدخلين في العمل الثقافي من القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني والمحليات وتكريس التمييز الايجابي بين الجهات والمعتمديات بتنفيذ برامج وانشطة ثقافية تستهدف المناطق الداخلية والحدودية والأحياء الشعبية وضمان ديمومة الحراك الثقافي وإبراز المخزون الثقافي المتميز والطاقات الخلاقة للجهات وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بينها للتعبير عن خصوصيتها الثقافية والسعي الى إشراك العاملين في التراث في النشاط المحلي الجهوي مع اعتماد اللامركزية في برمجة وتسيير التراث.

4. **إسهام الثقافة في التنمية والتشغيل** من خلال تحفيز المبادرة الفردية والجمعياتية والخاصة والعمل الثقافي المستقل في المجال الثقافي وتوجيه الاهتمام نحو الاستثمار في الصناعات الإبداعية والعمل على ضمان ديمومة العمل الثقافي والانصهار في الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي مع اعتماد مفهوم متجدد للاختصاص الثقافي الاجتماعي التضامني والتركيز على تثمين التراث والتشجيع على الاستثمار في المجال باستغلال المواقع المتاحة في إطار عقود لزمات.
5. **تثمين التراث والمواقع والمعالم الأثرية في علاقتها بالتنمية البشرية والحضارية والاقتصادية** وذلك بالعمل على إدماج التراث بمختلف مكوناته الثقافية وعناصره المادية واللامادية والبيئية في الدورة الاقتصادية والاجتماعية وطنيا وجهويا وابراز الخصوصيات الجهوية والمحلية للتراث الوطني والمساهمة في توفير موارد اقتصادية جديدة مستديمة لمتساكني المناطق الداخلية والحرص على إثراء المنتوج السياحي وتنويعه لاستقطاب شرائح جديدة من السياح المهتمين بالثقافة والبيئة والطبيعة وتدعيم صورة تونس كوجهة سياحية وثقافية من خلال تحديد خارطة وطنية للمسالك والمواقع والمتاحف والمحميات الطبيعية وضمان تسويق هذا المنتوج ورسم الصورة التي تليق ببلادنا في الخارج والعمل توازيا على مصالحة المواطن مع التراث وإدراج الموروث الثقافي ضمن مفهوم التنمية المستديمة.
6. **العمل على إبراز الريادة التونسية في المجال الثقافي إقليميا ودوليا** بتعزيز المشاركات التونسية في المحافل الثقافية الدولية والإقليمية والمشاركات الدولية بتونس كميا ونوعيا ومزيد تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتكثيف التشاور مع رؤساء البعثات الديبلوماسية المعتمدة بتونس لتعزيز برامج التعاون والتبادل الثقافي وتيسير تنقل المبدعين والمثقفين في الاتجاهين وإدماج المشاريع الفنية التونسية في الشبكات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالثقافة والتراث.

الطفولة

أهم الإنجازات خلال سنة 2019

العناية بالطفولة المبكرة:

- تحسين أداء مؤسسات الطفولة المبكرة والرفع من نسبة الالتحاق بهذه المؤسسات التي بلغت حوالي 38% بفضل تطور عدد رياض الأطفال الذي بلغ 4600 مؤسسة خلال السنة التربوية 2018-2019 يؤمها 220 ألف طفل.
- مواصلة تنفيذ برنامج تهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات للطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة العمومية وخاصة بالولايات الداخلية التي تفتقر لهذا الصنف من المؤسسات حيث تمت صيانة وتجهيز 20 روضة أطفال من جملة 42 روضة مبرمجة خلال سنة 2019 وإحداث 50 فضاء للطفولة المبكرة.
- مواصلة الجهود لمتابعة ومراقبة الفضاءات حيث تم رصد خلال السنة التربوية 2018-2019 حوالي 366 فضاء فوضوي بمختلف الجهات من قبل اللجان الجهوية المحدثة للغرض.

- تنفيذ برنامج دعم العائلات المعوزة لتسجيل أبنائهم برياض الأطفال حيث انتفع حوالي 6 آلاف طفل بهذا البرنامج خلال السنة التربوية 2018-2019 (الذي من المؤمل أن ينتفع به حوالي 10 آلاف طفل خلال السنة التربوية 2019-2020).

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي من خلال:

- إتاحة الترفيه للأطفال لوقايتهم من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر عبر تقريب خدمات مؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي من جميع الأطفال وخاصة بالمناطق الريفية والمناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية ويتجلى ذلك من خلال تطور عدد المؤسسات من نوادي أطفال ومركبات طفولة وارتفاع عدد الأطفال الناشطين بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي.

دعم منظومة التكوين والتفقد البيداغوجي من خلال:

- تحسين عمليات التدخل إلى جانب تنظيم الدورات التكوينية للإطارات ولسلك التفقد على المستوى الجهوي والوطني للرفع من جودة خدمات مؤسسات الطفولة حيث تم إنجاز ما يناهز 45 ألف عملية بيداغوجية خلال السنة التربوية 2018– 2019 مقابل حوالي 40 ألف عملية بيداغوجية سنة 2017-2018.

تطوير منظومة رعاية وحماية الطفولة عبر:

- مواصلة تنفيذ برنامج الإيداع العائلي لدعم قدرات الأسر على احتضان أطفالها باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازن الطفل حيث استفاد من هذا البرنامج 261 طفلا سنة 2019 مقابل 267 طفلا سنة 2018 من الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة كما إحتضنت المراكز المندمجة للشباب والطفولة 2143 طفلا خلال السنة التربوية 2019/2018 منهم 1472 نصف إقامة.
- تطوير مردودية تدخلات سلك مندوبي حماية الطفولة بمتابعة الحالات المعروضة على أنظارهم وسعيهم لإيجاد الحلول الوفاقية المناسبة.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الخطة الوطنية لإعادة هيكلة المراكز المندمجة 2018-2025 لإعادة هيكلة مؤسسات الرعاية وتكثيف آليات التعهد في إطار مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات وبيئاتها المحيطة وأهمية برامج التعهد الموجهة للأطفال.

مواصلة رصد أوضاع الطفولة:

- تطوير منظومة الرصد من خلال رصد الظواهر المستجدة المهددة للطفل وتنظيم ورشات لإنتاج مؤشرات جديدة وتفعيل النواتات الجهوية لجمع المعطيات الإحصائية حول أوضاع الأطفال.
- إنجاز نظام معلوماتي موحد childinfo2 يربط كل الوزارات والمؤسسات المنتجة للمعطيات الخاصة بأوضاع الطفولة وتمكن من الحصول على الاحصائيات حسب مختلف المتغيرات في أحسن الآجال.

- نشر نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات السادس حول أوضاع الأم والطفل على المستوى الوطني والجهوي والشروع في استثمارها في مجال البحوث والدراسات.

دعم مشاركة الأطفال في الحياة العامة:

- تطوير نشاط برلمان الطفل وتركيز المجالس البلدية للأطفال وفي هذا الإطار تم تنظيم إنتخابات الأطفال البرلمانيين للفترة النيابية 2020/2019 وعقد الدورة العادية الأولى لسنة 2019 إضافة إلى إعداد خطة عمل لتركيز المجالس البلدية للأطفال بالتعاون مع الأطراف الشريكة من وزارات ومجتمع مدني وأعضاء المجالس البلدية.

أهم البرامج والسياسات لسنة 2020

تطوير منظومة تربيه الطفولة المبكرة:

- تجسيم المخطط التنفيذي للاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وفق المحاور ذات الأولوية لا سيما تحسين الخدمات والبرامج وتنمية الطفولة المبكرة والعائلة والتربية الوالدية. إلى جانب إحداث إجازة أساسية في تربية الطفولة المبكرة بالمعهد العالي لإطارات الطفولة خلال السنة الجامعية 2019-2020.
- تحسين واقع الطفولة المبكرة بتطوير خدماتها وإنجاز فضاءات الطفولة المبكرة العمومية وتهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية وحث القطاع الخاص والجمعيات على بعث رياض الأطفال باستهداف المناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية وتكثيف المرافقة والرقابة البيداغوجية وتنظيم دورات تكوينية لتأهيل الإطارات العاملة والتصدي للقطاع الموازي. وينتظر أن تبلغ نسبة التغطية بمؤسسات الطفولة المبكرة حوالي 40 % سنة 2020.

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي:

- مراجعة منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي لاسيما تجربة نوادي الأطفال القارة بالتنسيق مع الأطراف المهتمة بالطفولة (الثقافة والشباب) لتركيز منظومة متكاملة تستجيب لحاجيات الطفل المتطورة مع دعم التنشيط المتنقل لاستهداف الأطفال بالمناطق الريفية.
- الترفيع في عدد نوادي الأطفال المتنقلة ومواصلة بناء وتهيئة وتجهيز شبكة نوادي الأطفال.

تطوير منظومة رعاية وحماية الأطفال:

- تطوير تدخلات سلك مندوبي حماية الطفولة بمتابعة الحالات المحالة عليهم بالتعاون مع الأطراف المتدخلة لا سيما الحكومية.
- مواصلة نشر ثقافة حقوق الطفل بكل الأوساط الاجتماعية لا سيما بالوسط المدرسي والأسري والإعلامي.

- تطوير منظومة رعاية الأطفال بالتقليص من الإقامة المؤسساتية وحث الأسر على احتضان الأطفال فاقدي السند في إطار برنامج الإيداع العائلي مع العمل على مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة.
- وقاية وحماية الأطفال من المخاطر السيبرنية والشاشات بصفة عامة.

مواصلة رصد أوضاع الطفولة:

- مواصلة تطوير البيانات والمعطيات الإحصائية المتصلة بالطفولة عبر إنجاز نظام معلوماتي موحد CHILDINFO2 وإنجاز الدراسات المبرمجة المتصلة بواقع الطفولة.
- تفعيل حق الطفل في المشاركة من خلال ضمان مشاركة أفضل للأطفال واليافعين في جميع المسائل التي تهمهم لا سيما بالفضاء المدرسي بتنظيم نشاط برلمان الطفل عبر تنظيم الانتخابات لسنة 2020/2019 والعمل على تركيز المجالس البلدية للأطفال.
- استثمار نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات السادس حول أوضاع الأم والطفل والشروع في التحاليل المتعلقة بالأم والطفل بالتنسيق مع القطاعات المعنية بالطفولة.

الشباب

أهم الإنجازات خلال سنة 2019

تونس عاصمة الشباب العربي:

- تنظيم فعاليات تونس **عاصمة الشباب العربي** التي تم إقرارها في الدورة العادية الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب وذلك تعزيزا لتواجد الشباب العربي على النطاق الدولي وتتمل أهم الأنشطة والبرامج الشبابية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الأمانة الفنية الشبابية للجامعة العربية في "الملتقى العربي للإعلام الشبابي "والمؤتمر العربي الإقليمي للمرشدات والمؤتمر العربي" شباب سفراء السلامة على الطرقات" والملتقى العربي للفنون والعمل التطوعي ومنتدى الفتاة العربية الرائدة.

دعم مشاركة الشباب المدنية والاقتصادية:

- نشر قيم المواطنة لدى الشباب وتدريبه على الممارسة الديمقراطية والمشاركة الفاعلة في الشأن العام الوطني والمحلي وخاصة خلال سنة الانتخابات الرئاسية والتشريعية عبر تنظيم دورات دولية ووطنية في مجالات المواطنة والمشاركة وأهداف التنمية المستدامة إلى جانب تنظيم ندوة وطنية حول الوكالة الوطنية للعمل التطوعي والانطلاق في إعداد برنامج القيادات الشابة الذي سيستفيد منه قرابة 2500 شابا وشابة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى تركيز 5 مجالس محلية للشباب بالتعاون مع البنك الدولي

بدور الشباب محمد القمودي (الكاف) وبن قردان (مدنين) وابن خلدون (تونس) وتستور (باجة) والمركب الشبابي بالقصرين.

- المساهمة في المجهود الوطني لإدماج وتشغيل الشباب من خلال دعم مشاريع إقتصادية في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع الصغرى التابع" للكونفجاس" والمساهمة في تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي" مبادرون "بالتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية في مجال المبادرة وإنجاز أنشطة نموذجية بعدد من المؤسسات الشبابية.

تكريس حق الشباب في الرعاية الصحية والاجتماعية:

- تجسيم حق الشباب في الرّعاية الصحّية والنفسية والاجتماعية وحمايته من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر حيث تم في هذا الإطار إنجاز العديد من البرامج والأنشطة الشبابية على غرار البرنامج الوطني" فوت أولاد في حومتنا و" فوت بنات في حومتنا" استفاد منها أكثر من 50 ألف شابا وشابة من الأحياء ذات الكثافة السكانية ورواد مؤسسات الشباب والنوادي الشبابية.

النهوض بالترفيه والسياحة الشبابية:

- تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية حيث تم خلال سنة 2019 الترفيع في عدد المستفيدين من برامج السياحة الشّبابيّة ودعم العمل التشاركي والشبكي بين المؤسسات الشبابيّة وهياكل المجتمع المدني ذات العلاقة في مجال السياحة الشبابية وتعزيز مبدأ التمييز الإيجابي وتكافؤ الفرص من خلال الإحاطة بالفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية وتشريكها في برامج السياحة الشبابية.
- إحداث منظومة وطنية للسياحة الداخلية موجهة للشباب حيث سيستفيد أكثر من 43 ألف شاب وشابة من البرنامج الوطني سياحة وتكوين على إمتداد شهري جويلية وأوت كما استفاد أكثر من 127 ألف شاب وشابة من داخل وخارج تونس من البرنامج الوطني لتنشيط الشّواطئ الذي نفّذ بـ 09 جهات ومن المؤمّل بلوغ عدد المستفيدين من الأنشطة خلال صائفة أكثر من 185 ألف مستفيد.

تطوير البنية الأساسية الشبابية:

- تطور عدد دور الشباب من 348 دار شباب سنة 2018 إلى 351 دار شباب سنة 2019 وذلك بإحداث 03 دور شباب جديدة بمنطقتي البليدات والبشري من ولاية قبلي وحي الكرمة من ولاية القصرين إضافة إلى إحداث مركز اصطياف بمنطقة منزل تميم بنابل وتحويل دار الشباب ميداس إلى مركز استقبال وسياحة شباب وإحداث المركب الشبابي بقابس والشروع في أشغال بناء المركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس الممول في نطاق هبة من جمهورية الصين الشعبية.
- تحويل 27 مؤسسة شبابية الى مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية وتكوين المشرفين عليها على المستوى الإداري والمالي بالإضافة لتهيئة 23 مؤسسة شبابية في إطار برنامج الجيل الثاني لدور الشباب.

رصد أوضاع الشباب:

- مواصلة رصد أوضاع الشباب وإنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة حيث تم سنة 2019 إنجاز المسح الوطني حول الشباب والمشاركة في إعداد التقرير الطوعي في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيتم خلال المرحلة القادمة الإعلان عن النتائج الأولية للمسح الوطني حول الشباب والشروع في إنجاز البوابة الإلكترونية للمرصد الوطني للشباب.

أهم التوجهات والبرامج لسنة 2020

دعم مشاركة الشباب المدنية والاقتصادية:

- مواصلة تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب وتدريبه على ممارسة الديمقراطية وتعزيز إنخراطه في الشأن العام من خلال تقييم تجربة المجالس المحلية للشباب والعمل على تعميم هذه التجربة بصفة تدريجية وتنظيم منتدى الشباب العربي الأوربي حول السياسات الموجهة للشباب والعمل على إعداد دليل التربية على المواطنة.
- المساهمة في إدماج وتشغيل الشباب ودعم المبادرات الشبابية من خلال مواصلة دعم المشاريع المقدمة في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع الصغرى وتفعيل دور فضاءات الريادة بدور الشباب بالإضافة لوضع آليات محفزة في الوسط الريفي والضواحي الحضرية للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية عبر التكوين في الانتصاب للحساب الخاص وبعث المشاريع الصغرى.

تكريس حق الشباب في الرعاية الصحية والاجتماعية:

- تجسيم حق الشباب في الرّعاية الصحّية والنفسية والاجتماعية وحمايته من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر من خلال إعطاء الأولوية في دعم البرامج والمشاريع الشبابية والرياضية لأنشطة القُرب والاعتماد على نتائج المسح الوطني للشباب والدراسات العلمية وعمليات سبر الآراء لوضع مجموعة من البرامج والتظاهرات الوطنية الجديدة التي تستجيب لتطلعات الشباب وميولاته.

النهوض بالترفيه والسياحة الشبابية:

- تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية عبر إرساء سياسة وطنية في مجال الترفيه والسياحة الشبابية تجمع بين مختلف الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني وتعتمد على اللامركزية في تنفيذ البرامج إضافة الى إحداث منظومة وطنية للسياحة الداخلية موجهة للشباب وتكثيف وتنويع وتطوير برامج التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة.

تطوير البنية لأساسية الشبابية:

- تعزيز شبكة المنشآت الشبابية من خلال مواصلة تنفيذ برامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية والفضاءات الخارجية من ملاعب رياضية وقاعات تنشيط ودعمها بالتجهيزات العصرية إضافة الى مواصلة تهيئة المؤسسات الشبابية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لمؤسسات الشباب من الجيل الثاني.

رصد أوضاع الشباب:

- مواصلة إنجاز البحوث والدراسات المتصلة بالشأن الشبابي لرصد أوضاع الشباب والتعمق في واقعه الحالي والعمل على مزيد تطوير قاعدة البيانات شباب أنفو وتحيين محتوياتها والانطلاق في تنظم ورشات وندوات حول محاور المسح الوطني حول الشباب واستثمار نتائجها في رسم التوجهات والخطط والبرامج الشبابية الملائمة.

أهم التوجهات الكبرى للفترة 2020-2022

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والشأن العام عبر إحداث المجلس الوطني للشباب والوكالة الوطنية للعمل التطوعي وتكثيف البرامج الموجهة للشباب في مجالات التنمية المستدامة والتنمية البشرية ومختلف الميادين ذات العلاقة بالمواطنة والمُشاركة.
- المساهمة في المجهود الوطني لإدماج وتشغيل الشباب ودعم المبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع عبر وضع نظام معلومات حول احداث المشاريع وفرص العمل وإرساء برامج تدريبية وأنشطة للتوعية من أجل زيادة إهتمام الشباب بالمبادرة وبفرص العمل للحساب الخاص ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع.
- تطوير الخدمات المقدمة للشباب وتنمية قدراته في مجال الاتصال والإعلام وتمكينه من فرص التعبير والمشاركة عبر إحداث فضاءات جديدة لإذاعات وتلفزات الواب والانفتاح أكثر على منظمات وهياكل دولية تُعنى بمجال الاتّصال والإعلام وتطوير قدرات ومهارات العاملين والناشطين بهذه الفضاءات.
- تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية عبر إرساء سياسة وطنية في مجال الترفيه والسياحة الشبابية تجمع بين مختلف الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني وتعتمد على اللامركزية في تنفيذ البرامج إضافة الى إحداث منظومة وطنية للسياحة الداخلية موجهة للشباب وتكثيف وتنويع وتطوير برامج التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة.
- اعتماد الشراكة والتنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن الشبابي من خلال توسيع الشراكة والتعاون مع الجمعيّات الشّبابيّة النّاشطة بالجهات وإعطاء الأولويّة في الدّعم للجمعيات والمنظمات الشبابية الشّريكة التّي تنفّذ مشاريع ضمن المحاور الرئيسية للرّؤية الاستراتيجية لقطاع الشباب.

- تعزيز شبكة المنشآت الشبابية من خلال مواصلة استكمال الخطة الوطنية لمؤسسات الجيل الثاني وإعادة النظر في الخارطة الوطنية للمؤسسات الشبابية وإعادة تأهيل وتطوير خدمات وأداء مراكز استقبال وسياحة الشباب.
- مواصلة العمل على إرساء إطار وطني استراتيجي مندمج وعبر قطاعي للتخطيط والتنسيق والمتابعة للسياسة الشبابية من خلال الشروع في إنجاز دراسات نوعيّة لتعميق النّظر حول القضايا الرّئيسيّة الواردة في نتائج المسح الوطني للشباب واستثمارها في رسم الخطط المستقبلية.

الرياضة

أهم الإنجازات خلال سنة 2019

تطوير الرياضة المدنية من خلال:

- توفير الدعم المالي والمادي والفني لمختلف الجامعات والجمعيات الرياضية وتشجيع الجمعيات الرياضية على بعث فروع جديدة وتوسيع قاعدة المجازين مما ساهم في الرفع من عدد الجمعيات من 1363 جمعية خلال سنة 2018 إلى 1482 موفى شهر جويلية 2019 وعدد المجازين من 169 ألف مجاز ومجازة سنة 2018 إلى 181 ألف سنة 2019 أي بزيادة تقدر بنسبة 6.7%.
- النهوض بالرياضة النسائية ومواصلة الدعم المالي لفائدة الجمعيات النسائية من خلال إعفائها من معاليم الانخراط بالجامعات الرياضية وتدعيم مجانية استغلال المنشآت الرياضية للتمارين والمباريات مما ساهم في الرفع من عدد المجازات من 47 ألف مجازة سنة 2018 إلى حوالي 50 ألف مجازة في موفى سنة 2019.
- مواصلة دعم الجمعيات الرياضية للمعوقين من خلال بعث فروع واختصاصات جديدة حيث تطور عدد الجمعيات ليبلغ 171 جمعية حاليا ومن المتوقع بلوغ 180 جمعية في موفى سنة 2019.
- تدعيم شبكة المنشآت الرياضية ودعمها بالتجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية بمختلف الجهات من خلال الرفع من عدد الملاعب المعشبة من 297 ملعب سنة 2018 إلى 307 ملعب معشب سنة 2019 وعدد القاعات الرياضية من 236 قاعة سنة 2018 إلى 241 قاعة سنة 2019.

الرياضة للجميع:

- نشر ممارسة الرياضة للجميع من خلال تعزيز الدعم المالي للجامعة التونسية للرياضة للجميع وذلك بالترفيع في ميزانيتها من 360 ألف دينار سنة 2018 إلى 465 ألف دينار سنة 2019 والحرص على الترفيع من عدد الجمعيات بجميع الجهات والتكثيف من أنشطتها مما مكن من تحقيق تطور في عدد التظاهرات المنظمة من قبل الجامعة ومن عدد المستفيدين من حوالي 15 ألف مستفيد سنة 2018 إلى حوالي 20 ألف مستفيد خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2019.

- إقرار يوم وطني للرياضة لنشر الممارسة الرياضية وتشجيع التونسيين على تعاطي الانشطة البدنية عبر تنظيم ما يفوق عن 345 تظاهرة رياضية تستهدف أكثر من 3 مليون تونسي سنة 2019. إلى جانب تكليف المرصد الوطني للرياضة بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء لإعداد مسح وطني حول الممارسة الرياضة والبدنية لدى التونسيين.

رياضة النخبة:

- مواصلة برنامج الإحاطة برياضي النخبة من خلال الارتقاء بمستواهم الفني والمادي بالتنسيق مع الجامعات الرياضية والعمل على ترشيح أكبر عدد منهم في مختلف الاختصاصات الرياضية مما ساهم في تألق النخبة الوطنية في التظاهرات الدولية والإقليمية وارتفاع حصيلة الميداليات في الألعاب الفردية وإحراز المنتخبات الوطنية في الرياضات الجماعية على عديد الألقاب.
- المساهمة في مزيد إشعاع الرياضة التونسية والترويج لصورة تونس كوجهة سياحية ورياضية مميزة ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع عدد المشاركين من الرياضيين التونسيين بالبطولات والكؤوس العالمية بجميع الاختصاصات الفردية والجماعية وارتفاع حصيلة التظاهرات والدورات الدولية بتونس والخارج خلال سنة 2019.

التربية البدنية والتكوين:

- مواصلة العمل على تعميم تدريس مادة التربية البدنية بجميع المراحل الدراسية إذ بلغت هذه النسبة 64.03% بالابتدائي و94.05% بالإعدادي و98.4% بالثانوي وذلك خلال الموسم الدراسي 2019/2018.
- الارتقاء بمنظومة التكوين الجامعي والبحث العلمي من خلال العمل على وضع البرامج الملائمة لذلك مواكبة للتطورات التي يشهدها ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية ومواصلة تأهيل وتطوير البنية الاساسية والتجهيزات البيداغوجية والرياضية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.
- تطور نسبة التأطير بالأساتذة الجامعيين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية من 153 أستاذ باحث سنة 2017 إلى 168 أستاذ باحث سنة 2018 وارتفاع عدد الطلبة المرسمون بماجستير البحث للسنة الدراسية الحالية ليبلغ 677 طالبا بزيادة تقدر بـ 45 طالبا مقارنة بالموسم الدراسي 2018/2017.

أهم التوجهات والبرامج لسنة 2020

مزيد العناية بالرياضة المدنية من خلال:

- توسيع قاعدة ممارسي الأنشطة الرياضية وتعميم الثقافة الرياضية على كافة الفئات الاجتماعية والعمرية ومواصلة الدعم المالي والمادي للجامعات والجمعيات الرياضية وحثها على مزيد العناية بالتكوين القاعدي وبفروع الشبان.
- تحسين أساليب إدارة الهياكل والجمعيات الرياضية وفق مبادئ الشفافية والحوكمة والعمل على مراجعة معايير إسناد الدعم العمومي لفائدة الجمعيات الرياضية.
- مواصلة تشجيع المرأة على الممارسة الرياضية بالعمل على الترفيع في عدد الفروع والجمعيات النسائية والرفع من عدد المجازات ليبلغ 52.8 ألف مجازة سنة 2020.
- مواصلة النهوض برياضة المعوقين من خلال العمل على مزيد دعم الجمعيات والنوادي المختصّة في رياضة ذوي الاحتياجات الخاصّة ودعمها بالتجهيزات الملائمة لبلوغ عدد 230 جمعية سنة 2020.
- تعزيز البنية الأساسية الرياضية بمختلف الجهات عبر احداث ملاعب وقاعات رياضية جديدة وفق مقاييس تراعي التوازنات الجهوية والرياضية ومواصلة انجاز المشاريع المتواصلة وبرامج التهيئة والصيانة لمختلف المنشآت بالتعاون مع المجالس الجهوية والبلدية.

رياضة النخبة:

- مواصلة تنفيذ برامج الإحاطة بالنخبة الرياضية الوطنية بتوفير الظروف الملائمة وتحسين النتائج الرياضية والارتقاء بمستوى الرياضيين لإعدادهم للاستحقاقات الرياضية القادمة وخاصة الإعداد للمشاركة في الألعاب الأولمبية 2020.
- التسويق لصورة تونس بالخارج كوجهة سياحية ورياضية مميزة من خلال العمل على إحتضان التظاهرات الرياضية الإقليمية والقارية والدولية.

الرياضة للجميع:

- مواصلة النهوض **برياضة المواطنة** من خلال الترفيع في أنشطة الجامعة التونسية للرياضة للجميع في مختلف مناطق الجمهورية وفي عدد المنتفعين ودعم الأنشطة والتظاهرات ذات الطابع التحسيسي بفوائد الممارسة الرياضة وأهميتها على صحة المواطن مع نشر وتعميم ثقافة ممارسة الرياضة. إلى جانب تطوير الرياضة المدرسية والجامعية.

التربية البدنية والتكوين:

- مواصلة العمل على تعميم تدريس مادة التربية البدنية بجميع المراحل الدراسية لا سيما بالابتدائي عبر مزيد إحكام ترشيد الموارد البشرية العاملة في مجال التدريس.
- مواصلة الإرتقاء بمستوى التأطير الفني وخاصة في الرياضات الفردية وتحسين المستوى الفني للمدربين في إطار منظومة التكوين الأساسي بالمعاهد العليا لرياضة والتربية البدنية.
- مواصلة النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي الرياضي من خلال العمل على الترفيع في نسبة التأطير وتحسين المستوى العلمي لإطارات التربية البدنية ومهن الرياضة والنهوض بأنشطة البحث العلمي الرياضي وضمان مردوديته من خلال تكثيف الأنشطة البحثية وتثمينها ودعم مخابر ووحدات البحث والرفع من المنشورات العلمية وتكثيف عدد الدارسين في مستوى الماجستير والدكتوراه

أهم التوجهات الكبرى للفترة 2020-2022

الرياضة المدنية:

- تطوير الرياضة المدنية عبر الترفيع في عدد الجمعيات والفروع الرياضية وخاصة في الرياضة النسائية ورياضة المعوقين وتنمية العمل القاعدي والجهوي وتكثيف العناية بأصناف الشبان لاسيما في الألعاب االفردية والرياضات المستهدفة والنهوض بقطاعات التحكيم وتعزيز الجهود لحوكمة التصرف والتسيير بالجامعات الرياضية ودعم التمثلية التونسية بالهياكل الدولية وتدعيم تواجد العنصر النسائي بمواقع القرار والعمل على إصدار القانون الأساسي للهياكل الرياضية.

الرياضة والمواطنة:

- تطوير الممارسة الرياضية الاجتماعية والصحية بوضع خطة وطنية للرياضة للجميع بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة.
- العمل على تطوير الرياضة المدرسية والجامعية بإعادة إحياء المسابقات الرياضية المدرسية والجامعية ودعم الجامعات المختصة في المجال.
- برمجة تنظيم أكبر عدد ممكن من التظاهرات الرياضية الدولية بتونس لتكون الرياضة أحد الأقطاب الداعمة للسياحة والاقتصاد الوطني (150 تظاهرة رياضية سنة 2020 و200 تظاهرة سنة 2021 و220 تظاهرة سنة 2022).

دعم الإحاطة بالنخبة الوطنية:

- الارتقاء بالنتائج الرياضية للمنتخبات الوطنية وتطوير مردود رياضيي النخبة من خلال تمكين النخبة الشابة من اكتساب الخبرة عبر المشاركة في مختلف التظاهرات الرسمية والدورات التحضيرية وخاصة في الألعاب

الأولمبية وإعادة هيكلة المراكز الجهوية والوطنية للتكوين وإحداث 6 معاهد رياضية إقليمية لتوفير التأطير الفني الملائم والإحاطة الطبية والعلمية اللازمة للارتقاء بأداء الرياضيين.

- الرفع في عدد الإطارات الفنية ذات المستوى العالي والحرص على تجويد المستوى الفني لإطارات التدريب بالإعتماد على منظومتي التكوين الأساسي والتكوين المستمر.

تعميم تدريس التربية البدنية والتكوين:

- مواصلة الجهود لتعميم تدريس التربية البدنية خاصة بالمرحلة الابتدائية وتطوير المنظومة الرياضية بالوسط المدرسي من خلال العمل على رسم خارطة جديدة للأنشطة الرياضية تستجيب لمتطلبات الجهات والاختصاصات الرياضية واعتماد صيغ حديثة في تنظيم التظاهرات الرياضية بالتنسيق مع وزارة التربية والجامعة التونسية للرياضة المدرسية.
- مواصلة العمل على توحيد نظام التدريس والتقييم ومواصلة تأهيل البنية الأساسية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.
- الارتقاء بمستوى التأطير بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ودعم وحدات البحث وتأهيل الدكتوراه.
- مراجعة الخارطة الجامعية في مجال التربية البدنية والرياضة وذلك ببرمجة الإحداثات والانتدابات الجديدة اعتمادا على الحاجيات الفعلية للجهات.
- إصلاح منظومة التعليم العالي بتطوير مهام المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية لتضطلع بدورها الحيوي في مجال دفع تشغيلية الخريجين بإيجاد صيغ مبتكرة للتكوين.

المرأة

شهدت سنة 2019 إقرار جملة من الإجراءات في اتجاه مزيد تطوير وإصلاح السياسات والبرامج وتعزيز البعد الجهوي لتنفيذ البرامج والمشاريع من خلال:

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية لرفع نسق إحداث المشاريع النسائية الممولة في إطار برنامج "رائدة" مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة ذات القدرة التشغيلية.
- مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة السياحة والصناعات التقليدية في إطار خطة النهوض بالزربية والنسيج اليدوي وإعادة نسق الإنتاج من خلال مساندة المؤسسات الحرفية العاملة في مجال الزربية والمنسوجات اليدوية لتوفير الموارد البشرية المختصة اللازمة وبعث وحدات إنتاجية نموذجية وتذليل الصعوبات في مجال التزود بالمواد الأولية والابتكار والتسويق وذلك من خلال استكمال تدريب 480 متدربة يتوزعن على 06 ولايات (باجة وجندوبة وقفصة والمهدية وتطاوين وصفاقس عبر برنامج مقاومة الإرهاب (التكوين والمرافقة والترويج).
- استكمال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020 وخطة العمل المنبثقة عنها لإعطاء الأولوية للفئات النسائية الهشة بالمناطق الريفية بالولايات

الداخلية والحدودية واللاتي وجدن صعوبة في الانتفاع بمختلف الآليات الوطنية للتمويل وبعث مواطن الرزق حيث يشمل التدخل جميع ولايات الجمهورية بمعدل منطقة على الأقل بكل ولاية.

- إرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية في إطار الاتفاقية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- إعداد مشروع "أحميني" الذي يهدف إلى تيسير انخراط النساء العاملات في الوسط الريفي في منظومة الضمان الاجتماعي من خلال تركيز منظومة جديدة تقوم على إجراءات انخراط مرنة ومناسبة لخصوصيات وطبيعة عمل النساء في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص.
- الشروع في تنفيذ "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلم والأمن" من خلال العمل على إطلاق برنامج "مشروع لكل منطقة" «Un projet, une région» الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب من خلال دعم السلم المجتمعي وتمكين النساء ودعم مشاركتهن الاقتصادية وذلك بمنطقة جزة من معتمدية تاجروين بولاية الكاف (في مجال الجلد والصوف) وبمنطقة سيدي مخلوف وولاية مدنين (في مجال المنتجات البحري) ومنطقة الملاسين بتونس العاصمة (في مجال الطين) وفي منطقة دوار السلاطنية بولاية سيدي بوزيد (في مجال الصوف).
- الشروع في تنفيذ الجزء الأول من البرنامج النموذجي "مساهمة المرأة التونسية المقيمة بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها الأصلي" نستثمرو في بلادنا" من خلال بعث منصة الكترونية على شبكة الانترنت مخصصة للكفاءات النسائية المقيمة بالخارج بخط هاتف دولي أخضر وتطبيقات تفاعلية على غرار "تشات".
- الشروع في تنفيذ "الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي" التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية وفي الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات.
- الشروع في تهيئة وتجهيز مركزين لإيواء النساء ضحايا العنف بكل من ولايات جندوبة وسيدي بوزيد ليصبح عدد مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف 09 مراكز تنفيذا لأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.
- مواصلة تنفيذ برنامج "ترسيخ المساواة بين النساء والرجال" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يهدف للحدّ من عدم المساواة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية من خلال العمل على المحاور التالية:

  - تعزيز قدرات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وشركائها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال النوع الاجتماعي.
  - تحسين مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والحياة العامة.
  - المساهمة في الحد من التمييز والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

- تنفيذ مشروع دعم للاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية الممول من قبل التعاون الدولي الاسباني على مستوى ثلاث ولايات (جندوبة–صفاقس–المهدية) بهدف تركيز مشاريع صغرى واعدة في مجال الفلاحة والصناعات التقليدية وتحويل المنتوجات الغذائية وادماجهن في الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

البحوث والدّراسات

شهدت سنة 2019 إنجاز العديد من الدراسات حول المرأة أهمها:

- مواصلة إنجاز دراسة حول "**النّساء والشّباب واستراتيجيات القضاء على التطرّف**" بهدف وضع استراتيجيات للوقاية من التطرف العنيف على ضوء خصوصيات الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحلي، وفي هذا الإطار تم إنجاز ثلاث تقارير تحليليّة بالتعاون مع جامعة موناش الاستراليّة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة وسيتم الانطلاق في البحث الميداني في تونس الكبرى.
- دراسة حول "المعينات المنزليات: المسارات والمعيش والتموقع الاجتماعي" تهدف خاصة إلى التعرف على تركيبة وملامح هذه الفئة الاجتماعية، الواقع والمعيش اليومي.
- دراسة نوعية حول "**العنف ضد النساء في تونس عبر مواقع التواصل الاجتماعي** ومواصلة تنفيذ استراتيجية إنتاج مؤشّرات خصوصيّة حول "**العنف المبني على النّوع الاجتماعي**" و"**العنف القائم على النّوع الاجتماعي المسلّط على المراهقات**" بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تنفيذ برنامج تدريبي حول "**التعهد بالنساء ضحايا العنف**" بدعم من منظمة فردريشت ايبرت، يهدف إلى تقوية قدرات أعوان وإطارات الأمن الداخلي في مجال التعهد بالنساء ضحايا وتكوين جميع الوحدات المختصة التي تم إرساؤها في كامل ولايات الجمهورية.
- تنفيذ مشروع **البحث الموظف للتنمية حول حرف النساء والديناميكية الاقتصادية المحلية** بولايتي سليانة والمهدية.
- إرساء آلية رصد ومتابعة حول "**التونسيّات في مواقع المسؤوليّة الإداريّة بالقطاع العام**" تهدف إلى رصد وتحليل الواقع المهني للنساء في مواقع المسؤولية الإدارية بالقطاع العامّ وآليات نفاذهن إلى مواقع القرار.
- إحداث لجنة وطنية لدعم تكافؤ الفرص بين النّساء والرّجال في إدارة الشأن المحلي بهدف دعم المساواة بين الجنسين في الحوكمة المحلية وتكريس الديمقراطية المحلية في بعديها التمثيلي والتشاركي بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

السياسات والإصلاحات في مجال قطاع المرأة والأهداف الكمية المرسومة لسنة 2020

سيتم خلال سنة 2020 بالأساس مواصلة العمل على دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز عبر عدد من البرامج والسياسات تتمثل خاصة في:

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية بدفع نسق إحداث المشاريع النسائية الممولة مع العمل على الترفيع في عدد المشاريع المحدثة وخاصة منها المتجددة وذات القدرة التشغيلية وتوسيع قاعدة الشرائح المستفيدة (2000 مشروع).
- مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلم والأمن من خلال العمل على تنفيذ برنامج "مشروع لكل منطقة" «Un projet, une région» الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب من خلال دعم السلم المجتمعي وتمكين النساء ودعم مشاركتهن الاقتصادية من أجل النهوض بمناطقهن في ثلاث ولايات داخلية وهي جندوبة (في مجال المرجان) وولاية قفصة (تثمين المرقوم) وولاية القصرين (في مجال الحلفاء).
- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020 وخطة العمل المنبثقة عنها من خلال:

  - إحداث قرابة 300 مشروعا للنساء في المناطق الريفية بإعتماد سلسلة القيمة في القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات الفلاحية.
  - إحداث 200 مورد رزق في إطار مشروع التمكين الاقتصادي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والمنقطعات عن التعليم في المناطق الريفية.
  - إحداث خمس شركات نسائية للخدمات متعددة الإختصاصات في مجال الخدمات للعاملات في القطاع الفلاحي بين سنتي 2019 و2020.

- مواصلة تنفيذ مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية الممول من قبل التعاون الدولي الاسباني في ثلاث ولايات (جندوبة–صفاقس–المهدية) وذلك من خلال:

  - احداث 100 مشروع نسائي في مجال الفلاحة والصناعات التقليدية وتحويل المنتوجات الغذائية (2019-2020).
  - إنشاء قنوات تسويقية مبتكرة: نقاط البيع الثابتة/المتغيرة، المبيعات الجماعية، شبكات البيع عبر الإنترنات بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية.
  - دعم **مبادرة المرأة المهاجرة في التنمية المستدامة** من خلال تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج النموذجي "**مساهمة المرأة التونسية المقيمة بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها الأصلي**""**نستثمرو في بلادنا**" عبر إحداث ومرافقة 20 مشروعا نموذجيا للمرأة التونسية المقيمة بالخارج.
  - تحقيق تكافؤ الفرص **ومناهضة العنف والتمييز** المبني على النوع الاجتماعي تجسيما لاحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة عبر العمل على تعميم مراكز الإيواء وسيتم خلال سنة 2020 مواصلة تهيئة وتجهيز ثلاثة مراكز إيواء

للنسـاء ضـحايا العنف بثلاث ولايات داخل الجمهورية إلى جانب تجهيز المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمختلف الولايات بتطبيقة إعلامية تمكن من تسجيل مختلف المعطيات الخاصـة بالنسـاء المعنفات المتعهد بهن جهويا وتوفير البيانات الإحصـائية، وتكوينهن حول طرق استعمالها.

البحوث والدّراسات

وستشهد سنة 2020 الانطلاق في إنجاز عدد من الدراسات الجديدة حول:

- "**النّساء والفنّ والثّقافة والنّفاذ إلى الإبداع وإلى الفضاءات الثّقافيّة**" تهدف إلى توفير معطيات إحصائيّة مبنيّة على النّوع الاجتماعي حول النّفاذ للفضاء الثّقافي لتحليل الأشكال الثّقافيّة الأكثر وصولا للمرأة ورصد وتحليل الصّعوبات التي تعترض وجود النّساء في الفضاء الثّقافي كمنتجة.
- **واقع الفئات النّسائيّة الهشّة وسبل الإدماج**" تهدف إلى توفير معطيات علمية وكمية وإعتماد المنهج الكيفي للتقصّي حول واقع الفئات النّسائيّة المهمّشة من حاملي الإعاقة الجسديّة أو الذّهنيّة، الأمّهات العازبات وعاملات الجنس والبحث في سبل إدماجهنّ اجتماعيّا واقتصاديّا وقياس مدى تمتّعهنّ بحقوقهنّ الاقتصادية والاجتماعية إضافة للتّعرّف على أشكال العنف المسلّط على هذه الفئات وكيفيّة الإحاطة بهنّ.

التوجهات الكبرى لقطاع المرأة وتطور المؤشرات للفترة 2020-2022

دفع المبادرة الاقتصادية النسائية:

- مواصلة تنفيذ برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية من خلال العمل على إحداث 8000 مشروع نسائي متناهي الصغر أو صغير أو متوسط إلى موفى سنة 2022 موزعة كالآتي:
  - 1500 مشروعا لفضاءات طفولة في المناطق ذات التغطية الضعيفة.
  - 4500 مشروعا للنساء من صاحبات شهائد التعليم العالي والتكوين المهني.
  - 2000 مشروعا لصاحبات الكفاءة المهنية.
  - 20 مشروعا نموذجيا تم بعثه ومرافقته من قبل المرأة التونسية المقيمة بالخارج.

تحقيق تكافؤ الفرص ومناهضة العنف بالترفيع في:

- عدد النساء والأطفال المرافقين لهن المتعهد بهم من قبل مراكز حماية النساء ضحايا العنف والخط الأخضر 1899.
- عدد مراكز حماية النساء ضحايا العنف من 09 مراكز بداية سنة 2020 إلى 15 في غضون سنة 2022.
- عدد الليالي المقضاة بمراكز حماية النساء ضحايا العنف.

- عدد المنتفعين من النساء ضحايا العنف ببرنامج تنمية المهارات الحياتية.
- عدد المنتفعين من المهنيين ببرامج تكوينية في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف.
- عدد الجهات المنتفعة ببرنامج "لكل جهة مشروع" من 03 سنة 2019 إلى 6 مناطق تدخل سنة 2022.

التمكين الاجتماعي الاقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية:

- دعم موارد الرزق المحدثة للنساء والفتيات من الوسط الريفي.
- إحداث مؤسسات الخدمات المندمجة المحدثة لفائدة العاملات في القطاع الفلاحي في المناطق الريفية (خاصة، تعاونية، تضامنية، إحدى هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني).
- ارتفاع عدد المشاريع المحدثة لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من 80 مشروع من بداية سنة 2019 الى 300 مشروع سنة 2022.
- تطوير مراكز الفتاة الريفية وأقطاب الإشعاع (الفضاءات متعددة الاختصاصات لفائدة النساء بالوسط الريفي) المهيئة والمجهزة والتي دخلت حيز النشاط.
- مزيد تغطية الفتيات والنساء بالوسط الريفي المنتفعات بخدمات مراكز الاشعاع والفتاة الريفية.

الإدماج الإجتماعي والتمكين الإقتصادي للنساء والفتيات ذوات الوضعيات الخصوصية:

- الرفع من عدد المنتفعات بمختلف برامج التأهيل والتكوين والتمكين الاجتماعي للنساء ذوات الوضعيات الخصوصية.
- تمكين النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخصوصية من خطوط تمويل لبعث مشاريع (الاتفاقية المبرمة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن حول تمكين النساء المسرحات من السجون من صاحبات الشهائد العليا والمتحصلات على شهادة في التكوين المهني من نفس الإجراءات المعمول بها لمنح قروض لفائدة العائلات المعوزة من حيث الوثائق المطلوبة ومدة الإمهال).
- تنقيح التشريع المتعلقة بالسن الدنيا لعمل الفتيات في المنازل دون السن القانونية في إطار الحد من الاستغلال الاقتصادي لفائدتهن.
- العمل على الإدماج الاجتماعي للأمهات خارج إطار الزواج والبحث في سبل تكوينهن لبعث مشاريع وموارد رزق تحميهن من خطر العود.

مدى تقدم تنفيذ السياسات والإصلاحات والتدابير المتعلقة بقطاع الأسرة والبرامج والمشاريع بعنوان سنة 2019

تواصل العمل خلال سنة 2019 على وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتعزيز قدرات الأسرة وتمكينها من الاضطلاع بوظائفها من خلال تحقيق جملة من الإنجازات لفائدة الأسرة التونسية ومن أبرزها:

المصادقة على **الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة والخطة الوطنية الخماسية** 2018-2022 **التي** تهدف إلى:

- **تطوير ومراجعة التشريعات المتعلقة بالأسرة وخاصة:**

  - مشروع قانون يتعلق بإتمام مجلة الجنسية التونسية الذي يهدف إلى دعم حق التونسية المتزوجة بأجنبي في منح جنسيتها لأبنائها وترسيخ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل دون التقييد بأجل محدد لإكتساب الجنسية التونسية.
  - المصادقة على القانون المتعلق بعطلتي الأمومة والأبوة خلال مجلس وزاري منعقد بتاريخ 8 مارس 2019.
  - الشروع في مراجعة إتفاقية حماية الأمومة عدد 183 ولاسيما التوصية عدد 191 حول حماية الأمومة تماشيا مع الإطار التشريعي الدولي المنظم لمجال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية.

- **التمكين الاقتصادي للأسر** الفقيرة ومحدودة الدخل ذات الوضعيات الخصوصية الذي شمل 251 أسرة من خلال تمكينها من مشاريع بعث موارد رزق ومشاريع اقتصادية صغرى ومتناهية الصغر وذلك بـ 9 ولايات وهي: مدنين وسيدي بوزيد والقصرين ومنوبة وتونس وأريانة وقابس وجندوبة والمهدية بإعتمادات تقدر بـ 1.1 م د.
- **التمكين الاجتماعي للأسر** من خلال:

  - تنفيذ برنامج النهوض بالأسرة الذي يتضمن أنشطة توعية وتثقيف وتأهيل لإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمرافقة العائلية والوقاية من السلوكات السلبية والإرشاد والتوجيه الأسري ويستهدف مختلف الشرائح العمرية من شباب وأولياء وكبار سن وأطفال وذلك عن طريق خبراء ومكاتب دراسات متخصصة في المجال واستهدف 339 بلدية بإعتماد قدره 1.4 م د سنة 2019.
  - تنفيذ برنامج التوجيه والإرشاد الأسري من خلال تسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة

وحي التضامن من ولاية أريانة وغار الدماء من ولاية جندوبة.

- الشروع في إحداث 06 فضاءات مندمجة للأسر ستعمل على تقديم خدمات متنوعة وملائمة لحاجيات كافة أفراد الأسر بهدف حمايتها وتعزيز تماسكها لوقايتها من التفكك ومن المخاطر التي تهدد أفرادها بولايات سيدي بوزيد(السلاطنية) والمهدية(السواسي) وباجة والكاف (نبر) وسليانة (مكثر) والقيروان بكلفة تقدر بـ 2.5 م د لكل فضاء.

- **الإحاطة بالأسر المهاجرة** وتشجيع المهاجرين على الإستثمار وبعث المشاريع بأرض الوطن من خلال وضع برنامج مرافقة وإحاطة إجتماعية ونفسية لأبناء الأسر المهاجرة بكل من سيدي بوزيد (السبالة) وسوسة (مساكن) ومدنين (جربة) وتطاوين(غمراسن) بقيمة 200 أد (2018-2019).
- الإعداد لتنظيم مؤتمر رفيع المستوى لقمة الأسرة العربية خلال شهر سبتمبر 2019 إثر تنظيم المؤتمر التحضيري للقمة في جوان 2018 وذلك دعما للعمل العربي المشترك في مجال الأسرة ووعيا بحجم التحديات التي تواجهها الأسرة العربية في ظلّ العولمة والمتغيّرات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والبيئية التي أثّرت في وظائف الأسرة.

السياسات والإصلاحات في مجال الأسرة وأهم الأهداف المرسومة لسنة 2020

تم تضمين مختلف السياسات والإصلاحات والتوجهات المستقبلية في مجال الأسرة صلب **إستراتيجية تطوير قطاع الأسرة** 2018-2022 التي ترتكز على خمسة محاور أساسية تتمثّل في:

- الأسرة والقوانين والتشريعات.
- الوظائف الأساسية للأسرة وأدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها.
- الأسر ذات الوضعيات الخصوصية.
- الأسرة محور السياسات التنموية المستدامة: الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والصحية والبيئية والأمنية لتحقيق الرفاه الأسري.
- خطة تواصل وإعلام للتحسيس والتوعية وكسب التأييد وحشد المناصرة.

وتتضمن خطة العمل لسنة 2020 والمنبثقة عن هذه الإستراتيجية البرامج والمشاريع التالية:

- مواصلة تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية من خلال رصد اعتمادات بحوالي 1.8 م د بهدف التدخل بـ 09 ولايات (زغوان وسليانة وتطاوين وتوزر وسوسة وصفاقس ونابل وبنزرت والمنستير).
- مواصلة تنفيذ برنامج الإحاطة بالأسرة المهاجرة باستهداف ولايات تونس وبنزرت وذلك بهدف تمتين صلة أفرادها ببلدهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم أنشطة تحسيسية توعوية وخدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية والنفسية لأبناء الأسر المهاجرة المتبقين بأرض الوطن.

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة 2018-2022 عبر تقديم خدمات التوعية والتحسيس والمرافقة حول التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكات السلبية) والقيام باستشارات جهوية لانتداب خبراء أو مكاتب دراسات في المجال. وسيشمل البرنامج 15 ولاية سنة 2020 (بن عروس وقبلي وسيدي بوزيد وقفصة والقيروان والقصرين والمهدية والكاف وأريانة وجندوبة وزغوان ومنوبة وقابس ومدنين وسليانة).
- مواصلة **تنفيذ برنامج تأمين خدمات الجوار من خلال إحداث فضاءات مندمجة للأسرة** لتقديم خدمات متعددة الاختصاصات من خلال استكمال بناء فضاءات مندمجة للأسر بولايات سيدي بوزيد والمهدية والقيروان وإستكمال دراسة وبناء فضاء أسرة بولاية باجة وإحداث فضاءات جديدة بكل من مدنين وسليانة والمنستير وصفاقس.

وستمكن مختلف هذه البرامج من بلوغ الأهداف الكمية التالية في موفي سنة 2020:

- تمكين 360 أسرة ذات وضعيات خصوصية من مشاريع إقتصادية.
- بعث وتجهيز 9 فضاءات متعددة الاختصاصات مع تحسين جودة الخدمات المقدمة للأسر وتعزيز لا مركزيتها لفائدة مختلف الفئات والجهات.
- تأهيل وتثقيف 25 ألف أسرة في مجال التربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية المالية والوساطة العائلية بـ 350 بلدية في موفى سنة 2020.
- الإحاطة بـ 2500 أسرة مهاجرة بكل ولاية في موفى سنة 2020.

التوجهات الكبرى لقطاع الأسرة وآفاق تطور مؤشراته على المدى المتوسط (2020-2022)

- مراجعة المنظومة التشريعية في مجال الأسرة.
- الرفع من درجة الوعي لدى أفراد الأسر من الشباب والأطفال والأولياء.
- دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة لفائدة مختلف أفراد الأسر بكامل تراب الجمهورية.
- دعم الترابط والتماسك الأسري.
- رصد وتشخيص أوضاع الأسرة عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الإجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات.

وينتظر أن تتطور المؤشرات الكمية للقطاع في غضون سنة 2022 كما يلي:

- إنتفاع 1240 أسرة ذات وضعيات خصوصية بمشاريع إقتصادية.
- تطور عدد الفضاءات متعددة الإختصاصات المهيئة والجاهزة للإستغلال لفائدة مختلف أفراد الأسرة من 03 فضاءات في موفى سنة 2019 إلى 10 في غضون سنة 2022.

- إرتفاع عدد الأسر التي تم تأهيلها وتثقيفها سنويا في مجال التربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية المالية والوساطة العائلية من 15 ألف في موفى سنة 2019 إلى 25 ألف أسرة في 350 بلدية في موفى سنة 2022.

كبار السن

مدى التقدم في تنفيذ السياسات والإصلاحات والبرامج والمشاريع الاستثمارية خلال سنة 2019

تواصل خلال سنة 2019 تنفيذ المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين أوضاع كبار السن اجتماعيا وصحيا واقتصاديا ودعم مكانتهم في الأسرة مع مزيد تثمين دورهم في المجتمع كفئة نشيطة وفاعلة بتركيز العمل بالخصوص على:

- مراجعة الإطار التشريعي الخاص بالقطاع من خلال إعداد مشروع مجلة كبار السن الذي يعتبر المرجع الأساسي لإعداد القانون العربي الاسترشادي لحماية ودعم حقوق كبار السن الذي تم إقراره بمبادرة تونسية بمناسبة انعقاد القمة العربية العادية بتونس في مارس 2019. والمصادقة على "الاستراتيجية العربية لكبار السن" إلى جانب الشروع في إعداد كراس شروط وإحداث وتسيير نوادي نهارية لكبار السن ومراجعة كراس شروط وإحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن في اتجاه إحداث مؤسسات استشفائية لكبار السن تستجيب للمواصفات العالمية.
- التحسيس والتوعية بحقوق كبار السن وخاصة في وسائل الإعلام من خلال تنظيم دورة تكوينية حول "الإعلام وكبار السن: تغيير للصورة النمطية في برامج الواقع" وذلك في إطار السعي إلى إرساء إعلام موضوعي يروّج لحقوق كبار السن وداعم لبيئة صديقة لكبير السن بالإضافة إلى صياغة مشروع مدونة تلزم مختلف وسائل الإعلام بانتهاج الأساليب العلمية والموضوعية للإعلام في التعامل مع قضايا كبار السن وإعداد مشروع إتفاقية شراكة مع مؤسسة التلفزة التونسية. وفي نفس الإطار شهدت سنة 2019 الاحتفاء "باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن" الموافق ليوم 15 جوان من كل سنة وذلك تحت شعار: "عيش معاهم... وإتمتع بحبهم" وتنظيم تظاهرات جهوية تحسيسية بالمناسبة.
- الرعاية المؤسساتية من خلال:

  - تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات الرعاية (12 مؤسسة) التي توفر الرعاية الاجتماعية والمتابعة الصحية لحوالي 650 مقيما (63% ذكور و30% إناث) وذلك لتحسين جودة الخدمات من حيث التغذية والنظافة والرعاية الصحية والطاقة والترفيه.
  - الترفيع في طاقة الإستيعاب وتجديد التجهيزات وتحسين البنية الأساسية لتستجيب للمتطلبات الخصوصية للمقيمين من خلال مواصلة تهيئة 06 مراكز رعاية وبرمجة صيانة وتهيئة 04 مراكز جديدة.

- تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت وذلك بالرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية للفرق المتنقلة البالغ عددها حاليا 43 فريقا (23 فريقا جهويا و20 فريقا محليا) وتصويب تدخلاتها وذلك عبر متابعة أنشطتها وتأمين خدمات المرافقة الفنية والعمل على بلوغ مؤشر زيارتين للمسن الواحد في الشهر. إلى جانب حث الجمعيات على التعاقد مع مختصين في مجالات حيوية قصد مزيد الإحاطة بمنظوري هذه الفرق على غرار الاختصاصات الطبية وشبه الطبية وأعوان الإحاطة الحياتية) وإسناد منح لفائدتها وتنظيم زيارات تفقّد لبعض هذه الفرق.
- الإيداع العائلي لكبار السن: تم في هذا الإطار إيواء 12 مسنا ومسنة لدى أسر حاضنة إلى غاية شهر جوان ليبلغ بذلك العدد الجملي للمسنين المكفولين في إطار هذا البرنامج 105 مسنا ومسنة والقيام بزيارات دورية لمتابعة وضعيات المسننين لدى الأسر. إلى جانب تنظيم أنشطة جهوية تحسيسية تهدف إلى ترغيب العائلات وإستقطابهم لإحتضان كبار السن في إطار الكفالة وذلك لبلوغ الهدف المنشود وهو 116 مسنا مكفولا خلال سنة 2019.
- تكوين الإطارات العاملة في مجال كبار السن: سيتم العمل على تنظيم دورة تكوينية ثانية تحت عنوان "الأمان الاجتماعي وكبار السن" ودورة ثالثة حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورفاه كبار السن".

السياسات والإصلاحات في مجال كبار السن وأهم الأهداف الكمية المرسومة لسنة 2020

تتمثل أبرز السياسات والإصلاحات في مجال كبار السن في:

- إرساء إستراتيجية وطنية لكبار السن وبلورة برنامجها التنفيذي وإصدار مجلة كبار السن ونصوصها الترتيبية وتفعيل الخطة الوطنية للتقاعد ولشيخوخة نشيطة. إلى جانب إبرام عقود تطوع لإدماج كبار السن المنخرطين بالسجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين وتنظيم الاستثمار في مجال كبار السن وذلك بإصدار كراس شروط جديد يتعلق بإحداث مؤسسات إيواء استشفائية خاصة بكبار السن تستجيب للمواصفات العالمية.
- تعزيز التعاون مع الهيئات الحقوقية في مجال متابعة مؤسسات رعاية كبار السن وإبرام اتفاقيات شراكة بين الوزارة والبلديات على المستوى الجهوي لإرساء بيئة صديقة لكبار السن.
- دعم عمل الفرق المتنقلة بإضافة فريقين متنقلين محليين بكل من هيبرة ودوز الجنوبية بهدف تقريب الخدمات الإجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمعتمديات ذات الأولوية بما يضمن بقاءهم في محيطهم الطبيعي إلى جانب تمكين أكبر عدد ممكن من كبار السن الفاقدين للاستقلالية من الخدمات (أدوية، حفاظات، خدمات إحاطة حياتية).
- إحداث نوادي نهارية لكبار السن تقدم أنشطة تثقيفية وترفيهية وخدمات إجتماعية وصحية.
- تشجيع العائلات الكافلة على إحتضان المسنين فاقدين للسند العائلي بتأمين منح لفائدة 162 عائلة كافلة (200 د شهريا).
- إنطلاق نشاط مؤسستين جديدتين بكل من ولاية سليانة وسيدي بوزيد لرعاية المسنين.

ضبط التوجهات الكبرى للقطاع وآفاق تطور مؤشراته لسنوات 2020-2022

- مزيد إدماج منظور الشيخوخة أثناء رسم السياسات وتصميم البرامج التنموية.
- الإدماج الفعلي لكبار السن في الشأن العام.
- اعتماد مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة صعوبات اندماج كبار السن وتحسين جودة خدمات الرعاية لضمان رفاههم في بعديه الاجتماعي والصحي.
- نشر ثقافة حقوق كبار السن ومنع الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي على أساس السن.
- تقليص فجوة النوع الاجتماعي بين كبار السن ودعم مشاركة المرأة المسنة في إدارة الشأن العام.
- اعتماد مقاربة تمكينية تدعم الفئات الهشة من كبار السن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- دعم إدماج المهاجرين من كبار السن العائدين إلى أرض الوطن.
- خلق فرص جديدة تدعم الاستثمار في كفاءات كبار السن القادرة على العمل بما يساعد على خلق الثروة.
- توظيف التكنولوجيا الرقمية في خدمة كبار السن عموما والرفع من جودة خدمات الرعاية بالبيت.

الباب الثاني

النهوض الاجتماعي

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2018:

تمثل سنة 2019 سنة محورية باعتبارها شهدت الشروع في تجسيم الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك من خلال انجاز ما يلي:

إصلاح أنظمة التقاعد

إصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 افريل2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وإصدار منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي2019) يهدف الى توضيح إحكام هذا القانون. وتتمثل مكونات هذا الإصلاح خاصة في الترفيع الإجباري في سنّ التقاعد والترفيع الاختياري في سنّ التقاعد والترفيع في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد.

إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي.

المجلس الوطني للحوار الاجتماعي

تركيز الهيكل الإداري للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي المحدث بمقتضى القانون عدد 54 لسنة 2017 والذي يتولى بالخصوص تنظيم وإدارة الحوار الاجتماعي بمختلف أبعاده ومضامينه الواردة بالعقد الاجتماعي لسنة 2013 والشروع الفعلي في أشغاله من خلال عقد اجتماعه الأول خلال شهر فيفري 2019 بإشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور أعضاء مكتب المجلس وتكوين اللجان القارة المنبثقة عن المجلس وضبط طريقة عملها وتحديد آليات التنسيق والتواصل بين الأعضاء والطرف الحكومي خلال الاجتماع المنعقد يوم 28 ماي 2019 بإشراف السيد محمد الطرابلسي وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس المجلس. وتتمثل هذه اللجان في:

- اللجنة القارة للتكوين المهني والتشغيل وتطوير الموارد البشرية
- اللجنة القارة للعلاقات المهنية والعمل اللائق

- اللجنة القارة للحماية الاجتماعية
- اللجنة القارة للتنمية الجهوية والنمو الاقتصادي والرقمي والفلاحة والطاقة والصناعات الغذائية والمعملية
- اللجنة القارة للمقدرة الشرائية والإنتاجية والتحاليل الاقتصادية والاجتماعية
- اللجنة القارة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

إصلاح برامج المساعدات الاجتماعيية

إصدار بتاريخ 30 جانفي 2019 القانون الأساسي المحدث لبرنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالعائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل الذي يهدف إلى تنظيم برامج المساعدات الاجتماعية في إطار تشريعي موحد يمكّن من تجاوز الفراغ القانوني والتشتت على مستوى النصوص الترتيبية المنظمة لها حاليا.

مواصلة المراجعة الميدانية الشاملة للعائلات المستفيدة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبرنامج العلاج المجاني وبالتعريفة المنخفضة والتيتهدفحوالي 900 ألف عائلة وذلك من أجل إرساء بنك المعطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل بما يمكّن من وضع مقاربة جديدة متعددة الأبعاد لبرامج المساعدات الاجتماعية.

استكمال منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد التي تشمل حاليا المنضوين تحت أنظمة الضمان الاجتماعي وذوي الحقّ منهم وذلك بإدراج العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ضمن هذه المنظومة بعد استكمال المراجعة الميدانية المذكورة. وسيسمح هذا المعرف من القيام بالتقاطعات الضرورية مع المنظومات المعلوماتية الاجتماعية فيما بينها بما يمكن من عقلنة التصرف في البرامج الاجتماعية وتحسين استهداف المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية وتفادي ازدواجية الانتفاع بخدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية وتحسين تصويب هذه البرامج نحو مستحقيها.

استكمال التطبيقات المعلوماتية الخاصة ببنك المعطيات حول الأسر الفقيرة والأسر محدودة الدخل والمتعلقة بصرف المنح والاعتراض والتظلم ونفاذ المواطن لمنظومة متابعة مسار الملف والتقاطع البيني بين مختلف قواعد البيانات التابعة للمصالح والمؤسسات العمومية ذات العلاقة.

إعداد تصور أولي لمنظومة الاستهداف باعتماد المعطيات التي توفرها البحوث الاجتماعية المنجزة والمسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر بدعم فني من قبل البنك العالمي وإعداد بحث ميداني بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء لدى عينة من السكان لقياس مدى نجاعة هذا التصور.

إعداد خطة اتصالية لتقديم برنامج الأمان الاجتماعي تحت شعار "أضمن حقك ايجا قيد" قصد مزيد التعريف بالقانون الأساسي لإحداث برنامج "الأمان الاجتماعي". انطلقت الحملات التحسيسية والإعلامية على الصعيد المركزي خلال شهر جانفي2019 وشملت كافة الولايات.

إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية

استكمال دراسات الجدوى حول كيفية تفعيل الضمانات الحقوقية الأربعة الضرورية لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد انعكاساتها المالية والشروع في بلورة وثيقة توجيهية إستراتيجيةحول هذه الضمانات وتحديد الأولويات مع ضبط متطلباتها التشريعية والمالية. ومن المنتظر أن يتم عرض هذه الوثيقةالتي تتضمن مقترحات وسيناريوهات للشروع في التنفيذ التدريجي لضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعيةعلى أنظار مجلس وزاري والمجلس الوطني للحوار الاجتماعي وذلك قبل نهاية سنة 2019.

وتتأسس الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية على الضمانات الرئيسية التالية التي تمثل المستوى القاعدي:

- ضمان التغطية الأساسية للجميع مع الحرص على تأمين جودة وسهولة الولوج للخدمات الصحية في مختلف الجهات وفقا لما جاء في التوصية عدد 202 لمنظمة العمل الدولية وتماشيا مع ما ينصّ عليه الفصل 38 من الدستور.
- ضمان حدّ أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والعاطلين عن العمل.
- الحقّ في حدّ أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية.
- ضمان السكن اللائق باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق مستوى معيشي مناسب للأسرة يستجيب لمقومات المعايير الإنسانية والمجتمعية.

وتم الشروع التدريجي في تجسيم المستوى القاعدي لهذه الأرضية من خلال إقرار جملة من الإجراءات تتمثل أهمها في:

- الترفيع في الجرايات الضعيفة بالقطاع الخاص وإقرار جريات دنيا لا تقل عن المنحة الشهرية الشهريّة المسندة للعائلات المعوزة وإعداد مشروع أمر حكومي في الغرض.
- تمكين المرأة المطلّقة التي فقدت حقّها في التّغطية الصحيّة كقرين من مواصلة التمتّع بالخدمات العلاجيّة
- مراجعة جرايات حوادث الشّغل والأمراض المهنيّة في القطاع الخاصّ يشمل حوالي 15 ألف منتفع وإعداد مشروع أمر حكومي في الغرض.
- منح العفو عن فوائد التّأخير بعنوان قروض السّكن المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- توسيع التغطية الصحية لتشمل العاطلين عن العمل.

الإستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر

استكمال إعداد الصيغة النهاية للإستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر قصد عرضها على مجلس وزاري قبل نهاية السنة الحالية. تهدف هذه الإستراتيجية بالخصوص إلى:

- الحدّ من نسبة الفقر وخاصة بالجهات ذات الأولوية التي تسجل نسب فقر مرتفعة.
- مأسسة آليات التدخل المشتركة واعتماد الحوكمة المؤسساتية ومتعدّدة الأطراف.
- إعادة تنشيط مقاربة التنمية المجتمعية والمجتمع المحلي.
- استنباط واستحداث برامج جديدة وآليات مبتكرة وذات فاعلية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر.
- إعداد مشروع أمر لإحداث الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية المكلفة بتنفيذالإستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر.

هذا وقد شهدت السبعة الأشهر الأولى من سنة 2019 انجاز ما يلي:

في مجال الشغل والعلاقات المهنية

المصادقة على الاتفاقية الدولية 129 المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي بذلك قد أتمت المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية الأربعة المتعلقة بالحوكمة.

- المصادقة على الاتفاقية الدولية 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية من شأنها مزيد تعزيز مقومات بيئة العمل، بذلك سيرتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود 65 اتفاقية بما يجعل تونس من أهم الدول الإفريقية والعربية من حيث عدد الاتفاقيات المصادق عليها والالتزام بها وتعديل التشريعات الشغلية بما يتوافق ومقتضياتها.
- انجاز دراسة حول إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل ومناقشة محتواها من قبل أعضاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي في إطار انعقاد الجلسة العامة الثانية للمجلس خلال شهر افريل2019.
- تدعيم والمحافظة على الطاقة الشرائية للعمال من خلال الترفيع في الأجرالأدنى المضمون في القطاعين الصناعي والفلاحي وفي جرايات المتقاعدين في القطاع الخاص والمنضوين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعمال الحضائر بنسبة 6.5 بالمائة وذلك ابتداء من غرة ماي 2019 ويكون بذلك هذا الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وفي جرايات المتقاعدين بالقطاع الخاص الثالث من نوعه منذ سنة 2017.
- مواصلة إمضاء الملاحق التعديلية لتفعيل الزيادات في أجور القطاع الخاص لسني 2018 و2019 المتفق عليها بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في سبتمبر 2018.

- توقيع اتفاق الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بين الحكومة والاتحاد العام التونسيللشغل وتفعيل الزيادات في الأجور المقررة لفائدة أعوان المؤسسات والمنشآت العمومية وأعوان الوظيفة العمومية بعنوان سنة 2019.
- إعداد برامج وطنية للوقاية من الأخطار المهنية اعتمادا على مخرجات المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية.

في مجال الضمان الاجتماعي

- الشروع في الدراسة المتعلقة بتقييم نظام التأمين على المرض والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.وتم إحداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم والشروع في إجراء طلب العروض.
- إدماج المرأة الريفية في منظومة التغطية الاجتماعية والصحية من خلال إحداث منظومة "احميني" التي تهدف إلى تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفية إلى المنظومة الاجتماعية. ويؤمن الانخراط بهذه المنظومة التغطية الصحية والتأمين على حوادث الشغل وجراية التقاعد عند بلوغ 65 سنة وجراية العجز وجراية الباقين على قيد الحياة.

في مجال النهوض الاجتماعي

إقرار جملة من الإجراءات الاجتماعية (مارس 2019 بمناسبة يوم العمل الاجتماعي) تتمثل أهمها فيما يلي:

- الترفيع بـ50 دينار في المنحة الشهريّة المسندة للأشخاص ذوي الإعاقة في برنامجي عقد الإعداد للحياة المهنية وعقد الخدمة المدنية التطوعية مع استثناء شرط طلب الشغل لأول مرة وفترة البطالة.
- تمكينذوي الإعاقة من غير حاملي شهادات التعليم العالي من الانتفاع بصفة استثنائية ببرنامج عقد الكرامة وذلك بصرف النظر عن مدة بطالتهم.
- إسناد منحة تكوين شهرية بـ60 دينارا لفائدة المتكونات من ذوي الإعاقة من أبناء العائلات المعوزة في مراكز الفتاة الريفية الرّاجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني.
- إسناد منحة شهرية تقدّر بـ 60 دينارا للأطفال الجانحين المغادرين لمراكز الإصلاح الرّاغبين في مواصلة التعليم أو التكوين المهني و80 دينارا للراغبين في التدريب، مع سحب كافة الامتيازات المتعلقة ببرنامج باعثي المؤسّسات الصغرى للراغبين منهم في بعث مشاريع للحساب الخاص.
- تمكين أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل المزاولين للدّراسة من مجّانية النّقل البرّي بداية من السنة الدراسيّة 2019-2020 بكلفة تقدر بحوالي 5.5 مليون دينار.

- التّرفيع في قيمة المنحة المسندة لعائلات الاستقبال التي تحتضن الأطفال فاقدي السندفي إطار الإيداع العائلي المؤقت من 100 دينار إلى 200 دينار شهريّا بداية من شهر أفريل2019 بكلفة تقدر بحوالي 200 ألف دينار سنويا.
- إعادة هيكلة قطاع الجمعيّات العاملة في مجال الإعاقة ومراكز التربيّة المختصّة الراجعة لها بالنظر بمساهمة جميع الأطراف المعنية وتقديم تصوّر مشترك في أجل لا يتجاوز موفّى جوان 2019.
- تكفّل الدّولة بديون هذه الجمعيات إزاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حدود 500 ألف دينار وإسنادها30 حافلة بكلفة 3 مليون دينار.
- الرّفع من قدرات المؤسّسات الاجتماعية العموميّة ومراكز التّربية المختصة العاملة في مجال الإعاقة بما يتلاءم والمعايير الدوليّة للإحاطة بمنظوريها من خلال تعزيز المؤسّسات الاجتماعية العموميّة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بـ230 عونا وإطارا وتعزيز الإطار البشري الخاضع للاتّفاقيّة المشتركة القطاعيّة لأعوان جمعيّاترعاية الأشخاص المعوقينبـ 400 عونا وإطارا.
- تقديم مساعدات اجتماعية بمناسبة الأعياد الدينية بعنزان سنة 2019 (رمضان وعيد الفطر) باعتمادات جملية تقدر 19,975 مليون دينار.
- تنظيم موائد الإفطار لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل خلال شهر رمضان لسنة 2019 من قبل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي (بولايات تونس ومنوبة واريانة وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسوسة والمهدية وتوزر): 20 مائدة منها 11 مائدة قارة لفائدة 1965 منتفع منهم 565 بصفة قارة بكلفة جملية تقدر بـ 385.175 دينار.
- تحويل مركز النهوض لتشغيل الأشخاص المعوقين التابعة لجمعية بسمة إلى مؤسسة عمومية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية "المركز الدوّلي للبحوث والدّراسات والتّوثيق والتّكوين حول الإعاقة– "بسمة" مدعوّة، إضافة إلى دورها كمرفق عمومي في الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة من حيث التكوين والتّدريب والتّأهيل والإدماج، إلى اكتساب بعدا آخر كأوّل مؤسّسة بحث وتوثيق تهتمّ بالدّراسات وبأحسن الممارسات في مجال الإعاقة ينتظر إشعاعها على المستوى الدوّلي ومنارة علميّة للفنيّين والأكاديميين والباحثين في المجال.
- إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمعهد العربي لحقوق الإنسان تهدف إلى تطوير آليات التعاون الثنائي في مجال حماية حقوق الفئات الهشّة ودعم قدرات الإطار البشري الراجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لاعتماد التخطيط والبرمجة المبنيين على مقاربة حقوق الإنسان.
- فتح مناظرة خارجية لانتداب الأشخاص المعوقين بالقطاع العمومي بمقتضى قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 2 نوفمبر 2018 .وحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بـ126 خطة في عدّة الاختصاصات موزعة على عدد من المؤسسات وعلى كامل ولايات البلاد.
- إحداث مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير (أمر حكومي عدد 297 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019). ويستكمل بذلك تغطية المراكز لكل ولايات الجمهورية.

في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج

- الشروع في تركيز المجلس الوطني للتونسيين بالخارج من خلال الشروع في فرز الترشحات لعضوية المجلس.وللإشارة فإن اللجنة الخاصة بفرز ترشحات الجمعيات الراغبة في الترشح لعضوية المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 884 لسنة 2018 المؤرّخ في 29 أكتوبر 2018 ستتولى اختيار 18 جمعية من بين الجمعيات والمجالس المنتخبة الناشطة بالخارج.
- إقرار جملة من الإجراءات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارجبمناسبة العودة إلى تونس في صائفة2019 تتمثل في:

- تخصيص 500 تذكرة مجانية للعائلات ذات الدخل المحدود على رحلات الخطوط الجوية التونسية ويكون ذلك بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة النقل.
- تخصيص 300 تذكرة مجانية بالنسبة للخطوط البحرية على الشركة التونسية للملاحة مع تمتيع كل عائلة معنية بتذكرة مجانية لسيارة واحدة.
- كراء طائرة من الحجم الكبير A330 لتأمين عودة التونسيين إلى مسقط رأسهم وإضافة 35 رحلة توفر 20 ألف مقعد أي ما يعادل 10 آلاف مسافر ذهابا وإيابا
- إقرار سعر موحد للتذاكر لكل المسافرين لهذه الرحلات ب 380 أورو باعتبار كل الأداءات والرسوم التذاكر أي بتخفيض في حدود 40 بالمائة وستنطلق من المطارات الفرنسية والألمانية والايطالية والبلجيكية والسويسرية في اتجاه مطار تونس قرطاج ومطار جربة جرجيس.
- اختتام مشروع "لمة" الذي تواصل تنفيذه على امتداد 3 سنوات بتمويل قدره 5 مليون يورو وبتنسيق من الوكالة الفرنسية للتعاون الفني Expertise France ويهدف هذا المشروع الى مساندة الهياكل الوطنية على تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للهجرة حيث مكن هذا المشروع من خلال مكوناته الثلاث من تنمية القدرات والمهارات الحكومية في مجالات التصرف في الهجرة وتعبئة التونسيين المقيمين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الوطنية والمحلية وإعادة إدماج المهاجرين العائدين.

في مجال التعاون الدولي

- إقرار برنامج وطني ثلاثي للاحتفال بمئوية منظومة العمل الدولي سنة 2019 من خلال تنظيم جملة من التظاهرات من أهمها:

- تنظيم ندوة وطنية ثلاثية حول علاقات التعاون المتميزة بين تونس ومنظمة العمل الدولية (افريل2019) مع تنظيم على هامشها ندوةصحفية مشتركة للتعريف ببرامج ومشاريع التعاون في المجال الاجتماعي بين تونس ومنظمة العمل الدولية وتكريم شخصيات وطنية من

أطراف الإنتاج الثلاثة ممن ساهمت في تعزيز علاقات التعاون مع منظمة العمل الدولية.

- تنظيم معرض وثائقي حول عراقة علاقات التعاون بين منظمة العمل الدولية والأطراف الاجتماعية الثلاثة (افريل 2019)
- تنظيم ندوة علمية ثلاثية لتقديم ومناقشـــة تقرير اللجنة الدولية حول مســـتقبل العمل (ماي 2019)

في المجال الثقافي

- مواصلة نشاط الخلية الثقافية المحدثة بالوزارة والتي تهدف إلى إعداد إستراتيجية لتفعيل النشاط الثقافي داخل المؤسسات الاقتصادية وإعلاء قيم ثقافة العمل والإنتاج والحوار وثقافة المواطنة بما يسمح من تحصين المؤسسة من غزو ثقافة الإرهاب والتطرف والعنف ومساعد على أسس الحوار الاجتماعي.كما تعنى هذه الخلية بالرعاية الثقافية لأبناء تونس بالمهجر. وسيتم في هذا الإطار خلال سنة 2019 تنظيم جملة المهرجانات والندوات وغيرها في المدن العمالية إضافة إلى تنظيم الدورة الثانية لمهرجان "أيام قرطاج الثقافية للإبداع المهجري »

في مجال رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية

يهدف هذا المشروع إلى ضمان إسداء أفضل الخدمات سواء للمضمونين الاجتماعيين او المنتفعين ببرامج المساعدات الاجتماعية وتعصير الإدارة ورقمنتهاوتدعيم الحوكمة وتقليص التعامل بالوثائق الورقية حيث تم:

- انطلاق العمل ببطاقة علاج الكترونية "لاباس" التي ستسمح من حوكمة مصاريف العلاج لفائدة منخرطي وأولي حقّ الصندوق الوطني للتامين على المرض ومقاومة الفساد والشروع في توزيعها بداية من شهر افريل2019
- الانطلاق بالمنظومة الالكترونية المخصصة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل "بطاقة الأمان" خلال شهر افريل 2019.
- إحداث بطاقة سحب الكترونية خاصة بالعائلات المعوزة تهدف إلى تمكين تدريجيا المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة من استخلاص الحوالات بصفة رقمية باعتماد الموزعات الآلية للأوراق المالية وكذلك من خلال مكاتب البريد. وتم في هذا الإطار إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (البريد التونسي).

أهم البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2020

في مجال الشغل والعلاقات المهنية

- استكمال الدراسات الفنية والأعمال المتعلقة بإرساء صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل وفقا لبنود العقد الاجتماعي. يهدف هذا الصندوق إلى توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعمال المسرحين من خلال:

  - ضمان حدّ أدني من الدخل (أو التعويض) وتحسين مستوى الإحاطة الاجتماعية
  - الترفيع في نسب إعادة الإدماج في الحياة المهنية من خلال آليات للرسكلة والتدريب واكتساب مهارات جديدة
  - توفير معالجة ومتابعة فردية مشخصة لفاقدي الشغل.

- مزيد تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مواصلة تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة وتكثيف زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية.
- العمل على تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات وتدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل من خلال تكثيف عدد زيارات التفقد الميدانية وزيارات المتابعة الموجهة للقطاعات المهيكلة وغير المهيكلة وزيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال إضافة إلى الترفيع في تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة.
- مواصلة متابعة تطور أوضاع المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية سواء منها المحلية أو الأجنبية.

في مجال الضمان الاجتماعي

- إصدار مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي (في صورة تعذر إصداره قبل موفي سنة 2019) ومواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لتشمل بقية الأنظمة بما يضمن ديمومتها والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- الشروع في مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.
- دعم وتعزيز استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال

المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد، ...

- مواصلة الأعمال المتعلقة بتطوير حوكمة الصناديق وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال.
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي.
- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- تدعيم لامركزية التصرف وتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.
- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي والرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج والبالغ عددها 23 اتفاقية مبرمة أو بصدد التفاوض، مع متابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات الجارية أو التي هي بصدد المراجعة.
- إعداد مشروع قانون توجيهي لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية بهدف ضمان حدّ أدنى من الدخل والتغطية الاجتماعية الشاملة والسكن اللائق لفائدة الفئات الهشة والمسنين والأشخاص المعوقين.

في مجال النهوض والإدماج الاجتماعي

في مجال النّهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة:

- استكمال تطوير التشريع التونسي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول المرفق لها.
- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم والمعايير الدولية المعتمدة في المجال.
- وضع مخطّط تنفيذي للإستراتيجية الوطنية للإدماج التربوي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 3 وحدات عيش إضافية (أريانة أو بن عروس، باجة أو جندوبة، قابس).
- الترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج مع العمل على تحسين جودتها بالسوق التونسية.
- تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج بعث موارد الرزق / الإيداع العائلي / الآلات التعويضية.والعملالجمعياتي.).
- برمجة فتح مراكز عمومية لمرض التوحد والحرص على توفير الإحاطة الاجتماعية وتخصيص برامج رعائية وإدماجية لفائدتهم.

في مجال التعاون مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي

- تصويب عملية تبويب التمويل العمومي المسند للجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي بميزانية الوزارة بما يتماشى مع فلسفة الفصل 36 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات والنصوص الترتيبية المتعلقة بالتمويل العمومي للجمعيات (الأمر عدد 5183 لسنة 2013 والأمر الحكومي عدد 458 لسنة 2015) من خلال تخصيص محور بميزانية الوزارة لسنة 2020 تحت عنوان "التمويل العمومي للجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي" التمويل العمومي لجمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بعنوان التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الإعاقة
- هيكلة قطاع التربية المختصة بمؤسسات التربية المختصة المسيّرة من قبل جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

في مجال الإستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر

- إحداث المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية وإحداث وكالة وطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية تكون مهامها الأساسية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر التي تمّ وضعها مؤخرا قصد ضمان التكامل والانسجام بين مختلف التدخلات والسياسات القطاعية المعنية بمعالجة ظاهرة الفقر.

الشروع في تنفيذ بعض مكونات خطة عمل الإستراتيجية بدعم من الاتحاد الأوروبي.

في مجال النهوض بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل:

- وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تتضمنها أجندا التنمية المستدامة 2030 من خلال بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات.
- تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.

في مجال الدفاع الاجتماعي:

- مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق (مؤسسة المصالح العائلي)،
- العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الإسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة،
- تطوير مجال البحوث والدراسات حول الظواهر التي تهدد سلامة الأفراد والمجتمع،

- إعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي،
- وضع إستراتيجية وطنية للإحاطة بالشبان ذوي الصعوبات.
- تطوير تدخل الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الإحاطة بالأشخاص ضحايا الاتجار وضحايا العنف.
- العمل على تركيز خلايا مرافقة نموذجية في الجهات الثلاثة التي تشهد نسب مرتفعة للانقطاع المدرسي وتوفير كل الإمكانيات البشرية واللوجستية بغاية تعميم التجربة على بقية الجهات وذلك في إطار برنامج التعاون بين الوزارة ومنظمة اليونيسيف.
- تفعيل دور المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال في الإحاطة بالأطفال في نزاع مع القانون بما يستجيب لمتطلبات التعهد خاصة بالأطفال الذين تستوجب أوضاعهم تعهدا خصوصيا وذلك من خلال التمديد في فترة الملاحظة ودعم البرامج التأهيلية والإحاطة النفسية والاجتماعية (حاليا يقتصر دور المركز على الملاحظة لمدة شهر قابلة للتمديد مرة واحدة).

في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

- تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار (التي سيتم عرضها على أنظار مجلس وزراء) التي ترمي إلى التقليص من النسبة العامة للأمية مع التركيز على النساء الريفيات والمناطق ذات الأولوية وإرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العمومي والخاص والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة الأمية.

في مجال برنامج الأمان الاجتماعي

- دخول برنامج الأمان الاجتماعي حيز الاستغلال بما يسمح من تجاوز النقائص على مستوى حوكمة مختلف البرامج الهادفة إلى النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وضمان تمتّعها بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن هذه المنظومة أن توفّر للدولة المعطيات الكافية حول ظروف عيش وحاجيات الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وتحّدد الأولويات بكلّ دقّة باعتماد مقاييس شفافة ونموذج استهداف منصف لتوجيه مختلف المساعدات الاجتماعية وبرامج الإدماج الاقتصادي نحو مستحقيهم.

في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرةخاصة من خلال تفعيل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج الذي تمت المصادقة على القانون الخاص بإحداثه يوم 20جويلية2016.
- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرةالتي تولي أهمية كبرى للحدّ من الهجرة غير المنظمة سواء تعلق الأمر بالتونسيين الذين يعتزمون مغادرة البلاد أو للهجرة الوافدة من خلال وضع المخطط العملي وآليات التنفيذ وذلك بعد عرضها على أنظار مجلس وزراء للمصادقة عليها. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعيـــة والاقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي وإرساء المجلس الوطني للتونسيين المقيمين في الخارج
- ضمان حقوق ومصالح العمال المهاجرين التونسيين وتعزيز روابطهم مع تونس.
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.
- حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.
- تفعيل دور المرصد الوطني للهجرة من خلال الشروع في إنجاز قاعدة بيانات شاملة ومتنوّعة حول الهجرة وإعداد جملة من الدراسات المتخصصة في المجال.
- ضـمان حقوق ومصـالح التونسـيين بالخارج من خلال تطوير الاتفاقيات المبرمة في مجالي الضمان الاجتماعي والهجرة المنظمة والوقاية من الهجرة غير المنظمة.
- تعزيز الروابط مع الجالية التونسـية من خلال تكثيف التظاهرات الموجهة للتونسـيين بالخارج ومزيد استقطاب الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي بما يدعم جسور التواصل مع الوطن.
- تعزيز مسـاهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصـادية على الصـعيد المحلي والوطني والإقليمي من خلال الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن.

تطوير المنظومة الصحية

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2019:

- حظي القطاع الصحي خلال سنة 2019 بعديد التدخّلات شملت مختلف مجالاته الوقائية والعلاجية والتنظيمية.
- **فعلى المستوى التشريعي** تمت المصادقة على مشروع قانون حماية المرضى والمسؤولية الطبية وعلى مشروع أمر نظام الدراسات الطبية.
- **وفي المجال الوقائي** وبهدف المحافظة على مكاسب البرنامج الوطني للتلقيح تواصل العمل على تأمين التغطية بالتلاقيح بالنسبة للأطفال دون سن 5 سنوات مع استهداف الدوائر الصحية ذات التغطية المنخفضة (دون 90%) وتعزيز المتابعة والتحليل إضافة إلى دعم أنشطة الترصّد لتكون مطابقة لمعايير الجودة ومتابعة انتشار الوبائي لمرض الحصبة عبر القيام بالتلقيح الاستثنائي لكل الأطفال بداية من سن ستة أشهر عوضا عن السنة.
- الشروع في إعداد خطة عمل جديدة 2019-2023 وفقا لخطط العمل العالمية والإقليمية وللأولويات الوطنية للبرنامج الوطني للتّلقيح. والشروع في إعداد إستراتيجية شاملة للاتصال حول التلقيح.
- إدراج التلقيح ضدّ التهاب الكبد الفيروسي "ا" لفائدة تلاميذ السنة الأولى أساسي ابتداء من السنة الدراسية 2018-2019 وتعزيز الرزنامة الوطنية بإدراج التلقيح ضدّ البنوموكوك.

- استهداف الجهات التي تسجل نسب تغطية دون المستوى الوطني في مجال صحة ووفيات الأمهات والولدان عبر تأهيل وتجديد كل القاعات البيضاء بعديد اقسام الولدان.
- إطلاق حملة وطنية للتقصي المبكّر لسرطان الثدي ومعالجته والتحسيس به والتكفل بمجانية العلاج لكل الحالات مع السعي لتوفير التمويلات اللازمة لاقتناء التجهيزات الحديثة التي تحقق ذلك
- الشروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمقاومة وعلاج الأمراض غير المعدية والمزمنة 2018-2025.
- استكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية لمقاومة مرض الزهايمر ومراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمراض النفسية والوقاية من ظاهرة الانتحار هذا وقد دخلت وحدة علاج مرض الزهايمر بمستشفى الرازي بمنوبة حيز الاستغلال.
- وضع إستراتيجية وطنية للوقاية ومعالجة الإدمان ترتكز على إحداث أقطاب إقليمية للإحاطة بضحايا الإدمان وفي هذا الإطارإعادة فتح مركز أمل بالمؤسسة الصحية للعلاج بالمياه المعدنية بجبل الوسط بزغوان.
- انجاز الإستراتيجية الوطنية للوقاية والعلاج والتقليص من مخاطر إدمان المخدرات في الوسط المجتمعي ونزلاء السجون وذلك بالتعاون بين وزارتي الصحة والعدل ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وبمشاركة جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة.
- تعزيز الأمن الصحي ودعم منظومة المراقبة الوبائية على المستويين الداخلي والخارجي وخاصة على مستوى المعابر الدولية
- دعم منظومة مراقبة حفظ الصحة والمحيط بإحداث الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وتعزيز وسائل مراقبة التلوث البيئي.
- وبهدف إرساء حوكمة جديدة لأجل منظومة صحية أكثر نجاعة شهدت سنة 2019:

- مواصلة إرساء نظام توزيع الأدوية اليومي والإسمي على المرضى بعدد من المؤسسات العمومية للصحة والشروع في تطوير منظومة توزيع الأدوية من خلال مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لقطاع الصيدلة واعداد النصوص الخاصة بإحداث وكالة تونسية للمنتجات الصيدلية.
- مواصلة تنفيذ مشروع "جزر النزاهة" الخاص بالقطاع الصحي المندرج ضمن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد.
- تطوير ممارسة الطب عن بعد والشروع في إرساء منظومة المواعيد عن بعد وتوفير البنية التحتية المعلوماتية الضرورية لتقريب الخدمات من المريض
- توفير فرص التكوين عن بعد ووضع سندات التكوين في متناول مهنيي الصحة
- توفير المعطيات الضرورية حول نشاط الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر وأدلة الإجراءات على الموقع الرسمي للوزارة لتدعيم الشفافية وتمكين المواطن من النفاذ إلى المعلومة.
- الانطلاق في رقمنة الوثائق والتواصل بين الهياكل الصحية والإدارات العمومية الأخرى
- إطلاق مشروع الطب عن بعد (Télé-médecine) في مستشفى الرابطة والمستشفى الجهوي

بجندوبة والمستشفى الجهوي بتوزر ومركز الحروق والإصابات البليغة ببن عروس ومستشفى الحبيب ثامر في مرحلة أولى ثم تعميمها في كافة المستشفيات العمومية.

لدعم القطاع الصحي وتطوير المنظومة الصحية تمّ:

- إحداث وتفعيل صندوق دعم الصحة وذلك بالترفيع في تعريفة المعلوم الموظف على المؤسسات الخطرة أو المخلة بالصحة أو المزعجة بنسبة 25%وتخصيص نسبة 50%من مردوده لفائدة الصندوق المذكور وتوظيف معلوم بنسبة 1% من رقم المعاملات خال من كل الاداءاتوالمعاليم على المصحات الخاصة وكذلك على مسدي الخدمات الصحية التابعين للقطاع الخاصكماتم اعداد النص القانوني الذي يضبط مجال تدخلات هذا الصندوق والمخصصة لفائدة المنتفعين بالعلاج المجاني وبالتعريفة المخفضة.
- اختتام أشغال المرحلة الثانية من الحوار المجتمعي حول إصلاح القطاع الصحي وإعداد الإستراتيجية المستقبلية للمنظومة الصحية في أفق 2030.

أما في إطار الحد من التفاوت الجهوي في عرض الخدمات الصحية فقد تم:

- تدعيم طب الاختصاص بالمناطق الداخليةعبر مواصلة تنفيذ البرنامج الخصوصي لطب الاختصاص وإحداث 240 خطة مقيم في الطب مخصصة لجهات ذات الأولوية كما تم تركيز منظومة طب العائلة من خلال إدراج طب العائلة ضمن الاختصاصات الطبية.
- دعم جودة الخدمات الصحية والرفع من كفاءة المهنيين من خلال مواصلة تنفيذ مشروع دعم القدرات والمهارات في مجال الصحة العمومية إضافة إلى تطوير مناهج الدراسات الطبية والتربصات.

عقد مجالس جهوية للصحة تحت إشراف السيدة الوزيرة بمقر الوزارةخصّصت للنظر في الاحتياجات الجهوية حيث تم تدعيم الجهات بالموارد البشرية والتجهيزات وبرمجة المشاريع المستقبلية.

وبهدف النهوض بالاستثمار في المجال الصحي شهدت السنة المنقضية:

- القيام بدراسة السبل الكفيلة بدعم التصدير في المجال الصحي عبر الرفع من مستوى الخدمات المسداة طبقا للمواصفات المعمول بها على المستوى الدولي في هذا المجال خاصة بالقطاع الصحي الخاص من أجل استقطاب أكثر عدد من المرضى الأجانب.
- تنويع منتوج الخدمات الصحية التصديرية لتشمل مجالات جديدة كالسياحة الصحية ودور النقاهة والإحاطة بالمسنين الأجانب فضلا على دعم تصديرية الأدوية خاصة نحو السوق الإفريقية.
- كما شهدت سنة 2019 الشروع في انجاز إستراتيجية **وطنية للإحاطة بالمهاجرين** بالتنسيق بين وزارة الصحة والمنظمة العالمية للهجرةتم على إثرها إصدار المنشور عدد 10 لسنة 2019 حول الاستقبال والإحاطة

الصحية بجميع المهاجرين بالهياكل والمؤسسات الصحية العموميةوتمتيعهم بالخدمات الصحية الوقائية والعلاجية

أهم البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2020

- الانطلاق في إعداد خارطة صحية شاملة رقمية وورقية تستجيب للمواصفات العالمية وتغطّي المؤسسات الصحية العمومية والخاصة وجمعيات المجتمع المدني التي تنشط في القطاع الصحي
- الانطلاق في إعداد دليل مؤشرات النظام الصحي بتونس طبقا لما ضبطته المنظمة العالمية للصحة في منطقة شرق المتوسطبما يسمح من متابعة القطاع الصحي وتثيين مدى بلوغ الغايات المرسومة في إطار الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة
- الاستعداد لدخول مركز "تينة" بصفاقس للإحاطة بضحايا الإدمان حيز الاستغلال سنة 2020 بعد تسوية وضعيته العقاريةوالانطلاق في إعداد الدراسات لبعث مركز مماثل بجندوبة إلى جانب استكمال انجاز الإستراتيجية الوطنية للوقاية والعلاج والتقليص من مخاطر ادمان المخدرات في الوسط المجتمعي ونزلاء السجون.
- **دعم البنية التحتية والتجهيزات الضرورية** من خلال الشروع في إنجاز المستشفيات التي تم إدراجها في إطار التعاون الدولي (ثمانية مستشفيات جهوية صنف" ب" بجلمة وحفوز ومكثر وغار الدماء وسبيبة والجم وتالة والدهماني ومستشفى جامعي بالقيروان وثلاثة مستشفيات متعددة الاختصاصات بكل من قفصة وباجة وقابس وتطوير مستشفى سيدي بوزيدومستشفى الامراض السرطانية بتونس الكبرى) إضافة إلى برمجة تهيئة وتوسعة عديد الأقسام والهياكل الصحية ودعمها بالتجهيزات الضرورية في إطار البرامج السنوية ذات الصلة وتهيئة الأقسام الاستعجالية الحدودية.
- **في إطار دعم التجهيزات الصحية والصيانة** سيتم تخصيص إعتمادات جملية تقدر ب 107 مليون دينارا لاقتناء معدات وتجهيزات طبية (3 قاعات قسطرة و4 آلات تصوير بالرنين المغناطيسي و10 آلات تصوير بالمفراس

وفي مجال الأدوية والمستلزمات الطبية سيتم:

- تعميم تجربة مستشفى الحبيب ثامر في مجال التوزيع الآلي والمؤمن للدواءوالذي مكن من التحكم في كلفة الأدوية بما قدره 30% من الميزانية الجملية المخصصة لها.
- مضاعفة مقدرة تخزين الأدوية وقدرة الصيدلية المركزية على الترفيع في احتياطي الدواء وتزويد قطاع الصحة بانتظام وذلك عبر إنجاز مدينة الدواء 2 بالعقبة

ولضمان رقمنة القطاع ومقاومة الفساد ودعم الحوكمة تقرر تخصيص 80 مليون دينار لتعصير نظام المعلومات الاستشفائي وذلك عبر التسريع في وضع الملف الطبي الرقمي الذي يعتمد على التطبيقات الثلاثة التالية:

- منظومة توزيع الأدوية اليومي والاسمي على المرضى بعدد من المؤسسات العمومية للصحة ومنظومة التصرف في المخابر (Santé Lab) ومنظومة التصرف في الأشعة وأرشفتها (PACS/RIS)
- الانطلاق بالعمل بمنظومة التصرف في المواعيد عن بعد ل 12 مستشفى عمومي على ان يتم تعميمها لاحقا على كافة الهياكل الصحية العمومية

توفير البنية التحتية المعلوماتية الضرورية لتقريب الخدمات من المريض لـ 600 مركز صحة أساسية في مرحلة أولى على ان يتم تعميمها على بقية الهياكل خلال سنتي 2020 – 2021 بميزانية قدرها 15 مليون دينار.

- تعزيز الموارد البشرية للتفقّد الإداري والمالي في الإدارات الجهوية للصحة والعمل على تكثيف ودورية مهمات التفقّد.
- إرساء نظام العيادات الخارجية بعد الظهر بالمستشفيات ومراكز الصحة الأساسية.

في إطار حفظ الصحة بالوسط الاستشفائي:

- الانطلاق لتهيئة مركزية معالجة الهواء (Centrale de traitement d'air) في ثلاثة مستشفيات وتأهيل 10 قاعات بيضاء بأقسام طب الرضّع
- تأهيل ووضع معدات تعقيم مركزية لـ10 مستشفيات عمومية تمول من طرف الصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان المتخلدات بالذمة لصالح المستشفيات العمومية.

التوجهات المستقبلية

ستتمحور التوجهات المستقبلية في القطاع الصحي خاصة حول ضمان التغطية الصحية الشاملة لكل الأفراد والعمل علىتجسيم الهدف الثالث لبرنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015" **ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار** "من خلال المساهمة خاصة في:

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي بحلول عام 2030
- وضع نهاية للأوبئة والسيدا والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول سنة 2030
- وضع نهاية لوفيات الأطفال دون الخامسة التي يمكن تفاديها
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام 2030
- خفض معدل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول سنة 2020
- الحدّ بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيمائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة
- دعم البحث والتطوير وتوفير الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة.

الجزء الرابع:
تجسيم طموح الجهات

تميزت سنة 2019 بمواصلة دعـــم التنمية بالجهـــات الداخلية وتحسين ظروف العيش وتنفيذ مشاريع ذات صبغة جهوية تستجيب لحاجيـــات وأولويات الجهات والحرص على تكوين الإطارات في مجالات اللّامركزية والتنمية الجهوية والمحلية والتخطيط الاستراتيجي استعدادا لتجسيد التوجهات العامة للفترة القادمة .كما شهدت سنة 2019 مواصلة الإصلاحات المؤسساتية في مجال اللامحوريـــة واللامركزيـــة لتصبح الجهة شريكا فاعلا في أخذ القرار وفي وضع وتنفيذ ومتابعة المخططات التنموية.

وستكتسي سنة 2020 أهمية بالغة من حيث التسريع في نسق إنجاز المشاريع والبرامج التنموية إثر الانتهاء من عملية التقييم نصف المرحلي لإنجازات المخطط للفترة الممتدة ما بين 2016-2018 وهو ما سيمكن من تلافي عديد العراقيل والصعوبات المسجلة على مستوى مختلف الجهات في انجاز المشاريع التنموية. حيث من المنتظر أن يشهد المسار التنموي نقلة نوعية ومتميزة لتدعيم ركائز التنمية الجهوية وإدماج الجهات وإكسابها قدرة تنافسية عالية وتحسين مؤشرات التنمية الخاصة بها. كما سيتواصل العمل خلال سنة 2020 على تجسيم المحاور الواردة بالمخطط التنموي 2016-2020 والمتمثلة في:

- دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها،
- تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي،
- دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة،
- دفع التعاون الدولي اللامركزي.

دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

يتجسد هذا المحور في تهيئة مناخ جاذب للاستثمار على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وذلك بحسن استغلال الطاقات والمنظومات الاقتصادية الكامنة بالجهات وإحكام توظيفها ودفع الاستثمار الخاص وتوفير الظروف الملائمة للعيش لتثبيت المتساكنين بأراضيهم مع تكريس مبدأ التميز الإيجابي.

وتتمثل أبرز إنجازات سنة 2019 في:

- صدور القانون الأفقي المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، قانـون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019، والذي يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار حيث تم من خلاله تغيير 19 قانونا و4 مجلّات قانونية. وتهدف أحكام هذا القانون إلى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بتبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها.

- مواصلة تنفيذ برنامج« المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة IRADA» تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تطوير المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيم ودفع الاستثمار الخاص بثمانيولايات نموذجية ومن المنتظر تمويل أربعة مشاريع نموذجية بنهاية سنة 2019.
- مواصلة تركيز اللجان الاستشارية الجهوية للاستثمار على مستوى الولايات،
- الانتهاء من إعداد دراسات استراتيجية في أفق سنة 2030 حول تنمية ولايات منوبة وبنزرت وزغوان والمهدية تتضمن جزءا هاما لتطوير المنظومات الاقتصادية.
- إنجاز دراسة استراتيجية لتنمية المناطق الحدودية في أفق سنة 2030.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل سنة 2020 على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر:

- الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- مواصلة تمويل عدد من المشاريع النموذجية في إطار المنظومات الاقتصادية ضمن برنامج IRADA.

تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي

يعتبر محور تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي من الركائز الأساسية لإستراتيجية التنمية الجهوية ضمن المخطط التنموي للفترة (2016-2020) باعتبار أهميته في تحقيق تنمية عادلة وشاملة لكل الجهات.

وقد اكتست سنة 2019 أهمية بالغة في المسار التنموي من خلال مواصلة انجاز المشاريع المدرجة ضمن المخطط وتجسيم البرامج والمشاريع التنموية التي تم إقرارها بما في ذلك تدعيم تدخلات البرامج الخصوصية والجهوية.

البرنامج الجهوي للتنمية

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية تكميلية تندرج في نطاق إستراتيجية التنمية الجهوية وهو يهدف إلى استحثاث نسق التنمية المحلية بالجهات ومعاضدة المجهود التنموي خاصة بالمناطق ذات الأولوية للمساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وضمان تنمية عادلة ومستدامة وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة.

وقد تم خلال سنة 2019 الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2018 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البرنامج في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وخاصة بعد الثورة وتقديم مقترحات تخص مجالات تدخل البرنامج باعتبار تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية وبروز حاجيات جديدة بالجهات.

وقدتم إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2019 تخصيص اعتمادات بقيمة 370 مليون دينار بعنوان تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني.وقد مكنت هذه الاعتمادات من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2013-2018 والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2018 في حدود 430,3 مليون دينار بالإضافة إلى تغطية جزء من اعتمادات التعهد بعنوان البرنامج لسنة 2019.

وفي إطارالعمل على دفع نسق الإستثمار الخاص للباعثين الشبان وتوفير جزء من التمويل الذاتي فقد تم الترفيع في قيمة اعتمادات الدفع المبرمجة في إطار ميزانية الدولة لسنة 2019 والمخصصة لآلية اعتماد الانطلاق والتي تقدر بـ 44 مليون دينار منها 29 مليون دينار للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1" و15 مليون دينار للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن آلية اعتماد الانطلاق 2.

وقد ساهمت هذه الآلية في تمويل 1094 مشروعا مكنت من توفير 1240 موطن شغل بقيمة 7.944 م د.

وبخصوص "اعتماد الانطلاق 2" فقدساهمت هذه الآلية في تمويل 15 مشروعامكنت من خلق 425 موطن شغلبقيمة 1.933 م د.

وفي إطار الحرص على مزيد دعم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية ستشهد سنة 2020 تخصيص اعتمادات بقيمة 416 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع القطاع الخاص.

كما سيتم العمل خلال سنة 2020 على تفعيل مخرجات وتوصيات الدراسة التقييمية للبرنامج وذلك بمراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية وستشمل هذه المراجعة خاصة مكونات البرنامج ومجالات تدخله وطريقة تسييره وذلك قصد الاستجابة للحاجيات المستجدة للجماعات المحلية وتجاوبا مع الصلاحيات الجديدة التي أصبحت تتمتع بها في إطار التنظيم اللامركزي الجديد بالإضافة إلى تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.

برنامج الحضائر الجهوية

تواصل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي الإشراف على برنامج الحضائر من خلال متابعة خلاص العملة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية وقد تم خلال سنة 2019:

- إجراء تدقيق حول عملة الحضائر المتمتعين بمنح والمنخرطين بأحد الصناديق الاجتماعية بالتوازي مع منحة الحضائر
- مواصلة فتح اعتمادات التغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم تمتيع حوالي 47 ألف عامل بالتغطية الاجتماعية.

- الترفيع في منح عملة الحضائربالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وذلك عملا بالأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 الصادر بالرائد الرسمي عدد 43 بتاريخ 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.
- مواصلة صرف منح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة (180 دينار) منذ شهر فيفري 2018 إلى غاية جوان 2019 في انتظار استكمال وزارة الشؤون الاجتماعية للإجراءات اللازمة لإصدارالأمر الحكومي المتعلق بإحداث برنامج خصوصي لتسوية وضعية عملة الحضائر المنتدبين بعد سنة 2010 والذين بلغوا سن (60) سنة فما فوق".
- كما واصلت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي خلال سنة 2019 العمل على التحكم في عدد عملة الحضائر حيث سجل تقلصا بحوالي 700 عامل في موفى شهر جوان 2019 حيث بلغ العدد الجملي للعملة 48471 عاملا مقابل 49171 في موفى ديسمبر 2018 لتبلغ بذلك المنح المسندة خلال الفترة جانفي –جوان 2019 حوالي 109 م د.
- التشجيع على الانتفاع ببرنامج المغادرة الاختيارية مقابل إسناد صك خروج يتمثل في منحة إجمالية تساوي كحد أقصى الأجر الأدنى المضمون لمدة 36 شهرا.
- وضع برنامج لتسوية وضعية عملة الحضائر بالاتفاق مع الطرف الاجتماعيوفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور.
- وسعيا لمزيد إحكام التصرف في هذا البرنامج سيتم خلال 2020:
- العمل على تقليص عدد عملة الحضائر ليبلغ في موفى سنة 2020 حوالي 45000 عامل ومواصلة خلاص منح عملة الحضائر مع تمتعيهم بالتغطية الاجتماعية.
- تفعيل وزارة الشؤون الاجتماعية للأمر الحكومي الخاص بمنح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة وادخاله حيز التنفيذ وتمكينهم من الانتفاع بمنحة تعادل المقدار الصافي للمنحة المسندة في إطار "البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة"(180 دينارا) وبطاقة العلاج المجاني،
- تسوية وضعية عملة الحضائر من حاملي الشهائد العليا وكذلك الذين يقومون بأعمال فعلية.

البرنامج الخصوصي لتنمية المناطق الحدودية

يمثل برنامج تنمية المناطق الحدودية آلية تكميلية تندرج في نطاق الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب حيث تم تخصيص اعتمادات جملية مقدرة بـ 35 مليون دينار لفائدة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لتنمية المناطق الحدودية لفائدة 08 ولايات وهي الكاف وجندوبة والقصرين وقفصة وتوزر وقبلي ومدنين وتطاوين وتشمل هذه الولايات 20 معتمدية حدودية وقد تم توزيع الاعتمادات المخصصة بمعدل 1.5 م د لكل معتمدية واعتمادا على قائمة مشاريع مقترحة من طرف الولايات.

ويهدف البرنامج إلى دعم الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب في بعدها الوقائي وإنجاز مشاريع تنموية محلية تضمن تحسين ظروف العيش عبر دعم البنية الأساسية وإحداث المرافق الجماعية والخدمات الاجتماعية وضمان موارد الرزق للمتساكنين لتثبيتهم بأراضيهم.

وقد تم فتح كامل اعتمادات التعهد بعنوان البرنامج لفائدة المجالس الجهوية الخاصة بالولايات المذكورة سنة 2016.

وتم إلى غاية 30 جوان 2019 فتح اعتمادات دفع جملية بقيمة 31,19 م د بنسبة إنجاز مادي تقدر بـ94%. وقدتم ترسيم القسط الأخير من اعتمادات الدفع للبرنامج ضمن ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2019.

برنامج التنمية المندمجة

يشمل برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني إنجاز 90 مشروعا موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية تقدر ب 520 م د لفائدة حوالي 2,9 مليونساكن، ويشمل التدخل بعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة. و قد بلغت دفوعات سنة 2019 المخصصة لمختلف عناصر البرنامج 394.4 م د. وتتمثل إنجازات البرنامج مع نهاية سنة 2019 في:

- 3647 مشروع فرديّ ساهم من توفير 8269 موطن شغل منها 895 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- تكوين 4773 من بين 7624 منتفع مبرمج ضمن مجالات مختلفة موجهة خاصة إلى قطاعي الصناعات التقليدية والفلاحة.
- تهيئة 787 هك من المناطق المروية و2013 هك بصدد الإنجاز من جملة 2800 هك
- تهيئة 21,2 هك من المناطق الصناعية و8,3 هك بصدد الإنجاز
- بناء 18 منطقة حرفية و4 بصدد الإنجاز،
- إحداث 500 مشروع فردي منتجا باستثمارات تقدر بـ 12.8 م د.
- الانتهاء من تكوين 100 منتفعا بمبلغ جملي قدره 800 أد وتخص مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- تهيئة 787 هك من المناطق المروية و2013 هك بصدد الإنجاز من جملة 2800 هك
- تهيئة 21,2 هك من المناطق الصناعية و8,3 هك بصدد الإنجاز
- بناء 18 منطقة حرفية و4 بصدد الإنجاز
- بناء مركز نداء و3 مراكز عمل عن بعد
- بناء 29 محل صناعي و14 بصدد الإنجاز
- بناء 2 فضاءات ترويج و3 بصدد الإنجاز
- بناء 2 فضاءات إقتصادية و4 بصدد الإنجاز

- تهيئة 13 سوق و6 بصدد الإنجاز
- بناء 9 مراكز لتجميع المنتوجات الفلاحية و7 بصدد الإنجاز
- تهيئة وتعبيد 780,3 كلم من المسالك والطرقات و50,7 كلم بصدد الإنجاز من جملة 831 كلم
- تهيئة شبكة تطهير على طول 52,6 كلم و1,3 كلم بصدد الإنجاز
- تصريف مياه الامطار 5 كلم و3 كلم بصدد الانجاز
- تركيز 3052 نقطة إضاءة و186 بصدد التركيز
- تقوية خط كهربائي على طول 24 كلم
- تزويد 5848 عائلة بالماء الصالح للشراب و1779 بصدد التزود
- بناء 6 منشآت ثقافية و9 منشآت للطفولة و23 منشأة للشباب و30 منشأة للصحة و13 منتزه ومنطقة خضراء و42 منشأة رياضية و6 معالم أثرية.

ومن المتوقع أن يتم استكمال الإنجاز المادي لمكوّنات البرنامج في قسطيه الأول والثاني موفى سنة 2020.

كما استهدف القسط الثالث 100 معتمدية بمختلف ولايات الجمهورية بتكلفة جملية 1000 م د (700 م د عناصر جماعية و300 م د عناصر فردية). وقد تم إلى موفى جوان 2019 فتح اعتمادات تعهد قدرها 15,7 م د واعتمادات دفع قيمتها 3,3 م د للشروع في تنفيذ المكوّنات الجماعية للقسط الثالث.

كما شرعت جل الولايات خلال سنة 2019 في إعداد الدراسات للعناصر الجماعية وتشخيص المنتفعين بالنسبة للمشاريع الفردية والتكوين وسيتم الشروع الفعلي في إنجاز الأشغال بداية من سنة 2020 طبقا لروزنامات الإنجاز المضمّنة بعقود البرامج المبرمة بين السيد وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي والسادة الولاة.

مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

في إطار دعم التنمية بالمناطق الريفية خاصة بالجهات ذات مؤشر تنموي جهوي، ستشهد سنة 2020 تواصل إنجاز عدد من مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات سليانة والكاف والقصرين ومدنين وقابس (المرحلة 2) وقفصة وصفاقس وبولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة 2) وانطلاق 3 مشاريع أخري بولايات القيروان وبنزرت وزغوان. وتتمثل المكونات الأساسية لهذه المشاريع في إنجاز عديد العناصر المتمثلة أساسا في تنمية المنظومات الفلاحية وتعبيد المسالك الفلاحية وأشغال المحافظة على المياه والتربة وإحداث البحيرات الجبلية والآبار، إضافة الى إحداث وتهيئة المناطق السقوية ودعم الإنتاج الفلاحي عبر التوسع في غراسات الأشجار المثمرة والزياتين وإحداث أنشطة مدرّة للدخل لصغار الفلاحين الشبان والمرأة الريفية.

برنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

يشمل مشروعين نموذجين بكل من أحياء الزهور والكرمة بمعتمديتي الزهور والقصرين الشمالية وحي الخضراء بمعتمدية سبيطلة بكلفة قدرها 25,3 م د (20,1 م.د العناصر الجماعية و5,2 م د العناصر الفردية)، وقد تمّ إبرام

عقدي برنامج المشروعين بتاريخ 13 نوفمبر 2016. وسيمكن إنجاز المشروعين من توفير نحو 550 موطن شغل.

وقد تمّ استكمال الدراسات والشروع في إنجاز الأشغال وفي تشخيص المنتفعين والباعثين وقد تم للغرض فتح اعتمادات تعهد قدرها 5,2 م د اعتمادات دفع قيمتها 2,4 م د، وذلك إلى موفى شهر جوان 2019.

وقد مكّنت هذه الاستثمارات خلال سنة 2019 من إنجاز العناصر التالية:

- تكوين 130 منتفع في مختلف المجالات،
- 16 مشروعا فرديا في المهن الصغرى،
- إنجاز السوق البلدية بالزهور بنسبة 40%،
- مدّ شبكتي التطهير بالزهور وحي الخضراء بنسبة 70%،

أما بالنسبة لبقية العناصر الجماعية فإن الجهة بصدد الإعلان عن طلب العروض والشروع في الإنجازومن المتوقع استكمال انجاز مكوّنات المشروعين موفى سنة 2020.

برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية

شهدت سنة 2019 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية من خلال تركيز البنية الأساسية وبناء التجهيزات الجماعية والرياضية والفضاءات الإقتصادية الذي يشمل تهذيب 156 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة جملية تقدر بـ 611 م د لفائدة حوالي 865 ألف ساكت. وقد بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2019 حوالي 60 م د.

كما تم الانطلاق في انجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية يشمل تهذيب 146 حيا بكلفة جملية تقدر بـ 635 م د، وقد تم سنة 2019 الانطلاق في اعداد الدراسات لمشاريع القسط الأول من البرنامج الذي يضم 48 حيا.

وستشهد سنة 2020 مواصلة انجاز مختلف مكونات الجيل الأول من البرنامج من خلال مواصلة الأشغال بالبنية الأساسية وانجاز ملاعب الأحياء وبناء الفضاءات متعددة الاختصاصات والفضاءات الصناعية وانهاء الأشغال بمكون تحسين السكن، وذلك باستثمارات جملية تقدر بـ 70 م د.

كما سيتم مواصلة انجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية من خلال الانطلاق في الأشغال لمشاريع القسط الأول من البرنامج الذي يضم 48 حيا، والانطلاق في اعداد الدراسات الفنية لمشاريع القسط الثاني من البرنامج الذي يضم 43 حيا.

دعم اللامركزية وارساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة

في إطار متابعة تنفيذ مسار اللامركزيّة وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية والسهر على دفع التنمية المحليّة بكامل تراب الجمهورية تم خلال سنة 2019:

- استكمال استصدار الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية التي تهم البلديات والجهات والأقاليم والتي تنظّم المسائل الإدارية والمالية والتنظيمية والديمقراطية التشاركية.
- الانطلاق في انجاز البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي تمت توسعتها في إطار تعميم النظام البلدي على كافة المتساكنين بكلفة جملية تقدر بـ 855 م د. ويشمل التدخل بالبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وبناء مقرات بلدية وبناء دوائر بلدية ومستودعات بلدية واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات النظافة.
- الشروع في انجاز البرنامج السنوي للاستثمار البلدي لسنة 2019 بالبلديات القائمة حاليا في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية والانطلاق في إعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020 وفق منهجية تشاركية.
- مواصلة انجاز مشاريع القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي للفترة 2015-2019 والإنطلاق في إعداد الدراسات الفنية للقسط الاضافي من البرنامج للفترة 2019-2022 الذي يضم 29 مشروعا بـ 29 بلدية بكلفة جملية تقدر بـ 70 م د.
- استكمال انجاز القسط الأول من برنامج تدعيم وتعصير الطرقات البلدية لفائدة 72 بلدية بكلفة تقدر بـ 216 م د.
- الانطلاق في انجاز برنامج دعم المسائلة واللامركزية وفعالية البلديات "تدعيم" لفائدة 31 بلدية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي يهدف الى تعزيز مشاركة المواطن في مسار الحوكمة وتحسين اسداء الخدمات البلدية.
- حديد قائمة البلديات المنتفعة ببرنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بكلفة جملية تقدر بـ 40 م د.

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية وترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية ستشهد سنة 2020:

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج 2020.
- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية في إطار تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية.
- انطلاق انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020 بـ 272 بلدية في اطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021.
- استكمال انجاز القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي للفترة 2015-2019. والانطلاق في انجاز القسط الاضافي من البرنامج للفترة 2019-2022.

- الانطلاق في انجاز برنامج احياء المراكز العمرانية القديمة بكلفة 40 م د الذي سيتم تمويله بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوربي للإستثمار وهبة من الإتحاد الأوربي.

دفع التعاون الدولي اللامركزي

يتمثل دفع التعاون الدولي اللامركزي في رصد مجالات ومحاور التعاون الدولي ودفع وتنسيق علاقات الشراكة والتعاون اللامركزي على الصعيدين الوطني والجهوي قصد دفع التنمية بالجهات وتعزيز قدرات الجماعات المحلية وذلك من خلال تشخيص وإعداد وبرمجة ومتابعة تنفيذ برامج في ميادين التنمية الجهويةوالتخطيط.

وفي هذا الإطار فقد شهدت سنة 2019:

- الشروع في إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونس ADEC في مكونه الخاص"بدعم الحكم المحلي والجهوي" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ ".
- تنظيم ورشات عمل جهوية ووطنية حول إعداد" دليل التقارير الجهوية للتنمية" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" وبمشاركة ممثلين عن السلط الجهوية.
- الشروع في إنجاز المرحلة الثالثة من مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي يشمل ولايات الوسط الغربيوالشمال الغربي وولاية مدنين.
- الشروع في إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2030.
- مواصلة العمل على تركيز "نظام المعلومات الجهوي(SIR) بديواني التنمية للوسط الغربي والشمال الغربي،
- إعداد الخطوط المرجعية قصد انتداب خبير لإعدادتصور للإطار القانوني والمؤسساتي لإحداث وكالة وطنية للتنمية الجهوية.

وسيتم خلال سنة 2020:

- مواصلة إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونس ADEC في مكونه الخاص "بدعم الحكم المحلي والجهوي" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي يضم ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي.
- إعداد مشروع إطار قانوني يضبطالمهام الجديدة لهياكل التنمية الجهوية في إطار النظام اللامركزي.
- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية تكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.
- مواصلة إنجاز مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" (الجيل الثالث) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".
- الانتهاء من إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2030.
- دخول "نظام المعلومات الجهوي (SIR) حيز الاستغلال والذي يضم ولايات الوسط والشمال الغربي.

الجزء الخامس:
التنمية المستدامة

الباب الأول: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها

يعتبر ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها من المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة التنموية للفترة 2016-2020. ويمثل موضوع تعبئة وإحكام استغلال مختلف الموارد الطبيعية الشرط المحوري لاستدامة التنمية في بلادنا. وشهدت سنة 2019 إنجازات ضعيفة على مستوى المشاريع المشاريع الكبرى على غرار مشاريع السدود وقنوات تحويل المياه وتهيئة المناطق السقوية الكبرى ومشاريع التهيئة الغابية والأراضي الفلاحية رغم توفر التمويلات اللازمة لذلك وذلك لعدم استكمال الدراسات التنفيذية في الاجال وطول إجراءات المصادقة على الصفقات فيما يخص المشاريع الممولة في إطار التعاون الدولي اضافة الى النقص في الموارد البشرية لعديد هياكل تنفيذ المشاريع. وينتظر خلال سنة 2020 استحثاث نسق انجاز المشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة التي ستساهم في تحقيق جزء من اهداف المخطط في هذا المجال.

الموارد المائية

يتواصل العمل على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية لبلوغ نسبة تعبئة تقدر بـ 93% مع نهاية سنة 2020 وذلك لمجابهة الطلب المتزايد على المياه. وتستوجب حوكمة المياه إيلاء أهمية كبرى لبرنامج الإقتصاد في الماء باعتباره يمثل عاملا للاستغلال الرشيد للموارد المائية. وينتظر بلوغ هدف تجهيز 95.5% من المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء مع نهاية سنة 2020 إضافة الى تدعيم دور الجمعيات المائية في إدارة الأنظمة المائية.

ولبلوغ هذه الأهداف تتمثل أهم مشاريع سنة 2020 في:

- الإنتهاء من أشغال رفع طاقة خزن سدّ بوهرتمة بجندوبة وسدّ الدويمس ببنزرت. وبذلك تزداد طاقة التعبئة السنوية الجملية بـ 34 مليون $م^3$
- مواصلة أشغال ربط سدّي سيدي سعد والهوارب بالقيروان وتعصير قنال مجردة – الوطن القبلي
- مواصلة أشغال سد ملاق العلوي بالكاف وخزاني السعيدة والقلعة الكبرى بكلّ من منوبة وسوسة
- إنطلاق إنجاز مشروع سدّ تاسة بالكاف وسدّ خلاد بباجة
- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في جزئه الأول الذي يشمل ولايات منوبة وأريانة وبنزرت إضافة الى مواصلة إعداد الدراسة التفصيلية للأجزاء الأخرى المتبقية للمشروع

- الإنتهاء من إنجاز دراسة تحويل فائض مياه الشمال الى الوسط للمساهمة في المحافظة على التوازنات المائية بالوسط والتقدّم في إنجاز الدراسة الاستشرافية حول الماء في أفق 2050 وهي دراسة تعتمد على مقاربة إدارة مندمجة للموارد المائية
- الانتهاء من الدراسة الاستشرافية 2050 لتثمين مياه المعالجة المنتجة سنويا والمقدرة بـ 280 مليون م^3 وذلك بتحديد التوجهات والبرامج للرفع من استغلال هذه المياه في القطاعات الاقتصادية وبالخصوص القطاع الفلاحي وذلك لمجابهة الطلب المتزايد على المياه.

الماء الصالح للشرب

اتسمت سنة 2019 بعديد الاضطرابات على مستوى شبكة توزيع مياه الشرب بجلّ الجهات خاصة في فصل الصيف بسبب ضعف الصيانة الدورية التي تقوم بها خاصة الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه وتأخر مشاريع تهيئة عديد منظومات التزود بالماء الصالح للشرب وذلك راجعا بالأساس الى نقص الموارد المالية للشركة. أما على مستوى التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية، فقد شهدت بعض البرامج تقدما ملحوظا.

وقد شهدت سنة 2019 بالخصوص:

- إنجاز 56 مشروع عن طريق الهندسة الريفية لتزويد حوالي 57 ألف منتفع،
- تزويد 484 مدرسة ابتدائية بالماء الصالح للشرب وإنجاز أشغال الصرف الصحي بـ412 مدرسة،
- إنجاز 90 ألف توصلة جديدة عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،
- بلوغ نسبة مردودية لشبكات توزيع المياه الجملية التابعة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في حدود 70.3%،
- إنتاج 714 مليون م^3 من المياه خلال سنة 2019 من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وسيتواصل خلال سنة 2020 العمل على تحقيق توجهات المخطط التنموي 2016-2020 الرامية إلى:

- تحسين نوعية المياه وتدعيم الموارد المائية بالجنوب التونسي،
- تعبئة الموارد غير التقليدية (تحلية مياه البحر) لتغطية العجز ببعض المناطق الساحلية،
- تحسين مردودية شبكات توزيع المياه لتبلغ 82% خلال سنة 2020،
- الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية بالولايات ذات النسب أقلّ من المعدل العام (مناطق الشمال والوسط الغربي)،
- تحسين التوازنات المالية للشركة لتفادي التأخير في انطلاق مشاريع الصيانة،
- بلوغ نسبة تزود عامة في قطاع الماء الصالح للشرب بـ 98.4% خلال سنة 2020.

ومن المنظر أن تشهد سنة 2020 تنفيذ جملة من المشاريع والبرامج والتي من أهمّها:

- مواصلة تحسين نوعية المياه بالتخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2 غ/ل إلى مستوى لا يتجاوز 1.5 غ/ل وذلك بانجاز 6 محطات تحلية بطاقة إنتاج جملية تبلغ 31 ألف م^3/اليوم موزعة على ولايات سيدي بوزيد وقفصة وتطاوين ومدنين،
- الانتهاء من أشغال محطة تحلية مياه البحر بسوسة،
- الإنطلاق في انجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس،
- إنطلاق أشغال بناء محطة تحلية مياه البحر بالزارات بقابس،
- الشروع في أشغال محور جلب المياه بولاية بنزرت ومواصلة أشغال محور جلب المياه بولاية باجة،
- إنطلاق مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي،
- إنجاز 12 مشروع جديد لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وإعداد تهيئة 27 مشروع يهمّ منظومات قديمة لفائدة 68 ألف ساكن.

ولتنفيذ هذه البرامج، تمّت برمجة حوالي 260 م د كاستثمارات لقطاع الماء الصالح للشرب منها قرابة 70 م د سيتم انجازها عن طريق الهندسة الريفية والباقي عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

حماية الثروة الطبيعية

شهدت سنة 2019 إنجازات متواضعة على مستوى حماية الموارد الطبيعية في ظلّ التغيرات المناخية وذلك بالنظر لضعف تقدّم إنجاز المشاريع المبرمجة في الغرض حيث لم يتم تشجير إلا قرابة 1000 هك من الغابات وتهيئة 1500 هك من المراعي وحوالي 5000 هك من مصبات المياه من الانجراف.

وسيتواصل خلال سنة 2020 الرفع من نسبة الغطاء الغابي إلى 8.53% ومن نسبة المراعي المهيئة إلى 20% مقارنة بـ 8.3% و18.5% على التوالي في سنة 2015. وتتمثل أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف في:

- مواصلة تدعيم الإدارة العامة للغابات بتجهيزات الحماية من الحرائق لدعم مجهوداتها في مجابهة الحرائق باعتبارها من أخطر العوامل التي تهدد الثروة الغابية.
- مواصلة مشروع التصرف المندمج في الغابات الذي يهم ولايات زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف.
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف في المشاهد الطبيعية والذي يهم 8 ولايات بالشمال والوسط الغربي حيث ينتظر أن يتمّ إبرام عقود تصرّف بين جمعيات تنمية فلاحية والإدارة في إطار مقاربة جديدة تساهم في الحفاظ على الغابات مع استغلال منتوجاتها.
- مواصلة إنجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة الذي يشمل 5 ولايات وهي: الكاف وسليانة وبنزرت وسيدي بوزيد والقيروان. وتهم بالخصوص مناطق ذا قدرة ضعيفة لمجابهة التغيرات المناخية مع التركيز على تدعيم البنية الأساسية الريفية بها.
- مواصلة إنجاز مشروع تنمية الموارد الطبيعية حول جبل طرزة بولاية القيروان

- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية والذي يهم ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان والذي سيجعل من البحيرات محركا للتنمية بالجهة عبر الاستغلال المحكم للمياه وتهيئة مصبات الأودية حولها بالغراسات المنتجة ذا المردودية الكبيرة للفلاح.
- تنفيذ البرنامج السنوي للغابات بتشجير حوالي 1500 هك والبرنامج السنوي للمحافظة على المياه والتربة بتهيئة قرابة 12 ألف هك من مصبات الأحواض المائية.

فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي

المناطق السقوية

تساهم المناطق السقوية بنسبة 37% من القيمة المضافة لقطاع الفلاحة. وبالتالي، تم إيلاؤها عناية كبيرة في هذا المخطط بالاستثمار في تهيئتها وتعصيرها مع توسع خفيف لبعض المساحات باعتبار ندرة المياه. وشهدت سنة 2019 نسقا ضعيفا في الإنجاز حيث لم يتم سوى تهيئة 6 مناطق سقوية على مساحة 6670 هك وإحداث 3 مناطق على مساحة 292 هك وتطهير 1200 هك رغم تعبئة موارد مالية هامة في هذا المجال.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2020 على استحثاث نسق إنجاز المشاريع المتواصلة في مختلف الولايات على غرار مشاريع تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص من نسبة ضياع المياه وتحسين الإنتاجية وذلك بمناطق سيدي ثابت (3270 هك) وحوض مجردة السفلى في مرحلته الثانية (2800 هك) ومرناق (6500 هك) والعروسية (2750 هك)، إضافة إلى مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد من خلال تنمية سلاسل القيمة لـ9 آلاف هك من المناطق السقوية العمومية ممّا يجعل من التعاونيات الفلاحية محرّكا للتنمية بالجهة ومشروع تكثيف المناطق السقوية بولايات جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس الذي يشمل 25 ألف هك مع إحداث مؤسسة تعنى بالمناطق السقوية العمومية بالشمال عوضا عن الجمعيات المائية.

وينتظر خلال سنة 2020 تهيئة قرابة 7000 هك من المناطق السقوية القديمة وإحداث حوالي 1000 هك من المناطق السقوية الجديدة وانتهاء إنجاز المنطقة السقوية على سدّ سراط بالكاف (4500 هك) إضافة الى مواصلة إنجاز البرامج السنوية لصيانة بعض التجهيزات المائية وتهيئة المسالك الفلاحية لتسهيل استغلال المناطق السقوية وتحسين انتاجيتها.

كما سيتم إيلاء عناية بالواحات خلال السنوات القادمة باعتبارها تمثل جزء هاما من المناطق السقوية والحفاظ على انتاجيتها. كما سيتم الإنطلاق في برنامج تعويض الآبار العميقة بالجنوب (24 بئر وإصلاح بئرين وتهيئة 20 مبرد للمياه الحارة وتهيئة قرابة 2400 هك من الواحات) بعد أن شهدت هذه الآبار التي تستغلها هذه الواحات ضعفا على مستوى التدفق وتدني نوعية المياه. وينتظر خلال سنة 2020 تعويض 9 آبار وإعداد الدراسات لبقية البرنامج.

وفي إطار تنمية الصحراء، سيتم الإنطلاق في إحداث 300 هك جديدة من الواحات بمنطقة المحدث كتوسعة لمنطقة رجيم معتوق مع استكمال إعداد دراسة لإحداث 1000 هك بولاية تطاوين.

الصيد البحري

شهدت سنة 2019 مواصلة إنجاز عدد من المشاريع إضافة الى تنفيذ برنامج دعم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات الثقيلة الضرورية.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2020 دعم البنية الأساسية الميناءية عبر استحثاث نسق إنجاز مختلف المشاريع المتواصلة المتصلة بتطوير البنية التحتية للصيد البحري بموانى سيدي يوسف وسيدي منصور وقابس وطبلبة والمهدية وقلعة الأندلس وقليبية إضافة إلى مواصلة المجهودات لمتابعة نشاط صيد التن الأحمر ومجابهة الصيد العشوائي خصوصا عبر تكثيف الرقابة ومواصلة تركيز 100 كلم^2 إضافية من الأرصفة الإصطناعية لبلوغ 1540 كلم^2 بالمناطق الساحلية ذات الأولوية مع موفى سنة 2020.

الباب الثاني: ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة

شهدت سنة 2019 تحقيق عديد الإنجازات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة تمثلت بالخصوص في:

- إبرام إتفاقيّات مشاريع لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسيّة الفولطاضوئية بقدرة 500 ميغاوات.
- الإعلان عن دعوة ثالثة لتقديم مشاريع للطاقة الشمسية الفولطاضوئية بقدرة 70 ميغاواط في إطار نظام التراخيص.
- دخول طور الإنتاج للمحطة الفولطاضوئية توزر 1 بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 30 م د.
- الشروع في إنجاز تدقيق طاقي لـ 350 بلديّة وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات على أن تكلّل برسم خطة عمل لتنفيذ المشاريع وضبط برنامج متكامل للاستثمار البلدي في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.
- الترفيع بـ 50 في المائة في الدّعم الموجّه لمشاريع تركيز اللاقطات الشمسيّة الفولطاضوئية فوق أسطح المنازل.
- إطلاق المشروع الوطني لتجهيز أسقف منازل العائلات محدودة الدخل بالطاقة الشمسيّة الفولطاضوئية،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج وطني يهدف إلى الحد من الهشاشة الطاقية للعائلات محدودة الدخل والتي تستهلك أقلّ من 100 كيلوواط ساعة في الشهر والتي تمثل حوالي مليون عائلة،
- الشروع في تنفيذ مشروع نموذجي بولاية توزر يهدف إلى تجهيز تلك العائلات بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسيّة الفولطاضوئية وتمكينها من آليات لاستبدال التجهيزات المستهلكة للطاقة على غرار الثلاجات وتجهيزات الإنارة.

- وضع خطة تنفيذية للتخفيض بـ 20 بالمائة من استهلاك الطاقة في الهياكل والمؤسّسات العموميّة المركزيّة والجهويّة في أفق 2021.
- إبرام 50 عقد برنامج في القطاع الصناعي،
- إبرام 20 عقد برنامج في قطاع النقل،
- إبرام 30 عقد برنامج في قطاع الخدمات،
- تركيز 65 ألف م^2 من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى وتركيز مساحة 12,5 ألف م^2 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في قطاع الخدمات والصناعة،
- تركيز قدرة تناهز 22 ميغاواط من المحطات الشمسية لإنتاج الكهرباء المرتبطة بالشبكة ضمن برنامج المباني الشمسية.
- إبرام 2 عقود برامج وتركيز قدرة تناهز 22 ميغاواط في مجال التوليد المؤتلف للطاقة.

أما فيما يتعلق **بسنة 2020**، فسيتواصل العمل على تحقيق الإنتقال الطاقي وترشيد إستهلاك الطاقة وتنويع مصادرها، وفي هذا الإطار سيرتكز العمل على:

- إبرام إتفاقيّات مشاريع لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الهوائية في إطار نظام اللزمات بقدرة إجمالية تعادل 500 ميغاواط واختيار مستثمر لكل مشروع.
- دخول طور الإنتاج للمحطة الفلطاضوئية توزر 2 بقدرة 10 ميغاواط وبكلفة 25 م د.
- إحداث هيئة تعديلية في قطاع الكهرباء.
- إعداد "مجلة للطاقات المتجددة" لإرساء إطار موحد للنهوض بالقطاع.
- إبرام 5 عقود برامج وتركيز قدرة تناهز 25 ميغاواط في مجال التوليد المؤتلف للطاقة.
- مواصلة تنفيذ برنامج صندوق الانتقال الطاقي من خلال:

  - إبرام 40 عقد برنامج في القطاع الصناعي،
  - إبرام 20 عقد برنامج في قطاع النقل،
  - إبرام 30 عقد برنامج في قطاع الخدمات،
  - تركيز حوالي 65 ألف م^2 من السخانات الشمسية في قطاع السكن،
  - تركيز مساحة 12.5 ألف م^2 في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في قطاع الخدمات والصناعة،
  - تركيز قدرة تناهز 25 ميغاواط في مجال التوليد المؤتلف للطاقة.

الباب الثالث: تهيئة ترابية متوازنة تشمل كل الجهات وتحترم التوازنات البيئية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية

والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني. ومن هذا المنطلق، تلعب التهيئة الترابية دورا هاما وأساسيا في مجال التخطيط الترابي وتوفير الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى.

وفي هذا الإطار، تواصل العمل خلال سنة 2019 على تنفيذ البرنامج التي تم ضبطه بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، حيث تم:

- الانتهاء من إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية الكاف علاوة على إتمام المراحل النهائية من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات قبلي وجندوبة وسليانة وزغوان.
- مواصلة إعداد دراستي المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لأقصى الشمال والمثال التوجيهي المنطقة الحساسة بالوطن القبلي إضافة إلى مواصلة إعداد دراستي المثالين التوجيهيين لتهيئة وتنمية ولايتي تطاوين وباجة.
- مواصلة إعداد دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق 2030 إضافة إلى إعداد أطلسي ولايتي المهدية وسيدي بوزيد.
- الشروع في إنجاز دراسات "مرصد ديناميكية المجال الترابي" و "استراتيجية اتصال للإدارة العامة للتهيئة الترابية" و "إرساء منظومة للتصرف الإلكتروني في دراسات التهيئة الترابية".

ويتنظر أن يتمّ مع موفى سنة 2019 الانتهاء من إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات توزر وقفصة والمهدية وقابس.

وتقدّر اعتمادات الدفع المرسمة بميزانية الدولة لسنة 2019 بـــ 500 أ د تم إنجاز نسبة 30% منها فقط نظرا لعدم التزام مكاتب الدراسات بتعهداتهم وتسليم الإدارة المشاريع في الآجال المحددة.

أما بالنسبة لسنة 2020، فستتميز بالأساس بمواصلة العمل على تجسيم برنامج مخطط التنمية 2016-2020 مع الحرص على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم ضبطها والشروع فيها منذ سنة 2017 والمتمثلة أساسا في:

- مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات.
- مراجعة المرحلة الثانية من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق سنة 2030.
- العمل على تحسين الإتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- العمل على دعم مبادئ الحوكمة المفتوحة من خلال إعداد تطبيقة الكترونية لنشر الدراسات الخاصة بالتهيئة الترابية على الواب.

وسيتم في هذا الإطار خلال سنة 2020:

- إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.
- إعداد دراسة القدرة التنافسية للأقاليم والجهات.
- إقتناء وتركيز البرمجيات الإعلامية لإيواء قاعدة المعطيات الطبوغرافية الوطنية بالاعتماد على الخرائط الطبوغرافية بمقياس 1/25000.

وينتظر أن تبلغ الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2020 في ميدان التهيئة الترابية مبلغ 500 أ د تعهدا ودفعا.

الباب الرابع: حماية البيئة

بالرجوع إلى التدهور البيئي الذي عرفته البلاد خلال السنوات الأخيرة بالنظر للإشكاليات التي عرفتها جلّ المؤسسات والهياكل المتدّخلة في المجال، تكثفت الجهود خلال **سنة 2019** للحدّ من التلوث والرفع من مستوى العيش.

وفي هذا الإطار تمثلت أهمّ الإنجازات في مجال ***حماية البيئة*** في:

- دعم البلديات من خلال استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة المساحات الخضراء بدوار هيشر وجرادو من ولاية زغوان وغار الدماء وأريانة. كما تمّ تحسين حديقة الحيوانات بشنّي من ولاية قابس إضافة إلى توزيع تجهيزات حضرية لفائدة البلديات لتركيز المساحات الخضراء والحدائق العمومية والمنتزهات الحضرية بها.
- الانتهاء من مشروع دعم الحوكمة البيئية للأنشطة الصناعية بولاية قابس بكلفة 12 م د عبر تنفيذ 9 مشاريع بيئية شملت بالخصوص دعم القدرات المحلية في مجال التشغيل الأخضر.
- الانتهاء من مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتونس بكلفة 12,5 م د
- إعداد برنامج العمل للتنوع البيولوجي 2018-2030.
- التدخل في 48 مؤسسة تربوية جديدة موزعة على الولايات (2 مؤسسات في كل ولاية) من خلال تهيئة حدائق بيئية مدرسية وتأثيث نوادي البيئة في إطار برنامج توسعة شبكة المدارس المستدامة.
- إنجاز محطة التطهير بمكثر وتدعيم وتهذيب شبكة التطهير بالمدينة بكلفة 10,4 م د.
- تأهيل محطات التطهير بسوسة الشمالية ومساكن والحمامات الجنوبية وقليبية ومنزل بورقيبة بكلفة 14,7 م د.
- تهذيب شبكة التطهير الثانوية بمدينة سوسة بكلفة 2,8 م د.
- إنجاز محطة التطهير بمدينة المزونة بولاية سيدي بوزيد بكلفة 4,2 م د
- الانتهاء من تطهير 32 حيّا شعبيا من خلال مدّ 143 كلم من القنوات وربط 7800 مسكنا بالشبكة العمومية للتطهير بكلفة 10 م د.
- مدّ قنوات التّطهير بالمنطقتين الريفيتين تيبار وسيدي إسماعيل بولاية باجة بكلفة 2 م د.
- تهذيب شبكات التطهير بمختلف الولايات عن طريق صفقات إطارية.

- دخول المصبين المراقبين بزغوان وتوزر حيز الاستغلال و7 مراكز تحويل بقلعة الأندلس وحلق الوادي وباردو والكرم وطبربة والشراردة وحاجب العيون وتهيئة مركز التحويل بسيدي صالح.
- مواصلة تنفيذ مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي.
- الإنطلاق في إعداد خارطة طريق وطنية للاقتصاد الأخضر من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الاقتصاد الجديد.

وستتسّم سنة 2020 في مجال *التصرف في المياه المستعملة* بـ:

- إنتهاء أشغال إنجاز 3 محطات تطهير جديدة بمدن بن قردان والقطار وبئر الحفي/ سيدي علي بن عون؛
- إنتهاء أشغال توسيع وتهذيب محطة تطهير بقفصة؛
- تواصل أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير بالمهدية والوردانين والجم وسيدي بوعلي؛
- مواصلة أشغال تطهير 11 مدينة صغرى بكلّ من الخليدية بولاية بن عروس ودار علوش ومنزل حرّ وآزمور بولاية نابل وجبل الوسط بولاية زغوان ونصر الله ومنزل مهيري والعلا بولاية القيروان وملولش بولاية المهدية وبئر علي بن خليفة والصخيرة بولاية صفاقس؛
- مواصلة أشغال محطتي تطهير المياه المستعملة الصناعية بالمنستير والمكنين فيما يتعلق بمعالجة المياه المستعملة الصناعية؛
- مواصلة الأشغال بروّاد ومنطقة الحروش بقمرت وحي التعمير وأريانة الجديدة وتهذيب قنال الخليج لتحويل المياه المعالجة بولاية أريانة وتحويل مصبّ المياه المعالجة لمحطة التطهير بعوسجة بولاية بنزرت وتدعيم الشبكة وربط مدينتي قصر قفصة والمظيلة بمحطة التطهير بقفصة؛
- مواصلة أشغال إنجاز محطة التطهير بمدينة السبيخة؛
- إنطلاق أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة بمدن كندار بولاية سوسة وتيبار وسيدي إسماعيل ووادي الزرقاء بولاية باجة وحزوة بولاية توزر؛
- الشروع في أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير بالمحرس ونفطة والقصرين والحمامات الجنوبية وجنوب مليان 2؛
- إنطلاق أشغال منظومة تحويل المياه المستعملة من أكودة إلى محطة سوسة الجنوبية ومنها إلى محطة سوسة حمدون ومنظومة تحويل المياه المستعملة بطبلبة– البقالطة بولاية المنستير وشبكة تحويل المياه وربط المنطقة الصناعية AFI III وDIET بالنفيضة بمحطة التطهير بالنفيضة وتوسيع وتهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة و12 محطة ضخ بولاية المنستير و20 محطة ضخ بتونس الكبرى و4 محطات ضخّ بحاجب العيون بالقيروان وتهذيب الشبكة بجبل الجلود وسيدي البشير بولاية تونس والمكنين بولاية المنستير وتهذيب مجامع المياه الأولية بولاية تونس وحي الرياض بسوسة وشارع الجمهورية بالمهدية وتوسيع شبكة التطهير برواد وسكرة والقيروان وتطهير مدينة سيدي ثابت وربطها بمحطة تطهير بالجديدة؛
- الشروع في أشغال بعض المناطق الريفية والتي تندرج في إطار القسط الرابع من برنامج تطهير المناطق الريفية؛

- تدعيم الشبكة العمومية للتطهير بحوض بحيرة بنزرت في إطار البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت من خلال القيام بالدراسات ونشر طلب العروض لتوسيع وتهذيب شبكات التطهير ومحطات الضخ وتأهيل محطات التطهير؛
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التصرف في منشآت التطهير والتي ستشمل في مرحلة أولى جهة الشمال (ولايتي تونس وأريانة) وجهة الجنوب (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين)؛
- اقتناء وحدتين للتجفيف الميكانيكي للحمأة بمحطة التطهير شطرانة 1 وتهذيب محطات رفع المياه المستعملة وتهذيب المضخات المخصصة لضخ الحمأة بمحطات التطهير بشطرانة 1 والشرقية.
- مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن والذي يهمّ جهر وتنظيف 54 وادي ومجرى بطول 84 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي: تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس.

وعلى هذا الأساس، ستساهم جملة هذه البرامج والمشاريع في *مجال* ***التطهير*** بجملة استثمارات تناهز 450 م د تمّ رصدها لسنة 2020 في تحقيق الأهداف الكمّية التالية:

- تبنّي بلديات بن قردان ومنزل كامل والسّبيخة ليبلغ عدد البلديات المتبنّاة، 189 بلديّة في موفّى سنة 2020؛
- بلوغ نسبة ربط بالمدن المتبنّاة من طرف الدّيوان في حدود 90,6% سنة 2020 مقابل 90,3% سنة 2018؛
- تطوّر الشّبكة العمومية للتطهير من 17180 كلم سنة 2018 إلى 17910 كلم سنة 2020؛
- دخول محطّات تطهير بن قردان والقطار وسيدي علي بن عون/بئر الحفي حيز الإستغلال سنة 2020؛
- تطوّر كمّية المياه المعالجة من 274 مليون م^3 سنة 2018 إلى 289 مليون م^3 سنة 2020.

أمّا في مجال ***التصرّف في النفايات***، وسعيا لتحقيق الأهداف المرسومة بالمخطط الخماسي 2016-2020، فتتمثل أهم مجالات التدخل خلال سنة 2020 في:

- إنجاز الدراسات المتعلقة بوحدات المعالجة والتثمين بالمهدية وجزيرة جربة وسيدي بوزيد والقصرين وسليانة والكاف وقبلي وتطاوين بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 6,6 م د؛
- إنجاز وحدة المعالجة والتثمين بولاية قفصة بكلفة تقدر بـ 20 م د؛
- انجاز 3 وحدات معالجة وتثمين بكلّ من ولايات قابس وسوسة وبنزرت سيتمّ اسنادها للخواص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق اللزمة علما وأنّه قد تمّ بعد الانتهاء من مرحلة الإنتقاء الأوّلي لمشروع اللزمة بقابس والمرور إلى مرحلة الاستشارة المضيّقة قصد إسناد اللزمة وإبرام عقد التصوّر والانجاز والتشغيل (DBO) خلال سنة 2020؛
- مواصلة تطوير بعض المنظومات على غرار منظومة التصرف في النفايات الإلكترونية والكهربائية ومنظومة التصرف في هياكل السيارات المستعملة والتصرف في العجلات المطاطية المستعملة والتصرف في الزيوت الغذائية المستعملة؛

- مواصلة البرنامج الوطني للنهوض بالطرق الفنّية والعملية المثلى للتصرف في نفايات الأنشطة الصحية.

وفيما يخصّ ***حماية وتهيئة الشريط الساحلي***، سيتواصل خلال سنة 2020 التدخل على مستوى غربلة وتمشيط الرمال لـ 120 شاطئ باعتبار الشواطئ السياحية، وذلك بصفة دورية من 14 إلى 29 تدخل بكلّ الولايات الساحلية على طول حوالي 150 كلم ومساحة جملية تقارب 7400 هك ومواصلة إنجاز مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف البحري.

وفي مجال الوقاية من المخاطر البيئية الكبرى، ستتكثف جهود الوزارة المكلفة بالبيئة انطلاقا من سنة 2020 للتحكم في مصادر التلوّث الصناعي وإعداد مخطط وطني للتصرّف في النفايات ووضعه حيز التطبيق وحثّ المؤسسات الصناعية أكثر فأكثر على إدماج البعد البيئي كعامل أساسي في تطوير أنشطتها وإلزامها بملائمة أنظمة الإنتاج والتصرف لديها مع مقتضيات حماية البيئة والحدّ من الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وخاصة المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الكيميائية والفسفاط بولايات قابس وقفصة وصفاقس، فضلا عن تصور وإعداد مخطط وطني للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ووضعه حيز التطبيق وتطوير وتدعيم القدرات الفنية والبشرية للبلديات من أجل تحسين فاعلية تدخلاتها في مجال جمع وتحويل النفايات وتدعيم الفرز والتثمين وتحويل النفايات إلى سماد عضوي بالشراكة مع القطاع الخاص وضمان تصرّف ناجع للنفايات البلاستيكية. كما ستتكثّف الجهود خلال سنة 2020 على إيجاد حلول ناجعة وجذرية لمختلف أشكال التلوث في مدن صفاقس وقابس وقفصة والقصرين.

كما سيتمّ العمل كذلك على الحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والتقليص من وقعها والآثار السلبية للتغيرات المناخية لاسيما تواتر الفيضانات والجفاف والحرائق من خلال تركيز خطة مبنية على تدعيم القدرات الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحد من آثارها وتوفير المعدات والتقنيات الضرورية بالإضافة إلى تعزيز القدرات في التهيئة العمرانية المستدامة متأقلمة مع المناخ وكذلك وضع وتدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية.

وفيما يتعلق بمجال الحوكمة البيئية، ترنو الوزارة المكلفة بالبيئة إلى نشر ممارسات الحكومة الجيّدة في مجال حماية البيئة وإدماج البعد البيئي في التهيئة والتخطيط الترابي من خلال تحليل التأثيرات المنتظرة للتغيرات المناخية واقتراح طرق الملائمة في التخطيط الترابي. كما ترنو الوزارة إلى وضع مخطط استراتيجي للإتصال والتربية البيئية من خلال العمل على تكثيف حملات التحسيس والإعلام والتشجيع عل الأعمال من أجل تونس خضراء وضمان التربية والتواصل البيئي والتصرف في وضعيات الأزمات البيئية (مخطط للتصرف في الأزمات البيئية).

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) i

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) ii

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) iii

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية iv

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) v

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) vi

جدول عدد VII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د) vii

جدول عدد VIII : مؤشر التنمية البشرية viii

جدول عدد IX : مؤشرات ديمغرافية viii

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني ix

جدول عدد XI : مؤشرات في مجال الصحة xi

جدول عدد XII : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة xi

جدول عدد XIII : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي xii

جدول عدد XIV : التشغيل xii

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2020	2019	2018	2017	2016	
125228,1	114417,1	105679,1	96324,5	89792,1	الناتج المحلي بأسعار السوق
78483,7	70623,3	64731,2	54103,4	45571,7	واردات الخيرات والخدمات
203711,8	185040,3	170410,3	150427,9	135363,8	الموارد والاستعمالات
26324,1	24069,0	21735,6	20113,8	18400,4	الاستهلاك العمومي
89554,6	82677,9	76118,0	69514,3	64484,5	الاستهلاك الخاص
115878,7	106746,9	97853,6	89628,1	82885,0	جملة الاستهلاك
23149,0	21117,0	19566,0	18138,7	17366,5	تكوين رأس المال الثابت
9,7	69,9	2163,1	462,8	-826,6	تغير المخزون
64674,4	57106,5	50827,7	42198,3	35939,0	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2020	2019	2018	2017	2016	
9,4	8,3	9,7	7,3	6,0	الناتج المحلي بأسعار السوق
11,1	9,1	19,6	18,7	5,6	واردات الخيرات والخدمات
10,1	8,6	13,3	11,1	5,9	الموارد والاستعمالات
9,4	10,7	8,1	9,3	11,2	الاستهلاك العمومي
8,3	8,6	9,5	7,8	6,8	الاستهلاك الخاص
8,6	9,1	9,2	8,1	7,7	جملة الاستهلاك
9,6	7,9	7,9	4,4	3,3	تكوين رأس المال الثابت
13,3	12,4	20,4	17,4	5,9	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2020	2019	2018	2017	2016	
2,7	1,4	2,5	1,9	1,1	الناتج المحلي بأسعار السوق
3,8	-5,9	4,1	3,5	2,8	واردات الخيرات والخدمات
3,1	-1,4	3,1	2,5	1,7	الموارد والاستعمالات
1,6	0,8	0,3	0,3	2,5	الاستهلاك العمومي
1,9	1,8	2,1	2,4	3,1	الاستهلاك الخاص
1,8	1,5	1,7	1,9	2,9	جملة الاستهلاك
2,9	0,3	2,0	0,3	1,1	تكوين رأس المال الثابت
5,8	-2,4	5,7	4,6	0,2	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية

2020	2019	2018	2017	2016	
125228,1	114417,1	105679,1	96324,5	89792,1	الناتج المحلي بأسعار السوق
-3494,6	-3375,4	-3203,1	-2737,0	-2323,7	صافى المداخيل من الخارج
121733,5	111041,7	102476,1	93587,6	87468,5	الناتج القومي الإجمالي
6037,2	5601,6	5384,1	4771,5	4021,0	صافى التحويلات الجارية
127770,7	116643,3	107860,1	98359,0	91489,4	الدخل الوطني المتاح الإجمالي
115878,7	106746,9	97853,6	89628,1	82885,0	جملة الاستهلاك
11892,0	9896,4	10006,5	8730,9	8604,5	الادخار الوطني
9,3	**8,5**	**9,3**	**8,9**	**9,4**	**النسبة من الدخل المتاح (%)**
23149,0	21117,0	19566,0	18138,7	17366,5	تكوين رأس المال الثابت
18,5	**18,5**	**18,5**	**18,8**	**19,3**	**النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)**
9,7	69,9	2163,1	462,8	-826,6	تغيير المخزون
-11266,7	-11290,6	-11722,5	-9870,6	-7935,4	العجز الجاري
9,0	**9,9**	**11,1**	**10,2**	**8,8**	**النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)**

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	**-8,5**	**2,0**	**9,8**	**1,7**	**5,2**
الصناعات المعملية	**0,8**	**0,5**	**0,6**	**-0,3**	**1,5**
الصناعات الفلاحية والغذائية	-4,1	0,9	4,1	-1,6	2,1
مواد البناء والخزف والبلور	-1,6	-5,4	-1,5	1,2	1,4
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	2,0	3,6	1,6	-0,4	1,5
تكرير النفط	-9,0	-23,6	-9,8	-20,0	2,0
الصناعات الكيميائية	14,5	-2,2	-8,4	2,1	2,4
صناعات النسيج والملابس والجلد	0,0	0,3	1,2	-0,7	1,2
صناعة التبغ	2,1	-4,6	1,6	1,6	1,6
صناعات مختلفة	-0,6	0,1	-0,2	0,5	0,4
(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية)	**2,0**	**0,4**	**-0,2**	**0,0**	**1,4**
الصناعات غير المعملية	**-1,8**	**-3,4**	**-1,2**	**0,9**	**7,0**
المناجم	9,7	10,3	-12,9	2,5	8,6
المحروقات	-8,2	-12,3	-2,9	-1,5	15,0
الكهرباء	0,2	2,5	0,8	2,3	2,4
الماء	3,1	2,2	3,3	6,0	5,0
البناء والأشغال العامة	1,0	-1,5	0,8	1,8	1,8
الخدمات	**3,4**	**4,5**	**3,2**	**2,2**	**2,6**
التجارة	2,0	1,0	1,0	1,5	1,6
النقل	4,7	7,1	3,6	-1,3	1,5
المواصلات	4,3	1,1	2,1	2,5	1,5
النزل والمقاهي والمطاعم	3,4	8,3	8,9	7,5	7,6
مؤسسات مالية	5,1	14,0	5,2	3,6	3,0
إصلاح وصيانة	2,8	2,7	3,4	6,5	5,0
خدمات أخرى للتسويق	2,8	2,7	2,6	2,4	2,4
إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة	**7,8**	**22,2**	**5,0**	**4,6**	**5,5**
جملة أنشطة التسويق	**0,4**	**2,0**	**3,0**	**1,4**	**3,2**
جملة الأنشطة غير المسوقة	**2,5**	**0,7**	**0,3**	**1,0**	**1,5**
الإدارة العمومية	2,5	0,6	0,3	0,9	1,5
الجمعيات	4,2	4,1	3,4	4,0	4,0
أعمال منزلية	4,2	4,1	4,4	5,0	3,5
الناتج المحلي بتكاليف العوامل	**0,8**	**1,8**	**2,4**	**1,3**	**2,8**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	4,6	3,9	3,7	1,4	1,7
الناتج المحلي بأسعار السوق	**1,1**	**1,9**	**2,5**	**1,4**	**2,7**

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

2020	2019	2018	2017	2016	
12,0	**8,3**	**17,5**	**10,7**	**-3,2**	**الفلاحة والصيد البحري**
7,0	**4,9**	**5,8**	**6,2**	**3,6**	**الصناعات المعملية**
7,8	3,9	10,0	6,3	-0,7	الصناعات الفلاحية والغذائية
6,4	6,3	3,7	-0,6	1,5	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
7,4	5,3	7,4	8,5	5,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
6,1	-16,8	-5,8	-40,6	12,1	تكرير النفط
6,4	4,9	-8,1	-0,6	8,4	الصناعات الكيميائية
6,8	4,9	6,8	11,0	6,0	صناعات النسيج والملابس والجلد
5,2	5,2	5,1	16,3	5,2	صناعة التبغ
5,4	5,0	4,8	6,4	1,1	صناعات مختلفة
6,8	**5,1**	**4,8**	**6,2**	**4,7**	**(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية**
12,2	**8,4**	**10,1**	**-0,9**	**-1,0**	**الصناعات غير المعملية**
14,0	7,6	-8,5	8,3	1,5	المناجم
19,3	10,3	20,0	5,1	-15,0	المحروقات
9,5	8,0	6,4	-29,3	17,8	الكهرباء
9,7	11,5	8,5	10,4	12,1	الماء
7,3	6,9	6,8	1,5	3,9	البناء والأشغال العامة
9,3	**8,2**	**9,8**	**10,1**	**6,5**	**الخدمات**
9,2	8,6	8,7	7,5	6,4	التجارة
9,1	5,1	10,3	14,4	8,7	النقل
2,4	3,6	3,1	3,3	3,8	المواصلات
13,5	12,3	13,7	14,9	4,8	النزل والمقاهي والمطاعم
11,8	10,9	13,6	19,4	9,3	مؤسسات مالية
10,3	10,8	7,5	9,3	3,9	إصلاح وصيانة
9,0	8,5	10,0	7,4	6,0	خدمات أخرى للتسويق
7,6	**6,8**	**7,7**	**37,8**	**10,2**	**إنتاج خدمات االوساطة المالية غير المحتسبة (-)**
9,6	**7,6**	**10,1**	**7,4**	**3,5**	**جملة أنشطة التسويق**
9,3	**11,0**	**8,0**	**8,4**	**11,2**	**جملة الأنشطة غير المسوقة**
9,3	11,0	8,0	8,4	11,3	الإدارة العمومية
8,2	9,2	8,6	7,3	7,5	الجمعيات
7,1	10,3	9,6	7,3	6,2	أعمال منزلية
9,5	**8,3**	**9,7**	**7,6**	**5,0**	**الناتج المحلي بتكاليف العوامل**
8,4	7,9	10,3	3,2	18,5	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
9,4	**8,3**	**9,7**	**7,3**	**6,0**	**الناتج المحلي بأسعار السوق**

جدول عدد VII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

2020	2019	2018	2017	2016	
1900,0	**1700,0**	**1530,0**	**1245,3**	**1263,5**	**الفلاحة والصيد البحري**
2609,0	**2532,0**	**2281,0**	**2100,7**	**1835,0**	**الصناعات المعملية**
680,0	620,0	590,0	520,0	475,0	الصناعات الفلاحية والغذائية
20,0	20,0	20,0	20,0	20,0	صناعة التبغ
345,0	334,0	315,0	329,0	245,0	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
630,0	570,0	520,0	480,0	420,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
139,0	173,0	111,0	90,0	60,0	تكرير النفط
300,0	350,0	310,0	270,0	250,0	الصناعات الكيميائية
195,0	185,0	175,0	181,7	165,0	صناعات النسيج والملابس والجلد
300,0	280,0	240,0	210,0	200,0	صناعات مختلفة
4640,0	**4200,0**	**3665,0**	**2753,9**	**2721,3**	**الصناعات غير المعملية**
210,0	180,0	170,0	161,9	158,3	المناجم
1710,0	1700,0	1730,0	1410,0	1410,0	المحروقات
1650,0	1400,0	940,0	602,0	623,0	الكهرباء
360,0	300,0	280,0	250,0	200,0	الماء
710,0	620,0	545,0	330,0	330,0	البناء والأشغال العامة
11060,0	**9885,0**	**9480,0**	**9037,9**	**8758,2**	**الخدمات**
145,0	100,0	100,0	95,0	90,0	إصلاح وصيانة
3740	3300,0	2850,0	2236,4	2298,8	النقل
1150,0	995,0	890,0	597,0	711,8	المواصلات
410,0	370,0	340,0	370,0	302,6	النزل والمقاهي والمطاعم
5615,0	5120,0	5300,0	5739,5	5354,9	التجارة وخدمات أخرى
2940,0	**2800,0**	**2610,0**	**3000,9**	**2788,5**	**التجهيزات الجماعية**
23149,0	**21117,0**	**19566,0**	**18138,7**	**17366,5**	**جملة تكوين رأس المال الثابت**

جدول عدد VIII : مؤشر التنمية البشرية

	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
مؤشر التنمية البشرية	0.721	0.725	0.729	0.735	0.743	0.752

*: تقديرات

جدول عدد IX : مؤشرات ديمغرافية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
عدد السكان (بالألف)	10.784	10.895	11.007	11.154	11.304	11.494	11.608	11.732	11.852
نسبة النمو الطبيعي	1.14	1.5	1.5	1.4	1.39	1.22	1.29	1.32	1.35
نسبة الولادات (بالألف)	20.2	20.5	20.5	19.9	19.4	18.2	18.6	18.4	18.5
نسبة الوفيات (بالألف)	5.9	5.7	5.7	5.9	5.5	6	5.9	5.9	5.8
مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)	74.7	74.8	74.9	75.1	75.4	75.4	75.4	75.5	75.7
مؤشر الخصوبة	2.4	2.4	2.42	2.3	2.31	2.21	2.2	2.2	2.19

*: تقديرات

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

تطور المعطيات الخاصة بنسب التمدرس

*2020	2019	2018	2017	2016	2015	
99.3	99.2	99.2	99.2	99.1	99	نسبة التمدرس 6-11 سنة (%)
99.2	99.1	99.1	99.1	99	98.9	ذكور (%)
99.3	99.2	99.3	99.3	99.2	99.1	إناث (%)

تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية

*2020	*2019	2018	2017	2016	2015	
90.5	88	85.5	86.9	85.9	85.6	نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)

تطور المعطيات الخاصة بالمرحلة الابتدائية

*2020	2019	2018	2017	2016	2015	
4590	4583	4576	4568	4597	4565	عدد المدارس
1185	1149	1123	1101	1079	1066	عدد التلاميذ (بالألف)
49.210	48.008	47.941	47.470	47.010	47.543	عدد الفصول
69.198	63.228	63.642	64.000	64.944	63.303	عدد المدرسين
24.1	23.9	23.4	23.2	23	22.4	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
17.1	18.2	17.6	17.2	16.6	16.8	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
258	251	245	241	236	234	معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

تطور المعطيات الخاصة بمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

*2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1436	1431	1424	1421	1409	1403	عدد المؤسسات
913	900	888	884	893	877	عدد التلاميذ(بالألف)
34.982	34.127	34.814	34.862	34.969	34.929	عدد الفصول
75.940	72.887	73.665	74.249	75.056	74.283	عدد المدرسين
26.1	26.4	25.5	25.4	25.5	25.1	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
12	12.3	12	11.9	12	12.0	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
636	629	623	621	634	625	معدل التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

تطور المعطيات الخاصة بالتكوين المهني

	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)	69.8	72.6	67.0	66.8	73.0	80.0

تطور المعطيات الخاصة بالتعليم العالي

	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
عدد الطلبة في القطاع العمومي (بالألف)	292.2	263.8	250.9	241.1	233.5	223.9
عدد الطلبة في القطاع الخاص (بالألف)	30.3	30.6	31.3	31.2	33.4	
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع العمومي) (بالألف)	58.1	57.9	54.4	48.7	--	
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع الخاص) (بالألف)	7.0	7.8	8.7	7.7	--	

*: تقديرات

جدول عدد XI: مؤشرات في مجال الصحة

	2016	2017	2018	2019	*2020
أمل الحياة عند الولادة بالسنة	75.3	75.4	75.4	75.5	75.9
نسبة الوفيات بالألف	5.9	6	5.9	5.9	5.9
عدد السكان لكل طبيب	760	750	742	731	737
نسبة وفيات الأطفال بالألف	14.2	14.1	14.3	14	14
نسبة الولادات المؤمنة صحيا	98	98.5	98.8	98.9	98.5
عدد الأسرة في القطاع العمومي	20400	20480	20520	20600	20900
عدد مراكز الصحة الأساسية	2100	2100	2105	2110	2112
ميزانية التنمية للقطاع الصحي (م د)	133.9	173.2	204	269	300

*: تقديرات

جدول عدد XII : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
عدد الملاعب المعشبة	231	250	277	297	307	320
عدد القاعات الرياضية	193	205	224	236	241	250
عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)	139	145	147	169	181	190
عدد دور الشباب	327	333	344	348	351	360
عدد دور الثقافة	225	225	227	234	235	239
عدد المكتبات العمومية	399	403	420	427	430	435

*: تقديرات

جدول عدد XIII : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالدينار في الشهر)	259,479	274,559	289,639	289,639	305,586	323,439	343.104
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالمليم في الساعة)	1497	1584	1671	1671	--	--	--
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالدينار في الشهر)	301,808	319,904	338,000	338,000	357,136	378,560	403.104
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالمليم في الساعة)	1451	1538	1625	1625	--	--	--
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في باليوم)	11,608	12,304	13,000	13,000	13,736	14,560	15.504
التحويلات الاجتماعية (م د)	19699.1	19992.6	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6
نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)	25.2	24.1	23.4	23.4	23.4	23.4	23.4
عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة (بالألف)	235	250	250	250	250	243	248
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	235	250	250	250	250	243	248
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	580	600	620	620	620	620	623
عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين	147	147	147	147	147	147	290
عدد الفروع التابعة للجمعيات	237	237	237	237	237	288	290
عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين	299	314	314	314	314	311	310

جدول عدد XIV : التشغيل

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	17.6	15.9	14.8	15.2	15.6	15.3	15.4	15.3
ذكور	*14.6*	*13.3*	*11.4*	*12.4*	*12.4*	*12.4*	*12.5*	*12.3*
إناث	*25.6*	*23.0*	*22.2*	*22.2*	*23.5*	*22.6*	*22.7*	*22.4*

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهـاتف : (+216) 70 55 66 00
الفـاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn